الجمهـــــورية الجزائريـــــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة

جامعـــــة الحـــاج لخضـــر – باتنة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على مشكلة التغذية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطالب:
بوخالفة علي

تحت إشراف:
أ.د. رحال علي

لجنة المناقشة:

الاسـم واللقـــب	الرتبـــة	الجامعـــــة	الصفـــة
سعودي محمد الطاهر	أستـــاذ	جامعـــة باتنـــة	رئيســـا
رحـــال علـي	أستـــاذ	جامعـــة باتنـــة	مشرفا ومقررا
عنابي بـن عيســى	أستـــاذ	المدرسة العليا للتجارة–الجزائـر	عضوا مناقشا
بن تركـي عز الدين	أستـــاذ	جامعـــة قسنطينـــة	عضوا مناقشا
بن بريكة عبد الوهاب	أستـــاذ	جامعـــة بسكـــرة	عضوا مناقشا
حناشـــي لعـلى	أستاذ محاضر–أ–	جامعـــة باتنـــة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2014/ 2015 م

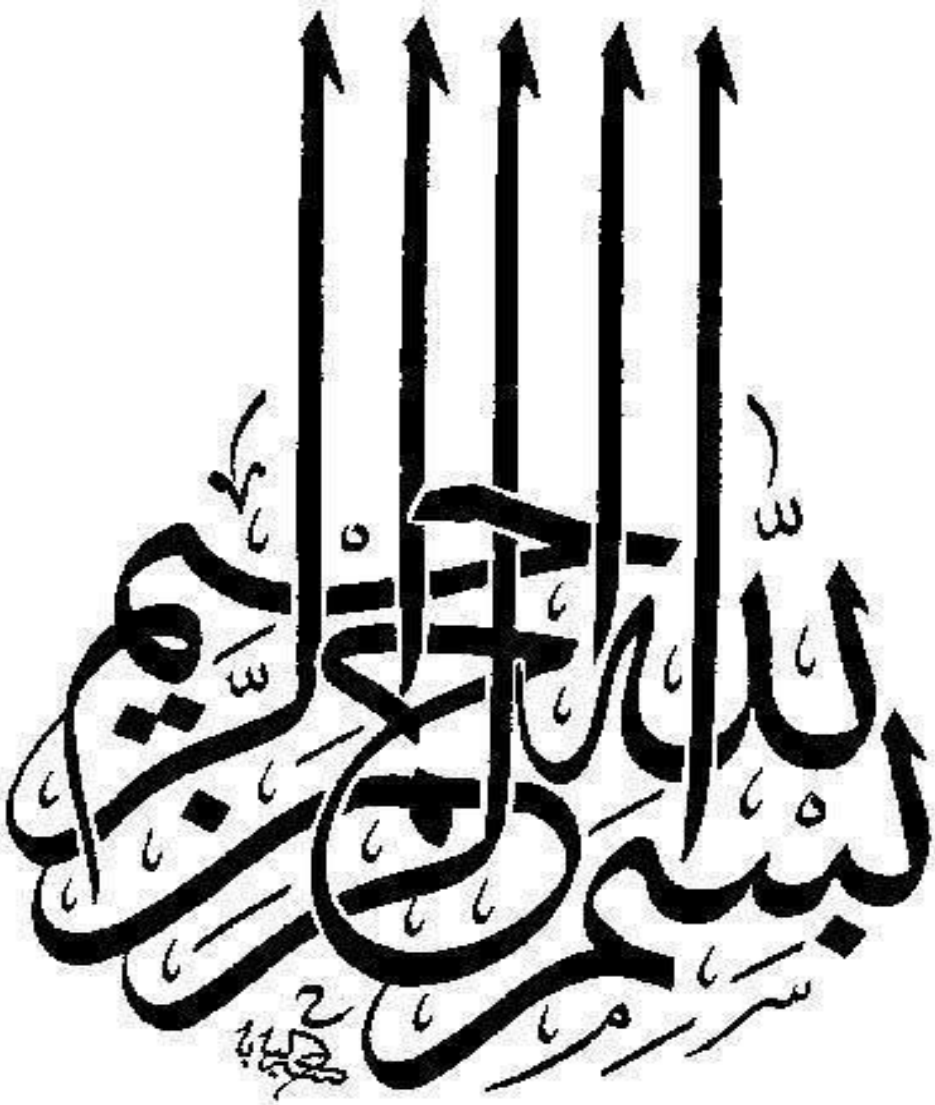
بسم الله الرحمن الرحيم

لا خير فيى أمة تأكل مما لا تزرع

تشكرات

الحمد والشكر لله الواحد الأحد، الله الصمد

الذي خلق السماوات من غير عمد

ووهب الرزق ولم ينس أحد

أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان والتقدير للأستاذ القدير

الدكتور علي رحال

على تفضله الإشراف على هذا العمل المتواضع وعلى توجيهاته ونصائحه السديدة وعلى صبره ومعاملته الطيبة.

فاللهم أجزل له الجزاء والعطاء ووفقنا جميعا لما تحب وترضى.

إنك سميع الدعاء.

اهـــــــداء

إلى روح الوالد الكريم رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

إلى الوالدة الحنون حفظها الله وأطال في عمرها

إلى عائلتي الصغيرة، الزوجة الفاضلة والأبناء الأعزاء: وليد، وائل، وصال

شكرا على صبركم

فهرس المحتويات

قائمة الجداول..... أ

قائمة الملاحق..... د

مقدمة..... 02

الفصل الأول

الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة

المبحث الأول: المسيرة التاريخية للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة..... 12

المطلب الأول: النشأة التاريخية للاتفاقية..... 12

المطلب الثاني: أهداف الاتفاقية..... 14

المطلب الثالث: المبادئ الأساسية للاتفاقية..... 16

المطلب الرابع: الأجهزة الادارية للاتفاقية وآلية عملها..... 19

المبحث الثاني: الجولات التفاوضية للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة..... 21

المطلب الأول: الجولات الخمسة الأولى..... 21

المطلب الثاني: جولة كينيدي..... 22

المطلب الثالث: جولة طوكيو..... 23

المطلب الرابع: جولة أوروغواي..... 24

الفصل الثاني

منظمة التجارة العالمية كوريث للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة

المبحث الأول: ماهية منظمة التجارة العالمية..... 36

المطلب الأول: التعريف بمنظمة التجارة العالمية ونشأتها..... 36

المطلب الثاني: أهداف ومهام منظمة التجارة العالمية..... 37

المطلب الثالث: مبادئ منظمة التجارة العالمية..... 39

المطلب الرابع: الهيكلة الادارية لمنظمة التجارة العالمية وآلية عملها..... 41

المبحث الثاني: الانضمام لمنظمة التجارة العالمية..... 48

المطلب الأول: ايجابيات وسلبيات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية..... 49

المطلب الثاني: إجراءات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية..... 51

المطلب الثالث: شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية..... 54

المطلب الرابع: معوقات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية..... 55

المبحث الثالث: المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية..... 57

المطلب الأول: مؤتمرات سنغافورة، جنيف وسياتل..... 57

المطلب الثاني: مؤتمرات الدوحة، كانكون وهونغ كونغ 63

المطلب الثالث: مؤتمرات جنيف وبالي..... 68

الفصل الثالث

الجزائر ومسار الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

المبحث الأول: الجزائر حضارة وتاريخ..... 72

المطلب الأول: التركيبة الجغرافية والاقتصادية للجزائر..... 72

المطلب الثاني: المعطيات التاريخية..... 73

المطلب الثالث: مسار التنمية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر..... 75

المبحث الثاني: تنظيم وتطور التجارة الخارجية في الجزائر..... 82

المطلب الأول: مرحلة رقابة الدولة على التجارة الخارجية..... 82

المطلب الثاني: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية..... 89

المطلب الثالث: مرحلة تحرير التجارة الخارجية..... 98

المبحث الثالث: مسار انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية 107

المطلب الأول: دوافع انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية..... 108

المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة من قبل الجزائر للانضمام لمنظمة التجارة العالمية..... 111

المطلب الثالث: الجولات التفاوضية لانضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية..... 114

الفصل الرابع

المشكلة الغذائية في الجزائر وانعكاساتها بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

المبحث الأول: تطور سياسات التنمية الزراعية في الجزائر..... 126

المطلب الأول: التسيير الذاتي والثورة الزراعية..... 128

المطلب الثاني: التوجهات الجديدة في السياسة الزراعية..... 134

المطلب الثالث: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية..... 139

المطلب الرابع: سياسة التجديد الفلاحي والريفي..... 144

المبحث الثاني: تطور الإنتاج الغذائي في الجزائر..... 149

المطلب الأول: تطور الإنتاج النباتي في الجزائر..... 150

المطلب الثاني: تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر..... 172

المبحث الثالث: المشكلة الغذائية في الجزائر..... 181

المطلب الأول: التعريف بالمشكلة الغذائية..... 182

المطلب الثاني: تطور الفجوة الغذائية في الجزائر..... 183

المطلب الثالث: التبعية الغذائية والاندماج في السوق العالمي..... 187

المبحث الرابع: اتفاقية الزراعة في منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها المحتملة على المشكلة الغذائية في الجزائر..... 210

المطلب الأول: جولة أوروغواي والاتفاقية الزراعية..... 211

المطلب الثاني: الزراعة في المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية..... 220

المطلب الثالث: الزراعة في مفاوضات الجزائر للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.... 226

المطلب الرابع: الانعكاسات السلبية والايجابية..... 231

الخاتمة..... 241

المراجع..... 254

الملاحق..... 266

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جولات المفاوضات في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة	34
02	المؤتمرات الوزارية المنعقدة في إطار منظمة التجارة العالمية	70
03	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1963- 1969	84
04	تطور الصادرات والواردات السلعية خلال الفترة 1963- 1969	86
05	الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1963- 1969	88
06	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1970- 1989	94
07	تطور الواردات السلعية خلال الفترة 1970- 1989	96
08	تطور الصادرات السلعية خلال الفترة 1970- 1989	97
09	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990- 1999	101
10	تطور الواردات السلعية خلال الفترة 1990- 1999	102
11	تطور الصادرات السلعية خلال الفترة 1990- 1999	103
12	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2005- 2014	104
13	تطور الصادرات السلعية خلال الفترة 2005- 2014	105
14	تطورالواردات السلعية خلال الفترة 2005 - 2014	106
15	تطور المساحة والإنتاجية والإنتاج لمجموعة الحبوب في الجزائر	151
16	تطور المساحة والإنتاجية والإنتاج لمحصول القمح في الجزائر	153

17	تطورالمساحة والانتاجية والانتاج لمحصول الشعير في الجزائر	155
18	تطور المساحة والإنتاجية والانتاج لمحصول البقوليات في الجزائر	158
19	تطور المساحة والإنتاجية والإنتاج لمجموعة الخضرفي الجزائر	161
20	تطور المساحة والإنتاجية والإنتاج لمحصول البطاطس في الجزائر	163
21	تطور المساحة والإنتاجية والانتاج لمحصول البصل في الجزائر	164
22	تطور المساحة والإنتاجية والإنتاج لمحصول الطماطم في الجزائر	166
23	تطور المساحة والإنتاج لمجموعة الحمضيات في الجزائر	167
24	تطورإنتاج التمور في الجزائر	169
25	تطور انتاج زيتون الزيت في الجزائر	171
26	تطور أعداد المواشي في الجزائر	173
27	تطور انتاج اللحوم الحمراء في الجزائر	175
28	تطور انتاج اللحوم البيضاء في الجزائر	177
29	تطور انتاج البيض في الجزائر	179
30	تطور إنتاج الحليب في الجزائر	180
31	تطور حجم الوفرة الغذائية في الجزائر	185
32	نسبة الاكتفاء الذاتي لبعض المنتجات ذات الاستهلاك الواسع	186
33	تطور الواردات الغذائية في الجزائر	189
34	تطور الواردات من المنتجات الغذائية الرئيسية	196
35	تطور الصادرات الغذائية في الجزائر	198
36	الاختلال بين الصادرات والواردات الغذائية خلال الفترة 2010- 2014	200

37	الفجوة الغذائية لبعض السلع الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر لعام 2010	203
38	الفجوة الغذائية لبعض السلع الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر لعام 2011	204
39	الفجوة الغذائية لبعض السلع الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر لعام 2012	205
40	مجالات خفض الدعم ومعدلاته في إطار اتفاقية الزراعة	218
41	إجمالي الدعم المقدم للزراعة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	225
42	الآثار السعرية لاتفاقية الزراعة على المنتجات الغذائية الأساسية	234

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الخريطة الفلاحية للجزائر	266
02	قيمة بعض المؤشرات الفلاحية حسب كل منطقة (ساحل، جبال، سهول، هضاب عليا، جنوب)	267
03	قيمة الإنتاج الفلاحي لسنة 2011 حسب كل منطقة وجهة	268
04	قائمة الجوائز للولايات الرائدة حسب فروع الإنتاج	269
05	تطور التوزيع العام للأراضي 1971-1999-2011 وأصل الفروع	270
06	عدد السكان والمساحة المزروعة ونصيب الفرد من المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر	271
07	تطور الناتج الزراعي الإجمالي في الجزائر	271
08	تطور العمالة الكلية والزراعية في الجزائر	272
09	تطور مخصصات الدعم حسب كل صندوق (2000 - 2009) FNRDA ، FNDIA ، FNRPA	273
10	الأنشطة المدعمة و مبلغ الدعم المخصص للحبوب	274
11	الأنشطة المدعمة و مبلغ الدعم المخصص لزراعة الأشجار المثمرة	275
12	الأنشطة المدعمة و مبلغ الدعم المخصص لتنمية أنظمة الري	276
13	الأنشطة المدعمة و مبلغ الدعم المخصص لتربية النحل	277
14	مكونات الوثائق التي أسفرت عنها جولة أورغواي	278

مقدمـــة

مقدمة:

إن المشكلة الغذائية التي نعرفها اليوم لم تكن وليدة العصر الحديث، وإنما هي مشكلة قديمة وجدت منذ وجود الإنسان على الأرض ولكنها اختلفت في حدتها وشكلها مع النمو السكاني وزيادة الوعي الغذائي عند الإنسان وتزايد متطلباته من السلع الغذائية مع مرور الزمن وعبر العصور.

فلقد كان هاجس الحصول على الغذاء من أبرز المشكلات التي واجهت الإنسان عبر تاريخه، فلأجل تأمين غذائه أمتهن حرفة الصيد واشتغل في الزراعة وخاض الحروب وعانى من المجاعة وكان لكل ذلك أثر كبير في مصيره وحضارته، ومازال ذلك مستمرا، حيث تشكل عملية تأمين الغذاء اليوم أبرز جوانب الوضع الإنساني الجديد وأبرز مظاهر الأزمة الاقتصادية المتمثلة في تفاقم العجز الغذائي وحصول مشكلة غذائية وانتشار ظاهرة الجوع في الكثير من بلدان العالم.

ولم تعد مشكلة الغذاء اليوم مجرد مشكلة اقتصادية زراعية بل تعدت ذلك لتصبح مشكلة سياسية وإستراتيجية مرتبطة بالأمن القومي وأصبح الغذاء سلاحا استراتيجيا في يد الدول المنتجة والمصدرة للغذاء، تضغط به على الدول المستوردة لتحقيق أهداف سياسية. وازدادت أهمية المشكلة الغذائية مع مطلع السبعينات من القرن الماضي وتفاقمت في أعقاب سوء الأحوال الجوية الذي ساد معظم دول العالم المنتجة للحبوب، حيث واجه العالم أزمة غذائية خطيرة جراء انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة لم يعرف لها مثيلا منذ عشرين سنة من قبل، الأمر الذي أدى إلى الدعوة لعقد مؤتمر عالمي للغذاء سنة 1973 بروما للبحث عن حلول عاجلة لمواجهة الوضع.

وفي الجزائر، تتجلى مظاهر المشكلة الغذائية في تبعيتها شبه المطلقة للخارج لاستيراد الكثير من المنتجات الغذائية، وقد بدأت هذه المشكلة تظهر في السبعينات من القرن الماضي

وازدادت حدة بعدها حيث أصبح الاعتماد على الخارج في استيراد الغذاء سمة من السمات المميزة للاقتصاد الجزائري.

ومع انتشار مظاهر العولمة والتوجه السريع نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ومنظمة التجارة العالمية التي جاءت بعدها والتي أنشئت لفرض أحكام وترتيبات تم التفاوض عليها لإرساء قواعد النظام التجاري الدولي، وتقدر نسبة المبادلات التجارية الدولية التي تنطوي تحت إطار منظمة التجارة العالمية بأكثر من 90% من حجم التجارة العالمية، ولذلك فإنه من الطبيعي أن تتأثر بهذه النسبة كافة الدول بغض النظر عن عضويتها في المنظمة أم لا، ولهذا ازداد اهتمام الدول بمختلف مستوياتها بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في السنوات الأخيرة.

إن منظمة التجارة العالمية تضم في عضويتها حاليا 160 دولة، والجزائر تسعى للانضمام إلى هذه المنظمة بغية الاستفادة من مزايا هذا النظام التجاري العالمي، الذي يساعد على النفاذ إلى الأسواق العالمية وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وتنويع الإنتاج والعمل على زيادة حجم الصادرات خارج المحروقات وغيرها. إن مسار الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة امتد لأكثر من ربع قرن وهو لا زال متواصلا إلى اليوم، ويرجع هذا التأخير إلى الشروط القاسية التي تفرضها المنظمة وكذلك لتخوف الجزائر من عدم قدرتها لتفادي الآثار السلبية المحتملة التي قد تنجم عن الانضمام نظرا لهشاشة اقتصادها وضعف وانعدام تنافسية مؤسساتها. وإذا كان انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة أمر لا بد منه، فإن الآثار الاقتصادية المتوقعة لهذا الانضمام تتوقف إجمالا على عدة عوامل محلية ودولية، منها درجة الانفتاح الاقتصادي وطبيعة تخصصه السلعي والسياسات الاقتصادية والتجارية المتبعة وكذا مرونة هياكل الإنتاج على التوافق مع النظم والقواعد الجديدة لمنظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى مدى كفاءة الجهاز الإداري على إدارة

السياسة التجارية والاقتصادية بكل فروعها في إطار اتفاقيات المنظمة من أجل الاستفادة من المعاملات التمييزية والتفضيلية الممنوحة للدول النامية.

ومما لاشك فيه فإن القطاع الزراعي سيواجه تحديات كثيرة جراء تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وما تنجم عن ذلك من تحرير لأسعار المنتجات الزراعية وعناصر الإنتاج الزراعي الذي سيؤدي حتما إلى تحميل الدولة المستوردة للغذاء لأعباء أكبر من جراء ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الأساسية وخاصة الحبوب والحليب ومشتقاته والتي تعد الجزائر أحد مستورديها الأساسيين، إضافة إلى تأثر الإنتاج الغذائي من جراء ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج المستوردة، مثل الآلات الفلاحية والبذور والأسمدة وغيرها.

من هذا المنظور ارتأينا أن نتناول بالدراسة الآثار التي يمكن أن تلحق بالجزائر من جراء الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على مشكلة الغذاء تحديدا، رغم أن الجزائر تمتلك كل مقومات النجاح من موارد طبيعية وإمكانيات معتبرة لتطوير قطاعها الزراعي تمكنها في حالة استغلالها الاستغلال الأمثل من تفادي أي آثار سلبية.

أولا: إشكالية الدراسة

إذا كان انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يؤدي إلى ضرورة الالتزام بمبادئها والأسس القانونية للنظام التجاري العالمي في إطار هذه المنظمة، فإن هذا يثير تساؤلات عديدة حول الانعكاسات المحتملة لهذا الانضمام على القطاع الزراعي عموما وبشكل خاص على الجانب الغذائي، وهو ما يجعلنا نطرح مجموعة من التساؤلات حول مستقبل القطاع الفلاحي ومشكلة الغذاء تحديدا في ظل التحرير الكامل للسياسة التجارية الجزائرية في إطار المنظمة العالمية للتجارة. هذه التساؤلات تشكل في مجملها صياغة إشكالية الدراسة المتمثلة في: **إلى أي مدى تتأثر المشكلة الغذائية في الجزائر بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؟**

وعلى ضوء ذلك تم تجزئة الإشكالية إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

- ما هي الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، وما هي منظمة التجارة العالمية التي ورثتها، وكيف تؤثر في الدول المنضمة إليها؟
- ما هي الاتفاقيات الناتجة عنها وبالأخص ما يتعلق بالجانب الزراعي؟
- هل تعاني الجزائر من مشكلة غذائية؟
- كيف ستنعكس عملية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المشكلة الغذائية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

استندت الدراسة على فرضية رئيسية مفادها:

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيؤدي إلى حدوث تأثيرات على القطاع الفلاحي بصفة عامة وعلى المشكلة الغذائية تحديدا، وقد تكون هذه التأثيرات سلبية أو ايجابية.

وقد اعتمدنا في صياغة هذه الفرضية على مجموعة من الحقائق التي تم استخلاصها من مجموعة من البيانات والمعطيات المتوفرة لدينا والتي توضح:

- التبعية الشبه مطلقة للخارج قي توفير احتياجات السكان من المواد الغذائية الأساسية كالحبوب والحليب ومشتقاته والزيوت والسكر وغيرها.
- فشل السياسات الزراعية المتبعة لتطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تقليص التبعية الغذائية للخارج.
- يتطلب تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتفادي سلبيات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إعداد سياسة زراعية فعالة من أجل الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتوفرة في البلاد وتوفير المنتجات الغذائية محليا.

ثالثا: الدراسات السابقة

كان لاطلاعنا على مجموعة كبيرة من البحوث والدراسات الجامعية في هذا المجال فائدة كبيرة ساهمت في إثراء الموضوع من جميع جوانبه. ومن بين تلك الدراسات التي اعتمدنا عليها لانجاز هذا العمل المتواضع نذكر ما يلي:

1. بن ناصر عيسى،" مشكلة الغذاء في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2005. تناول الباحث مشكلة الغذاء في الجزائر وأسبابها وتحليل الفجوة الغذائية والتغذوية. واعتبر أن المشكلة الغذائية في الجزائر تتجلى في تبعية البلاد الشبه مطلقة للخارج بسبب قصور الإنتاج المحلي عن مواجهة الطلب المتزايد من الحاجيات الغذائية بسبب النمو السكاني، مقدما بعض التوصيات والطرق للتخفيف من حدتها.

2. عدوان رشيد،" الزراعة الجزائرية والانخراط في المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2013. استهل الباحث دراسته من خلال التساؤل عن مدى تملك الجزائر للشروط التي تؤهلها للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، مذكرا بالشروط الواجب توافرها في القطاع الزراعي على الخصوص لتسهيل عملية الانضمام. مستخلصا أنه في ظل الوضع الحالي فان الجزائر ليست مؤهلة لاتخاذ خطوات في هذا الاتجاه.

3. حوشين كمال، "إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007. اعتبر الباحث أن الأرض كعامل من عوامل الإنتاج الضرورية للقيام بوظيفة إنتاج الغذاء، وبدون تحديد الشروط القانونية المتعلقة بحيازتها فلن يكون هناك تطور في الإنتاج ولا تحسن في الإنتاجية وبالتالي يتلاشى هدف تحقيق الأمن الغذائي. إضافة إلى ضرورة الاستفادة من أخطاء السياسات الزراعية السابقة وتفادي سلبياتها، مع ضرورة الحفاظ على العقار الفلاحي ووقف النزيف الذي يتعرض له، والاهتمام بالتمويل الفلاحي وزيادة استصلاح الأراضي وتشجيع القطاع الخاص.

4- زبيري رابح، "الاصلاحات في القطاع الزراعي وآثارها على تطويره"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1996. تناول الباحث في دراسته وصفا للقطاع الزراعي الجزائري والسياسات الزراعية التي اعتمدتها الدولة بغية النهوض بهذا القطاع، مستعرضا الاصلاحات التي عرفها القطاع الزراعي خلال الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي وأثر هذه الاصلاحات في تطوير وتنمية هذا القطاع.

رابعا: أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة من خلال إبراز الآثار المحتملة على قطاع حساس في الجزائر وهو القطاع الفلاحي ومن خلاله الجانب المتعلق بمشكلة الغذاء، نتيجة الاندماج في النظام التجاري العالمي الذي تتولى إدارته منظمة التجارة العالمية، مع توضيح التحديات التي تواجه القطاع الفلاحي، خاصة وإن السياسات الزراعية المتبعة في العقود السابقة لم تنجح من تقليص التبعية الغذائية للخارج، بل أسفرت عن نتائج عكسية أثرت على التنمية الزراعية وأوقعت البلد في مشكلة غذائية تتركز أساسا في كون معظم السلع الغذائية الأساسية تعاني من فجوة كبيرة بين الإنتاج والاحتياجات الكلية بفعل عدم مواكبة تطور الإنتاج مع معدلات الطلب على الغذاء مما أدى بالدولة إلى زيادة وارداتها من الغذاء وتكريس التبعية.

خامسا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة عموما إلى إثبات صحة أو خطأ الفرضيات المقترحة في البحث من خلال ربط واقع القطاع الفلاحي والغذائي في الجزائر ببنود وقرارات واتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة وقياس ذلك مع ما حققته السياسات الزراعية في هذا المجال. وسنحاول من خلال ذلك وضع تصور من شأنه جعل انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ينعكس بصورة ايجابية على القطاع الزراعي بصفة عامة والوضع الغذائي على الخصوص.

سادسا: منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة بصفة أساسية على المنهج الاستقرائي والأسلوب الوصفي الذي يعتمد على عرض المعطيات المتعلقة بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ومنظمة التجارة العالمية، والالتزامات المنبثقة عنها خاصة تلك المتعلقة بالاتجار في المنتجات الزراعية وكل ما يتعلق بالرسوم الجمركية والنفاذ إلى الأسواق بالإضافة إلى عرض المعطيات المتعلقة بإنتاج وتجارة الإنتاج الغذائي في الجزائر بالاعتماد على الإحصائيات المتوفرة الصادرة من وزارة الفلاحة والديوان الوطني للإحصائيات وبيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة التغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة وكذلك مصالح الجمارك الجزائرية، كما اعتمدت الدراسة على التقارير والنشرات والدوريات المختلفة.

سابعا: صعوبات الدراسة

لا يخفى على أحد ما يواجه الباحث في الجزائر من صعوبات وعراقيل عند قيامه بالبحث سواء من حيث صعوبة الوصول إلى المعلومات وعدم توفر المعطيات، خاصة النوعية منها وعدم دقتها والتناقض فيما بينها أحيانا والتأخر الملحوظ في إعدادها ونشرها.

ثامنا: خطة الدراسة

استنادا إلى ما سبق، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، يتناول الفصل الأول الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، حيث تم التعرض إلى ذلك من خلال مبحثين، خصص المبحث الأول للتطرق للمسيرة التاريخية للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، بدأ من تأسيسها سنة 1947 وتطورها مرورا بأهدافها والمبادئ التي ارتكزت عليها.

وتم تخصيص المبحث الثاني لاستعراض الجولات التفاوضية للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية، حيث مرت عبر ثماني جولات بين الأطراف المتعاقدة كانت آخرها جولة أوروغواي التي أدت إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية، وما تضمنته من اتفاقيات تجارية لتسيير وتنظيم المبادلات التجارية العالمية وفق أسس ومبادئ وقوانين جديدة.

وخصص الفصل الثاني لدراسة منظمة التجارة العالمية التي ورثت الاتفاقية السابقة، حيث شمل ثلاث مباحث، تم في المبحث الأول التطرق إلى ماهية منظمة التجارة العالمية من حيث تعريفها ونشأتها ومهامها ومبادئها. وخصص المبحث الثاني لقواعد الانضمام إلى المنظمة العلمية للتجارة، من حيث ذكر ايجابيات وسلبيات الانضمام والتطرق إلى شروط الانضمام والإجراءات المتعلقة بذلك. وفي المبحث الثالث تم استعراض المؤتمرات الوزارية المنعقدة بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، بدأ من مؤتمر سنغافورة سنة 1996 مرورا بمؤتمر جنيف 1998 ثم مؤتمر سياتل سنة 1999، وبعد ذلك مؤتمر الدوحة 2001 ثم مؤتمر كانكون وهونج كونج سنة 2005، إلى غاية مؤتمر بالي سنة 2013.

أما الفصل الثالث فتم تخصيصه لدراسة مسار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة. وقد شمل على ثلاث مباحث، خصص المبحث الأول منه لإعطاء لمحة تاريخية عن الجزائر كبلد من حيث التركيبة الجغرافية والاقتصادية والمعطيات التاريخية واستعراض مسار التنمية والإصلاحات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال.

وفي المبحث الثاني تم دراسة تنظيم وتطور التجارة الخارجية للجزائر من خلال المراحل التي مرت بها بدءا من مرحلة رقابة الدولة مرورا بمرحلة الاحتكار وأخيرا مرحلة تحرير التجارة الخارجية.

وخصص المبحث الثالث لدراسة دوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والإجراءات المتخذة قي هذا الشأن ثم المسار التفاوضي للانضمام من خلال عرض الجولات التفاوضية التي تم عقدها منذ طلب الانضمام إلى اليوم.

والفصل الرابع خصص لدراسة المشكلة الغذائية في الجزائر والانعكاسات المحتملة بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث يحتوي الفصل على أربعة مباحث، خصص المبحث الأول للتطرق لتطور سياسات التنمية الزراعية في الجزائر والمبحث الثاني خصص لدراسة تطور الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي، بالاعتماد على فترة زمنية محددة.

وخصص المبحث الثالث لدراسة المشكلة الغذائية من خلال استعراض الواردات الغذائية والصادرات منها وتحديد الفجوة وتبعاتها.

والمبحث الرابع تم تخصيصه للتطرق للانعكاسات المحتملة لانضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية على مشكلة الغذاء، وذلك بعد استعراض الاتفاقية الزراعية المنبثقة عن جولة أوروغواي وكذا ملف الزراعة في المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية وفي المسار التفاوضي لانضمام الجزائر لهذه المنظمة.

وخلصت الدراسة إلى بعض الاقتراحات الخاصة بتطوير القطاع الفلاحي لزيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية، ودعم الصادرات الزراعية في ظل التوجهات الجديدة وتقليص الفجوة الغذائية والعمل على الحد من الانعكاسات السلبية وتعظيم الاستفادة من الجوانب الايجابية في اطار اتفاقية الزراعة.

الفصل الأول
الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة

المبحث الأول: المسيرة التاريخية للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة

سنتناول في هذا المبحث الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، التي اهتمت بالحياة التجارية الدولية قرابة خمسة عقود من الزمن والمسيرة التاريخية التي مرت بها طيلة تلك الفترة.

المطلب الأول: النشأة التاريخية للاتفاقية.

كان الكساد الكبير الذي شهده العالم في نهاية العقد الثالث من القرن الماضي قد أدى إلى قيام العديد من الدول باتخاذ إجراءات حمائية لحماية اقتصادياتها، مما أدى إلى انخفاض كبير في الواردات الدولية بحوالي 60% ما بين 1929 و1932.[1] والواقع أن الإجراءات الحمائية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1930 لحماية منتجاتها الزراعية دفعت العديد من الدول إلى اتخاذ إجراءات انتقامية ضد السلع الأمريكية مما ألحق أضرارا كبيرة في ميزان مدفوعات العديد من دول العالم. كما أدت التخفيضات النقدية العديدة في تلك الفترة إلى زيادة التدهور في التجارة الدولية، وزاد اندلاع الحرب العالمية الثانية من تفاقم الأزمة. ونتيجة لذلك كله دعت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1944 حلفاؤها إلى عقد مؤتمر للتداول على الأطر والأسس التي يجب أن يسير عليها الاقتصاد العالمي الجديد، وقد توصلت الأطراف المجتمعة إلى تبني اتفاقية عرفت باسم المدينة الأمريكية التي شهدت التوقيع وهي بريتون وودز (Bretton Woods).

وبالرغم من نجاح المؤتمر في خلق وإنشاء آليتين جديدتين تقومان بالإشراف على النظام الاقتصادي وهما:

- صندوق النقد الدولي(**IMF**)[*] الذي أوكلت له مهمة إدارة النظام النقدي العالمي والقضايا المتعلقة بأسعار الصرف.

---

[1] Stig Steinsviky, "From GATT to WTO", global Economic Problems and Challenges, unpublished MSc. Dissertation, H. W.University, Edinburgh, Scotland, 1995, p.8

[*] **IMF :** International Monetary Fund

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير **(IBRD)**[(**)] والمعروف باسم البنك العالمي World Bank والذي أسندت له مهمة إدارة النظام المالي العالمي والأمور المتعلقة بتمويل التنمية وتعمير ما دمرته الحرب.

وبالرغم من إقرار المؤتمر بالحاجة إلى منظمة تتولى تسيير النظام التجاري الدولي إلا أنه لم يفلح في الوصول إلى اتفاق لإنشاء آلية في هذا الشأن، حيث تأخر ذلك إلى غاية انعقاد المؤتمر الدولي للتجارة والتوظيف والذي تقرر عقده بمبادرة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة في لندن سنة 1946، بهدف إنشاء منظمة التجارة الدولية تقوم بإصلاح الجانب التجاري للنظام الاقتصادي الدولي.

فقد تم عقد هذا المؤتمر بتاريخ 1946/02/18 وشاركت فيه 55 دولة واستكمل أعماله في جنيف في الفترة الممتدة بين 20 جانفي إلى 25 فيفري 1947 وأنهاها في العاصمة الكوبية هافانا في الفترة الممتدة بين 21 نوفمبر1947 حتى مارس 1948 بإعلان ميثاق هافانا[(1)] HAVANA CHARTER الذي كان يهدف إلى إنشاء منظمة التجارة الدولية **(ITO)**[(***)] وكانت ملامح هذا الميثاق تدور حول السياسات التجارية للدول الأعضاء وعدم التمييز في المعاملة، واعتبار التعريفة الجمركية وحدها هي الوسيلة المقبولة للحماية، وقد تم التركيز على أن تحرير التجارة الدولية من القيود يتعين أن يتم عن طريق التفاوض.

وعلى الرغم من موافقة 52 دولة على هذا الميثاق إلا أنه لم يكتب له النجاح بسبب معارضة الولايات المتحدة الأمريكية، مما أدى إلى التخلي عن فكرة إنشاء منظمة التجارة الدولية.

وخلال الاجتماعات التحضيرية لبعض الدول المشاركة جرت مفاوضات فيما بينها حول الموضوع المتعلق بتحرير التجارة الدولية والتعريفات الجمركية. فقد جرت المفاوضات

(**) **IBRD :** International Bank for Reconstruction and Development

(1) Organisation Descriptions and Classifications Reforms, Year Book of International Organisations, vol.1, 32nd Edition, 1996, Union of International Associations, London, p. 652

(***) **ITO :** International Trade Organisation

في الفترة الممتدة بين 10 أفريل و30 أكتوبر1947 في البداية على أساس ثنائي لتبادل التنازلات الجمركية على السلع، وبعدها تم جمع الاتفاقيات الثنائية التي تم التوصل إليها لتصبح اتفاقية شاملة متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية.

هذه الاتفاقية تم التوقيع عليها في 30 أكتوبر1947 من قبل 23 دولة،[*] معلنا بذلك عن إنشاء ما يسمى بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والتي تعرف اختصارا بجمع الأحرف الأولى باللغة الانجليزية (GATT) [**] لتتولى تنظيم وتسيير النظام التجاري الدولي. وبدأ سريان العمل بها بداية من شهر جانفي 1948.[1] حيث طبقت 8 دول أحكام الاتفاقية بداية من هذا التاريخ بينما الخمسة عشر دولة الباقية بعد ذلك بوقت قصير. وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ دون تنظيم مؤسساتي وقامت بأعمال السكرتارية لجنة تابعة للأمم المتحدة، ظلت تهتم بشؤون النظام التجاري الدولي على مدى ما يقارب نصف قرن من الزمن.

المطلب الثاني: أهداف الاتفاقية

كان الهدف الرئيسي للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة يتمثل في تحرير التجارة الدولية وتخليصها من العوائق التي تعرقلها وذلك من خلال:

1. رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء:

ان الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه الاتفاقية هو الرفع من المستوى المعيشي للدول المنطوية تحت لوائها عن طريق تحرير التجارة الدولية، ومن ثم تحديد سياستها التجارية وفقا لذلك.

---

[*] هذه الدول هي: الولايات المتحدة الأمريكية، انجلترا، استراليا، بلجيكا، نيوزيلندا، كندا، فرنسا، هولندا، لوكسمبورغ، النرويج، تشيكوسلوفاكيا، البرازيل، الشيلي، كوبا، الهند، باكستان، الصين، بورما، سيراليون، سوريا، لبنان، جنوب إفريقيا، رودسيا.

[**] **GATT** : General Agreement on Tariffs and Trade

[1] عادل المهدي. "عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص. 144.

و لتحقيق هذا الهدف الهدف تبنت الاتفاقية سياسة من شأنها التوسع في حجم المبادلات التجارية الدولية، وذلك بازالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعترض التجارة الخارجية بهدف الوصول إلى رفاهية المجتمعات، بما يحقق ارتفاع مستوى المعيشة لدى الافراد.[1]

2. تحقيق مستويات التوظيف الكامل لدول الأعضاء:

جاء هذا ضمن نصوص الاتفاقية التي تقضي بالعمل على ضرورة ضمان التشغيل الكامل وضمان حجم كبير من الدخل القومي الحقيقي وزيادة الطلب.[2]

وقد جاء التركيز على هذا الهدف نظرا الأوضاع المأساوية التي عرفها العالم قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها، والتي بينت ضرورة القيام بما يجب من أجل تحقيق التوظيف الكامل للعمالة حتى لا يتكرر ما وقع في بداية الثلاثينات من القرن الماضي، خاصة فيما يتعلق بمشكلتي الحماية التجارية والبطالة.

3. الاستخدام الأمثل للموارد:

يتمثل هذا الهدف حسب ما ورد في نصوص الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة بالتأكيد على أن عملية تحرير التجارة عن طريق رفع القيود الجمركية والعقبات التجارية الأخرى، لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية والمحافظة عليها ، من أجل زيادة الإنتاج في اقتصاديات الدول المختلفة وتأمين التبادل التجاري فيما بينها بوسائل وقواعد قانونية للاستفادة من التخصص والتقسيم الدولي للعمل.

و قد حددت الاتفاقية الى جانب الاهداف العامة السابق ذكرها أهدافا أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي منها :

---

[1] العبادي عبد الناصر نزال، "منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1991، ص. 28.

[2] أبو الوفاء أحمد، "منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة الإقليمية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص. 18.

- تشجيع حركة رؤوس الأموال الدولية وما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية.
- ضمان زيادة حجم التبادل التجاري الدولي وإزالة القيود من خلال تخفيض وإزالة القيود الجمركية وغيرالجمركية.
- اعتماد مبدأ التفاوض كوسيلة لحل المشاكل وتسوية المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية.

المطلب الثالث: المبادئ الأساسية للاتفاقية

اذا كان الهدف النهائي للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة هو تحرير التجارة العالمية، فانه ومن أجل تحقيق هذا الهدف حددت لنفسها عدة مبادئ أساسية نوجزأهمها فيما يلي [1]:

1. مبدأ عدم التمييز:

تقضي نصوص الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة على أن التبادل التجاري بين أعضاء الاتفاقية يقوم على مبدأ المساواة، بحيث يتساوى كل الأعضاء في ظروف المنافسة بالأسواق الدولية، من ثم إذا منحت دولة ما ميزة تجارية لدولة أخرى، فإن هذا الإجراء سوف يكون ساري المفعول تلقائيا على جميع الدول الأعضاء دون استثناء، وهذا يعني عدم التمييز في المعاملات التجارية بين جميع الدول الأعضاء.

[1] Bernard Hoekman, « The WTO : Function and Basic Principles », The World Bank, Washington, 2002, p. 41.

2. مبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية:

هذا المبدأ يطلق عليه ايضا اسم "الدولة المفضلة"، ويعني أن يعامل البلد العضو كل البلدان الأعضاء الأخرى بنفس المعاملة التفضيلية سواء فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية أو الرسوم الأخرى أو بالقواعد والإجراءات الأخرى المتصلة بالتجارة الدولية.

3. مبدأ المعاملة الوطنية:

هذا المبدأ ينص على أنه عندما يتم استيراد سلعة ما وبعد تسديد الرسوم الجمركية المفروضة على هذه السلعة تصبح وكأنها سلعة وطنية[1]، وتعامل بنفس المعاملة التي تتعامل بها السلع المنتجة وطنيا دون تمييز.

واستثنيت من ذلك بعض المشتريات الحكومية من منتجات المؤسسات المحلية، وهذا الاستثناء يتم تحديده عن طريق المفاوضات الخاصة بقانون الأسواق العمومية.[2]

4. مبدأ حضر القيود الكمية:

تعارض نصوص الاتفاقية من حيث المبدأ جميع أشكال القيود الكمية التي تفرضها الدول على تجارتها الخارجية، حيث تؤكد على عدم أحقية أي طرف في الاتفاقية أن يفرض على منتجات الأطراف المتعاقدة قيودا أخرى غير القيود الجمركية ، لأن التعريفة الجمركية يمكن معرفتها سلفا من خلال المعطيات التي تنشرها الدولة، ومن هنا تكون معروفة لدى كل الأطراف.

وقد تضمن هذا المبدأ بعض الاستثناءات:

- عند وقوع خلل في ميزان المدفوعات.
- لغرض إجراء إصلاحات هيكلية في عملية الإنتاج.

---

[1] عبد الخالق أحمد وآخرون، "تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي"، الدار الجامعية، القاهرة، 2003، ص. 09.

[2] علي إبراهيم محمد محمد، "الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات"، الدار الجامعية، القاهرة، 2003، ص. 18.

5. مبدأ عدم الإغراق:

تضمنت نصوص الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة بنودا تلزم الأطراف المتعاقدة بعدم تصدير منتجات بأسعار أقل من سعرها الطبيعي في دولهم، إذا كان هدا يؤدي إلى الإضرار بمصالح المنتجين المحليين في الدول المتعاقدة المستوردة، وفي حالة مخالفة ذلك يعطى للبلد المتضرر حق فرض ضريبة خاصة ضد الإغراق تعادل الفرق بين السعر الذي تباع به السلع في سوق التصدير والسعر الذي تباع به في موطن إنتاجها،[1] .

6. مبدأ تخفيض الرسوم الجمركية:

يتم تخفيض الرسوم الجمركية بصفة دورية من خلال جولات تفاوضية. وقد كانت هذه المفاوضات في بدايتها تتم على اساس ثنائي، اي ثنائية الأطراف ثم أصبحت متعددة الأطراف ابتداء من جولة كينيدي التفاوضية وعلى أساس مجموعة من المنتجات، وفي إطار هذا المبدأ فإن كل دولة مطالبة بإعداد قائمتين:[2]

- قائمة تتضمن المنتجات التي يرغب البلد العضو في تصديرها، ويطلب بذلك من الدول المستوردة تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها.
- قائمة تتضمن السلع التي يكون البلد العضو مستعدا لإجراء تخفيضات جمركية عليها عندما يستوردها.

و تلتزم الأطراف المتعاقدة بعدم اجراء أي تعديل تصاعدي عليها بعد ذلك إلا وفقا لإجراءات محددة قد تنجم عنها تقديم تعويضات إلى الأطراف المتضررة.

---

[1] علي ابراهيم محمد محمد، مرجع سابق، ص. 20.

[2] العبادي عبد الناصر نزال، مرجع سابق، ص. 35.

7. مبدأ المفاوضات:

تعتبر الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة أن المفاوضات هي الإطارالأنسب و الملائم لتنفيذ بنود الاتفاقية وتسوية المنازعات التجارية الدولية، وبالتالي يعتبر هذا المبدأ وسيلة لدعم النظام التجاري العالمي وفقا لقاعدة تعدد الأطراف المتعاقدة والقضاء على الصفة الثنائية في العلاقات التجارية الدولية.[1]

وتؤكد مواد الاتفاقية على وجوب أن تتم تسوية المنازعات اتلتجارية بين الدول الأعضاء بإحدى الوسائل التالية: التشاور، التوفيق أو التحكيم، كما أجازت للأطراف المتضررة اللجوء إلى السلطات المختصة للقيم نما تراه مناسبا في حالة فشل اتباع هذه الوسائل.[2]

المطلب الرابع: الأجهزة الادارية للاتفاقية وآلية عملها:

تشمل الأجهزة الادارية للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة على مؤتمر الأطراف المتعاقدة ومجلس عام وسكرتارية ولجان متعددة ، وقد اختيرت العاصمة السويسرية، جنيف لتكون مقرا لها.

1. مؤتمر الأطراف المتعاقدة:

يضم جميع الأعضاء المنتسبين للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، وهو يمثل أعلى سلطة فيها ، يعقد اجتماعاته سنويا على مستوى وزاري، ، وتمارس الأطراف المتعاقدة من خلاله سلطتها بإصدار القرارات والتوصيات المتعلقة بموضوع التجارة الدولية، وتتخذ هذه القرارات عادة عن طريق توافق الآراء بالأغلبية البسيطة، كما تنظر هذه الأطراف في المنازعات التجارية بين الدول، وتضع الحلول المناسبة لها.[3]

---

[1] العيسوي إبراهيم، "الجات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص. 22.

[2] حاتم سامي عفيفي، "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1991، ص. 263.

[3] جمعة سعيد سرير، "النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية"، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، طرابلس، 2000، ص ص. 151-152.

و فيما يخص احداث تعديلاتعلى نصوص الاتفاقية فالأمر يتطلب موافقة ثلثي الأعضاء، حيث يملك كل عضو صوت واحد بغض النظر عن حجمه أو وزنه النسبي في التجارة الدولية، وبخصوص جدول أعمال المؤتمرفيتم اقتراحه من قبل المدير العام للاتفاقية، كما يمكن لكل عصو في الاتفاقية طرح ما يراه ضروريا من مواضيع في جدول الأعمال.

2. مجلس الممثلين:

أنشئ هذا المجلس باقتراح من قبل الدول الأعضاء في 4 جوان 1960،[1] وهو بمثابة مجلس تنفيذي يجتمع حوالي تسع مرات في السنة وهو مكلف بالفصل في القضايا العاجلة ، كما أنه يعتبر جهاز مختص في حل النزاعات التجارية ودراسة طلبات الانضمام الجديدة.

3. المدير العام والسكرتارية:

يعمل في سكرتارية الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة بجنيف نخبة من الموظفين الدوليين، وعلى رأس السكرتارية شخص يطلق عليه السكرتير التنفيذي، ثم صدر قرار عن الأطراف المتعاقدة في 23 مارس 1965 يقضي بتغيير تسمية السكرتير التنفيذي إلى مدير عام. يتولى المدير العام الاشرف على تعيين وتحديد أعمال الموظفين ويساعده في ذلك ثلاثة خبراء بدرجة مفوض عام، ، كما يقوم بدوره في الوساطة، ويساعد الهيئات القانونية على حل المنازعات.[2]

4. اللجان الفنية والإدارية:

تتشكل هذه اللجان حسب الحاجة، أهمها لجنة القيود على الاستيراد، ولجنة المفاوضات التجارية، ولجنة التجارة والتنمية. كما يقوم المدير العام بتشكيل مجموعات استشارية لمعالجة قضايا معينة لها علاقة بتطبيق أحكام الاتفاقية خاصة في حالة طلب الانضمام من أجل

---

[1] Michel Rainelli, "L'organisation mondiale du commerce", Casbah Editions, Alger, 1999, p. 2.

[2] فضل علي مثنى، "الآثار المحتملة لمنظمة لتجارة العالمية على التجارة الخارجية للدول النامية"، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص. 30.

البحث في الشروط التي يجب على الدولة طالبة الانضمام استكمالها لاكتساب صفة العضوية.

المبحث الثاني: الجولات التفاوضية للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة

كانت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، ترى أن المفاوضات هي الإطار المناسب لتحرير التجارة الدولية، لذلك نظمت منذ نشأتها ثمانية جولات من المفاوضات بين الأطراف المتعاقدة شارك فيها غالبية الأعضاء، وكان الهدف الأساسي وراء ذلك هو تحقيق أكبر قدر متزايد من حرية وسهولة تدفق المباجلات التجارية الدولية.

المطلب الأول: الجولات الخمسة الأولى

تميزت الجولات الخمسة الأولى بكونها قصيرة المدة وتمحورت أساسا حول إضافة أعضاء جدد وكذلك السعي لتخفيض الرسوم الجمركية واقتصرت فقط على السلع الصناعية. وكان التسلسل الزمني لتلك الجولات كما يلي:

الجولة الأولى: جولة جنيف Geneva Round، تم عقدها بالعاصمة السويسرية سنة 1947 وضمت 23 دولة وتم فيها التوصل إلى إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والإسراع بعملية تحرير التجارة الدولية من القيود التي تعاني منها، بالإضافة إلى الاتفاق على الدخول في مفاوضات لتخفيض التعريفات الجمركية، وتم فيها تقديم تنازلات جمركية مست حوالي 45000 تخفيض، حيث بلغ حجم التجارة الدولية التي تأثرت بهذه التخفيضات ما يقارب 10 ملايير دولار وهو ما يعادل 20% من إجمالي التجارة العالمية آنذاك. [1]

الجولة الثانية: جولة آنسي Annecy Round، انعقدت في مدينة أنسي الفرنسية سنة 1949، بحضور 13 دولة، وتم فيها الاتفاق على تخفيضات جمركية قدرت بنحو 5000 تخفيض.

[1] GATT, "GATT what it is, what it does", GATT Secretariat, Geneva, 1993, p. 9.

الجولة الثالثة: جولة توركاي Torquay Round، انعقدت بتوركاي بالمملكة المتحدة سنة 1951، وعرفت مشاركة 38 دولة، وقدرت التخفيضات الجمركية التي أعلن عنها خلال هذه الجولة 7800 تخفيض. وقد عرفت هذه الجولة بمنتدى الأغنياء بسبب الحضور المميز للدول المتقدمة وانسحاب غالبية الدول النامية نتيجة لتجاهل مطالبها.

الجولة الرابعة: تم عقدها في جنيف بسويسرا عام 1956، شهدت انخفاض عدد المشاركين فيها إلى 26 دولة مقارنة بالجولة السابقة، وتم فيها التركيز على مجموعة أخرى من التنازلات والتخفيضات الجمركية بين الأطراف المتعاقدة قدرت بحوالي 2.5 مليار دولار من حجم التجارة العالمية [1]. وعرفت هذه الجولة انضمام اليابان إلى الاتفاقية.

الجولة الخامسة: عرفت باسم جولة ديلون (Dillon Round) [*]، تم عقدها في جنيف بسويسرا عامي 1960-1961، وقد عرفت نفس عدد المشاركين كما في الجولة السابقة، تم فيها الاتفاق على تخفيضات جمركية تعادل 4400 تخفيض تغطى حوالي 4.9 مليار دولار من التجارة العالمية [2].

كانت التخفيضات في هذه الجولات مركزة على السلع الصناعية المهمة بين الدول المتقدمة فقط دون الأخذ بعين الاعتبار مشاكل النظام التجاري الدولي ومتطلبات التنمية في الدول النامية.

المطلب الثاني: جولة كينيدي

انعقدت هذه الجولة في جنيف بسويسرا خلال الفترة 1964-1967 وعرفت باسم جولة كينيدي Kennedy Round، نسبة للرئيس الأمريكي جون فوستر كينيدي الذي تم اغتياله عام 1963. تميزت هذه الجولة عن الجولات السابقة بطول فترتها بالإضافة إلى تطبيق أسلوب جديد للتخفيض الجمركي بنسب محددة على المجموعات السلعية المختلفة بدلا من

---

[1] Michel Rainelli," Le GATT", Editions la découverte, 1994, Paris, p. 55.

[*] سميت بهذا الاسم نسبة لوزير التجارة الأمريكي آنذاك Douglas Dillon الذي اقترح إجراء الجولة.

[2] Stig Steinsviky, op. cit. p.10.

الأسلوب السابق الذي كان يتم على أساس سلعة بسلعة، وقد حقق هذا الأسلوب من التفاوض نجاحا كبيرا في تخفيض التعريفات الجمركية وأدت هذه الجولة إلى تخفيضات هامة وأكثر اتساعا بالنسبة للحقوق الجمركية التي مست السلع الصناعية وكذلك معالجة مواضيع هامة ضد سياسة الإغراق، وفي عام 1965 تم الاتفاق على إضافة الجزء الرابع إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية الذي يتضمن المواد الخاصة بمعالجة موضوع التجارة والتنمية في الدول النامية، حيث تعهدت الدول الصناعية حينها بتمكين الدول النامية من استخدام إجراءات خاصة لتشجيع تجارتها وتنميتها وإعطائها حقوق مميزة. وقد شارك في هذه الجولة 62 دولة تمثل أكثر من 75% من حجم التبادل التجاري الدولي، وغطت التخفيضات خلال هذه الجولة مبادلات تجارية دولية بنحو يصل إلى 40 مليار دولار.[1] وقد اعتبرت هذه الجولة الأنجح من قبل المشاركين، وقد ساعدت الظروف الاقتصادية المواتية آنذاك على هذا النجاح.

المطلب الثالث: جولة طوكيو

عقدت في جنيف بسويسرا خلال الفترة 1973-1979، وهي سابع جولة من الجولات التفاوضية في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وعرفت باسم جولة طوكيو Tokyo Round،[*] وشهدت زيادة في عدد المشاركين مقارنة بالجولات السابقة حيث وصل إلى 102 بلد وتعتبر اكبر جولة انعقدت لحد الآن سواء من حيث عدد الدول المشاركة وكذلك من حيث المواضيع المطروحة على جدول أعمالها، فقد تم تناول قواعد جديدة حول الدعم، والمعايير التعويضية والعوائق الفنية للتجارة، وإجراءات تراخيص الاستيراد والمشتريات الحكومية، والتقييم الجمركي، ومقاييس ضد سياسية الإغراق. إضافة إلى ذلك تم الاتفاق على التخفيض التدريجي في مستوى التعريفة الجمركية على السلع

---

[1] Stig Steinsviky, op. cit. p. 11.

[*] سميت بجولة طوكيو لأن المفاوضات المتعلقة بها انطلقت في اجتماع وزاري بطوكيو في سبتمبر 1973.

الصناعية من 7% إلى4.7 %.[1] وقد غطت التخفيضات المعلن عنها خلال هذه الجولة أكثر من 300 مليار دولار من قيمة التجارة الدولية.[2] وقد تم منح معاملة تفضيلية للدول النامية كما تم تحرير التجارة في المنتجات الاستوائية وتم إدراج الزراعة لأول مرة في المفاوضات إلا أنها اتسمت بتعقيدات كبيرة، أدت إلى نتائج متواضعة تتعلق ببعض الاتفاقيات الثنائية وأخرى متعددة الأطراف فيما يخص منتجات الألبان ولحوم الأبقار، وقد عبرت العديد من الدول النامية عن عدم رضاها على النتائج المتوصل إليها بسبب التنازلات القليلة المقدمة من قبل الدول الصناعية فيما يتعلق بتحسين النفاذ إلى الأسواق. وتجدر الإشارة إلى أن الظروف الاقتصادية والسياسية الدولية التي انعقدت فيها جولة طوكيو كانت مغايرة تماما للظروف التي كانت سائدة أثناء انعقاد الجولات السابقة، فقد انعقدت جولة طوكيو في ظروف اقتصادية صعبة تمثلت في انهيار بريتون وودز نتيجة لتخلي الولايات المتحدة عن نظام قاعدة الذهب حيث أصيب ميزان المدفوعات الأمريكي بالعجز لأول مرة سنة 1971.[3] وارتفعت معه معدلات البطالة والتضخم، بالإضافة إلى ذلك ظهور الكثير من المنادين بإتباع سياسة الحماية التجارية بدلا من سياسة تحرير التجارة الدولية.

من أجل ذلك ظهرت مطالبات بإصلاح النظام النقدي الدولي أولا ومن ثم إصلاح النظام التجاري، إلا أن هذه المطالب اصطدمت بالرفض الأمريكي بحجة أنه لن يكون هناك إصلاح نقدي بدون التوصل إلى تحقيق نظام تجاري دولي.

المطلب الرابع: جولة الأوروغواي

في خضم الركود الذي شهده الاقتصاد العالمي وخاصة في الفترة بين 1981-1983، والذي أدى إلى تردي معدلات الأداء الاقتصادي في معظم دول العالم، وظهور وتبني

---

[1] مصطفى أحمد مصطفى، "الجات من الاتفاقية إلى المؤسسة الدولية المتعددة الأطراف"، المجلة العربية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مجلد 2، 1994، القاهرة، ص. 105.

[2] Stig Steinsviky, op.cit. p.11.

[3] محمد عمر الحاجي، "حقيقة الجات"، دار المكتبي، 2001، دمشق، ص. 17.

سياسات الحماية التجارية، والاختلافات بين الدول فيما يتعلق بتلك السياسات، فإن جولة أوروغواي لمفاوضات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية التي كان من المفروض انطلاقها في عام 1982 تأخرت بأربع سنوات كاملة، بسبب إصرار بعض الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة إدراج بعض القطاعات الاقتصادية في جدول أعمال المفاوضات كالزراعة، والمنسوجات وغيرها من المواضيع الجديدة التي لم تدرج في الجولات السابقة.

جاء انعقاد جولة الأوروغواي في ظروف مختلفة كل الاختلاف عن الظروف التي تم فيها عقد الجولات السابقة سواء من حيث اتساع رقعة المواضيع التي حاولت تغطيتها، أو من حيث تصدرها لقضايا جديدة لم تكن في أي وقت من الأوقات محل مفاوضات متعددة الأطراف خلال الجولات التي سبقتها، وإذا صرفنا النظر عن قطاعي الزراعة والمنسوجات، فإن أبرز القضايا الجديدة هي قضايا الخدمات وقضايا الملكية الفكرية وسياسات الاستثمار،[1] كما تعتبر جولة الأوروغواي من أهم جولات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ، باعتبارها تمثل آخر جولات التفاوض بين الدول الأعضاء قبل تحويلها الى منظمة التجارة العالمية.

لقد تضافرت عدة عوامل ساعدت على ضرورة انعقاد جولة الأوروغواي التي بدأت في 20 سبتمبر 1986 بمدينة بونتاديل ايست، من بينها العدد الهائل للدول المشاركة"، والذي يرمي إلى محاولة تهدئة الموجة الحمائية السائدة في تلك الفترة، كما استجدت عوامل أخرى أثناء انعقاد الجولة التي أدى تأخر انتهائها الى غاية ديسمبر 1993 [*]، وكانت هذه العوامل بمثابة أسباب إضافية للإسراع في حسم المفاوضات التي طالت أكثر مما ينبغي.[2]

---

[1] عوض الله زينب حسنين، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الفتح، الإسكندرية، 2003، ص. 335.

[*] كان من المقرر انتهاؤها في ديسمبر 1990، بيد أنها تأخرت بسبب عمق االخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حول قضية الدعم الحكومي لقطاع الزراعة.

[2] العبادي عبد الناصر نزال، مرجع سابق، ص. 55.

أولا- الظروف السياسية والاقتصادية التي هيأت لعقد جولة الأوروغواي:

لقد برزت عدة تغيرات هامة في العالم مست جوانب اقتصادية وسياسية للعديد من دول العالم، وذلك بالموازاة مع الفترة التي تم فيها عقد جولة طوكيو (1973-1979) من بينها التجاوزات التي تقوم بها الدول المتقدمة على حساب الدول النامية والتي أحدثت فجوة في الأسواق العالمية وتذبذبا في النظام التجاري العالمي. فبعد أن كان الاستقرار النسبي سائدا على مستوى الاقتصاد العالمي مند بداية العمل بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة عام 1947 إلى غاية بداية جولة طوكيو عام 1973 حيث شهد العالم معدلات نمو جيدة من ناحية الناتج المحلي الإجمالي وكذا من ناحية المبادلات التجارية الدولية بفضل تحرير السلع الصناعية من القيود المفروضة عليها في حي عرف هذا النمو انخفاضا إلى أدنى مستوياته مسجلا نسبة 2.1 % خلال الفترة 1979- 1985.[1]

و بالاجمال، يمكن حصر العوامل الرئيسيةالتي أدت انعقاد جولة الأوروغواي فيما يلي:

- ظهور أنصار الحمائية الجدد الذين ينادون بتطبيق القيود على الواردات وتشجيع الصادرات، نظرا لما يعرفه العالم من شدة المنافسة وحدتها على الأسواق العالمية بين الدول المتقدمة والدول النامية من جهة وبين الدول المتقدمة فيما بينها من جهة أخرى، خاصة بعد تنامي قوة اقتصادية جديدة في جنوب شرق آسيا زادت من درجة تدويل النشاط الاقتصادي حيث اشتد الصراع بين الدول الصناعية في البحث عن أسواق خارجية جديدة، الأمر الذي دفعها الى القيام باتباع سياسة النزعة الحمائية بأساليب وإجراءات غير تعريفية وبدا معها التجاوز الواضح لقواعد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والتحايل على هذه القواعد مما خلق مشاكل تجارية بين الدول الصناعية الكبرى نتج عنها فوضى كبيرة في النظام التجاري العالمي وشعرت

[1] BEAUD .M, "l'économie mondiale dans les années 1980", éditions la découverte, Paris, 1988, p. 17.

الدول الصناعية أنها أمام حرب تجارية قد تتطور أكثر إذا استمر الوضع على ما هو عليه.[1]

- الزيادات التي عرفتها أسعار النفط واتي أثرت سلبا على نمو الاقتصاد العالمي لاسيما اقتصاديات الدول المتقدمة، التي رأت ضرورة العمل على تحرير التجارة الدولية حتى يسهل عليها تسويق منتجاتها والدفع بالاقتصاد العالمي نحو وتيرة أفضل.
- عدم ارتياح الولايات المتحدة الأمريكية من إجراءات الدعم التي تقدمها دول المجموعة الأوروبية الى مزارعيها. ، لذلك قامت بإدراج موضوع التجارة في السلع الزراعية في مفاوضات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، من أجل الضغط على المجموعة الأوروبية لتخفيض من قيمة الدعم المقدم لقطاعها الزراعي.
- لا شك أن قطاع الخدمات وحقوق الملكية الفكرية قد أضحى من أهم القطاعات الاقتصادية في العالم، خاصة بعد مناشدة الشركات العالمية الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل لحماية الملكية الفكرية ومكافحة الإغراق، لذلك أصبح إدراجها ملحا ضمن إطار تجاري عالمي متعدد الأطراف.
- عرفت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة بضعف فيما يخص آلية تسوية المنازعات التجارية توجب أثر ذلك البحث عن بديل يكون قادرا على تسوية هذه المنازعات.

ثانيا- مراحل مفاوضات جولة الأوروغواي:

تعد جولة الأورغواي ثامن وآخر جولة يتم عقدها في اطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، كما تعد أضخم وأشمل جولة للمفاوضات التجارية حتى الآن، حيث عرفت مشاركة 117 دولة.

[1] رمزي زكي، "الأزمة العالمية الاقتصادية"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986، ص. 40.

لقد كان الهدف الرئيسي من وراء عقج هذه الجولة هو تحرير التجارة الدولية من العوائق التي تعرقل تدفقها بشكل حر ، على أن يؤدي هذا التحرير إلى أن تفتح الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الباب أمام منظمة دولية جديدة لمواصلة المسيرة.

وقد أعلن البيان الوزاري للمفاوضين الصادر في بونتاديل ايست بدولة الأوروغواي الشكل المؤسسي للمفاوضات على هيئة لجنة مفاوضات التجارة والتي سيكون لها الرأي الأول في تسيير هذه المفوضات، وتتفرع عن هذه اللجنة مجموعتان.[1]

المجموعة الأولى: مجموعة التفاوض حول التجارة في السلع

تهدف المفاوضات في هذا المجال إلى تحقيق المزيد من حرية التجارة الدولية، من خلال تخفيض القيود الجمركية وإلغاء القيود غير الجمركية، وتخفيف الآثار الضارة التي تترتب عن ارتفاع التعريفة الجمركية للدول الصناعية التي تشكل عائقا أمام عملية تصنيع المواد الأولية في الدول النامية، بالاضافة الى إعادة النظر في نظام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة من حيث سلطتها في الرقابة على السياسات التجارية للدول الأعضاء، ، وسرعة الحسم في المنازعات التجارية.

لقدغطت هذه المجموعة 14 موضوعا[2] هي: التعريفات الجمركية، الحواجز الكمية، المفاوضات حول حماية حقوق الملكية الفكرية، المفاوضات حول الإجراءات المرتبطة بمعايير الاستثمار، قضية تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية، التجارة الدولية في المنتجات الاستوائية، مناقشة اتفاقية جولة طوكيو، مناقشة آلية تسوية المنازعات، التجارة الدولية في المنسوجات والملابس، التجارة في المنتجات القائمة على الموارد الطبيعية، التفاوض حول الدعم والمعايير التعويضية، التفاوض حول اتفاق مكافحة الإغراق، التفاوض

---

[1] مصطفى أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص. 106.

[2] نفس المرجع، ص. 107.

حول قضية الإجراءات الوقائية، مناقشة النظام الأساسي للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.

المجموعة الثانية: مجموعة التفاوض حول التجارة في الخدمات

تولت هذه المجموعة موضوع تحرير التجارة الدولية في قطاع الخدمات وتشمل التفاوض حول كافة القطاعات الخدمية القابلة للتجارة الدولية دون استثناء، وأهمها: انتقال العمالة، والإنشاءات والاستثمارات الهندسية، الخدمات المالية، الاتصالات، النقل، السياحة والخدمات المهنية.

اجمالا، لقد أدرج في جدول أعمال جولة الأوروغواي مواضيع استبعدت من نطاق الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة خلال الجولات السابقة، وشمل ذلك بالأساس قطاعي الزراعة والمنسوجات، وقطاعات أخرى تتعلق بالجوانب التجارية في مجالات الاستثمار والملكية الفكرية، كما أدخلت الاتفاقية الجديدة أسلوبا شاملا لتسوية المنازعات.

لقد تكررت الاجتماعات واللقاءات بعد لقاء بونتاديل أيست وكانت كلها محطات ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في التقريب في وجهات النظر وتذليل الصعاب لتجنب فشل الجولة، ومن أهم هذه الاجتماعات واللقاءات ما يلي:

1. **اجتماع ديسمبر 1988:** جمع بين وزراء التجارة للدول الأعضاء في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة بكندا، بهدف تقييم ما تم التوصل إليه خلال سنتين ووضع برنامج عمل خاص بالمفاوضات في الفترة المقبلة، وتمت فيه مناقشة أربع مجالات: الملكية الصناعية، الإجراءات الوقائية، الزراعة والمنسوجات، وتم التوصل خلاله إلى اتفاق ينظم عملية تحرير التجارة الدولية في الخدمات والمنتجات الاستوائية إلا أنه فشل في إحراز تقدم بشأن تحرير التجارة الدولية في المنتجات

الزراعية وتجارة المنسوجات والملابس والموضوعات المتعلقة بالوقاية وحقوق الملكية الفكرية.[1]

2. **اجتماع أكتوبر 1989:** في محاولات أخرى لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتفاوضة فيما يخص المواضيع العالقة، برزت الاختلافات بشكل واضح في مجال التجارة الزراعية، بسبب الدعم المقدم للقطاع الزراعي، بالإضافة إلى موضوعي تجارة المنسوجات والملابس والوقاية وحقوق الملكية، أدت إلى تعثر المفاوضات مما صعب من التوصل إلى اتفاق في هذا الشأن.
3. **اجتماع بلجيكا عام 1990:** كان مقررا لجولة الأوروغواي أن تنتهي هذا العام، وبسبب عدم التوصل إلى اتفاق حول المواضيع السابقة أعلن الأمين العام للاتفاقية في هذا الاجتماع تمديد مدة الجولة إلى ديسمبر 1991.
4. **اجتماع فيفري 1991:** قدم الأمين العام للاتفاقية في هذا الاجتماع مسودة عمل عرفت باسم "خطة دنكل" من شأنها التقليل من حدة الاختلافات بخصوص المواضيع التي لم يتوصل إلى اتفاق بشأنها.
5. **اجتماع ديسمبر 1991:** في هذا الاجتماع تم التفاوض حول مسودة العمل السابقة التي تضمنت جملة من المقترحات تتعلق بالتجارة الدولية في المنتجات الزراعية والمنسوجات وغيرها. استمرت الخلافات حول مقترحات الخطة بين مؤيد ومعارض تعذر معها التوصل إلى اتفاق يرضي الجميع، وفي ظل هذه التعارضات المتباينة أعلن الأمين العام للاتفاقية عن تمديد الجولة مرة أخرى وبذلك تم تأجيل التوقيع على الوثيقة النهائية.[2]

---

[1] مصطفى أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص.107.

[2] Emmanuel Combe, "L'organisation mondial du commerce", Editions Nathan, Paris, 1999, p. 18.

6. **اجتماع بلير هاوس عام 1992:** ظهرت خلال هذا العام خلافات حادة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية أضطر معها الأمين العام للاتفاقية للتدخل لنزع فتيل الخلاف، وتم الاتفاق على استئناف المفاوضات في نوفمبر1992 حيث تم التوصل إلى اتفاق عرف باسم "اتفاق بلير هاوس".
7. **اجتماع جويلية 1993:** أعلن خلاله مفاوضون من الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية واليابان وكندا أنه تم التوصل إلى اتفاق فيما يخص تخفيض الرسوم الجمركية واجراءت النفاذ إلى الأسواق، كما تم إحراز تقدم في المفاوضات مع الدول النامية فيما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات وإدراج صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في الاتفاقية.

وهكذا، انتهت مفاوضات جولة أوروغواي في 15 ديسمبر 1993، واعتمدت نتائجها رسميا من قبل الدول المشاركة في مدينة مراكش بالمملكة المغربية في 15 أفريل 1994 بالتوقيع النهائي على الاتفاقيات المتوصل إليها.[1]

وبهذا يكون الاجتماع الوزاري للأطراف المشاركة في مراكش قد مهد الطريق للمرور من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة إلى المنظمة العالمية للتجارة التي بدأت نشاطها بصفة رسمية في 01 جانفي 1995. وكانت الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في جولة الأوروغواي قد تم اعتمادها كملاحق للاتفاق المنشئ لهذه المنظمة الفتية، حيث جاء البيان الختامي بمراكش مرفقا بأربعة ملاحق.[2]

يتعلق الملحق الأول بالاتفاقيات المتعددة الأطراف بشأن التجارة في السلع، التي تشمل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، اتفاق الزراعة، اتفاق المنسوجات والملابس، اتفاق تدابير الصحة والصحة النباتية، اتفاق القيود الفنية للتجارة، اتفاق الاستثمارات المرتبطة

---

[1] حاتم سامي عفيفي، مرجع سابق، ص. 29.

[2] GATT, "L'accord de Marrakech Instituant L'acte Final ", Sécretariat du GATT, Genève, 1994, p. 5.

بالتجارة، اتفاق مكافحة الإغراق، اتفاق قواعد المنشأ، اتفاق الوقاية، اتفاق الدعم والإجراءات التعويضية والاتفاقات بشأن إجراءات تراخيص الاستيراد وتحديد القيمة لأغراض جمركية والفحص قبل الشحن. والاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ثم الاتفاقية المتعلقة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية، ويتضمن الملحق الثاني مذكرة تفاهم بشأن تسوية النزاعات، والملحق الثالث يدور حول آلية مراجعة السياسات التجارية، في حين جاء الملحق الرابع ليشمل الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي تلزم فقط الدول الموقعة عليها وهي اتفاقات التجارة في الطائرات المدنية والمشتريات الحكومية ومنتجات الألبان ولحوم الأبقار.

ثالثا- نتائج جولة الأوروجواي:

من خلال ما تم عرضه في الصفحات السابقة يمكننا القول أن جولة الأوروغواي تمخض عنها مجموعة من النتائج نورد أهمها فيما يلي:

1. إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.
2. إقامة نظام متكامل أكثر إنصافا لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء من خلال إصدار قرارات تحكيم ملزمة، وإنشاء آلية مراجعة السياسات التجارية لتحقيق شفافية الأنظمة التجارية الدولية.[1]
3. دعم النظام القانوني للاتفاقية لاسيما في ما يتعلق بإجراءات الوقاية من الواردات ومكافحة الدعم والإغراق.
4. اعتبار الاتفاقيات المبرمة حزمة واحدة لا تقبل التجزئة.
5. تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء الحواجز غير الجمركية وتوسيع المجال التجاري، ليشمل تحرير تجارة المنتجات الزراعية، المنسوجات والملابس، وتجارة الخدمات والجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والاستثمار.

---

[1] النجار سعيد، "اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية"، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، الكويت، 1995، ص. 40.

6. الاتفاق على الاستمرار في المحافظة على المعاملة التفضيلية للدول النامية بصفة عامة والدول الأقل نموا بصفة خاصة فيما يتعلق بنطاق الالتزامات أو الفترة الزمنية الانتقالية الممنوحة لها لاستكمال التزاماتها، بالإضافة إلى المعاملة التفضيلية المتعلقة بتنمية التبادل التجاري بين الدول النامية من خلال الترتيبات التفضيلية.

وهكذا وبعد مفاوضات دامت أكثر من 07 سنوات تم التوصل إلى اتفاق نهائي في ديسمبر 1993، وتم إقراره في البيان الختامي من خلال إعلان مراكش في 15 أفريل 1994 معلنا إنشاء المنظمة العالمية للتجارة كوريث للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والتي بدأت العمل بداية من عام 1995. [1]

ومن خلال كل ما سبق يمكننا تلخيص كل هذه الجولات التفاوضية في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة في الجدول التالي.

[1] GATT, "The Results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations: The Legal Texts", GATT Secretariat, Geneva, 1994, p. 72.

جدول رقم (01): جولات المفاوضات[*] في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة

اسم الجولة	تاريخ الانعقاد	المدة المستغرقة	الدول المشاركة	المواضيع المطروحة	النتائج
جنيف	افريل 1947	7 أشهر	23	الرسوم الجمركية	إمضاء عقد GATT الاتفاق على 45000 تخفيض من الرسوم الجمركية تمثل حوالي 10 ملايير دولار من التجارة الدولية
انسى	افريل 1949	5 أشهر	13	الرسوم الجمركية	تخفيض حوالي 50000 تعريفة جمركية
توركاي	سبتمبر 1951	8 أشهر	38	الرسوم الجمركية	الاتفاق على 8700 تخفيض من الرسوم الجمركية
جنيف	جانفي 1956	5 أشهر	26	الرسوم الجمركية	تخفيض الرسوم الجمركية بما يعادل 2.5 مليار دولارمن حجم التجارة العالمية. انضمام اليابان
ديلون	سبتمبر 1960	11 شهر	26	الرسوم الجمركية	تخفيض الرسوم الجمركية بما يعادل 4.9 مليار دولار حجم التجارة العالمية
كينيدي	ماي 1964	37 شهر	62	الرسوم الجمركية وتدابير مكافحة الإغراق	تخفيض في الرسوم الجمركية بحوالي 40 مليار دولار من حجم التجارة العالمية
طوكيو	سبتمبر 1973	75 شهر	102	الرسوم الجمركية التدابير غير الجمركية	تخفيضات في الرسوم الجمركية بأكثر من 300 مليار دولار من حجم التجارة العالمية
أورغواي	سبتمبر 1986	87 شهر	123	تعريفات جمركية إجراءات كمية خدمات، الزراعة الملكيةالفكرية فض النزاعات المنسوجات	أدت هذه الجولة إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية. وأدت إلى تخفيضات كبرى في الرسوم الجمركية بحوالي 40% ووسعت في مجال التفاوض في الدعم الزراعي واتفاقية المنسوجات والملابس وحقوق الملكية الفكرية وغيرها

المصدر:

1- The GATT years: from Havana to Marrakesh, www.wto.org

2 – مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2002، ص. 6.

[*] جولة الدوحة التي تعتبر كجولة تاسعة، تم اطلاقها في نوفمبر 2001 في اعقاب المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد بالعاصمة القطرية وتم فيه إطلاق برنامج الدوحة للتنمية Doha development agenda. الذي يعتبر موضوع الجولة التي لا زالت مستمرة الى اليوم.

الفصل الثاني
منظمة التجارة العالمية كوريث للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة

المبحث الأول: ماهية منظمة التجارة العالمية

نظرا للتغيرات السياسية والاقتصادية التي طرأت على مستوى العالم خاصة بعد سقوط النظام الاشتراكي وتوجه عدد كبير من الدول للتخلص من الاقتصاد الموجه وتبني اقتصاد السوق المفتوح، ونظرا لقصور الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة في معالجة بعض الأمور المستجدة، برزت الحاجة إلى وجود منظمة قائمة تتولى الإشراف على جميع نواحي الحياة التجارية على المستوى العالمي، وتكون لقراراتها صفة إلزامية على الجميع وبدون تمييز.

المطلب الأول: التعريف بمنظمة التجارة العالمية ونشأتها

أولا- نشأة منظمة التجارة العالمية:

نشأت منظمة التجارة العالمية على أنقاض الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة بمقتضى اتفاق تم التوصل إليه مع اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وقد تم الإعلان الرسمي عن ذلك بمدينة مراكش المغربية يوم الجمعة 15 أفريل 1994 في اجتماع دولي حضرته 117 دولة، وبدأت المنظمة في ممارسة أنشطتها ومهامها اعتبارا من أول جانفي 1995، وتسعى هذه المنظمة الفتية إلى تنمية التجارة الدولية وتحريرها من القيود الجمركية وغير الجمركية لتكون بذلك إحدى الدعائم الثلاثة المكونة للنظام الاقتصادي الدولي.[1]

[1] سمير عبد العزيز، "منظمة التجارة العالمية ومؤتمراتها الوزارية"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1997، ص. 3.

ثانيا- تعريف منظمة العالمية التجارة العالمية:

أشار اتفاق مراكش المنشئ للمنظمة العالمية للتجارة، الى هذه المنظمة بأنها اتفاقية تدعى المنظمة العالمية للتجارة وتتمتع بالشخصية القانونية ويتمتع أعضاؤها بالأهلية القانونية الضرورية لممارسة وظائفهم.[1]

وفي سياق هذه الاشارة يمكننا الرجوع إلى مفهوم المنظمات الدولية التي تعني تنسيق المجتمع الدولي وهياكله ونشاطات أعضائه وفقا لنظام قانوني يرتب العلاقات بين القوى والهيئات المؤسساتية الدولية لتقوم بمهمات وخدمات خاصة.

و من ذلك، يمكن القول بأن المنظمة العالمية للتجارة كمنظمة دولية يمنح قانونها الأساسي أعضاءها مجموعة من الامتيازات الضرورية لأداء مهامهم، وقد تكون هذه الامتيازات مشابهة لتلك التي تتمتع بها المؤسسات المتخصصة بناء على الاتفاقية المصادق عليها من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 نوفمبر 1947.[2]

المطلب الثاني: أهداف ومهام منظمة التجارة العالمية

أنشئت المنظمة العالمية للتجارة بهدف الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها خلال الجولات التفاوضية السابقة في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، ولتكون الجهاز الدائم للتفاوض بين الدول الأعضاء، والإطار التنظيمي والمؤسسي لتطبيق هذه الاتفاقيات من خلال أجهزتها المختلفة. ونظرا لأهمية هذه المنظمة ودورها في إدارة النظام التجاري الدولي ارتأينا حصر الأهداف التي جاءت من أجلها كما وردت في مواد اتفاقية مراكش.[3]

تدرك أطراف هذه الاتفاقية أن علاقاتها في مجال التجارة يجب أن تستهدف رفع مستويات المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة والاستمرار في زيادة الإنتاج والاتجار في السلع

---

[1] محفوظ لعشب، "المنظمة العالمية للتجارة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص ص. 26-27.

[2] نفس المرجع، ص. 30.

[3] GATT, "l'accord de Marrakech", op.cit. p. 5.

والخدمات بالشكل الذي يتيح الاستخدام الأمثل لموارد العالم وفقا لهدف التنمية والحفاظ على البيئة.

إن تحقيق هذه الأهداف تكون بالدخول في اتفاقيات المعاملة بالمثل تنطوي على مزايا متبادلة من خلال التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وإلغاء العوائق التجارية الأخرى والقضاء على المعاملة التمييزية. وبناء على هذه الأهداف يمكن تلخيص مهام ووظائف منظمة التجارة العالمية فيما يلي:[1]

- الإشراف على تنفيذ مجموعة الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي أسفرت عنها جولة أوروغواي، بالإضافة إلى الاتفاقات الأربعة المتعددة الأطراف التي هي ملزمة فقط للدول الموقعة عليها.
- تشكل المنظمة الإطار التفاوضي بين الدول الأعضاء لتنظيم العلاقات التجارية فيما بينها، أو الشروع في مفاوضات مستقبلية لتحقيق المزيد من حرية التجارة في إطار يغلب عليه طابع الشفافية.
- الإشراف على الاتفاقية المنشئة لجهاز تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء في مجال التجارة الدولية، أو حول تنفيذ بعض الاتفاقيات التي تتعارض مع بعض الدول بسبب ظروف معينة.
- إدارة جهاز مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء التي تتم وفق فترات زمنية محددة لمعرفة مدى توافقها مع أحكام المنظمة وتعميم المعلومات في هذا المجال على جميع الدول الأعضاء ضمانا لتحقيق مبدأ الشفافية.
- السعي إلى تحقيق التنمية في جميع الدول الأعضاء وخاصة الدول النامية، والتعاون مع أركان النظام الاقتصادي العالمي، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء

[1] سمير اللقماني، "منظمة التجارة العالمية: آثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية"، دار حامد للنشر والتوزيع، الرياض، 2004، ص. 42.

والتعمير والوكالات التابعة لهما، من أجل تحقيق قدر أكبر من التناسق في عملية وضع السياسة الاقتصادية العالمية.[1]

المطلب الثالث: مبادئ منظمة التجارة العالمية

إن المبادئ التي سار عليها النظام التجاري الدولي في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة هي نفسها المبادئ التي تبنتها منظمة التجارة العالمية مع بعض التغييرات في بعض المواد لتتماشى مع فكرة إنشاء المنظمة وقوانينها. هذه المبادئ يمكن حصرها فيما يلي:[2]

- **مبدأ الدولة الأكثر رعاية:** وهو يعني عدم التمييز في المعاملات التجارية الدولية بين الدول الأعضاء، ويركز على ضرورة تحقيق المساواة بينهم، ويؤكد هذا المبدأ على أنه في حالة منح إحدى الدول الأعضاء ميزة تجارية لدولة عضو أخرى فان ذلك ينطبق تلقائيا على بقية الدول الأعضاء. وقد وردت بهذا الشأن بعض الاستثناءات تخص المبادلات التجارية بين الدول النامية والدول الأقل نموا وكذلك بعض الإجراءات الحمائية للصناعات الناشئة في الدول النامية لحمايتها.
- **مبدأ التخفيض العام والمتوالي للرسوم الجمركية:** وهو يرتبط بحرية التجارة وزيادة فرص النفاذ إلى الأسواق من خلال التخفيضات المتبادلة لهذه الرسوم بين الدول الأعضاء. ويختلف معدل تخفيض الرسوم الجمركية من سلعة لأخرى كما تختلف الفترة المحددة للتخفيض حسب وضعية كل دولة متقدمة، نامية أو أقل نموا. فمعدل التخفيض بالنسبة للمنتجات الزراعية مثلا يبلغ 36% على مدى ست سنوات بالنسبة للدول المتقدمة و24% بالنسبة للدول النامية خلال فترة عشر سنوات وتم إعفاء الدول الأقل نموا من أي التزام.

---

[1] سمير عبد العزيز، مرجع سابق، ص.81.

[2] عادل المهدي، مرجع سابق، ص. 150.

- **مبدأ إلغاء القيود الغير جمركية:** جاء في نصوص الاتفاقية أنه لايجوز مخالفة ما جاء في جداول الالتزامات التي التزم بها كل عضو من خلال فرض أية قيود غير جمركية مثل الضرائب والرسوم أو إجراءات أخرى مثل القيود الكمية أو نظام الحصص التي من شأنها إعاقة حركة التجارة الدولية.
- **مبدأ المعاملة الوطنية:** ينص هذا المبدأ أنه على الدول الأعضاء أن تطبق على كل المنتجات المستوردة نفس المعاملة السارية والمطبقة على المنتجات المماثلة ذات المنشأ الوطني، وبالتالي فلا يجوز فرض أية رسوم أعلى من تلك المطبقة على المنتجات المحلية.[1]
- **مبدأ الشفافية:** تساعد الشفافية على تحقيق الاستقرار والأمان في التجارة الدولية من خلال خلق جو من الثقة المتبادلة بين الأطراف المتعاقدة، الشيء الذي يضمن الاستمرارية في المفاوضات، ويبنى هذا المبدأ على الإقرار بما للشفافية المحلية من أهمية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات التجارية[2].
- **مبدأ الوقاية:** يعتبر هذا المبدأ كأداة قانونية تمنح للدول الأعضاء خاصة النامية منها لتبرير تصديها لبعض الظروف الطارئة، على شرط أن تكون مبنية على الثقة والشفافية ولفترات محدودة حتى لا يتم استغلال ذلك لتشويه التجارة الدولية. ومن خلال ذلك يمكن للدول الأعضاء التي تواجه خطرا في ميزان المدفوعات أن تفرض قيود كمية على الواردات لحماية هذا الميزان، كما يحق للدول النامية فرض القيود الكمية لحماية بعض صناعاتها الناشئة، كما يمكن اللجوء إلى الإجراءات الوقائية

(1) Andre Cauthier, "L'économie mondiale des années 1880 aux années 2000 : Dynamique, Structure et Espaces", Editions Breal, Paris, 1999, p. 169.

(2) L'OMC : "un commerce ouvert sur l'avenir : les principes, www.wto.org

عندما تواجه دولة ما تدفقا ضخما من الواردات من شأنه إلحاق أضرارا بليغة بالمنتجين المحليين أو منتجات إستراتيجية[1].

المطلب الرابع: الهيكة الادارية لمنظمة التجارة العالمية وآلية عملها

أولا- الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية:

يعكس الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية المهام والأهداف التي أنشأت من أجلها، ويشرف على نشاط المنظمة العالمية للتجارة جهاز يتكون من مؤتمر وزاري ومجلس عام وأمانة ومجالس متخصصة ولجان مختلفة.

1. الأجهزة العامة:

- **المؤتمر الوزاري:** يعد أعلى سلطة في المنظمة ويضم وزراء التجارة للدول الأعضاء، يعقد اجتماعاته على الأقل مرة كل سنتين وهو يضطلع بالمهام الرئيسية لهذه للمنظمة ويتمتع بسلطة اتخاذ القرارات اللازمة لتسيير جميع الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف، منها إقرار العضوية والتعديلات ومنح الإعفاءات للدول النامية والأقل نموا كما يقوم بتعيين المدير العام الذي يتولى رئاسة المنظمة ويحدد صلاحياته.[2]

- **المجلس العام:** ويتألف من ممثلي جميع الدول الأعضاء، ويجتمع تسع مرات في السنة على الأقل أو كلما دعت الحاجة. يقوم المجلس العام بمهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته، كما يقوم بمراجعة ومتابعة السياسات التجارية للدول الأعضاء، كما اوكلت له مهمة القيام بتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء و تنفيذها.

- **أمانة المنظمة:** تتمثل مهمتها في القيام بجميع المسائل الإدارية المرتبطة بالمنظمة وهي تضم جميع الموظفين فيها بما فيهم المدير العام.

---

[1] ابراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص. 25

[2] Emmanuel Combe, op.cit. p. 21

ويخضع المدير العام والعاملين معه لأحكام المنظمة العالمية للتجارة إذ لهم طابع دولي محض ويتمتعون بكافة الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها موظفي المنظمات الدولية ولا يجوز لهم قبول أية تعليمات من أي حكومة أو سلطة خارج المنظمة، ويدخل ضمن صلاحيات المدير العام تقديم التقرير السنوي إلى لجنة الموازنة المالية والإدارة وكذا مشروع الميزانية لفحصها وتقديم توصياتها المتعلقة بالموضوع إلى المجلس العام.

2. الأجهزة المتخصصة:

أ- **المجالس المتخصصة:** وهي عبارة عن ثلاثة مجالس لكل منها مهام محددة وهذه المجالس هي:

- مجلس لشؤون التجارة الدولية في السلع، الذي يشرف على إدارة وتنفيذ ما ورد في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وكل الاتفاقيات الملحقة التي تخص التجارة في السلع.
- مجلس لشؤون التجارة الدولية في الخدمات، الذي يشرف على إدارة وتنفيذ اتفاقية تجارة الخدمات ويتفرع عن هذا المجلس مجموعة من اللجان المتخصصة هي، لجنة التجارة في الخدمات المالية ولجنة الالتزامات المحددة ومجموعة الأطراف المعنية بالخدمات المهنية ومجموعة الأطراف المعنية بقواعد الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.
- مجلس لشؤون حماية الملكية الفكرية الذي يشرف على إدارة وتنفيذ اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية.

هذه المجالس تكون تحت إشراف المجلس العام وتقوم بالمهام التي تحددها الاتفاقيات الخاصة بكل مجلس وكذلك المهام التي يحددها المجلس الأعلى،أم فيما يتعلق بالعضوية في هذه المجالس فهي مفتوحة لجميع الدول الأعضاء التي ترغب في ذلك[1].

---

[1] Emmanuel Combe, op.cit. p. 21.

ب- اللجان الفرعية: هي عبارة عن لجان يقوم بانشاءها المجلس الوزاري وتعمل تحت إشرافه المباشر وهي:

- لجنة التجارة والتنمية التي تقوم بدراسات دورية لتطبيق أحكام اتفاقية التجارة لصالح الدول النامية لمتابعتها، وتتبعها لجان مختصة بالدول الأقل نموا وبالتجارة والبيئة وبالترتيبات المتعلقة بالتجارة الإقليمية.
- لجنة قيود ميزان المدفوعات.
- لجنة الميزانية والتمويل والتجارة.

تقوم هذه اللجان بالمهام المحددة لها في الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها، كما تقوم بالمهمات الإضافية التي تعهد إليها من قبل المجلس العام، وقد أقر المؤتمر الوزاري إمكانية إنشاء لجان فرعية أخرى كلما كان ذلك ضروريا، وتكون عضوية اللجان الفرعية مفتوحة لكل من يرغب من الدول الأعضاء.

ج- مجموعات العمل: هي عبارة عن مجموعات عمل منها ما هي تابعة للمجالس المتخصصة، حيث توجد مجموعتين تعملان تحت إشراف مجلس التجارة في السلع هما مجموعة الأطراف المختصة بمجال الاتجار الحكومي وأخرى مختصة في الفحص قبل الشحن. كما توجد مجموعات تعمل تحت إشراف مجلس التجارة في الخدمات وهي مجموعة التفاوض حول الاتصالات الأساسية وخدمات النقل البحري وحركة الأشخاص. وهناك مجموعات أخرى تابعة للمجلس العام، هي مجموعة العمل المكلفة بدراسة العلاقة بين التجارة والاستثمار وأخرى مكلفة بدراسة التداخلات بين التجارة وسياسة المنافسة.

د- اللجان متعددة الأطراف: هناك عدة لجان تقوم بالإشراف على بعض الاتفاقيات الموقع عليها من قبل عدد محدود من الدول الأعضاء. وهذه اللجان هي لجنة التجارة في الطائرات المدنية ولجنة المشتريات الحكومية.[1]

واستنادا لما سبق يمكننا عرض نموذج من الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة من خلال الشكل التالي:

[1] Emmanuel Combe, op. cit. p. 22.

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

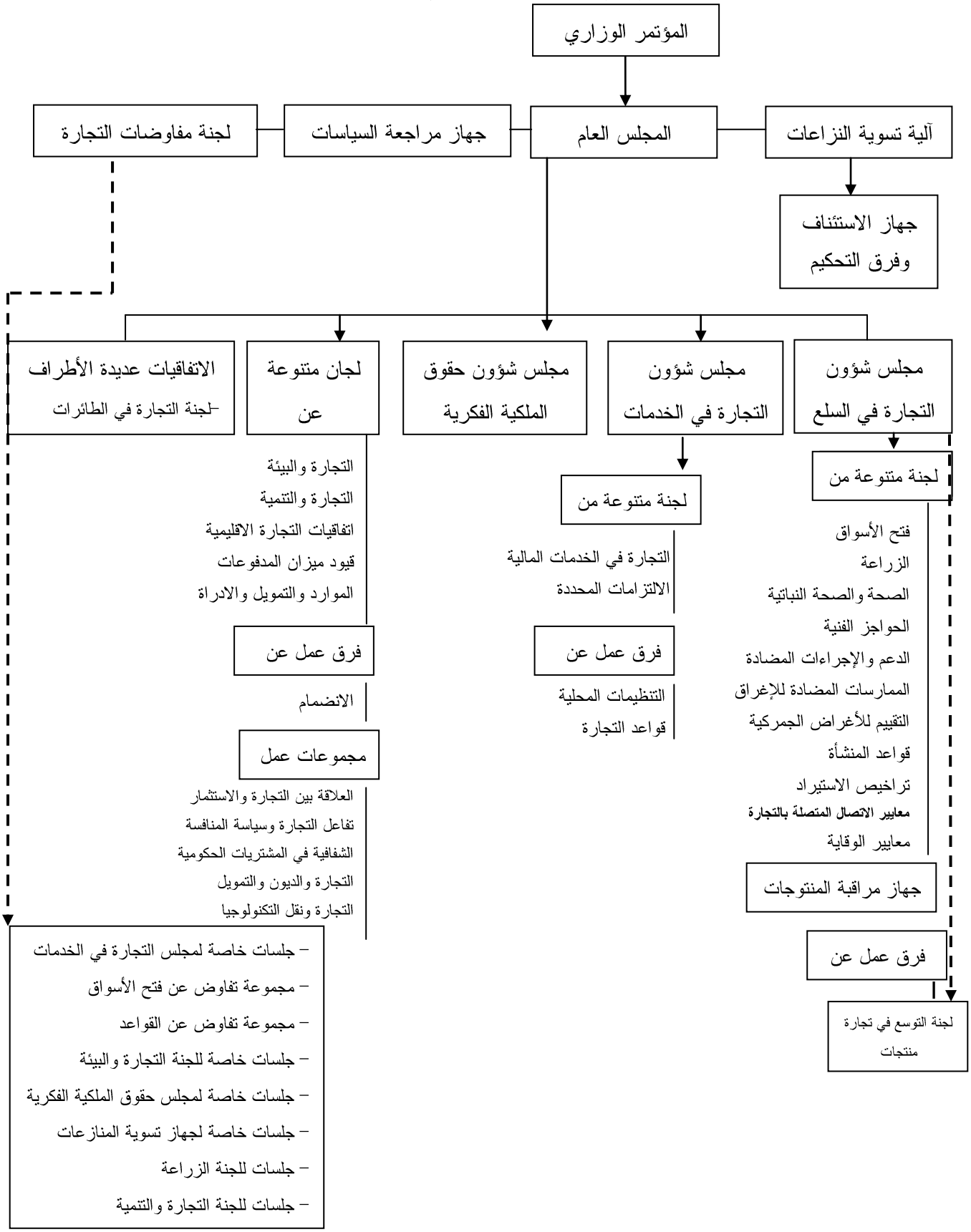

المصدر: عادل المهدي، "عولمة النظام الاقتصادي والعالمي ومنظمة التجارة العالمية"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص. 203.

ثانيا- آلية العمل في منظمة التجارة العالمية:

تعتمد المنظمة العالمية للتجارة في تنفيذ مهامها على مجموعة من الآليات التي تمكنها من تثبيت أسس النظام التجاري الدولي وتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها.

1. آلية صنع القرار:

ان صياغة القرارات في منظمة التجارة العالمية تتم في الغالب بإجماع الآراء، و في حالة عدم توافق الآراء، يتم اللجوء إلى التصويت على القرارات وتمثل كل دولة بصوت واحد.

ويجدر التذكير في هذا المجال أن منظمة التجارة العالمية تختلف عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عملية صنع القرار والتصويت عليه حيث أن المنظمتين الأخيرتين تحددان القوة الصوتية لكل دولة وفقا للمساهمة المالية للدولة فيهما، بينما تتمتع كل دولة عضو في منظمة التجارة العالمية بصوت واحد فقط بغض النظر عن مساهماتها المالية في ميزانية المنظمة.

و كحالة عامة هناك أربعة طرق تلجا اليها المنظمة التجارة العالمية في اتخاذ قراراتها من بينها:

أ- **توافق الآراء:** ومعناه اتخاذ القرار بالتراضي، وعدم إبداء أي اعتراض على القرار. ويتم اعتماد هذا الأسلوب في جميع القرارات التي تتخذها المنظمة باستثناء الحالات التي تنص فيها على خلاف ذلك.[1]

ب- **الأغلبية:** يتم الجوء الى هذه الطريقة في كافة القرارات التي يتخذها المؤتمر الوزاري والمجلس العام إلا في الحالات المخالفة.

[1] عبدالمطلب عبد الحميد، "الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، من الأوروغواي لسياتل وحتى الدوحة"، الدار الجامعية، القاهرة، 2003، ص. 217.

ج- أغلبية الثلاثة أرباع: وتعتبر هذه الطريقة بمثابة تطوير لنموذج التصويت التقليدي في مختلف المنظمات الدولية والذي يكتفي بأغلبية الثلثين للحكم على القرارات. حيث أن الصيغة الجديدة بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات تستدعي موافقة عدد أكبر من الأعضاء لتمرير القرارات من أجل الحفاظ على استقرار أحكام الاتفاقية وحسن سير أعمال المنظمة. [1]

د-**أغلبية الثلثين:** ويقتصر استخدام هذه الطريقة داخل المنظمة على طلبات تعديل أحكام ومواد الاتفاقيات، مستثنيا من ذلك مجموعة محددة من المواد تم النص على عدم جواز تعديلها إلا بموافقة كافة الدول الأعضاء.[2]

2. آلية تسوية المنازعات التجارية:

ان مهمة تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء تم توكيلها للمجلس العام، وطبقا لنصوص الاتفاق في هذا الشأن، فإنه يحق لأي عضو متضرر من خرق نصوص الاتفاقيات، رفع شكوى إلى المنظمة وذلك بعد تعذر التوصل إلى حل ودي. وفي هذه الحالة يتم تعيين لجنة للتحقيق في الموضوع واقتراح الحل المناسب.

وقد أشار اتفاق الأوروغواي إلى خطوات عملية تسوية النزاعات وهي كالتالي [3]:

- **التشاور والمصالحة:** حيث تلجأ الدولة المتضررة إلى محاولة عقد مشاورات مع الطرف الثاني، وفي حالة عدم تلقيأي رد ايجابي خلال شهر ، تلجأ الدولة المتضررة لمنظمة التجارة العالمية لتسوية النزاع.

- **إصدار القرار:** تصدرالمنظمة قراراتها فيما يخص تسوية النزاعات وفقا للقوانين والاحكام السارية، وعلى الطرف الآخر تنفيذ تلك القرارات، كما يحق له استئناف القرار.

---

[1] GATT, "The Results of Uruguay Round", op. cit, p. 72.

[2] Ibid, p. 73.

[3] عادل المهدي، مرجع سابق، ص. 295

- **التعويض:** في حالة عدم التزام الطرف الآخر بقرارات المنظمة بعد الاستئناف، يمكن للدولة المتضررة أن تعود إلى المنظمة وذلك لتلقي التعويض منه، أو السماح لها بفرض رد انتقامي ضده.

3. آلية مراجعة السياسة التجارية:

من اجل التاكد من التزام الدول الأعضاء بالقواعد والأحكام المتعلقة بالاتفاقيات التجارية التي تم التوقيع عليها ، تم إنشاء آلية دائمة تتكفل بمراجعة السياسة التجارية للدول الأعضاء بعد أن كانت في عهد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة عبارة عن ىلية مؤقتة. حيث يقدم كل عضو تقريره ، متضمنا وصفا للسياسة التجارية ومعطيات إحصائيات، وهذا وفق نموذج متفق عليه.

بالاضافة الى ذلك، تقوم هذا الالية بإعداد تقرير سنوي يبرز الأنشطة والسياسات التي تؤثر على نظام التجارة العالمي، وتجري المنظمة العالمية للتجارة تقييما لعمل آلية مراجعة السياسات التجارية ويقدم إلى المؤتمر الوزاري، ثم تصبح هذه العملية دورية.

وتضع آلية مراجعة السياسات التجارية حدودا زمنية لمراجعة سياسات الدول التجارية فهي محددة بعامين للدول المتقدمة وأربع سنوات للدول النامية وست سنوات للدول الأقل نموا.[1]

المبحث الثاني: الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

إن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يتطلب مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والتشريعية تقوم بها الدولة الراغبة في الانضمام لتتوافق مع متطلبات الانضمام.

[1] محمد مأمون عبد الفتاح، "منظمة التجارة العالمية والجات"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الفكرية، القاهرة، 1997، ص.84.

المطلب الأول: إيجابيات وسلبيات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية:

خلال مفاوضات جولة أوروجواي والتي تمخض عنها اتفاق مراكش لتأسيس منظمة التجارة العالمية تشير المادة 12 منه إلى انه، "يمكن لأي دولة أو إقليم جمركي منفصل يملك استقلال ذاتيا كاملا في إدارة علاقاته التجارية الخارجية والمسائل الأخرى المنصوص عليها في هذا الاتفاق والاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف أن ينظم إلى هذا الاتفاق بالشروط التي يتفق عليها بينه وبين المنظمة".[1]

ان قرار الانضمام يتم اتخاذه عادة من قبل المؤتمر الوزاري بعد الموافقة على شروط بروتوكول الانضمام بأغلبية ثلثي البلدان الأعضاء في المنظمة.

وإذا كانت ذات المادة تقضي بفتح المجال لكافة الدول والأقاليم الجمركية المستقلة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فان ما جاء فيها يعني أن هذا الانضمام لا يمكن أن يكون إلا بشروط وتفاهمات من شأنها فتح المجال واسعا أمام شروط وقواعد قد تزيد أو تنقص من الاتفاقات التي تم التوصل إليها في جولة أوروغواي.[2]

ومن ناحية أخرى فإن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يختلف عن الانضمام إلى المنظمات الدولية الأخرى حيث أن المنظمة تمثل إطارا للتفاوض على التزامات تعاقدية حكومية دولية تخص العلاقات التجارية متعددة الأطراف، وعملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تعني الالتزام بتطبيق قواعد ومواد الاتفاقيات التجارية التي تؤثر بصفة مباشرة على سياساتها وممارستها التجارية. وبالرغم من تعقيدات وتحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلا أن هناك تدافعا نحو انضمام دول عديدة إليها وذلك طمعا للمزايا التي تمنحها وتفادي سلبيات البقاء خارجها. حيث من المؤكد إن سلبيات اتفاقات التجارة الدولية في معظمها سيلحق الدول غير الأعضاء بنفس قدر الدول الأعضاء، بينما الإيجابيات

---

[1] فضل علي مثنى، مرجع سابق، ص ص. 56- 57.

[2] نفس المرجع، ص ص. 56- 57.

لا يتمتع بها إلا الدول الأعضاء ويعني ذلك أنه لا يمكن تحاشي السلبيات بالابتعاد عن المنظمة.

بشكل عام، يمكن القول أن توزيع الآثار السلبية والايجابية بين الدول النامية من جراء مبادئ منظمة التجارة العالمية هو أمر يختلف من دولة إلى أخرى تبعا لاختلاف أنظمتها الاقتصادية وهياكلها الإنتاجية والتمويلية، إذ أن مدى تأثر اقتصاديات الدول النامية من جراء تطبيق هذه المبادئ يتوقف على درجة الانفتاح على الأسواق العالمية وتركيبة وخصائص الصادرات التجارية من السلع والخدمات. فكلما كان الانفتاح أكبر كلما كانت الآثار الايجابية أكبر والآثار السلبية أقل. وفوق كل ذلك فانه من الأكيد أن الآثار السلبية ستكون أكيدة الوقوع بينما تكون الآثار الايجابية محتملة الوقوع.

وعلى العموم يمكننا حصر بعض ايجابيات وسلبيات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في النقاط التالية:

أولا- الايجابيات:

1- يعتبر موضوع المساواة بين الأعضاء كأحد الحسنات المسجلة للمنظمة، حيث تمتلك كل دولة عضو صوت واحد سواء كانت متقدمة أو نامية، بغض النظر عن وزنها الاقتصادي أو السياسي، وهذا ما يسمح للدول النامية من إبداء رأيها بحرية في موضوع التجارة الدولية.

2- إن الإعفاءات الخاصة التي أقرتها المنظمة والمتعلقة بالدول النامية تسمح بالأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة التي تمر بها الدول النامية من متطلبات وجهود عملية التنمية، وهذا يتيح لهذه الدول الاستمرار بجهود التنمية والاستفادة من التسهيلات التي توفرها المنظمة في هذا المجال.

3- من أهم الخصائص المميزة لمبادئ المنظمة العلمية للتجارة في مجال الخدمات أنها تضمنت تسهيلات خاصة للدول النامية تتعلق بالاستفادة من التكنولوجيا

المتطورة وتحسين الاستفادة من قنوات التوزيع وشبكات المعلومات وتسهيل دخول السوق في قطاعات التصدير التي تهمها وغيرها من المزايا.

ثانيا- السلبيات:

1- من المتوقع أن تواجه الدول النامية آثارا سلبية من جراء تطبيق برامج الإصلاح الزراعي، من أهمها ارتفاع تكلفة الواردات من المواد الغذائية نتيجة للارتفاع المتوقع في الأسعار بسبب تخفيض الدعم الذي تقدمه الدول المتقدمة لقطاعها الزراعي، وبالتالي تدهور موازين المدفوعات للدول المستوردة للغذاء.

2- بالرغم من أن لمنظمة التجارة العالمية أهداف ومبادئ يجب على الدول الالتزام بها، وبالرغم من إنشاء أجهزة تحرص على متابعة مدى تنفيذ ذلك، إلا أن دور الدول الأعضاء المؤثرة لا يزال قائما، بل أن هناك من الدول ما قد تحاول استنادا إلى وضعها المتميز في العلاقات التجارية الدولية أن تقحم اعتبارات سياسية من أجل التحايل على تنفيذ التزاماتها.

3- يعتبر قطاع الخدمات المالية من أهم القطاعات التي تجلب المستثمرين الأجانب لما يوفره هذا القطاع من سرعة في الأرباح، وبالتالي فان تحرير القطاع المالي في الدول النامية سيؤدي إلى سيطرة المؤسسات المالية الأجنبية على مصارف الدولة المعنية، لعدم إمكانية مصارفها من مجابهة الخدمات المالية المتطورة والتسهيلات التي تتيحها المصارف الأجنبية لمواطنيها.

المطلب الثاني: إجراءات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

تنظم بنود اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية مسألة الانضمام والإجراءات الخاصة بها، حيث يجوز بموجبها أن ينضم للمنظمة العالمية للتجارة كل دولة أو إقليم جمركي يتمتع بالاستقلالية في إدارة العلاقات التجارية الخارجية، وفقا لشروط محددة. ولئن كان الاختلاف في نوعية العضوية شكلي، إلا أن هذا الاختلاف كان له تأثير واضح في المنظمة، من حيث

أعطاء ميزة لفئة محدودة من الدول وهي الدول المؤسسة للمنظمة التي تتشكل بنسبة كبيرة من الدول الرأسمالية، والتي تتحكم في شروط الانضمام إلى هذه المنظمة.

وفي هذا الإطار، فالأجدر بنا التفريق بين العضوية في المنظمة العالمية للتجارة والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة؛ ففي الأخيرة كانت معظم الدول تستفيد من منظومة متكاملة من الصيغ المتعددة لتنضم للاتفاق العام كطرف متعاقد بشكل كامل أو انضمام مؤقت، أو بصفة مراقب، وكان للصيغ المختلفة التي سارت عليها الاتفاقية قد أعطاها طابعا مرنا يسمح للدولة التي لا تريد أن تكون طرفا متعاقدا بشكل كامل أن تكون عضوا بدرجة أقل حسب الصيغة القانونية المناسبة، وهذا ما أعطى هذه الاتفاقية ميزة خاصة شكلت حالة فريدة في القوانين التي تحكم المنظمات الدولية.

لقد منحت الاتفاقية، من جهة أخرى، فرصة عدم الالتزام بالتعهدات التي وردت في اتفاقيات أخرى للدول بعد إعطائها حق الانضمام إلى اتفاقيات تجارية معينة بعد جولة طوكيو، حيث نجد في اتفاقيات تأسيس المنظمة فكرة الحزمة الوحيدة يتم بموجبها إلزام أي دولة ترغب في الانضمام قبول نتائج الجولة بالكامل مع استثناءات بسيطة، تتعلق بأربع اتفاقيات تخص المشتريات الحكومية، اللحوم، منتجات الألبان والطائرات المدنية.

إن إجراءات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تستوجب ترتيبات والتزامات وشروط يجب أن تتوفر في الدولة الراغبة لاكتساب العضوية[1].

كمرحلة أولى، تقوم الدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، بإيداع طلب الانضمام مصحوبا بمذكرة مساعدة متضمنة وصفا مفصلا لنظام التجارة الخارجية، لدى الأمانة العامة للمنظمة للنظر في قبول عضويتها. وتتكفل سكرتارية المنظمة بتوزيع المذكرة على جميع الدول الأعضاء بالمنظمة. يقوم بعدها المجلس العام للمنظمة بالنظر في الطلب وتحويله إلى لجنة مجموعة عمل تكلف بدراسة مدى مطابقة الشروط وتوفرها لدى

[1] سمير اللقماني، مرجع سابق، ص. 55.

الدولة المعنية. وبعد إنشاء مجموعة العمل تقوم سكرتارية المنظمة بإخبار الدولة السالفة الذكر بما يستوجب عليها من إجراءات والتزامات حتى تستوفي شروط الانضمام.

وكقاعدة عامة، فانه من الأهمية بمكان منح فترة كافية لمرحلة إعداد مفاوضات الانضمام قبل اجتماعات مجموعة العمل، وذلك من أجل إعطاء متسع من الوقت لكل من الدولة الراغبة في الانضمام ومجموعة العمل من أجل التحضير الجيد للشروع في المفاوضات والعمل على إنجاحها، وعادة ما تتراوح هذه الفترة بين أربعة إلى ستة أسابيع[1].

تبدأ مجموعة العمل بإعداد الأسئلة المكتوبة والتي غالبا ما تكون حول التجارة الخارجية للدول الراغبة في الانضمام وأنظمتها التشريعية والقانونية في هذا المجال، وطبقا لنموذج مذكرة الانضمام فقد يكون هناك أكثر من جولة تفاوضية للرد على الأسئلة المطروحة، وذلك قبل الاجتماع الأول لمجموعة العمل. أما أول اجتماع لمجموعة العمل والذي ينعقد مع ممثلين عن الدولة الراغبة في الانضمام، فيخصص لمراجعة مذكرة الانضمام والأسئلة والإجابات للبحث عن تفسيرات وإيضاحات قد تفيد ملف العضوية.

في نهاية كل اجتماع لمجموعة العمل يحدد رئيس المجموعة الخطوات التي سوف تدرس في الاجتماعات القادمة ويرفع ملخص المناقشات إلى المجلس العام للمنظمة ، مع امكانية اقتراح قرار مبدئي وبرتوكول الانضمام، هذا البروتوكول يحتوي على شروط الانضمام موافقا عليه من طرف الدولة الراغبة في الانضمام وأعضاء مجموعة العمل.[2]

من بين الخطوات العملية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إعداد جدول زمني للمفاوضات من طرف مجموعة العمل، ويمكن لكل دولة عضو الحضور في الاجتماعات والتدخل في المناقشات.

---

[1] Constantine Michalopoulos, Development, Trade and WTO: WTO Accession, The World Bank, Washington,2002, p.61.

[2] هلال حسن محسن أحمد ورضوان محمد، "قواعد الانضمام والتفاوض في المنظمة العالمية للتجارة،" اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، 2001، ص. 5.

والجدير بالذكر أنه يمكن للدولة الراغبة في الانضمام أن تطلب صفة "المراقب"، وباكتساب هذه الصفة يمكنها المشاركة في الاجتماعات ومن ثم متابعة الاتفاقات عن قرب وتمنح صفة المراقب لمدة معينة مؤقتة في حدود ثلاث سنوات تؤكد فيها الدولة المراقبة رغبتها في الانضمام من عدمه، كما يمكن للمجلس العام للمنظمة العالمية للتجارة تجديد هذه المدة إذا استوجب الأمر ذلك.

المطلب الثالث: شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

تتمثل أهم الشروط الواجب توافرها لاكتساب عضوية المنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:.[1]

1. أن تكون الدولة عضوا في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (العضوية الأصلية) [*].
2. أن تتعهد الدولة الراغبة في الانضمام بالتوقيع على بروتوكول انضمام يشمل الموافقة على الإعلان النهائي لجولة الأوروغواي الذي صدر في مدينة مراكش المغربية عام 1994، بما في ذلك الموافقة على الاتفاقيات الملحقة بها كحزمة واحدة مع استثناء الاتفاقيات الأربع المذكورة سابقا.
3. أن تلتزم الدولة التي تريد الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة بتكييف تشريعاتها وقوانينها وفقا لقانون المنظمة وقاعدتها التجارية.
4. أن تلتزم بعدم التفرقة بين الدول في المعاملة التجارية.

---

[1] العناني إبراهيم، "ارتضاء الالتزام بالمعاهدات الدولية في ضوء أحكام اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات،" مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، عدد 1، القاهرة، جانفي 1972، ص. 53.

[*] الحقيقة أن الدول الأعضاء في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة يكتسبون العضوية الأصلية في المنظمة العالمية للتجارة بصورة آلية حسب المادة 11 من الاتفاقية، ورغم ذلك فقد منحت لهذه الدول مهلة عامان بداية من تاريخ نفاذ المنظمة لتحقيق قبول العضوية من عدمه. وحسب المعطيات التاريخية فانه لم تكن هناك أي دولة رفضت الانضمام بعد انتهاء المهلة.

5. أن تلتزم بفتح أسواقها أمام التجارة العالمية، وتقديم تنازلات فيما يخص تخفيض الرسوم الجمركية وتخفيف الإجراءات الأخرى الغير جمركية.[1]
6. أن تلتزم بتقديم التزامات في قطاع الخدمات تتعلق بالحواجز والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات المهنية ووضع جدول زمني لإزالتها.

يتم قبول العضو الجديد من خلال المؤتمر الوزاري الذي يمثل السلطة العليا في تنفيذ وظائف المنظمة العالمية للتجارة وله سلطة اتخاذ القرار، وهو يجتمع مرة واحدة على الأقل كل سنتين. وطريقة قبول العضوية تتم بالتصويت، حيث يتم الحصول عليها بموافقة ثلثي أعضاء المنظمة.[2]

المطلب الرابع: معوقات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

ترجع هذه المعوقات أحيانا للمنظمة ذاتها مثل حل المنظمة وتصفية نشاطها، وأحيانا ترجع إلى الدولة ذاتها كحالة الانسحاب الإرادي من المنظمة أو في حالة الفصل من المنظمة، أو تجميد العضوية لمدة معينة.

أولا- الانسحاب الإرادي من عضوية المنظمة العالمية للتجارة:

من أهم مبادئ القانون الدولي هو عدم إمكانية انسحاب أي دولة من معاهدة دولية كانت قد التزمت بها، وبناء على ذلك نجد أن بعض المنظمات الدولية لا تسمح لأي عضو فيها بالخروج من المنظمة إلا بعد انقضاء فترة زمنية محددة، وهذا حفاظا على هيكل المنظمة واستقرارها. وبالنسبة المنظمة العالمية للتجارة يستطيع العضو الانسحاب منها، إلا أن هذا الانسحاب لا يمكن أن يتم إلا بعد ستة أشهر من الإخطار بالانسحاب إلى مدير عام المنظمة. وتتم عملية الانسحاب من المنظمة العالمية للتجارة حسب الخطوات التالية:

---

[1] سمير اللقماني، مرجع سابق، ص. 53.

[2] Constantine Mechalopoulos, op.cit. p. 62.

1. يتم الإخطار الكتابي بالانسحاب من طرف الدولة الراغبة في ذلك إلى مدير عام المنظمة العالمية للتجارة.
2. الانسحاب من المنظمة يعني التخلي عن جميع الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف.
3. يصبح الانسحاب نافذا بعد 6 أشهر من الإخطار بالانسحاب.

وما يلاحظ في هذا الشأن، أنه مقابل الشروط والمفاوضات الصعبة والشاقة التي وضعت للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لم يتم وضع أية شروط مقابل الانسحاب منها، وهذا في الأصل قد يهدد كيان هذه المنظمة بالزوال خاصة في حالة انسحاب الأعضاء الذي يتحملون الجزء الأكبر من ميزانية المنظمة.

ثانيا- الإيقاف والفصل من عضوية المنظمة العالمية للتجارة:

في كثير من بنود تأسيس المنظمات الدولية تجيز بعض هذه المنظمات حرمان بعض الأعضاء مؤقتا من الاستفادة من مزايا العضوية، وهو في الحقيقة كنوع من العقوبة لسبب ما، وفيما يخص المنظمة العالمية للتجارة لم تتطرق اتفاقية التأسيس لمسألة الإيقاف أو الفصل من عضوية المنظمة، وهذا يشبه حالة منظمات أخرى مثل جامعة الدول العربية، حيث يعتبر ميثاقها كل دولة عضو مفصولة من الجامعة إذا أخلت بواجباتها بشرط أن يكون قرار الفصل صدر بالإجماع. ومن ثم فليس هناك ما يحول دون أن يكون من صلاحيات المجلس الوزاري للمنظمة العالمية للتجارة إيقاف عضوية أي دولة بناء على طلب الدول الأعضاء، هذا في حالة عدم تقيد هذه الدولة بما ورد في اتفاقية تأسيس المنظمة وإخلالها لالتزاماتها بصورة متعمدة.غير أنه من خلال الواقع لم يحدث أن تم فصل اي دولة من المنظمة العالمية للتجارة أو أعلنت انسحابها ارايا.

المبحث الثالث: المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية

سبق وأن بينا أن المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية يعد أعلى سلطة في أجهزتها وإحدى الآليات المساعدة لتحقيق وتطبيق نتائج جولة الأوروغواي، وبحسب نصوص اتفاق المنظمة فان المؤتمر الوزاري يعقد اجتماعاته مرة على الأقل كل سنتين لبحث القضايا المطروحة وتقييم ما طبق من أهداف المنظمة بخصوص تحرير التجارة الدولية واتخاذ القرارات الضرورية في هذا الشأن.

وسنتناول فيما يلي المؤتمرات الوزارية التي تم عقدها منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية إلى غاية اليوم.

المطلب الأول: مؤتمرات سنغافورة، جنيف وسياتل

أولا- مؤتمر سنغافورة 1996:

يعد مؤتمر سنغافورة أول مؤتمر وزاري تم عقده بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1995. وقد انعقد هذا المؤتمر في العاصمة السنغافورية في الفترة الممتدة بين 9 و13 ديسمبر سنة 1996 وشارك في اجتماعاته أكثر من120 دولة عضو في منظمة التجارة العالمية. وكان الهدف من وراء عقد هذا المؤتمر هو مواصلة الحوار واستكمال المفاوضات حول بعض المسائل التي لم يتم الانتهاء منها خاصة ما يتعلق بتحرير التجارة في الخدمات، بالإضافة إلى تقييم السياسات التجارية متعددة الأطراف في إطار ما اتفق عليه في جولة أوروغواي، وفي ظل آلية مراجعة السياسات التجارية والبحث في مدى فعالية وتناسق هذه السياسات. وقد بادرت الدول المتقدمة بطرح مجموعة من المواضيع تتعلق بالتجارة والبيئة والعلاقات بين التجارة والاستثمار والتجارة ومعايير العمل، قصد مناقشتها في هذا المؤتمر، إلا أن الدول النامية اعترضت على مناقشة هذه المواضيع لتخوفها من أن يكون ذلك محاولة لإعادة إحياء الإجراءات الحمائية الأحادية الجانب، والتي يمكن أن تتخذ كذريعة أو كوسائل حماية مستترة كإجراءات مقيدة للتجارة وبالتالي الحد من تدفق صادرات الدول النامية إلى

أسواق الدول المتقدمة. وترى الدول النامية أنه قبل مناقشة أي مواضيع جديدة يجب الانتهاء من المسائل التي تم الاتفاق عليها في جولة أوروغواي أولا. ونتيجة لهذا التباين والاختلاف لم يتمكن المؤتمر من تحقيق الهدف المسطر واكتفى بإصدار إعلان أطلق عليه "إعلان سنغافورة" تضمن ما يلي:[1]

- العمل على استكمال المفاوضات حول بعض المسائل التي لم يتم الانتهاء منها في المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة في قطاع الخدمات.
- استمرار لجنة التجارة والبيئة في بحث المسائل المتعلقة بالربط بين تحرير التجارة والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة.
- رفض استخدام معايير العمل كأداة حماية وتفويض منظمة العمل الدولية في بحث هذا الموضوع.
- إعطاء أولوية للتنفيذ الجاد لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية والالتزامات التي تعهدت بها الدول المختلفة للمنظمة في هذا الإطار.
- وضع عدد من الإجراءات الخاصة بتوفير معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا نظرا لتضررها من تحرير التجارة العالمية، وعدم قدرتها على الوفاء بكل التزاماتها نظرا لظروفها لخاصة.
- إنشاء مجموعات عمل لدراسة الموضوعات المقترحة من قبل الدول المتقدمة والتي تضمنت بدء التفاوض حولها بهدف الوصول إلى اتفاقيات متعددة الأطراف بشأنها في إطار منظمة التجارة العالمية، وقد جاء ذلك كحل توفيقي بين اقتراحات الدول المتقدمة ومعارضة الدول النامية لفكرة بدء التفاوض حول تلك المواضيع، وتم تكليف مجموعات العمل للبحث في مدى ارتباط هذه المواضيع بالتجارة الدولية ومدى مناسبة تناولها في إطار منظمة التجارة العالمية. وكانت أهم المواضيع التي كلفت مجموعات

[1] Singapore 1st Ministerial ; http:// www.wto.org/english.

العمل لدراستها تتمثل في العلاقة بين التجارة والاستثمار، والتجارة والمنافسة، والشفافية في المشتريات الحكومية.[1]

من خلال ما سبق وأمام عدم التمكن من الخروج باتفاق نهائي، فانه يمكن القول أن إعلان سنغافورة جاء بمثابة محاولة للتوفيق بين الاقتراحات المقدمة من الدول المتقدمة والتي تحمل في طياتها آثار سلبية كبيرة على الدول النامية ومصالحها، وبين المعارضة الشديدة من جانب الدول النامية لتلك الاقتراحات.

ثانيا- مؤتمر جنيف 1998:

مؤتمر جنيف هو ثاني مؤتمر وزاري ينعقد في إطار منظمة التجارة العالمية، وقد تم عقده في الفترة الممتدة بين 18 إلى 20 ماي سنة 1998. [2]

وكان هذا المؤتمر يهدف إلى مراجعة مدى التزام الدول بالوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في جولة أوروغواي والاقتراب أكثر من مشاكل التطبيق والبحث عن إيجاد حلول لها، وكذا تقييم السياسات التجارية للدول الأعضاء. كما تناول المؤتمر مواضيع جديدة لم يسبق التعرض لها خلال المؤتمر الأول.

وكانت أهم المواضيع التي ناقشها مؤتمر جنيف هي[3]، نقل التكنولوجية، الشفافية في عمل منظمة التجارة العالمية، التجارة الإلكترونية، التجارة والمديونية والعلاقة بين المنظمة وصندوق النقد والبنك الدوليين ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية.

على اثر النقاشات التي دارت في هذا المؤتمر ونظرا للمواقف المختلفة للدول المشاركة خرج المؤتمرون بإعلان سمي "بإعلان جنيف" تضمن العديد من المواضيع أهمها ما يلي:

---

[1] فادي علي مكي، "ما بين الجات ومنظمة التجارة العالمية"، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 2000، ص. 45.

[2] Geneva 2nd Ministerial, http://www.wto.org/english.

[3] فادي علي مكي، مرجع سابق، ص. 49.

- التأكيد على ضرورة الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة الأوروغواي مع إجراء تقييم لذلك في المؤتمر الوزاري الثالث المزمع عقده في مدينة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية،

رفض طرح موضوع معايير العمل حتى على مجموعات العمل حيث رفضت الدول النامية طرح هذا الموضوع نهائيا.

- تكليف المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بتحضير برنامج للأعداد للاجتماع الوزاري القادم في سياتل، على أن يتضمن هذا البرنامج النقاط التالية:

- مراجعة تنفيذ الاتفاقيات الحالية لجولة أوروغواي، وإعداد التوصيات فيما يتعلق بمواضيع جديدة يمكن اقتراحها للتفاوض.
- إعداد برنامج المفاوضات المتفق مسبقا على إجرائها في اتفاقات جولة أوروغواي والمتعلقة بالزراعة والخدمات.
- إعداد التوصيات الخاصة بالمواضيع التي تضمنها إعلان سنغافورة.

ثالثا- مؤتمر سياتل 1999:

انعقد هذا المؤتمر، وهو ثالث مؤتمر ينعقد في إطار منظمة التجارة العالمية، في مدينة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الممتدة بين 30 نوفمبر إلى 03 ديسمبر 1999 بهدف مراجعة ما تم تنفيذه من اتفاقيات المنظمة وما تم الاتفاق عليه في الإعلانين الوزاريين الصادرين عن كل من مؤتمر سنغافورة ومؤتمر جنيف، بالإضافة إلى نتائج مجموعات العمل التي تم تشكيلها سابقا، وكذلك التفاوض حول إطلاق جولة جديدة من المفاوضات مع بداية عام 2000 حول موضوع تحرير التجارة في المنتجات الزراعية والخدمات.

لقد انعقد مؤتمر سياتل في ظروف مغايرة للظروف التي تم فيها عقد المؤتمرين السابقين، تظهر جليا من خلال النقاط التالية:[1]

[1] سمير صارم، "معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة"، دار الفكر، بيروت، 2000، ص. 67.

- الآثار السلبية التي أفرزتها ظاهرة العولمة على الدول النامية، التي تتجلى في تهميش هذه الأخيرة، وتزايد الفجوة في توزيع الثروة بينها وبين الدول المتقدمة،
- عدم التزام الدول المتقدمة بتنفيذ تعهداتها التي قدمتها في جولة أوروغواي، والتعسف في استخدام أحكام بعض الاتفاقات بالشكل الذي قلص من فرص وصول صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة، إضافة إلى ما أظهرته بعض تلك الاتفاقات من عدم توازن في الحقوق والالتزامات بين الدول المتقدمة والدول النامية.
- الأزمة المالية العالمية التي ظهرت عام 1997 في جنوب شرق آسيا وامتدادها إلى بقية دول العالم والتي أثرت سلبيا وبشكل مباشر على معظم الدول النامية.
- اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى التركيز على عدد محدود من الدول وفي بعض القطاعات المحدودة حيث لم يزد نصيب الدول النامية من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 1997 عن 37%.[1]

لقد اشتمل نطاق المفاوضات في هذا المؤتمر على العديد من المواضيع، من أهمها الخدمات وقضايا المنسوجات والملابس الجاهزة ودعاوي الإغراق والتجارة والاستثمار والشفافية في المشتريات الحكومية ومعايير البيئة والعمالة. إضافة إلى مراجعة نصوص بعض الاتفاقيات وكذا مناقشة المواضيع الجديدة التي طرحت خلال مؤتمري سنغافورة وجنيف.

وكان مؤتمر سياتل، يهدف إلى تحقيق ما يلي: [2]

1. إحداث المزيد من التحسين في النظام التجاري العالمي وعلى الأخص في الاتفاقية الخاصة بالتجارة في الخدمات.

---

[1] سمير صارم، مرجع سابق، ص. 69.

[2] نفس المرجع ، ص. 77.

2. البحث في إيجاد حلول لمشكلات تنفيذ اتفاقيات جولة أوروغواي التي تواجه الدول النامية خاصة فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق، ومستويات التعريفات الجمركية في الدول المتقدمة ودعم الصادرات وبرامج الدعم المحلي ذات التأثير السلبي على المصدرين أصحاب الميزة النسبية في الدول النامية.
3. محاولة التوصل إلى اتفاق حول إعلان يصدر عن المؤتمر يتضمن بدء وإطلاق جولة جديدة من المفاوضات مع بداية عام 2000 حول موضوع تحرير التجارة في السلع الزراعية والتجارة في الخدمات، وبحث المواضيع الجديدة التي يمكن أن تكون محلا للتفاوض خلال الجولة الجديدة المتوقعة من المفاوضات.
4. مراجعة أعمال منظمة التجارة العالمية عن الفترة السابقة للمؤتمر وتقييم الوضع الحالي للتجارة العالمية والعلاقات التجارية الدولية مع الاتفاق على تسطير برنامج عمل المنظمة لفترة مقبلة. [1]

لقد شهد مؤتمر سياتل صراعا قويا بين الدول المتقدمة التي اصطفت في مواجهة الدول النامية التي كانت أيضا كتلة واحدة تقريبا. وساد المؤتمر خلافات واضحة ومواقف متباينة سواء بين الدول المتقدمة فيما بينها وبين هذه الأخيرة والدول النامية من جهة ثانية. وقد أدت هذه الخلافات إلى فشل مؤتمر سياتل في الاتفاق حول الإعلان الذي كان يتعين صدوره مما يعني عدم الاتفاق على أي من الموضوعات المطروحة.[2] ويمكن تلخيص أسباب هذا الفشل فيما يلي:

1. صعوبة وتعقيد المواضيع المطروحة للنقاش ووجود خلافات عميقة حولها خاصة منها الزراعة والتجارة في الخدمات إضافة إلى المواضيع الجديدة وعدم توفر الإرادة السياسية لدى الأطراف المعنية لتقديم تنازلات بغية الوصول إلى حلول توفيقية.

---

[1] سمير صارم، مرجع سابق، ص. 78.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص. 374.

2. عدم الاهتمام بمعالجة العوائق التي تعرقل الحرية التجارية ومشاكل الدول النامية التي تتعرض للمنافسة وإحساس هذه الأخيرة بعدم القدرة على تحمل المزيد من الالتزامات.
3. تهميش الدول النامية الذي بدا واضحا من خلال المنهجية التي تتبعها الدول المتقدمة في المفاوضات وما ترتب عنها من غياب الشفافية وعدم إتاحة الفرصة للمشاركة في اتخاذ القرار بالنسبة لمعظم الدول خاصة منها النامية.(*)
4. نجاح القوى الرافضة للعولمة في توجيه ضربة موجعة لمصداقية المنظمة العالمية للتجارة، وكشف زيف الكثير من الادعاءات حول فعالية وعدالة وشفافية النظام التجاري العالمي الجديد.

والحقيقة، أن الخلافات لم تكن فقط محصورة في محاور المواجهة بين الدول النامية والدول المتقدمة، وتأثيرات المنظمات غير الحكومية في شوارع سياتل، ولكن هناك خلافات حادة بين الدول المتقدمة نفسها أثرت بشكل كبير على المؤتمر، وخاصة عندما تكونت تكتلات خفية شكلت تحالفات لتدافع عن المصالح الأوروبية واليابانية،(**) وكانت معارضة لإحداث المزيد من التخفيض في الدعم الزراعي، وبالمقابل نجد أمريكا وأستراليا والبرازيل ودول أخرى مصدرة للمنتجات الزراعية تنادي بالتحرير التام لتجارة السلع الزراعية.

المطلب الثاني: مؤتمرات الدوحة، كانكون وهونغ كونغ

أولا- مؤتمر الدوحة 2001:

مؤتمر الدوحة هو رابع مؤتمر وزاري ينعقد في إطار منظمة التجارة العالمية. وقد تم عقده في عاصمة دولة قطر في الفترة من 9 إلى 14 نوفمبر 2001 بمشاركة 142 دولة

(*) كانت المفاوضات التجارية تتم باللجوء إلى ما يسمى بالغرف الخضراء، حيث يعقد مبعوثو الدول المتقدمة مفاوضات بشأن بعض المسائل فيما بينهم في غرف مغلقة دون مشاركة باقي الدول، ثم يتم عرض ما تم الاتفاق عليه فيما بعد على الدول الأخرى. إن كثرة انعقاد المفاوضات بالاعتماد على الغرف الخضراء وإغلاق أبوابها أمام مشاركة الآخرين جعلت من ذلك عقبة أساسية أمام تحقيق مبدأ المشاركة والمساواة في اتخاذ القرار داخل منظمة التجارة العالمية.

(**) كانت اليابان مثلا ترفض إجراء أي تخفيض على الدعم الذي تقدمه لمزارعي الأرز، وكانت تعتبر هذا القطاع بمثابة قضية سيادة بالنسبة إليها.

عضو.[1] وفي ظروف جديدة، تمثلت في مخلفات أحداث 11 سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية والخلافات العميقة بين أعضاء المنظمة في مواضيع كثيرة والمخاوف من تداعيات مؤتمر سياتل وما ترتب عنه من انعكاسات سيكولوجية في نفوس الكثير من الدول والمنظمات الدولية والمجتمعات المدنية التي لم ترض بفرض الهيمنة الأمريكية على إدارة النظام التجاري العالمي وتهميش الدول النامية وعدم تمكينها من المشاركة في المفاوضات واتخاذ القرارات.

انعقد مؤتمر الدوحة في ظروف اقتصادية وسياسية مختلفة عن تلك التي كانت قبل مؤتمر سياتل، ويمكن تلخيص هذه الظروف فيما يلي:

1. شبح الخوف من تكرار سيناريو سياتل الذي هز أركان النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف، وأظهر أن الصراعات والخلافات التي سادت ذات المؤتمر إن تكررت قادرة على وضع حد للعولمة المبنية على القطبية الأحادية وما يرافقها من هيمنة وتهميش لباقي مكونات هذا النظام الجديد، ولهذا شعرت كل الدول أن من مصلحتها إنجاح هذا المؤتمر انطلاقا من المصالح الاقتصادية المشتركة.
2. تأكيد منظمة التجارة العالمية على السعي لتحقيق نوع من العدالة في النظام التجاري العالمي، والتأكيد أيضا على العمل لتجاوز الخلافات لأن فشل مؤتمر الدوحة يعني تراجع التجارة الدولية ومزيد من الكساد الاقتصادي وما يترتب عنه من أزمات اقتصادية في العالم.
3. الانخفاض الذي عرفه نمو التجارة العالمية حيث تراجع عام 2001 إلى 2% وهو عام انعقاد المؤتمر، مقابل 12% في عام 2000، هو الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية.[2]

---

[1] Doha 4th Ministerial, www.wto.org/english.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص. 422.

4. تنسيق مواقف الدول النامية حيث تبلورت ردود الدول النامية على البيان الختامي المقترح الذي أرسل من إدارة منظمة التجارة العالمية بشكل منسق وأكدت فيه على أهمية توزيع منافع النظام التجاري العالمي على نحو أكثر توازنا وعدالة وإنصافا مما هو عليه الآن والتأكيد على المبادئ والأهداف التي أسست عليها منظمة التجارة العالمية والتي تضمن للبلدان النامية والأقل نموا نصيب من نمو التجارة الدولية، يتناسب مع احتياجاتها التنموية. وكذا الإقرار بأن هذه الدول لم تجن الفوائد المرجوة من النظام التجاري العالمي نتيجة عدم وفاء الدول المتقدمة بوعودها في إتاحة أسواقها للبلدان النامية واعتماد تدابير فعالة لبناء القدرات الاقتصادية للبلدان النامية، وضمان عملية اتخاذ القرار بمشاركة الجميع وبشكل شفاف.

وقد سعى مؤتمر الدوحة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:[1]

– تمهيد الطريق لإطلاق جولة جديدة من المفاوضات من أجل الوصول إلى المزيد من تحرير التجارة العالمية وإزالة المعوقات أمام تدفقها.

– تحديد مصير منظمة التجارة العالمية، والحفاظ عليها وتحسين آليات عملها لتحقيق الأهداف المنوطة بها، وضرورة مواصلة طريقها نحو تحرير التجارة وتجاوز سائر العوائق التي قد تعترضها في سبيل تحقيق أهدافها.

– دعم الدول النامية وتعزيز مشاركتها في التجارة الدولية والمفاوضات التي تعقد بشأنها وتأكيد تطبيقها لأحكام المنظمة التي سبق الاتفاق عليها. مع تعهد الدول المتقدمة ومنظمة التجارة العالمية بالقيام بإصلاحات واسعة في المنظمة لجعلها أكثر عدالة وإنصافا وشفافية مع مراعاة مصالح الدول النامية وأكثر انفتاحا على المنظمات

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص. 438.

غير الحكومية المناهضة للعولمة، وأكثر عدالة في حل النزاعات الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة.

في الإجمال، لقد ناقش مؤتمر الدوحة تقريبا نفس المواضيع التي طرحت في مؤتمر سياتل، وبعد ست أيام من الناقشات الصعبة التي خيمت عليها أجواء فشل المؤتمر السابق، نجح وزراء الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في الاتفاق على إطلاق جولة جديدة من المفاوضات لتحرير المبادلات التجارية أطلقوا عليها اسم "برنامج الدوحة للتنمية". وتم في النهاية الاتفاق على الإعلان الوزاري الذي احتوى على جدول أعمال ضم عدد من المواضيع اللازم التفاوض بشأنها والمهام المراد تنفيذها خلال السنوات التالية للمؤتمر.

ثانيا- مؤتمر كانكون 2003:

تم عقد المؤتمر الخامس لمنظمة التجارة العالمية في مدينة كانكون بالمكسيك خلال الفترة الممتدة بين 10 و14 سبتمبر سنة 2003، بمشاركة 146 عضو في المنظمة[1]. وكانت المهمة الأساسية لهذا المؤتمر تتمثل في تقييم سير المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار جولة الدوحة ومحاولة التغلب على الصعاب التي تواجه هذه المفاوضات. وفي النهاية باءت المفاوضات بالفشل بسبب الخلافات المحتدمة بين الدول المتقدمة والدول النامية بشأن المواضيع محل التفاوض[2]. ففي الوقت الذي طالبت فيه الدول المتقدمة بالنظر في مواضيع جديدة تهمها غير التي تمت مناقشتها في المؤتمرات السابقة رأت الدول النامية والدول الأقل نموا إنهاء المفاوضات بشأن هذه المواضيع لأنها الأهم بالنسبة لها وخوفا من فرض المزيد من الالتزامات عليها. ولئن كانت هذه الخلافات السبب الرئيسي في فشل المؤتمر فإنها تبين مدى التغير في مواقف الدول النامية والأقل نموا من خلال اتحادها سويا

---

[1] Cancun 5th Ministerial, http://www.wto.org/english

[2] عمر سالمان، "موقف الدول النامية من تحرير تجارة الخدمات و فشل مؤتمر كانكون"، المؤتمر العلمي الثاني لقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، 2004، ص. 8.

لمواجهة الدول المتقدمة وهو ما يعكس تطورا ملحوظا في العلاقات الدولية والتجارية على الخصوص.

لقد أثر فشل مؤتمر كانكون على برنامج الدوحة، حيث كان من المفروض، أثناء هذه الجولة من المفاوضات في إطار هذا المؤتمر بلوغ 50% من الأهداف التي سبق تحديدها في الدوحة، إلا أنه لم يتحقق منها فعلا إلا القليل.

ثالثا- مؤتمر هونغ كونغ 2005:

بعد المأزق الذي آل اليه مؤتمر كانكون، وعلى اثر اجتماعات مكثفة للمنظمة العالمية للتجارة في جنيف للإعداد للمؤتمر الوزاري السادس والتي شهدت خلافات حادة حول كل القضايا تقريبا، توصل أعضاء المنظمة أخيرا إلى تفاهم في اجتماع مجلس الشؤون العامة المنعقد في جويلية 2004 اطلق عليه " تفاهمات حزمة جويلية" حيث تم التوصل إلى عدد من الاتفاقات حول الإطار والمبادئ العامة التي تحكم التفاوض بشأن عدد من القضايا الأساسية التي من شأنها أن تدفع مفاوضات جولة الدوحة قدما. وكان من بين هذه القضايا أربع مواضيع رئيسية هي الزراعة والنفاذ إلى الأسواق للمنتجات الغير الزراعية والخدمات وتسهيل التجارة، إضافة إلى عدد من المواضيع الثانوية منها القطن والتنمية. وتم في الأخير الاتفاق على عقد المؤتمر السادس في هونغ كونغ. وتم ذلك في الفترة من 13 إلى 18 ديسمبر عام 2005 بمشاركة 149 دولة عضو في المنظمة،[1] وتم التفاوض حول عدد من المواضيع كالزراعة والقطن بشكل خاص والنفاذ إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات غير الزراعية والتجارة في الخدمات وتسهيل التجارة والمعاملة الخاصة والتفضيلية. وقد اتفقت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في الإعلان الختامي الصادر عن المؤتمر على إنهاء دعم الصادرات الزراعية تدريجيا بحلول عام 2013 وأقر الإعلان رفع الدعم عن صادرات القطن في سنة 2006، ونص كذلك على أن تسمح الدول المتقدمة بدخول 97%

[1] Hong Kong 6th Ministerial, http://www.wto.org/english

من وارداتها من الدول الأكثر فقرا بدون رسوم جمركية وبدون حصص استيراد بداية من سنة 2008. وتم في الأخير تحديد تاريخ 30 أفريل كآخر أجل لإنهاء المفاوضات المتعلقة بجولة الدوحة.

ما يلاحظ من نتائج مؤتمر هونغ كونغ، أنه على عكس مؤتمر كانكون فان الدول النامية لم تتحد فيما بينها مما نتج عنه إبرام عدد من الاتفاقات الغير المتوازنة وهو ما مكن الدول المتقدمة من الحصول على امتيازات كثيرة.

المطلب الثالث: مؤتمرات جنيف وبالي

أولا- مؤتمر جنيف 2009:

المؤتمر الوزاري السابع من مؤتمرات المنظمة العالمية للتجارة تم عقده في جنيف خلال الفترة الممتدة بين 30 نوفمبر و02 ديسمبر سنة 2009.[1] وكان هذا المؤتمر قد خصص رسميا لمراجعة عمل المنظمة وتحليل كيفية إسهامها في التخفيف من تأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية السائدة. كما كانت مفاوضات جولة الدوحة المحور الذي أستأثر بجل المشاورات، ولم تتمكن اجتماعات المؤتمر من تجاوز الخلافات القائمة بين الدول الأعضاء البالغة 153 عضو بخصوص وتيرة التقدم الذي ينبغي تحقيقه للتوصل إلى إنهاء مفاوضات جولة الدوحة في العام 2010 وهو الموعد الجديد المحدد بعد التمديدات المختلفة لإنهاء هذه الجولة التي بدأت عام 2001. وكانت جولة مفاوضات الدوحة قد شهدت تأجيلا لموعد الانتهاء منها عدة مرات، كما أن موعد 2010 قد تعسر الالتزام به نظرا للعراقيل التي لا زالت قائمة بخصوص الملف الزراعي وتخفيض الرسوم الضريبية في مجالات المنتجات الصناعية وقطاع الخدمات. وقد اعتبرت مجموعة الدول المصدرة للمنتجات الزراعية أن التنازلات المقدمة في الملف الزراعي غير كافية وترى أن هناك عرقلة منذ سنوات بسبب المواجهة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب بخصوص تخفيض الرسوم

(1) Seventh WTO Ministerial Conference, http://www.wto.org/english

وتخفيض عمليات الدعم التي تقدمها الدول المتقدمة لمزارعيها، وبسبب سقف التخفيضات الجمركية التي تطالب بها الدول المتقدمة بالنسبة للمنتجات الصناعية.

ثانيا- مؤتمر جنيف 2011:

تم عقد المؤتمر الوزاري الثامن من مؤتمرات منظمة التجارة العالمية مرة أخرى في جنيف في الفترة بين 15 و17 ديسمبر عام 2011،[1] وكانت المواضيع الرئيسية المطروحة للنقاش في هذا المؤتمر تشمل أهمية نظام التجارة المتعددة ومنظمة التجارة العالمية، التجارة والتنمية ثم برنامج الدوحة للتنمية. وفي ختام أشغال المؤتمر تم الاتفاق على عدة قرارات تخص الملكية الفكرية والتجارة الالكترونية وانضمام الدول الأقل نموا بالإضافة إلى مراجعة السياسات التجارية.

ثالثا- مؤتمر بالي 2013:

مؤتمر بالي هو المؤتمر الوزاري التاسع في إطار المنظمة العالمية للتجارة، وقد تم عقده في مدينة بالي الإندونيسية في الفترة مابين 3 و7 ديسمبر سنة 2013 بمشاركة 159 دولة عضو[2]، بهدف انتزاع اتفاق حول تحرير المبادلات التجارية بعد أعوام من الشلل الذي يهدد استمرارية المنظمة ذاتها. وعلى الرغم من المفاوضات التمهيدية في جنيف، وصعوبة التوصل إلى تسوية توافقية بشأن مسودة اتفاق يمكن طرحها على الوزراء في بالي مما شكل مؤشرا سيئا حيال نتيجة هذا الاجتماع الخامس منذ إطلاق برنامج الدوحة للتنمية عام 2001 في قطر. وكانت الأهداف المحددة في قطر قد بقيت حبرا على ورق منذ 12 عام ومنيت المؤتمرات الأربعة السابقة التي تلت مؤتمر الدوحة بالفشل. ومع تكثيف المفاوضات تم في الأخير إقرار ما يعرف "بحزمة بالي" التي هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات تهدف لتسهيل التجارة، والسماح للدول بدعم المحاصيل الأساسية لأغراض الأمن الغذائي، وترقية تجارة الدول الأقل نموا. وبهذا تكون منظمة التجارة العالمية في مؤتمرها التاسع المنعقد في

---

[1] EighthWTO ministerial Conference, http://www.wto.org/english

[2] Ninth WTO Ministerial Conference/ WTO-MC9, http://mc9.wto.org/

جزيرة بالي الاندونيسية قد أقرت اتفاقا للتبادل الحر هو الأول من نوعه منذ تأسيسها عام 1995. [1] وقد أكد المشاركون في المؤتمر أن الاتفاق يعد خطوة هامة نحو تحقيق برنامج واسع لتحرير المبادلات التجارية الذي تم إطلاقه عام 2001 في الدوحة رغم أن الطريق لا يزال شائكا.

ومن خلال ما سبق يمكننا تلخيص هذه المؤتمرات في الجدول التالي:

جدول رقم (02): المؤتمرات الوزارية المنعقدة في إطار منظمة التجارة العالمية

المؤتمر	تاريخ الانعقاد	البلد المستضيف
المؤتمر الوزاري الأول	9-13 ديسمبر 1996	سنغافورة
المؤتمر الوزاري الثاني	18-20 ماي 1998	جنيف- سويسرا
المؤتمر الوزاري الثالث	30 نوفمبر- 3 ديسمبر 1999	سياتل- الولايات المتحدة
المؤتمر الوزاري الرابع	9-14 نوفمبر2001	الدوحة- قطر
المؤتمر الوزاري الخامس	10-14 سبتمبر 2003	كانكون- المكسيك
المؤتمر الوزاري السادس	13-18 ديسمبر 2005	هونج كونج- الصين
المؤتمر الوزاري السابع	30 نوفمبر – 2 ديسمبر 2009	جنيف- سويسرا
المؤتمر الوزاري الثامن	15-17 ديسمبر 2011	جنيف- سويسرا
المؤتمر الوزاري التاسع	3-6 ديسمبر 2013	بالي – اندونيسيا

Source: WTO, ''ministerial conferences''. www.wto.org

هذا ومن المقرر عقد المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية في العاصمة الكينية نيروبي في الفترة الممتدة بين 15 و18 ديسمبر من السنة الحالية 2015.

[1] منظمة التجارة العالمية تتوصل الى اتفاق تاريخي في مؤتمر بالي http://arabic.euronews.com/7/12/2013/historic-deal

الفصل الثالث
الجزائر ومسار الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

المبحث الأول: الجزائر حضارة وتاريخ

يأخذ مسار انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية أهميته بالنظر إلى التحديات العديدة التي تواجهها البلاد في ظل تنامي عمليات الاندماج داخل المنظومة الاقتصادية العالمية، وتزايد الحاجة إلى تطوير القدرات الاقتصادية للبلاد خاصة ما يتعلق منها بالقدرات التنافسية والتكنولوجية لمواجهة هذه التحديات. وسنتناول في هذا المبحث حالة الجزائر ووضعيتها الاقتصادية والإصلاحات التي قامت بها بغية جعل اقتصادها يساير التغيرات الحاصلة استجابة لمتطلبات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول: المعطيات الجغرافية للجزائر

تقع الجزائر في الشمال الغربي من القارة الإفريقية، وتتربع على مساحة قدرها 2381741 كلم^2، هي الأكبر في أفريقيا والعالم العربي،[*] والعاشرة عالميا. يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط وتمتد جنوبا حتى أعماق الصحراء، وتمتد سواحلها البحرية على مسافة 1200 كلم وهي سواحل متكونة غالبا من تلال وأجراف، تشترك في حدودها الشرقية مع تونس وليبيا ولها حدود في الجنوب مع كل من النيجر ومالي أما من الغرب فتحدها المملكة المغربية والصحراء الغربية وموريتانيا في أقصى الجنوب الغربي.

وتوجد في شمال البلاد سلسلتان من الجبال تقسمانه إلى ثلاث مناطق، منطقة التل، ومنطقة الهضاب العليا، ثم الصحراء التي تمتلك منها الجزائر 2000000 كلم^2 ، وجبال التل موازية للبحر تاركة هنا وهناك بعض السهول يتمركز فيها معظم النشاط الزراعي كما هو الحال بالنسبة لسهل وهران، سهل متيجة وسهل عنابة.

وتمتد ما بين الأطلس التلي والأطلس الصحراوي الهضاب العليا وهي سهول شبه جافة تستغل في زراعة الحبوب كما تستغل في تربية المواشي أيضا.

---

[*] أخذت هذه المرتبة من السودان، بعد تقسيم هذا البلد إلى دولتين، هما جمهورية السودان وجنوب السودان.

وتمتد الصحراء جنوب الأطلس الصحراوي وهي منطقة متكونة من مساحات من صخورعملاقة أو من كثبان رملية ومن منطقة جبلية في الجنوب كجبال الهقار والطاسيلي.

وتتمركز الحياة في الصحراء في واحات يزرع فيه النخيل، ومنذ السبعينات من القرن الماضي كان لعملية حفر الآبار واستخراج المياه الجوفية واستخدامها لتنمية الزراعة في الصحراء أثر كبير في نمو محاصيل زراعية متنوعة مثل الفلفل والطماطم والبطاطس وغيرها، غير أن الصحراء مع ذلك تضل مشهورة بمواردها النفطية التي يزخر بها جوفها.[1]

إن الجبال في الجزائر ليست شامخة فأعلى قمة فيها متواجدة بمنطقة الهقار ويبلغ ارتفاعها حوالي 3000 م أما الوديان فمعظمها جافة، تجري في الشمال وتصب في البحر الأبيض المتوسط.

المطلب الثاني: المعطيات التاريخية للجزائر

الجزائر بلد حضارة عريقة عرف بسبب موقعه الجغرافي تاريخا حافلا بالأحداث، وتبدو صفحة تاريخ البلاد عبر الألفي سنة الماضية تارة كتاريخ مرتبط بوجود البحر وتارة أخرى كتاريخ لبلد قاري ليست له صلة بالبحر.

ويتجلى هذا منذ القرن السابع الميلادي، حيث كان تاريخ الجزائر متأثرا بمحيطه البحري، ومن بعد ذلك جاءت حقبة تحققت فيها إسلامية البلاد وتوطدت روابطه برا سواء في اتجاه الغرب أو الشرق وحتى الجنوب مما أضفى على البلاد انتسابه القاري كبديل للانتساب إلى البحر أو الشمال. إلا أن هذه الصورة انقلبت من جديد وأصبح تأثير المحيط البحري يهيمن على مصير البلاد، وبالرغم من ذلك فإن وجود سمات الثقل القاري لا تزال

---

[1] أحمد هني، "اقتصاد الجزائر المستقلة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص. 5.

تميز المجتمع الجزائري حتى الآن، وقد يكون هذا التأثير المزدوج مرتبطا بنشاطين رئيسيين هما الزراعة وتربية المواشي من جهة، والتجارة الدولية من جهة أخرى، وتؤكد معطيات تاريخية أن الجزائر دخلت مع مصيرها في خضم البحر الأبيض المتوسط، من خلال الوجود الفينيقي في قرطاج الذي أدى إلى انفتاح الجزائرعلى التجارة البحرية عبر البحر المتوسط وقد يكون ذلك الانفتاح البحري شمال إفريقيا العامل الأساسي الذي أدى إلى الغزو والاحتلال الروماني لشمال البلاد.[1]

قام الرومان من خلال سيطرتهم على البلاد باستغلال الخيرات التي كانوا يحتاجونها خاصة منها الحبوب، وبذلك استقر معظمهم في مناطق الهضاب العليا ووظفوها لزراعة الحبوب وأنشأوا فيها مجموعة من المزارع الكبيرة، ولا تزال آثار هذا الاستغلال موجودة الى اليوم من خلال الآثار الرومانية المنتشرة هنا وهناك في تيمقاد وجميلة وغيرهما.

ومع ظهور الإسلام أصبحت الهضاب العليا عصب النشاط الاقتصادي، حيث دخلت الجزائر بداية من القرن الثامن الميلادي في التجارة الدولية البرية ما بين قارات آسيا، إفريقيا وأوروبا، وكانت السلع تأتي من الشرق وتنقل إلى إفريقيا جنوبا وإلى أوروبا شمالا عبر الأندلس.

وكان لتطور البحريات الأوروبية من الأسباب التي جعلت تجار أوروبا يبحثون عن تموين مباشر من الشرق وأقصى الشرق مما أدى إلى بروز طرق تجارية جديدة ربطت أوروبا بأفريقيا والهند والصين عبر البحر المتوسط، ونتج عن ذلك زوال الطريق التجاري البري الذي كان يمر عبر الهضاب العليا وشمال الصحراء وأدى ذلك إلى اختفاء المدن التي كانت حياتها مرتبطة شرقا وغربا بالحركة التجارية البرية. وباختفاء التجارة الدولية تحولت الهضاب العليا الى منطقة لتربية المواشي والتجارة المحلية شمال جنوب. وبانقطاع علاقاتها

[1] أحمد هني، مرجع سابق، ص. 13.

التجارية الدولية البرية دخلت البلاد في فترة تقهقر اقتصادي تسبب في إضعاف كيانها لدرجة أصبحت غير قادرة عن مواجهة احتلال موانئها من طرف الأسبان وكان ذلك سببا لتدخل العثمانيين في البلاد لمساعدة الجزائريين لطرد الغزاة من السواحل.

وأدى هذا الأمر إلى تولي العثمانيين مقاليد الحكم وأصبحوا سلاطين البلاد، التي دخلت منذ القرن السابع عشر في حقبة بحرية جديدة أدت إلى الاحتكاك المباشر بالدول الأوروبية وإلى العدوان الفرنسي على الجزائر سنة 1830، هذا الأخير قلب أنماط الحياة والنشاط وجغرافيا الأرض والاقتصاد وتقاليد المجتمع رأسا على عقب، وبعد فترة استعمارية سوداء دامت أكثر من قرن من الزمن قام أبناء هذا الوطن بإعلان حرب تحريرية أذهلت العالم، دامت سبع سنوات نجحوا في نهايتها باسترجاع سيادة البلاد من المستعمر الغاشم.

وقد ورثت الجزائر بعد الاستقلال وضعا اقتصاديا صعبا تمثل في وضعية اقتصادية خاضعة تماما لحاجات الاقتصاد الفرنسي، اضطرت معه الدولة إلى تبني سياسات تنموية تتماشى وظروف البلاد الاقتصادية والاجتماعية السائدة أنذاك للنهوض باقتصادها على جميع الأصعدة.

المطلب الثالث: مسار التنمية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

الجزائر كبلد نامي، كان تحقيق النمو وكسر حاجز الركود الذي أصاب قطاعه الاقتصادي، أحد أبرز الأهداف التي سعى لتحقيقها منذ عقود من خلال اعتماد مخططات تنموية عديدة. الا أن فشل هذه المخططات في تحقيق النتائج المنتظرة كانت من أهم الأسباب التي ساهمت في تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية التي جلبت معها موجة من عدم الاستقرار الأمني. ولذلك عمدت السلطات الجزائرية الى القيام بإجراء عدة إصلاحات هيكلية مست مختلف الميادين الاقتصادية، وقد بدأت هذه الإصلاحات في

الثمانينات من القرن الماضي، لانقاذ الاقتصاد من الانهيار الذي أدى إلى اختلالات خطيرة في التوازنات المالية للبلاد.

وفي بداية التسعينات عرفت الجزائر نوعا جديدا من الإصلاحات من خلال لجوئها إلى طلب مساعدات الهيئات المالية الدولية. وسنحاول فيما يلي استعراض مسار الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر خلال مسيرتها التنموية.[1]

أولا- إعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسات العمومية:

نظرا للمشاكل التي كان يتخبط فيها الاقتصاد الجزائري بعد فشل السياسات التنموية المعتمدة منذ عقود، لجأت سلطات البلاد مع بداية الثمانينات الى انتهاج سياسات اصلاحية بغية استرجاع فعالية المؤسسات الوطنية ونجاعتها واخراجها من الوضع الصعب الذي آلت اليه، وكانت ملامح الاصلاحات الاقتصادية التي انطلقت في الثمانينات تتجلى في المحاور التالية:[2].

1. إعادة الهيكلة العضوية.
2. إعادة الهيكلة المالية.
3. استقلالية المؤسسات العمومية.
4. التطهير المالي.

ثانيا- التعديل الهيكلي والخوصصة:

اضطرت الجزائر الى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لطلب المساعدة لحماية اقتصادها المنهار، حيث وصل إلى وضع متدهور للغاية بعد فشل الاجرءات المتخذة في السابق لانعاشه، وتميز باختلال خطير على مستوى التوازنات الداخلية والخارجية وركود

---

[1] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، "الجزائر والمنظمة العالمية التجارة"، دار المحمدية، الجزائر، 2003، ص. 113.

[2] عبد الله بدعيدة، "التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية": ندوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص. 358.

وانكماش كبيرين لم يعرف لها البلاد مثيلا منذ الاستقلال، حيث وصل معدل التضخم إلى28.3% سنة 1995،[1] وحقق نمو القيمة المضافة في القطاع الزراعي معدلا سالبا (-4%) كما سجل الناتج الداخلي الخام نتيجة سلبية هو الآخر بنسبة (2,5%) سنة 1994 وفيما يتعلق بالمديونية الخارجية، فقد بلغت 25,72 مليار دولار . وأمام هذا الوضع الخطير ، لجأت الى الهيئات المالية الدولية طلبا للمساعدة للقيام بالاصلاحات اللازمة. وهكذا تم تبني برنامج التعديل الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية المرافقة، فشرعت السلطات في اتخاذ تدابير حازمة مع مراعاة الهدف الرئيسي من هذه الإصلاحات المتمثل في الانتقال من اقتصاد موجه إداريا إلى اقتصاد السوق المفتوح على المنافسة ، وتتمثل هذه الإصلاحات فيما يلي: [2]

1. برنامج التعديل الهيكلي:

- **محتوى البرنامج:** احتوىهذا البرنامج على اجراءات عديدة تتعلق ب :

- **سياسة الأسعار:** بهدف تشجيع الإنتاج والاستثمار والقضاء على التشوهات في استعمال الموارد بالإضافة إلى تثمين العمل للوصول إلى حقيقة الأسعار والاقتراب من نظام العرض والطلب، وتبني سياسة سريعة تقضي على ندرة السلع ، وفي هذا الصدد فقد أوصي صندوق النقد الدولي بضرورة تطبيق ما يلي:

- إلغاء دعم الاسعار للسلع ذات الاستهلاك الواسع، لأن المهربين يستغلون انخفاض أسعار المواد المدعمة لتهريبها عبر الحدود إلى البلدان المجاورة.[3]

- التخلص من الدعم المباشر لأسعار بعض السلع والخدمات بهدف تخفيف العبء الذي تتحمله ميزانية الدولة.

---

[1] علي توفيق الصادق، "برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي"، دراسة مقدمة من طرف صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1993، ص. 4.

[2] طواهر محمد التهامي وناصر دادي عدون، "تقييم نتائج برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري"، المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية والسياسية، عدد 4، جامعة الجزائر، 2001.

[3] رمزي زكي، "الصراع الفكري حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث"، دار الميناء للنشر، القاهرة، 1992، ص. 141.

- **السياسة المالية:**

  - التقليص من العجز المسجل في الميزانية بهدف الوصول إلى تحقيق فائض ابتداء من سنة 1996 باللجوء الى رفع الادخار المحلي وتخفيض النفقات العمومية.[1]
  - تحسين النظام الجبائي لرفع مردوديته.
  - التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وإلغاء الإعفاءات من هذه الرسوم.

- **تحرير المبادلات التجارية:** أكد برنامج التعديل الهيكلي على ضرورة التقليص من دور الدولة في حماية وتوجيه الاقتصاد الوطني، والعمل على تشجيع القطاع الخاص والرفع من وتيرة الصادرات.

لقد اشتمل برنامج الإصلاحات تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية، لأن هذا التحرير والانفتاح على الأسواق العالمية يمثل الركيزة الاساسية التي يعتمد إليها خبراء صندوق النقد الدولي للعمل على تكييف الاقتصاد و إدماجه وابعاد وسائل الرقابة التي تستخدمها الدولة للسيطرة على الأسواق وتوجيه نشاط الاقتصاد الوطني.[2]

- **السياسة النقدية:** تتضمن يتعلق الامر في هذا المجال بإصلاح منظومة البنوك الوطنية من خلال الاستخدام الامثل للموارد المالية وتوجيه عقلاني للاستثمارات من اجلالوصول الى:

  - تحقيق معدل فائدة حقيقي موجب.
  - العمل على التحويل التدريجي للدينار في المعاملات الخارجية.

---

[1] رمزي زكي، مرجع سابق، ص. 141.

[2] خالدي الهادي، "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، دار هومة للنشر، الجزائر، 1996، ص. 143.

- فتح سوق صرف بإنشاء سوق للعملة الصعبة بين البنوك وفتح مكاتب الصرف.
- تخفيض العملة الوطنية لتكون في مستوى مقارب لسعر الصرف في السوق الموازية.
- كبح التضخم
- القضاء على التمويل النقدي من طرف الدولة وتجسيد سياسة نقدية صارمة.

- **الإصلاحات الهيكلية:**
  - إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية.
  - تصفية المؤسسات المفلسة.
  - استكمال برنامج إعادة تأهيل المؤسسة الاقتصادية.
  - المصادقة على قانون الخوصصة والعمل على تجسيده ميدانيا.
- **التوازنات الخارجية:**
  - تخفيض عجز الحساب الجاري من 69% من الناتج الداخلي الخام سنة 1995 إلى 2,2% سنة 1998.[1]
  - زيادة احتياطات الصرف بـــقيمة 4,7 مليار دولار خلال 1995-1996 و6 مليار دولار سنة 1998.

[1] طواهر محمد التهامي ودادي ناصر عدون، مرجع سابق، ص. 14.

- **نتائج البرنامج :**

- سجل الناتج الداخلي الخام الحقيقي نسبة 4,3% ويرجع الفضل في ذلك إلى القطاع الزراعي الذي ارتفعت قيمته المضافة بنسبة 21% بينما عانى القطاع الصناعي من اختلالات انعكست سلبا على نموه، حيث عرف عام 1996 تراجعا بنسبة 8.6% [1] وبعد ذلك تم تسجيل معدلات نمو ايجابية حيث بلغت عام 1998 نسبة 7.2%.[2]
- بلغت احتياطات الصرف 8 مليار دولار عام 1997 و8,9 مليار دولار في ماي 1998 مقابل 1 مليار دولار في نهاية 1993.
- بلغ فائض الميزانية الإجمالي للخزينة العمومية 3% من المنتوج الداخلي الخام في سنة 1996، مقابل عجز (-9,1%) في سنة 1993.
- انخفض معدل التضخم من 29% في سنة 1994 إلى 5,7% في 1997 و5% في نهاية ديسمبر 1998.

2- **الخوصصة:**

جاءت عملية الخوصصة في الجزائر مع فكرة الرهان عليها للتحول من سياسة اقتصاد مخطط إلى سياسة اقتصاد السوق، والتي اعتبرت بمثابة الحل الأمثل بسبب الوضعية المتدنية التي وصلت إليها المؤسسات الاقتصادية العمومية بشكل خاص والاقتصاد الجزائري بشكل عام،[3] وتندرج عملية خوصصة مؤسسات القطاع العام في إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر خلال الفترة (1994-1998)، خاصة من خلال برنامج

---

[1] عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الاقتصاد الجزائري، 1999، ص ص. 28- 43.

[2] ONS, L'Algérie en quelques chiffres, resultats: 2003

[3] علي مبروكي، "تكييف عملية خوصصة المؤسسات العمومية مع متطلبات اقتصاد السوق والأهداف السياسية للدولة"، ندوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص. 395.

التعديل الهيكلي، الذي يؤكد على ضرورة الخوصصة في الجزائر، والهدف منها هو تحقيق الفعالية الاقتصادية وعصرنة الاقتصاد الوطني.[1]

لقد شرع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، وتنفيذ عملية خوصصة المؤسسات العمومية، لكونها مرتبطة بالتغيرات الجارية على المستوى العالمي.

فإذا كانت الخوصصة تعتبر كأداة حتمية لإصلاح الاقتصاد الوطني وعصرنته، فانه من الضروري الأخذ في الحسبان رغبة الجزائر في إرساء علاقات اقتصادية قوية مع باقي دول العالم.

وقد حرصت الجزائر على أن يكون برنامج الخوصصة في إطاره القانوني، من خلال إصدار القوانين التشريعية التالية:

- الأمر رقم95-22 الصادر في 1995/8/26، الذي ينص على خوصصة مؤسسات القطاع العام.
- الأمر رقم 95-25 الصادر في 1995/9/25، الذي ينص على الانتقال من التسيير العام إلى التسيير الخاص لرأسمال الدولة وتأسيس الشركات القابضة.[2]

[1] حميدي حميد، "خوصصة المؤسسات العمومية في القانون الجزائري"، ندوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في الدول العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص ص. 369-372.

[2] نفس المرجع، ص. 372.

المبحث الثاني: تنظيم وتطور التجارة الخارجية في الجزائر

مرت التجارة الخارجية للجزائر منذ الاستقلال بعدة مراحل، تماشيا في ذلك مع المخططات التنموية التي تبنتها الدولة والتحولات الجارية على المستوى الدولي. وسنحاول فيما يلي التعرض لهذه المراحل.

المطلب الأول: مرحلة رقابة الدولة على التجارة الخارجية

مر الاقتصاد الجزائري عقب الاستقلال بمرحلة جد صعبة تميزت بالعجز والركود الاقتصادي في جميع الميادين، بسبب عدم توفر الإطارات المؤهلة التي يمكنها أن تحدث التغيرات اللازمة للنهوض بالاقتصاد الوطني، وكذا بسبب رحيل المعمرين وتهريبهم لرؤوس أموال ضخمة إلى الخارج. وأمام هذه الوضعية المتدهورة بادرت السلطات الجزائرية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير العاجلة لانقاذ الاقتصاد الوطني من الانهيار، وقد تمثلت هذه الإجراءات في إصدار قوانين ومراسيم قصد تنظيم التجارة الخارجية مستندة في ذلك على المواثيق التشريعية الأولى غداة الاستقلال كبرنامج طرابلس عام 1962 وميثاق الجزائر سنة 1964. وبذلك وجدت السلطات الجزائرية في هذين البرنامجين سندا قويا للقيام بتنظيم ومراقبة تجارتها الخارجية باعتبارها أداة ضرورية لتدعيم**مسارها** التنموي في إطار اقتصاد مخطط مركزيايتماشى والأهداف المسطرة.

أولا- إجراءات الرقابة على التجارة الخارجية:

إن فكرة الرقابة على التجارة الخارجية تم الركيز عليها في كل من برنامج طرابلس 1962 ثم ميثاق الجزائر 1964نظرا للدور الكبير الذي تلعبه التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني، و مساهمتها في تحقيق التنمية، وعليه لقد نص برنامج طرابلس ،[1] على ان تقوم الدولة الدولة بالاشراف على التجارة الخارجية و تتولى تنظيمها، بحيث يسمح لها

[1] إسماعيل العربي، "التنمية الاقتصادية في الدول العربية"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص. 163.

هذا التنظيم بفرض رقابتها الفعلية على الواردات والصادرات، لكون القطاع التجاري يمثل وسيلة ذات أهمية كبيرة يمكنه المساعدة في توجيه ومراقبة السياسة الاقتصادية للبلاد ، وعلى ذلك فان رقابة الدولة على التجارة الخارجية كان ينظر اليها على أنها أمر طبيعي لحماية الاقتصاد الوطني.

كما أن ميثاق الجزائر اكد هذا المسعى من خلال تركيزه على مبدأ تحكم الدولة ذات الطابع الاشتراكي في التجارة الخارجية، بالتركيز على تحديد طبيعة السلع التي يجب تصديرها، وكذا السلع التي يجب استيرادها.

ومن هذا المنطلق ولأجل فرض الدولة لرقابتها على التجارة الخارجية لجأت السلطات الجزائرية إلى اتخاذ عدة إجراءات لتحقيق ذلك منها: الرقابة على الصرف، التعريفة الجمركية، وحصص الاستيراد والتجمعات المهنية للشراء.

ثانيا- مكانة قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني خلال فترة الرقابة:

من أجل معرفة المكانة الحقيقية للتجارة الخارجية خلال فترة الرقابة عليها، ودورها في الاقتصاد الوطني سنقوم بعرض وتحليل كل من الميزان التجاري والتركيبة السلعية للصادرات والواردات.

1. تطور الميزان التجاري:

إن المتمعن في وضعية الميزان التجاري خلال فترة رقابة الدولة على قطاع التجارة الخارجية يلاحظ التذبذب الواضح، من خلال تسجيله تارة فائض وتارة أخرى عجز، كما نرى ذلك من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (03): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1963- 1969

الوحدة: مليون دينار

السنة / البيان	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
الصادرات	3610	3589	3146	3070	3572	4098	4611
الواردات	2887	3471	3314	3154	3154	4023	4981
الميزان التجاري	723	118	-168	-84	418	75	370-

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية، الجزائر، 1962-2011.

يتضح من الجدول أعلاه أن الميزان التجاري قد عرف نتائج متذبذبة خلال فترة الرقابة التي فرضتها الدولة على قطاع التجارة الخارجية، فبعد أن سجل فائضا خلال سنتي 1963 و1964، عرف أول عجز له سنة 1965 بقيمة 168 مليون دج، ويعود هذا العجز بالدرجة الأولى إلى انخفاض حجم الصادرات مقارنة بالواردات حيث انخفضت الصادرات بقيمة 443 مليون دج مقارنة بسنة 1964 التي سجل فيها رصيد الميزان اتجاري فائض بقدر بـــ 118 مليون دج، ويرجع انخفاض الصادرات في هذه الفترة وفي جزء كبير منه إلى تعثر العلاقات الجزائرية الفرنسية التي قاطعت بعض المنتجات الجزائرية، في حين تراجعت قيمة الواردات بحوالي 157 مليون دج فقط بين سنتي 1964 و1965، ليتواصل العجز في سنة 1966 وبقيمة أقل نوعا ما أين سجل عجز بقيمة 75 مليون دج على الرغم من انخفاض الواردات بنسبة انخفاض تقدر بحوالي 4,8 % مقارنة بسنة 1965، وبحلول سنة 1967 سجل الميزان التجاري الجزائري أحسن نتيجة له خلال هذه المرحلة بتسجيله لفائض قدره 418 مليون دج، ويرجع ذلك إلى ارتفاع حجم الصادرات خلال ذات السنة والتي حققت

معدل نمو يقدر بحوالي 15,97% مقارنة بالسنة التي سبقتها، مع ثبات حجم الواردات عند نفس المستوى الذي كانت عليه خلال سنة 1966، ليبقى رصيد الميزان التجاري موجب إلى غاية سنة 1968.

إن عملية الشروع في إعادة بناء الاقتصاد الوطني ، تطلب من السلطات الجزائرية زيادة الواردات وخاصة من سلع التجهيز والمواد الأولية، وكذا المنتجات النصف مصنعة لسد احتياجات البلاد بما تقتضيه هذه المرحلة، وهو ما انعكس سلبا على وضعية الميزان التجاري بتسجيله عام 1969 لأعلى عجز له خلال هذه الفترة بحوالي 370 مليون دج من جراء الارتفاع الكبير في قيمة الواردات،.

2. الصادرات والواردات السلعية:

نستعرض من خلال الجدول التالي تركيبة الصادرات والواردات من بعض السلع المختلفة خلال الفترة نفسها،:

الجدول رقم (04):تطور الصادرات والواردات السلعية خلال الفترة 1963-1969.

الوحدة: مليون دينار

السنوات / البيان	1963		1964		1965		1966		1967		1968		1969	
	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
السلع الغذائية	1151	766	1394	915	1138	781	931	713	579	827	643	712	929	654
الطاقة والمحروقات	2168	249	1933	35	1690	25	1819	33	2605	50	2902	62	3291	78
المنتجات الخاصة	312	213	148	226	188	253	151	212	108	214	235	242	203	308
سلع التجهيز	42	609	50	548	57	537	91	615	57	691	74	1245	68	1515
منتجات نصف مصنعة	54	431	51	562	52	581	73	523	192	595	202	922	70	1361
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	20	1109	12	1186	20	1135	15	1057	30	807	41	841	49	1065

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية، الجزائر، 1962-2011.

من خلال تمعننا في الجدول أعلاه نلاحظ في سنة 1963 صدرت الجزائر ما نسبته 30,7% مواد غذائية من مجموع صادراتها أما فيما يخص المحروقات فاستحوذت على نسبة فاقت 57%، و ارتفعت في سنة 1969 إلى حوالي 71,38% من مجموع الصادرات، مما يؤكد المكانة الهامة التي يحظى بها قطاع المحروقات في الصادرات الجزائرية منذ نهاية الستينات من القرن العشرين إلى غاية اليوم ، وتبقى مساهمة سلع التجهيز في الصادرات ضعيفة جدا مقارنة بمثيلاتها من المواد الغذائية والمحروقات بحيث سجلت أعلى نسبة لها على طول الفترة سنة 1966، حيث بلغت 2,95% لتعرف باقي الصادرات السلعية الأخرى نسب متفاوتة غير أنها تبقى شبه معدومة.

أما بالنسبة للواردات ، فيلاحظ أن الجزائر قد استوردت ما نسبته 32,26% من المواد الاستهلاكية غير الغذائية و22,28% من المواد الغذائية، و17,17% من سلع التجهيز عام

1963عرف بعدها جدول الواردات بداية من سنة 1968 تغيرا في تراتيب تركيبته السلعية، حيث احتلت سلع التجهيزات المرتبة الأولى بنسبة تجاوزت 30% بعدما كانت في المرتبة الثالثة،وانتقلت بدورها المواد النصف مصنعة من المرتبة الرابعة إلى المرتبة الثانية وبنسبة 22,19%، لتليها السلع الاستهلاكية التي تأرجحت إلى المرتبة الثالثة مسجلة نسبة 20,89%.

واستنادا لكل ما سبق، تظهر لنا الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (05): الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1963- 1969

الوحدة: مليون دينار

البيان / السنوات	الواردات	الصادرات	إجمالي التجارة الخارجية	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي%	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي%	نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي%
1963	3437	3748	7185	13300	25,84	28,18	54,02
1964	3472	3588	7060	14500	23,94	24,75	48,69
1965	3312	3145	6457	16200	20,44	19,42	38,96
1966	3153	3080	6233	16000	19,71	19,25	38,96
1967	3154	3572	6726	17800	17,72	20,07	37,79
1968	4024	4097	2181	187000	21,52	21,91	43,43
1969	4981	4611	9592	20500	24,30	22,49	46,79

المصدر: يوسف عبد الله صايغ، "اقتصاديات العالم العربي"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1984، ص. 395.

من خلال بيانات الجدول السابق تظهر المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني خلال فترة الدراسة ، فقد بلغت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط ما يقارب حوالي 45% وهو ما يعني أن المبادلات الخارجية قد ساهمت أثناء هذه الفترة بحوالي 45% في النشاط الاقتصادي الوطني، أي أن حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي مصدره التجارة الخارجية.

من كل ما سبق تتضح لنا المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية في بنية الاقتصاد الوطني من خلال المساهمة القوية للصادرات التي ساهمت بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي لكن يبقى المشكل يتمثل في بنية هذه الصادرات المعتمدة فقط على المحروقات.

المطلب الثاني: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية

تلت مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية التي رأيناها في الفقرة السابقة، مرحلة جديدة اتسمت بطابع الاحتكار الممارس من قبل الدولة على التجارة الخارجية، وخاصة الواردات. هذا الاحتكار كان يهدف إلى زيادة نفوذ الدولة في المبادلات الخارجية وتوجيهها حسب ما تقتضيه مصلحة اللاد. لقد تم إسناد عملية الاحتكار للمؤسسات العمومية بداية من عام 1971. حيث تم اصدار سلسلة من التعليمات الحكومية منحت احتكار المنتجات لكل للمؤسسات التابعة للدولة حسب نوع نشاطاتها.

أولا- إجراءات الاحتكار:

تهدف الدولة من وراء عملية الاحتكار الى التحكم أكثر في التدفقات التجارية وجعلها تتوافق مع سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنتهجها. وقد استندت في ذلك على مجموعة من العناصر الأساسية للقيام بوظيفة الاحتكار حتى يتسنى لها تنظيم قطاع التجارة الخارجية، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

1- الهيكل التنظيمي والإداري للاحتكار: تم تكليف المؤسسات العمومية التابعة للدولة للقيام بوظيفة الاحتكار كونها تغطي معظم فروع النشاط الاقتصادي، وكان الهدف من وراء ذلك هو جعل هذه الوظيفة تتماشى والتنظيم الاقتصادي المعتمد من طرف الدولة، غير أن هذا الإجراء كان قد أغفل الفصل بين الوظائف التقليدية للمؤسسات المتمثلة في الإنتاج والتوزيع والوظيفة الجديدة التي تتمثل في الاستيراد، إضافة إلى غياب نصوص قانونية تحدد الشروط العامة لهذه الوظيفة الجديدة، خاصة ضمن المؤسسات المعنية، وهو ما خلق وضعية لم تسمح للكفاءات الإدارية من التحكم الجيد في تطبيقها ، ولا للعلاقة المراد الحفاظ عليها بين وظيفة الاستيراد والوظائف الأخرى من الاستمرار.[1]

وما زاد الأمر تعقيدا، ثقل الإجراءات الإدارية وعدم تكيفها مع هذه المرحلة. وقد تبين من خلال ذلك أن المؤسسات العمومية لم يكن في مقدورها القيام بعملية الاحتكار، نظرا لغياب التنسيق وعدم توفر برامج موحدة بين هذه المؤسسات إلى جانب غياب الخبرة والتكوين في هذا المجال. وقد انعكس ذلك سلبا على الاقتصاد الوطني عامة وعلى المؤسسات المعنية خاصة، ويظهر أثر ذلك في النقاط التالية:[2]

- غياب الجودة في بعض السلع الصناعية المستوردة، كالأجهزة الكهرومنزلية التي كانت في الغالب تستورد بدون ضمان.
- غياب التنسيق وكذا عدم وجود برامج موحدة بين المؤسسات، مما أدى إلى لجوء كل مؤسسة إلى التعامل الفردي مع المتعاملين الأجانب.
- لجوء المؤسسات الوطنية إلى القيام بوظيفة الاستيراد، والتخلي عن وظيفتها الأساسية والمتمثلة في الإنتاج والتوزيع نظرا للربحية الكبيرة المحققة من وراء ذلك. إلى جانب

---

(1) Nachida M'Hamsadji Bouzidi, "Le Monopole de l'état sur le commerce extérieur ": l'expérience algérienne, (1974-1984), Alger, 1988, p. 171.

(2) Benissad Med. EL Hocine, "l'Algérie : Restructuration et Réformes Economiques", (1979-1993), OPU, Alger, 1994, pp. 85-86.

مشكل عدم الفصل بين الوظائف والخلط بينهما، إذ نجد مثلا مؤسسات أنشئت لأجل القيام بوظيفة الإنتاج، تقوم بوظيفة التوزيع أو العكس، وكمثال على ذلك شركة سوناطراك التي أنشئت عام 1963 بهدف القيام بنقل وتوزيع المحروقات، وبعد 1966 وجدت نفسها مسؤولة عن كل العمليات المرتبطة بالمحروقات من إنتاج ونقل وتوزيع وما إلى ذلك.

كخلاصة لما سبق، يمكن القول أنه نتيجة لنقص الخبرة وانعدام التنسيق بين السلطا ت المعنية من جهة، وبين المؤسسات صاحبة الاحتكار من جهة أخرى، ادى بمسيري المؤسسات العمومية التي اوكلت لها مهمة الحتكار الىالقيام بأعمال الاستيراد وفق ما تقتضيه مصلحة فروع نشاطاتهم دون إعطاء أهمية للمصلحة الوطنية.

و بعد ثلاث سنوات من تطبيق تلك الإجراءات ونظرا للنقائص الكبيرة التي نتجت عنها قامت السلطات العمومية باعتماد نظام جديد يتمثل في التراخيص الإجمالية للاستيراد كمحاولة أخرى لإعادة ترتيب الأوضاع.

2. التراخيص الإجمالية للاستيراد: التراخيص الإجمالية للاستيراد عبارة عن برامج تقديرية سنوية في شكل قرارات وزارية في إطار البرنامج العام للاستيراد الخاص بالمؤسسات العمومية، ويستفيد من هذه التراخيص كل من المؤسسات التابعة للقطاع العام الحائزة على حق احتكار الواردات، والمؤسسات الإنتاجية ومؤسسات الخدمات في ذات القطاع.

وقد تم البدء في اعتماد التراخيص الإجمالية للاستيراد (AGI) [*] بداية من عام 1974، كوسيلة لبسط احتكار الدولة على التجارة الخارجية، حيث يتم اقتراح وإعداد البرنامج الكلي

[*] AGI : Autorisation globale d'importation

للاستيراد (PGI)[**] من طرف لجنة وزارية مشتركة ليعرض بعد ذلك على الحكومة للمصادقة عليه، ومن ثم يتم نشره قبل 15 سبتمبر من كل سنة من قبل وزارة التجارة.[1]

ومن خلال هذا البرنامج كان يتم التمييز بين ثلاثة أصناف من المنتجات التي يمكن استيرادها تتمثل في:

- منتجات تخضع لنظام الحصص وتطبق عليها العمليات التجارية التي لا تستفيد من التراخيص الإجمالية للاستيراد.
- منتجات محررة للاستيراد فهي لا تخضع لأي قيد أو شرط عند استيرادها، ما عدا بعض الالتزامات التقنية والصحية لبعض المنتجات التي تدخل الجزائر.
- منتجات تخضع لنظام التراخيص الإجمالية للاستيراد والتي تسلم سنويا.

3. تعزيز احتكار الدولة للتجارة الخارجية:

مع النقائص التي عرفها قطاع التجارة الخارجية خلال عقد السبعينات، ومن أجل درء تلك النقائص رأت الدولة التوجه نحو عملية التأميم، سعيا منها لتحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:

- حماية الاقتصاد الوطني.
- تقوية قدرة التفاوض مع الأطراف الخارجية.
- تنويع العلاقات التجارية مع الخارج.

[**] PGI : Programme global d'importation

[1] Benissad Med EL Hocine, "Les réformes économiques en Algérie", OPU, Alger, 1991, p. 80.

- ضمان شروط التمويل الحسن.
- الضمان الحقيقي لنقل التكنولوجيا.
- إعداد المتعاملين الوطنيين للتصدير.
- مراقبة حركة رؤوس الأموال.

أما فيما يخص الصادرات، فان السلطات الجزائرية ترى من خلال ذلك أن تصدير السلع والخدمات بكل أشكالها يرجع للدولة وحدها. وهذا يعني أن كل الصفقات التجارية مع الشركات الأجنبية لا يتم إبرامها إلا بواسطة أجهزة الدولة، وبذلك تم منع المؤسسات الخاصة من إبرام أي عقد تجاري مع الخارج دون مراقبة، أي أن عملية التصدير تبقى بشكل عام، حسب هذا المفهوم وكأنها تخضع لتراخيص التصدير.[1]

ومع حلول فترة الثمانينيات شهد الاقتصاد الجزائري مرحلة جديدة على مستوى مسيرته التنموية والإصلاحية أصبحت معه ترقية الصادرات خارج المحروقات ضرورية ملحة للتحضير لحقبة ما بعد البترول والغاز.

4. مكانة قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني خلال تطبيق سياسة الاحتكار.

شهدت الواردات الجزائرية ارتفاعات متزايدة خاصة مع بداية انطلاق المخطط الرباعي الثاني، أما فيما يخص الصادرات فنجد أن المحروقات لا زالت تشكل النسبة الكبرى من مجموع الصادرات. ومن خلال ذلك ظهر الميزان التجاري خلال تلك الفترة كما نراه في الجدول التالي:

(1) Baha Ahmed Mustapha,"L'Algérie entre splendeurs et pesanteurs" (Essai), Editions Marinoor, Alger, 1997, p. 164.

الجدول رقم (06): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1970-1989

الوحدة: مليون دينار

البيان / السنوات	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري
1970	6205	4981	1224-
1971	6028	4208	1820-
1972	6694	5854	840-
1973	8876	7479	1397-
1974	17754	19594	1840
1975	23755	18563	5192-
1976	22227	22205	22-
1977	29475	24410	5065-
1978	34439	24234	10205-
1979	32378	36754	4376
1980	40519	52648	12129
1981	48780	62837	14057
1982	49384	60478	11094
1983	49782	60722	10940
1984	51257	63758	12501
1985	49491	64594	15073
1986	43394	34935	4859-
1987	34153	4136	7583
1988	43427	45421	1994
1989	70072	71927	1865

Source : O.N.S, retro perspective statistiques, 1970 - 1996, Editions 1999, pp. 101-102.

يتضح لنا من خلال ملاحظة بيانات الجدول أعلاه أن الميزان التجاري عرف عجزاا متتاليا في معظم سنوات مرحلة المخططات التنموية، ما عدا عام 1974 التي سجل فيها فائضا بقيمة 1840 مليون دج، ويعود هذا العجز المتتالي إلى ارتفاع واردات سلع التجهيز والمواد الأولية، ومستلزمات الإنتاج عموما التي يتم استيرادها من الخارج، بسبب ارتفاع معدل الاستثمار الناجم عن تطبيق سياسة التصنيع، مقابل ارتفاع الصادرات بدرجة أقل، ليعرف بعدها الميزان التجاري بداية من 1979 وعلى مدار سبع سنوات متتالية رصيدا موجبا ويرجع ذلك أصلا إلى التزايد الكبير المسجل في قيمة الصادرات خاصة النفطية منها.

أما العجز المسجل في سنة 1986 فيعود الجزء الأكبر منه إلى الانخفاضات الحادة التي عرفتها أسعار النفط ، أما في الأعوام 1987، 1988 و1989 فقد سجل الميزان التجاري رصيدا موجبا نتيجة لارتفاع مستوى عائدات التصدير مع بداية تحسن أسعار النفط. ويبين الجدول التالي التركيبة السلعية للواردات والصادرات خلال الفترة 1970-1989.

جدول رقم (07): تطور الواردات السلعية خلال الفترة 1970- 1989

الوحدة: مليون دينار

السنوات / البيان	1970	1973	1974	1977	1979	1980	1984	1985	1986	1987	1989
السلع الغذائية	680	1218	3544	4488	5174	7782	7833	7928	7261	7096	19965
التموين الصناعي	2422	3325	7120	9170	10835	13680	21627	18517	16798	13730	25197
الطاقة والمحروقات	112	118	196	335	550	854	894	712	619	643	707
آلات وسلع التجهيز	1813	2377	4036	9442	10660	11324	12029	12492	10970	7631	15786
معدات نقل ولواحقها	691	1155	1730	4434	3371	4176	5626	5250	4842	3136	4075
السلع الاستهلاكية غير غذائية	484	678	117	1601	1778	2697	3203	2714	2854	1821	4191

Source : ONS, retro perspective statistiques, 1970 - 1996, op. cit. pp. 101-102.

من خلال ما ورد في الجدول نلاحظ ذلك االارتفاع الكبير لواردات االسلع الغذائية، فبعدما كانت تمثل 10.95% من اجمالي الواردات سنة 1970 ارتفعت إلى 19,96% عام 1974، مما يؤكد أن الإصلاح الزراعي الذي بدأ في 1971 من خلال تطبيق الثورة الزراعية وما تلا ذلك من إصلاحات لم يحقق ما كان منتظرا منه، وهو ما يتجلى من خلال الارتفاع المتواصل لنسبة الواردات الغذائية إذ قاربت 29% عام 1989، الشيء الذي أدى

إلى تذبذب تغطية الواردات الغذائية بالصادرات منها والعتماد المستمر لتغطية جزء كبير من الواردات الغذائية بعوائد صادرات المحروقات.

وتوضح بيانات الجدول أعلاه كذلك الارتفاع المتزايد من واردات سلع التموين الصناعي والتجهيز وخاصة مع بداية 1973، إذ مثل معدل واردات التموين الصناعي اكثر من 34% في المتوسط خلال الفترة 1970- 1979، [1] وقد وصلت واردات سلع التجهيز وحدها سنة 1989 إلى نسبة 22,5% من مجموع الواردات.

أما بالنسبة للصادرات، فيمكننا التعرف على تطورها خلالنفس الفترة من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (08): تطور الصادرات السلعية خلال الفترة 1970- 1989

الوحدة: مليون دينار

السنوات / البيان	1970	1973	1974	1977	1979	1980	1984	1985	1986	1989
السلع الغذائية	957	872	650	526	401	431	235	281	123	264
التموين الصناعي	427	277	558	405	473	476	1204	863	761	1711
الطاقة والمحروقات	3456	6202	18261	23445	25859	51715	63397	63299	34003	68927
آلات وسلع لتجهيز	25	42	58	2	3	5	8	17	16	510
معدات نقل ولواحقها	72	36	25	17	-	1	1	92	06	42
السلع الاستهلاكية غير غذائية	42	41	42	15	18	20	13	12	26	154

Source : ONS, retro perspective statistiques, 1970 - 1996, op. cit. pp. 101-102.

[1] Benissad Med EL Hocine," Economie de développement de l'Algérie : Sous Développement et Socialisme (1962-1978)", OPU, Alger, 1979, p. 191.

يتبين لنا من خلال التمعن في معطيات هذا الجدول أن الصادرات من المنتجات الغذائية عرفت انخفاضا شديدا إذا تراجعت من 957 مليون دينار سنة 1970، إلى 123 مليون دينار عام 1986 وهي أدنى قيمة عرفتها خلال هذه الفترة بتسجيلها نسبة 0,35% من مجموع الصادرات. أما بالنسبة للمجموعات السلعية الأخرى من آلات وسلع التجهيز والتموين الصناعي وباقي المنتجات الأخرى تبقى نسبها ضعيفة جدا على طول الفترة.

وبالإجمال، تبقى حصيلة الصادرات خارج قطاع المحروقات ضئيلة جدا خلال هذه الفترة إذا ما قورنت بمجموع الصادرات الإجمالية، حيث سجلت نسبة 30,61% عام 1970 لتتراجع عام 1980 إلى أقل من 1,8%، وعلى الرغم من التحسن الذي عرفته الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال سنة 1989 بتسجيل نسبة 4,18%، إلا أن ذلك يبقى ضعيفا ، مما يعني أن المحروقات أصبحت تشكل المورد المالي الوحيد تقريبا من العملة الصعبة في الجزائر.

ومن خلال ما سبق ذكره نتأكد من أنه لولا صادرات المحروقات، لما حقق الميزان التجاري فائضا على الفترة المدروسة ، فقد ساهمت المحروقات من مجموع الصادرات سنة 1970 بحوالي 70% لتصل ما بين 1984 و1985 إلى نسبة 98%، ورغم التدهور الكبير الذي عرفته أسعار النفط سنة 1986 إلا أن نسبته من مجموع الصادرات تجاوزت 97%، وهذا ما يبين المساهمة الكبيرة للمحروقات في الصادرات الجزائرية إلى غاية اليوم والذي يدل على هشاشة الاقتصاد الوطني وبقائه على هذه الحالة منذ عقود.

المطلب الثالث: مرحلة تحرير التجارة الخارجية

لقد تأثرت عملية إصلاح قطاع التجارة الخارجية في الجزائر بالأزمة النفطية التي شهدها العالم سنة 1986، وكان للتدهور الهائل الذي عرفته مداخيل الجزائر من العملة الصعبة نتيجة اعتمادها المفرط على الصادرات النفطية وعدم تنويع اقتصادها، دافع كبير

أدى بالسلطات الجزائرية إلى الحد من الإجراءات السابقة المتخذة في ظل الاحتكار من جهة، وإلى اعتماد جملة من الإصلاحات من جهة أخرى، و أخذت الجزائر تنتهج سياسة تجارية مغايرة تتسم بالتفتح على العالم في ظل متغيرات اقتصادية دولية عديدة توحي بأنه لا مجال فيها للانغلاق والانعزال. وبدأ مع هذه الإصلاحات فتح الطريق أمام القطاع الخاص للقيام بدوره في مجال التجارة الخارجية.

لقد اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات بهدف تحرير تجارتها الخارجية، انطلاقا من الإصلاحات التي شرعت في تطبيقها بالتنسيق مع الهيئات المالية الدولية، وسنتعرض فيما يلي للمراحل التي مرت بها عملية تحرير التجارة الخارجية:

1. مرحلة التحرير المقيد للتجارة

بدأت هذه المرحلة مع صدور القانون المتعلق بالنقد والقرض في شهر أفريل 1990 والذي يعتبر نواة التغيرات في السياسة المالية والتجارية للدولة الجزائرية بعد التعديل الدستوري الذي كرس انتهاج الجزائر التوجه لاقتصاد السوق، وقد جاء هذا القانون من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي بالجزائر، وكان لهذا القانون أثر كبير على التجارة الخارجية، حيث بدأت معه أول بوادر كسر الاحتكار الذي مورس على التجارة الخارجية لفترة طال أمدها، ويعد أول إجراء رسمي أكدت من خلاله سلطات البلاد على المضي قدما في إجراءات تحرير التجارة الخارجية، ووفقا لبنود ذات القانون فانه يسمح لتجار الجملة والوكلاء المعتمدين الذين يقيمون داخل التراب الوطني باستيراد البضائع وإعادة بيعها وإعفائها من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف، كما تم تحديد قائمة البضائع المستثناة من مجال التطبيق، وكذا شروط إعادة بيع البضائع المعروضة للاستهلاك عند الضرورة، وقصد تنظيم أفضل للتجارة الخارجية وإيقاف فوضى الأسعار، أكدت الدولة على

ضرورة خضوع المشتريات المستوردة لمتطلبات العقلنة والاقتصاد في استخدام الموارد المالية

من اجل ذلك، أصدر بنك الجزائر في الثلاثي الأخير من سنة 1990 عدة مراسيم تشريعية وتنظيمية،[*] تهدف في مجملها إلى تمكين المتعاملين الاقتصاديين من إنجاز عمليات التجارة الخارجية المتعلقة بالسلع والخدمات في ظروف ملائمة.

2. مرحلة إعادة مراقبة الدولة للتجارة الخارجية

مع صدور قانون المالية لسنة 1992 والذي كان يحمل بين طياته تخفيضات جوهرية في الرسوم الجمركية، حيث تم تخفيض المعدل الأقصى إلى 60%، [1] كما تم إعداد هذه الرسوم وفقا لنظام تصاعدي، تفرض من خلاله معدلات ضعيفة على واردات المواد الأولية، ثم معدلات مرتفعة نوعا ما على واردات المنتجات النصف مصنعة، لتكون في الأخير معدلات مرتفعة على المنتجات النهائية.

إلا أن ما كانت كانت تعاني منه الجزائر آنذاك، من ندرة الموارد بالعملة الصعبة، كان له أثر بالغ في عرقلة عملية تحرير التجارة الخارجية، المر الذي بسلطات البلاد دفع عام 1992 إلى تشديد القيود على النقد الأجنبي،و الاتجاه نحو الاستدانة قصد توفير العملة الصعبة لتغطية معاملاتها الخارجية، بالإضافة إلى توسيع نطاق حظر الواردات.[2]

---

[*] من بينها:

–المرسوم رقم 90–02 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990 والمتعلق بتحديد شروط فتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين.

– المرسوم رقم 90–03 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990 والمتعلق بتحديد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية وإعادة تحويل مداخيلها إلى الخارج.

– المرسوم رقم 90–04 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990 والمتعلق باعتماد الوكلاء وتجار الجملة وتنصيبهم.

[1] Nachida M'hamadji Bouzidi, "5 Essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne", Editions ENAG, Alger, 1998, p.15.

[2] كريم النشابشي وآخرون، "الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص. 110

كان جليا من خلال ذلك، أن السلطات الجزائرية وأمام شح موارد البلاد من العملة الصعبةن قد اضطرت الى التراجع عن كثير من التدابير التي اتخذتها في السابق في سبيل تحرير التجارة الخارجية. وعقب ذلك جاءت حكومة أخرى رفضت التفاوض مع الهيئات المالية الدولية، وبالأخص إعادة جدولة الديون الخارجية،(*) فاختارت طريقا آخر لمواجهة الصعوبات المالية معتمدة على تقشف صارم، خصوصا اتجاه الواردات، وتم لهذا الغرض إنشاء لجنة خاصة (**) أوكلت لها مهمة مراقبة العمليات التجارية وتصحيح الاختلالات التي يمكن حدوثها، بالإضافة إلى تكليفها بمهمة بتخصيص الغلاف المالي من العملة الصعبة للمستوردين العموميين والخواص.

ولمعرفة مدى تطور الميزان التجاري خلال تلك الفترة نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (09): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990- 1999

الوحدة: مليون دينار

السنوات / البيان	1990	1991	1992	199 3	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الواردات	9684	7681	8406	8788	9365	10761	9098	8687	9403	9165
الصادرات	11304	12101	10837	10091	8340	10240	13375	13889	10213	12522
الميزان التجاري	1620	4420	2431	1303	-1025	-521	4277	5202	810	3358

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية، الجزائر، 1962-2011.

من خلال بيانات الجدول اعلاه،يتضح لنا أن الميزان التجاري عرف فائضا على طول السنوات الأربعة الأولى رغم تراجع رصيده من 4420 مليون دج عام 1991 إلى 1303

(*) كانت هذه الحكومة الجديدة برئاسة بلعيد عبد السلام الذي أعتبر أن المديونية الخارجية هي السبب الرئيسي للمشاكل الاقتصادية، كما اعتبر أنه بمقدور قطاع المحروقات إعادة مسار التنمية للاقتصاد الجزائري.

(**)تعليمة رئيس الحكومة رقم: 625 المؤرخة في 18 أوت 1992 والمتعلقة بالتجارة الخارجية وتمويلها.

مليون دج سنة 1993، مخفضا بذلك معدل التغطية إلى 114,82% بعدما كان أكبر من 157% عام 1991. ومع بداية سنة 1994 سجل الميزان التجاري أول عجز له بمقدار 1025 مليون دج، لينخفض هذا العجز في سنة 1995 إلى 521 مليون دج.

ومنذ عام 1996 بدأ الميزان التجاري يتعافى بتسجيله فوائض متتالية، بفضل التحسن الذي طرأ على أسعار النفط العالمية، ولقصد التعرف على تطور التركيبة السلعية للواردات والصادرات خلال تلك الفترة، يمكننا استعراض ذلك الجدولين التاليين:

الجدول رقم (10): تطور الواردات السلعية خلال الفترة 1990-1999.

الوحدة: مليون دينار

البيان / السنوات	1990	1991	1992	199 3	1994	1995	1996	1997	1998	1999
السلع الغذائية	2140	1938	2092	2177	2816	2753	2601	2544	2533	2307
الطاقة والمحروقات	256	144	120	125	56	118	110	132	126	154
مواد خام	677	410	612	595	619	789	498	499	540	469
منتجات نصف مصنعة	1806	1861	1933	2074	2143	2372	1788	1564	1722	1574
سلع التجهيز الفلاحية	78	153	51	55	33	41	41	21	43	72
سلع التجهيز الصناعية	3693	2343	2445	2567	2428	2937	3022	2833	3120	3219
السلع الاستهلاكية غير غذائية	1146	720	1153	1195	1270	1751	1038	1094	1319	1396

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية، الجزائر، 1962-2011.

إن التمعن في بيانات الجدول السلبق يتضح لنا أن سلع التجهيز الصناعي قد احتلت المرتبة الأولى من إجمالي الواردات بالنسبة لهذه الفترة باستثناء سنة 1994 ، فقد انخفضت واردات سلع التجهيز الصناعي من 3693 مليون دج عام 1990 إلى 3120 مليون دج سنة 1998.

وبالنسبة للمنتجات النصف مصنعة والتي احتلت ثالث الرتب فإنها تزايدت من حيث قيمتها خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1995، إلا أن نسبتها إلى مجموع الواردات انخفضت، حيث استحوذت هذه المنتجات خلال عام 1995 على حوالي 22% من مجموع الواردات بقيمة قاربت 24 مليون دج.

الجدول رقم (11): تطور الصادرات السلعية خلال الفترة 1990- 1999

الوحدة: مليون دينار

السنوات / البيان	1990	1991	1992	199 3	1994	1995	1996	1997	1998	1999
السلع الغذائية	50	55	79	99	33	110	136	37	27	24
الطاقة والمحروقات	10865	11726	10388	9612	8052	9731	12494	13378	9855	12084
مواد خام	32	43	32	26	23	41	44	40	45	41
منتجات نصف مصنعة	211	169	226	287	198	274	496	378	254	281
سلع التجهيز الفلاحية	3	5	2	0	2	5	3	1	7	25
سلع التجهيز الصناعية	76	61	66	17	9	18	46	23	9	47
السلع الاستهلاكية غير غذائية	67	42	44	50	22	61	156	23	16	20

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية، الجزائر، 1962-2011..

تبين لنا الارقام الواردة في هذا الجدول مرة أخرى تلك السيطرة الكبيرة التي تستحوذ عليها صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات الجزائرية، حيث حققت معدل متوسط تجاوز 96% خلال الفترة المدروسة، وعلى الرغم من الانخفاض الذي عرفته صادرات المحروقات بأكثر من 2,8 مليار دج ما بين 1990 و1994 نتيجة لانخفاض أسعار البترول إلا أنها عاودت لتعرف ارتفاعا بداية من عام 1995.

ومع بداية الألفية الثالثة، وعلى إثر التحسن الذي طرأ على الوضعية المالية للبلاد من جراء ارتفاع أسعار النفط، عرفت المبادلات التجارية بين الجزائر والخارج تطورا كبيرا وان كان الفضل دائما يعود للصادرات النفطية التي لا زالت تستحوذ على أكثر من 95% من الصادرات الإجمالية. ويمكننا من خلال الجداول التالية إيضاح مدى هذا التطور.

جدول رقم (12): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2005-2014

الوحدة: مليار دولار

السنوات / البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
صادرات خارج المحروقات	1.099	1.158	1.332	1.937	1.066	1.526	2.062	2.062	2.165	2.810
صادرات المحروقات	43.937	53.456	58.831	77.361	44.128	55.527	71.427	69.804	63.752	60.146
إجمالي الصادرات	45.036	54.613	60.163	79.298	45.194	57.053	73.489	71.866	65.917	62.956
الواردات	20.048	21.456	27.631	39.479	39.294	40.473	47.247	47.490	54.852	58.330
الميزان التجاري	24.989	33.157	32.532	39.819	5.900	16.580	26.242	24.376	11.065	4.626

Source : Direction générale des douanes, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, Périodes: 2006, 2008, 2010, 2012, 2014

يتضح لنا من الجدول السابق أن سنة 2008 عرفت تسجيل أكبر قيمة للصادرات حيث بلغت أكثر من 79 مليار دولار، يقابلها واردات فاقت قيمتها 39 مليار دولار، مما

يعني فائضا تجاريا بأكثر من 39 مليار دولار، ونسبة تغطية الواردات بالصادرات 200%، وعرفت سنة 2009 انخفاضا حادا في قيمة الصادرات إثر انهيار أسعار النفط حيث بلغت 45 مليار دولار ومع شبه استقرار في الواردات انخفض الفائض التجاري إلى ما يقارب 6 مليار دولار مع نسبة تغطية تعادل 115 **%**. وعادت بعدها الصادرات لتشهد ارتفاعا حيث تجاوزت 70 مليار دولار خلال 2011 و2012 ثم تراجعت في سنة 2013 الى ما يقارب 66 مليار دولار وانخفضت مرة أخرى سنة 2014 إلى حوالي 63 مليار دولار بينما شهدت الواردات ارتفاعات متواصلة خلال الخمس سنوات الاخيرة حيث بلغت 58 مليار دولا عام 2014، و سجل الميزان التجاري تراجعات متتالية من 26 مليار دولار سنة 2011 الى أن وصل الى 4.62 مليار دولار سنة 2014.

جدول رقم (13): تطور الصادرات السلعية خلال الفترة 2005-2014

الوحدة: مليار دولار

السنوات / البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
السلع الغذائية	0.067	0.073	0.088	0.119	0.113	0.315	0.355	0.315	0.402	0.323
الطاقة وزيوت التشحيم	43.937	53.456	58.831	77.361	44.128	55.527	71.427	69.804	63.752	60.146
المواد الخام	0.134	0.195	0.169	0.334	0.170	0.094	0.161	0.168	0.109	0.110
السلع نصف مصنعة	0.656	0.828	0.993	1.384	.0692	1.056	1.496	1.527	1.458	2.350
معدات التجهيز الصناعية	0.036	0.044	0.046	0.067	0.042	0.030	0.035	0.032	0.028	0.015
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	0.014	0.043	0.035	0.032	0.049	0.030	0.015	0.019	0.017	0.010

Source : Direction générale des douanes, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, Périodes: 2006, 2008, 2010, 2012, 2014

من معطيات الجدول يتضح لنا مدى التطور المسجل في الصادرات ونلاحظ أن الصادرات من المحروقات تستحوذ على الحصة الأكبر خلال الفترة حيث سجلت عام 2008 أعلى قيمة لها بما يزيد عن 77 مليار دولار مما يمثل 97.5**%** من حجم الصادرات الكلية ، وأدنى قيمة سنة 2009 بقيمة 44 مليار دولار، في حين كانت نسبة الصادرات خارج المحروقات تعادل 2.4**%** بقيمة 1.8 مليار دولار. وعرفت زيادة طفيفة سنة 2011 الى 2.8**%** بقيمة 2 مليار دولار، وكانت نسبة الصادرات من المواد الغذائية تعادل 355 مليون دولار أي بنسبة 0.48**%** من حجم الصادرات الكلية، وفي سنة 2014 سجلت نسبة الصادرات من المحروقات 95.8**%** من إجمالي الصادرات، بينما ارتفعت نسبة الصادرات خارج المحروقات الى 4.5**%** بقيمة 2.8 مليار دولار، حيث عرفت زيادة قاربت 40**%** مقارنة بسنة 2013، وضمن هذه المجموعة نجد صادرات المواد الغذائية تقدر بحوالي 323 مليون دولار، أي بنسبة 0.5**%** من إجمالي الصادرات.

جدول رقم (14): تطورالواردات السلعية خلال الفترة 2005-2014

الوحدة: مليار دولار

السنوات / البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
السلع الغذائية	3.587	3.800	4.954	7.716	5.863	6.058	9.850	9.022	9.580	11.005
السلع المخصصة لأداة الإنتاج	5.051	6.021	8.754	11.832	11.914	12.462	13.632	17.423	17.536	17.475
السلع والمعدات	8.612	5.824	8.680	13.196	15.372	16.117	16.437	13.934	16.702	19.563
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	3.107	3.011	4.243	6.412	6.145	5.836	7.328	9.997	11.250	10.287

Source : Direction générale des douanes, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, Périodes: 2006, 2008, 2010, 2012, 2014

إن التمعن في معطيات الجدول نلاحظ أن سنة 2008 مثلت فيها الواردات من السلع والمعدات 34% من حجم الواردات الكلية بما يعادل 13 مليار دولار، أما المواد الغذائية فمثلت تقريبا 20% من حجم الواردات بقيمة قاربت 8 مليار دولار، مقابل ما يقارب 5 مليار دولار في السنة التي قبلها. وفي سنة 2011 بلغت قيمة الواردات الغذائية تقريبا 10 ملايير دولار بزيادة فاقت 62% عما كانت عليه عام 2010، وفي سنة 2014 بلغت 11 مليار دولار بسبة زيادة 15% مقارنة بسنة 2013، وعرفت كذلك واردات السلع والمعدات ارتفاعا بنسبة 17% بينما عرفت واردات المواد الأخرى انخفاضا طفيفا. إن هذه الزيادة الكبيرة في الواردات الغذائية تفسر بقصور الإنتاج المحلي عن تلبية الطلبات المتزايدة للسكان، بسبب النمو السكاني وتحسن المستوى المعيشي.

المبحث الثالث: مسار انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية

غداة إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة عام 1948، كانت الجزائر ترزخ تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي، ونظرا لأن هذا الأخير كان ينظر إلى الجزائر على أنها قطعة من فرنسا، فقد تم اعتبار الجزائر تابعة للاتفاقية طبقا للالتزامات التي اتخذتها فرنسا أثناء توقيعها على ميثاق هافانا. بعد الاستقلال، وفي سنة 1965 وبقرار من الإطراف المتعاقدة استفادت الجزائر من عضوية ملاحظ في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ومن تطبيق قواعد الاتفاقية مؤقتا، وذلك استنادا لنصوص الاتفاقية المتعلقة بالإجراءات الخاصة بالدول التي كانت مستعمرات سابقة. ومنذ ذلك الحين بقيت الجزائر كعضو ملاحظ في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة إلى أن تقدمت بطلب الانتساب في 3 جويلية 1987، أثناء انعقاد جولة الأوروغواي، وتم على أثر ذلك تشكيل مجلس خاص لدراسة ملف الجزائر. إلا أن الأحداث الأليمة التي عرفتها البلاد سنة 1988

والظروف الأمنية التي مرت بها بعد ذلك شغلتها عن ملف الانضمام إلى الاتفاقية لفترة من الزمن إلى أن تم إحياؤه أواسط التسعينات.

المطلب الأول: دوافع انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية:

في ظل الظروف الراهنة والتحولات المتسارعة التي يشهدها العالم نحو مزيد من التقدم والانفتاح، كان لابد على الجزائر أن تخطو خطوات متسارعة نحو الاندماج أكثر في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والعمل على حسن استغلال الفرص التي تتيحها البيئة التجارية الجديدة لتجنب الانعكاسات السلبية المحتملة الناتجة عن حدة المنافسة داخليا وخارجيا. ومن خلال الدوافع التي تقف خلف موضوع انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية نجد دوافع داخلية وأخرى خارجية.

أولا- الدوافع الداخلية:

1. جاء قرار الانضمام مكملا ومدعما للإصلاحات التي تبنتها الجزائر للانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق المفتوح بغية تحسين أداء المؤسسات الوطنية وتطويرها.
2. تجنب الآثار السلبية المترتبة عن بقائها خارج المنظمة باعتبار أن هذه الآثار ستطال من هم داخل المنظمة وخارجها بينما سيستفيد الأعضاء فقط من ايجابياتها.
3. السعي نحو الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها المنظمة للأعضاء المنتمين إليها.
4. مساعدة المنتجين المحليين وتحفيزهم على تطوير مشاريعهم الإنتاجية وتحسين نوعية المنتجات لجعلها قادرة على المنافسة محليا ودوليا وتسهيل نفاذها للأسواق العالمية.
5. إن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية يعني فتح الأسواق المحلية أمام تدفق السلع الأجنبية وسيؤدي هذا حتما إلى احتكاكها بالمنتجات المحلية مما يعد دافعا قويا للعمل على تحسين نوعية هذه الأخيرة حتى تتمكن من المنافسة.

6. أزمة البترول التي حدثت في 1986 وما تلاها من أحداث دامية جعلت الجزائر تعيش أزمة اقتصادية وسياسية وأمنية تأكد من خلالها ضرورة انتهاج سبل أخرى لتنمية البلاد غير الاعتماد على المحروقات.
7. فشل سياسة إعادة هيكلة وتأهيل المؤسسات الوطنية رغم الأموال الضخمة التي صرفتها الدولة، تأكد معها أن المشكل الرئيسي هو مشكل تسيير وشعور بالمسؤولية، والذي لن يحل إلا بالخوصصة والانضمام إلى المنظمة.
8. تفشي الفساد واللامبالاة بسبب الثقل البيروقراطي وانتشار ظاهرة الرشوة والمحسوبية وانعدام الشفافية في المعاملات التجارية وغيرها، ولن يتم القضاء على ذلك إلا بالمنافسة والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة باعتبار الشفافية أحد مبادئها.

ثانيا- الدوافع الخارجية:

1- انهيار المعسكر الاشتراكي في أواخر الثمانينات وانفتاح معظم دول الاتحاد السوفياتي سابقا على سياسات الاقتصاد الحر أدى إلى انضواء البلدان النامية الاشتراكية تحت مظلة النظام الليبرالي.
2- استفادة الدول التي كانت مستعمرات سابقة كالجزائر من تطبيق قواعد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، جعلتها تنخرط عفويا في هذا المسار.
3- التحولات المختلفة والسريعة التي يشهدها العالم والتي ساهمت في تكريس ظاهرة العولمة وجعلت العالم يبدو كقرية صغيرة، تتطلب المشاركة الفعالة في جميع المسارات العالمية خاصة التجارية منها، بإلغاء كل العوائق لتسهيل انسياب السلع والخدمات وحرية تنقل الأموال والأشخاص، وكل هذا يدخل ضمن متطلبات الاندماج في النظام الجديد الذي تعد المنظمة العالمية للتجارة أحد أطرافه.

4- إن المنظمة العالمية للتجارة هي أحد دعائم النظام الاقتصادي الجديد بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وليس من مصلحة الجزائر البقاء خارج هذا النظام.

5- تتميز الساحة الاقتصادية العالمية بكثرة التكتلات الإقليمية كجزء من النظام التجاري العالمي الجديد وبالتالي فإن انعزال الجزائر على المحيط الخارجي سوف يجعل تعاملاتها التجارية الخارجية تصادف عوائق وصعوبات عديدة.

6- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يجعلها تستفيد من الإجراءات والامتيازات الممنوحة للدول النامية خاصة فيما يتعلق بالمعاملة التفضيلية والدولة الأولى بالرعاية.

7- إن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يمكن الجزائر من الاستفادة من ضبط قواعد السلوك في التجارة الدولية وقواعد تسوية المنازعات في مجالات العلاقات التجارية، بالإضافة إلى الحصول على المساعدات التقنية اللازمة لتطوير الصادرات.

ومن بين الأسباب الأخرى التي أدت بالجزائر إلى طلب اكتساب العضوية في المنظمة العالمية للتجارة نذكر ما يلي:[1]

- إنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق رفع مستوى التبادلات التجارية الخارجية، ويبدو من البديهي إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيرافقه ارتفاع ملموس في حجم وقيمة مبادلاتها التجارية مع الخارج نظرا لتخفيض الرسوم الجمركية والحد من سياسة تقييد الواردات ومن شأن ذلك أن ينتج عنه زيادة المستلزمات التكنولوجية والعلمية المستخدمة في الإنتاج، وتنوي الجزائر استغلال ذلك للرفع من إنتاج

[1] تقرير خاص، وزارة التجارة، الجزائر، 2000.

مؤسساتها وتحسين نوعية المنتجات مما يسمح بالارتقاء بمستواها إلى مستوى العالمية وجعلها تنافسية.

- تحفيز وتشجيع الاستثمارات من خلال منح مزايا وتحفيزات هامة للمستثمرين خاصة منهم الأجانب.[1] ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى خلق مناصب شغل وتأهيل اليد العاملة بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من حقوق الملكية الفكرية وفق قوانين المنظمة والحصول على الوسائل الفنية والخبرات المعرفية واستثمارها داخل البلاد.

المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة من قبل الجزائر للانضمام لمنظمة التجارة العالمية

لقد فرضت التطورات العالمية في العقود الأخيرة مجموعة من الضغوط على الدول التي كانت تقع خارج مركز النظام الدولي الجديد، لجعلها تتكيف مع معطياته الجديدة. خاصة مع انهيار المعسكر الاشتراكي وبروز مرحلة القطبية الأحادية وما تلاها من ظاهرة عالمية جديدة باسم العولمة. وتعد الجزائر إحدى هذه البلدان، حيث شرعت في اتخاذ مجموعة من الإجراءات بغية التكيف مع الوضع. وكان الانهيار المفاجئ لأسعار النفط في أواسط الثمانينات قد أدخل البلاد في وضع اقتصادي واجتماعي بالغ الخطورة، لذلك سارعت الجزائر إلى إدخال تعديلات جذرية على المستوى الاقتصادي في محاولة منها للاندماج في النظام العالمي الجديد.

وكمحاولة أولية لإصلاح الاقتصاد الجزائري بعد تقييم مرحلة السبعينات، تم الشروع في إعادة تنظيم اقتصاد البلاد وفق سياسة جديدة من خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984)[2] الذي كان يحمل شعار من أجل حياة أفضل، والتي تم فيها إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية التابعة للقطاع العام قصد تحسين شروط تسييرها. ثم جاء المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) في وقت عرفت فيه أسعار النفط هبوطا حادا زادت من تفاقم الوضع

---

[1] Debboub Youcef, "Le nouveau mécanisme économique en Algérie", OPU, Alger, 1995, p. 161.

[2] وزارة التخطيط، المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، تقرير عام، الجزائر، 1980.

الاقتصادي للبلاد، وكانت الضغوط الدولية التي اشتدت على الجزائر لتسديد الديون التي حانت مواعيد استحقاقاتها قد زادت الوضع تعقيدا، الأمر الذي أدى إلى إفشال خطة الإصلاح.

هذه الوضعية دفعت السلطات الجزائرية إلى إعادة النظر في سياستها الاقتصادية، من خلال اعتماد مفهوم آخر للتسيير يتمثل في استقلالية التسيير في المؤسسات العمومية[1]. تلا ذلك انتهاج سياسة جديدة تتمثل في سياسة التطهير المالي.

كل هذه السياسات الإصلاحية تمت خلال عقد الثمانينات، إلا أنها لم تحقق النتائج المنتظرة. لعل الفشل الذي طال سياسات الإصلاح السابقة يرجع إلى كون معظمها تناولت الحجم الهيكلي للمؤسسات ومراكزها المالية دون التعرض لأطرها القانونية التي تعد حجر الأساس في نجاح أي مشروع اقتصادي في ظل الأوضاع الاقتصادية السائدة في العالم، وهو ما تم تداركه خلال التسعينات باللجوء إلى طلب المساعدة من صندوق النقد والبنك الدوليين. حيث تم الشروع في إصلاحات اقتصادية مست معظم مؤسسات القطاع العام عن طريق تنفيذ سياسات مالية ونقدية وتحرير النشاط التجاري وإفساح المجال أمام القطاع الخاص لمساهمة أكبر في النشاط الاقتصادي. وقد تم تنفيذ هذه الإصلاحات بواسطة برنامج التثبيت بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وبرنامج التعديل الهيكلي بالاتفاق مع البنك الدولي.

أما على مستوى التجارة الخارجية فقد سعت الجزائر إلى تحريرها بالكامل، من خلال تحرير جميع العلاقات التجارية وإلغاء الاحتكار التقليدي للتجارة الخارجية من قبل الدولة بداية من سنة 1994. وقامت بمجموعة من الإصلاحات في هذا المجال شملت إزالة القيود الكمية والغير جمركية وتخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء تراخيص الاستيراد والسماح

[1] محمد الصغير بعلي، "تنظيم القطاع العام في الجزائر: استقلالية المؤسسات"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص.40.

للقطاع الخاص بالمساهمة في جميع المبادلات التجارية الخارجية، ليتم التحرير الكلي للتجارة الخارجية عام 1997. [1]

أما فيما يتعلق بتطوير الاستثمار، فيعود الأمر إلى تاريخ صدور قانون النقد والقرض سنة 1990[2] الذي حدد العلاقة بين حركة رؤوس الأموال مع الخارج والحرية التامة في الاستثمار. ثم القانون المتعلق بترقية الاستثمار الذي تم إصداره عام 1993[3] والذي احتوى على ضمانات كبيرة للمستثمرين.

بعد دخول الجزائر في مفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة قصد الانضمام إليها، اضطرت إلى تعميق الإصلاحات في سياستها الاقتصادية وتعديل منظومتها القانونية والتشريعية استجابة لنتائج هذه المفاوضات. فقد قامت بإصلاحات مالية واقتصادية هامة من خلال سن العديد من القوانين والتشريعات بهدف تحسين المحيط المالي والاقتصادي وتشجيع الاستثمار. ففي المجال المالي تم إصدار قانون جديد للنقد والقرض في 2003/08/26، وفي المجال الاقتصادي تم صدور العديد من النصوص القانونية تخص المنافسة وحماية حقوق الملكية الفكرية وإعادة ضبط مهنة التجارة من خلال القانون التجاري الجديد وغير ذلك. كما عرف مجال التجارة الخارجية هو الآخر إصلاحات هامة استكمالا لما تم سابقا، بصدور مجموعة من النصوص التنظيمية التي تضمنها قانون الجمارك خاصة فيما يتعلق بالدعم والإجراءات التعويضية ومكافحة الإغراق وما إلى ذلك، وتم في هذا الإطار المصادقة في سنة 2004 على القانون الجديد المتعلق بالتجارة الخارجية،[4] الذي يؤكد على مبدأ حرية التجارة الخارجية وتدفق الاستثمارات. كما تم إدخال إصلاحات عل التعريفات الجمركية [5]

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم97-93الصادر في 1997 /02/13

[2] المرسوم التشريعي رقم90-10 الصادر بتاريخ 1990/4/14.

[3] المرسوم التشريعي رقم93-12 الصادر بتاريخ1993/10/5

[4] القانون رقم 04-08 الصادر في 2004/08/14 المتعلق بشروط ممارسة المهنة التجارية

[5] Direction générale des douanes, " histoire du tarif douanier depuis l'indépendance" , Alger, 2006.

تتوافق وحالة البلاد الاقتصادية من جهة واستجابة لمفاوضات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة من جهة أخرى. كما قامت الجزائر بإجراءات فيما يخص مجال التصدير من خلال تبني نظام الحوافز وتشجيع الصادرات خارج المحروقات وذلك بإنشاء الديوان الوطني لتنمية التجارة الخارجية والتصدير بهدف دعم المصدرين الجزائريين في اكتشاف الأسواق الخارجية وتنمية صادراتهم.

إجمالا، وبالنظر لما سبق، نرى أن الجزائر ومن خلال تطبيق برامج الإصلاحات الرامية إلى تحرير اقتصادها واندماجه أكثر في الاقتصاد العالمي، قد قامت بخطوات جريئة تجاه تسريع عملية انضمامها لمنظمة التجارة العالمية. وإذا كانت كل هذه الإصلاحات قد ساهمت في تحسين الوضع على مستوى الاقتصاد الكلي، فان ما تبقى يتطلب العمل عليه أكثر، وتبقى بعض العوائق المرتبطة بالمؤسسات إضافة إلى بعض الالتزامات المتعلقة بالمعايير الفنية، والتي تعتبر من المتطلبات الهامة في مفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، ينبغي على الجزائر الإسراع في إيجاد حلول لها.

المطلب الثالث: الجولات التفاوضية لانضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية

على الرغم من أن الجزائر لم تكن عضوا في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة إلا أنها استفادت كبقية البلدان النامية مباشرة بعد الاستقلال من تطبيق نظام التوكيل التجاري المتضمن قوانين وقواعد ذات الاتفاقية. كما منحت لها عضوية الملاحظ في جولة مفاوضات الأوروغواي، التي عبرت أثناءها عن رغبتها في الانضمام إلى هذه الاتفاقية وشاركت في الإمضاء على نتائجها في مراكش. وكنا قد أشرنا سابقا، أن الجزائر عانت مع نهاية عقد الثمانينات من ظروف صعبة حالت دون إتمام متابعة ملف انضمامها للاتفاقية المذكورة وتم تجميده إلى غاية منتصف التسعينات.

ففي عام 1993 أعيد طرح ملف انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية من جديد، من خلال تنظيم ندوة في شهر فيفري حول سبل الانضمام. ورغم وجود أراء تؤيد الانضمام، إلا أن نتيجة هذه الندوة وصلت إلى عدم إمكانية الجزائرية للانضمام في تلك الآونة بالنظر إلى الوضع المتدهور لنسيجها الصناعي وعدم قدرته على المنافسة. إضافة إلى عدم تنوع الصادرات وتمركزها على المحروقات.

وهكذا بدأ المسلسل، إذ في يوم 7 نوفمبر سنة 1994 تم تشكيل لجنة دولية حول انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية، حيث كلفت هذه اللجنة بصياغة مذكرة حول هيكلة التجارة الخارجية الجزائرية، وخلال شهر جانفي 1995 ومع سريان نفاذ منظمة التجارة العالمية وحصول الجزائر على صفة عضو مراقب فيها، طلبت الجزائر من المنظمة أن تأخذ الطلب المقدم سنة 1987 بعين الاعتبار، وتم على إثر ذلك إنشاء لجنة تتكفل بتحويل ملف الانضمام من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة إلى المنظمة العالمية للتجارة، وترأس هذه اللجنة سفير الأرجنتين آنذاك لدى المنظمة.

في شهر نوفمبر 1995 خضع ملف الانضمام لدراسة مجلس الحكومة، وتقرر حينها إعادة دراسة المذكرة وصياغتها من جديد. وبعد إتمام صياغة المذكرة الجديدة المحتوية على سياسة التجارة الخارجية في مختلف أشكالها تم عرضها على مجلس الحكومة في نهاية شهر ماي 1996 للمصادقة عليها، لتقوم بعدها السلطات الجزائرية بإيداع هذه المذكرة التي تحمل عنوان "مذكرة حول النظام الاقتصادي والتجاري في الجزائر"[1] بصفة رسمية على مستوى سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة في 05 جوان 1996، ليتم توزيعها على كل البلدان الأعضاء في المنظمة.

[1] نور الدين بوكروح، "النظام التجاري المتعدد الأطراف و ملف انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية"، مجلة الفكر البرلماني، عدد4، أكتوبر 2004، ص. 138.

بعدها قامت المنظمة العالمية للتجارة بإعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء برئاسة السفير الأرجنتيني لدى المنظمة، أوكلت له مهمة متابعة ملف انضمام الجزائر. كما تم في الجزائر تنصيب اللجنة المكلفة بتحضير وقيادة مفاوضات الانضمام تحت اشراف وزير التجارة في أكتوبر 1996.

وبعد شروع فريق العمل بدراسة الملف تلقت الجزائر السلسلة الأولى من الأسئلة تناولت في معظمها استفسارات حول: [1]

- مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والتجاري ونظم حماية حقوق الملكية الفكرية، تأسيس الشركات، النظام الجمركي وغيرها.
- الأنظمة الضريبية ونشاطات البنوك والتأمينات وحركة رؤوس الأموال.
- نظام مكافحة الإغراق ونظام الوقاية والقيود الكمية عند الاستيراد.
- نظام التجارة الخارجية ونظام الاستثمار والقانون الأساسي للمؤسسات العمومية والأسواق.
- تحسين المناخ الاستثماري، تحرير التجارة في الخدمات وتحسين القطاع المالي والمصرفي.

في جويلية 1997 تم تبليغ الأجوبة عن السلسلة الأولى من الأسئلة على طاولة المنظمة العالمية للتجارة، وذلك بعد صياغتها من طرف اللجنة المكلفة بهذا الغرض، ودراستها من طرف مجلس الحكومة.

في أوت 1997 تلقت الجزائر السلسلة الثانية من الأسئلة طرحت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وتركزت على نفس محاور السلسلة الأولى، وكان هدفها التعرف على سياسة الجزائر الاقتصادية في مختلف الميادين.

---

[1] نفس المرجع، ص. 138.

وخلال الأيام من 13 حتى 15 أكتوبر 1997 انعقد بالجزائر لقاء ضم مجموعة من الخبراء الاقتصاديين، وكان موضوع هذا اللقاء هو انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي. وارتكزت المناقشات في هذا اللقاء على 03 محاور أساسية هي: الإعانات الزراعية، تحرير التجارة في الخدمات وتجارة السلع.

واستخلص المشاركون في نهاية اللقاء أن دخول الجزائر في الاقتصاد الدولي والشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي حتمية يجب التأقلم معها وبالنسبة للجزائر عليها الحصول على أحسن اتفاقية ممكنة للتقليل من الآثار السلبية التي قد تنجم عن بقائها منعزلة.

لقد اتبعت هذه المرحلة من المفاوضات المتعددة الأطراف عبر نظام الأسئلة والأجوبة بانعقاد أول اجتماع لمجموعة العمل المكلفة بمتابعة ملف مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وذلك يومي 22 و23 أفريل 1998 بمقر المنظمة لدراسة الردود الجزائرية عن الأسئلة المطروحة. ومن خلال هذا الاجتماع تعهد كل من رئيس البعثة الجزائرية ووزير التجارة آنذاك على تقديم كل التوضيحات الضرورية فيما يتعلق بهذه المسائل لتحديد مدى تطابق أو عدم تطابق التشريعات والقوانين السارية في الجزائر مع الشروط المنصوص عليها في المنظمة العالمية للتجارة، كما أكد على عزم الجزائر للانضمام إلى المنظمة ملحا على ضرورة الاستفادة من المزايا الممنوحة للدول النامية، وبعد هذا الاجتماع تلقت الجزائر مجموعة جديدة من الأسئلة، قررت بعدها السلطات الجزائرية تأجيل عملية التفاوض اثر ظهور بعض الصعوبات الاقتصادية والمالية.

وفي نهاية سنة 1999 شرعت الجزائر في المرحلة الثانية من المفاوضات، إلا أن الفشل الذي مني به المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة العالمية للتجارة المنعقد بسياتل الأمريكية والذي شاركت فيه الجزائر، أدى إلى عدم مواصلة هذه المفاوضات وتوقيفها إلى غاية2001 .

بعد هذه الفترة، أعادت الجزائر صياغة المذكرة المتعلقة بنظام التجارة الخارجية من جديد في أواخر جويلية 2001 ليعاد تقديمها إلى سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة،

في شهر فيفري 2002 قدمت الجزائر عروض أولية تخص السلع الصناعية والتجارية والخدمات[1] لينعقد بعدها الاجتماع الثاني لمجموعة العمل المكلفة بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وتلقت الجزائر اثر ذلك مجموعة أخرى من الأسئلة، أجابت عنها في شهر مارس من ذات السنة. لتنطلق بعدها جولة أخرى من المفاوضات في أفريل 2002 قدمت الجزائر خلالها وثائق تكميلية تخص نظام التعريفة الجمركية الجديد ووثائق أخرى تشريعية تم تكييفها مع مبادئ المنظمة [2]، وقد أكد وزير التجارة بخصوص هذا الاجتماع أنه ترك انطباع جيد لدى مجموعة العمل التي أبدت اهتماما بالغا بالملف الجزائري.

في شهر ماي 2002 تم انعقاد الاجتماع الثالث لمجموعة العمل بجنيف، هذا الاجتماع الذي يدخل في إطار مرحلة المفاوضات الثنائية، بعد الانتهاء من مرحلة المفاوضات المتعددة الأطراف، يعتبر بداية حقيقية للمفاوضات في إطار المنظمة العالمية للتجارة حيث تم الشروع في المفاوضات مع الدول التي ترغب في التفاوض والتي لها علاقات اقتصادية قوية مع الجزائر.

في شهر نوفمبر 2002 تم اللقاء الرابع في جنيف، تم فيه استعراض قوانين حقوق الملكية الفكرية والرسوم الجمركية، وتلقت الجزائر اثر ذلك مجموعة جديدة من الأسئلة تتعلق بحقوق الملكية، العوائق الفنية للتجارة والوسائل القانونية للحماية التجارية.

في شهر مارس 2003 تم انعقاد الجولة الخامسة لمفاوضات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، وقد تركزت هذه الجولة من المفاوضات على مواصلة دراسة نظام التجارة الخارجية في الجزائر على أساس مذكرة تم تسليمها سابقا، بالإضافة إلى وثائق إضافية

---

(1) l'OMC," l'accession de L'algerie : memorendum", Alger, 2001.

(2) Ibid.

أخرى، كما اهتمت هذه المحادثات من جهة أخرى بتطور وتصديق خطة التغييرات القانونية والتشريعية في الجزائر حتى تتماشى مع مقاييس المنظمة العالمية للتجارة.

في نوفمبر 2003 انطلقت في جنيف جولة جديدة من المفاوضات في إطار الاجتماعات الثنائية هي السادسة من نوعها، تضمن جدول أعمالها تأهيل الإطار القانوني المنظم للتجارة الخارجية وملف الفلاحة بالإضافة إلى الإجراء الخاص بمنع استيراد الخمور.

في نوفمبر 2004 أنهى الوفد الجزائري المشارك في مفاوضات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، الجولة السابعة من المحادثات مع وفد المنظمة المشرف على ملف الجزائر. وقد بحثت الجولة مدى تقدم المفاوضات المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق ومحتوى تقرير فريق العمل حول التقدم الذي أحرزته الجزائر فيما يتعلق بالتعديلات التي تم إجراؤها في منظومتها القانونية ومدى توافقها مع قوانين المنظمة. وقد جرت الجولة في جنيف بسويسرا حيث ترأس الوفد الجزائري وزير التجارة الذي صرح عقب ذلك أن المفاوضات عرفت تقدما ملحوظا، خاصة وأن معظم النصوص القانونية أصبحت مطابقة لقوانين المنظمة العالمية للتجارة.

في شهر فيفري 2005 بدأ وفد جزائري بقيادة وزير التجارة المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة في سياق الجولة الثامنة حيث تم مناقشة القضايا المتعلقة بالدعم المالي لقطاع الفلاحة والتشريعات والمتاجرة التي أصبحت في معظمها تتماشى مع قوانين المنظمة، كما تناول النقاش تقييم المفوضات الثنائية حول النفاذ إلى أسواق السلع والخدمات وتقرير فريق العمل وآخر التطورات في القوانين التي تم التعرض لها في الجولة السابقة. وتلقت الجزائر خلال هذه الجولة مجموعة من الأسئلة الجديدة.

في شهر أكتوبر 2005 عقد اجتماع آخر في إطار الجولة التاسعة من مفاوضات الانضمام، قدمت خلاله الجزائر عروض تعريفية لمنتجات كل من القطاعين الصناعي والزراعي والتي أصبحت ضمن الحدود المسموح بها في إطار قوانين المنظمة.

في شهر جوان 2006 تم الشروع في صياغة تقرير فريق العمل بالإضافة إلى استكمال المفاوضات الثنائية مع مجموعة من الدول.

في شهر مارس2007 قدمت الجزائر عروضها الأخيرة فيما يتعلق بتجارة السلع والخدمات، كما أجابت عن الأسئلة التي تلقتها خلال الجولة السابقة.

في جانفي 2008 تم عقد الجولة العاشرة من المفاوضات. حيث أشاد فيها فريق العمل بالإصلاحات التي قامت بها الجزائر لجعل إطارها القانوني يتوافق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية، كما تم التطرق إلى ما تم إحرازه من تقدم في إطار المفاوضات الثنائية فيما يخص نفاذ السلع والخدمات إلى الأسواق.

اثر هذه الجولة، ومنذ بداية التفاوض أجابت الجزائر على أكثر من 1600 سؤال، وتقلصت خلالها الخلافات بينها وبين المنظمة العالمية للتجارة إلى أدنى مستوى، حيث بقي من الأسئلة التي لم تقدم الجزائر بشأنها إجابات بعد، 96 سؤال والتي سيتحدد بعد الإجابة عليها تاريخ الجولة المقبلة. وكانت هذه الجولة قد تم تأجيل تاريخ انعقادها لأكثر من مرة، [*] وقد أكد وزير التجارة أن الجولة تأخرت لأسباب عديدة منها عدم التوصل إلى اتفاق نهائي حول ملف الطاقة والخدمات، إضافة إلى تسلم شخصية جديدة رئاسة المجموعة المكلفة بملف الجزائر الذي طلب إعطائه المزيد من الوقت لدراسة الملف بشكل جيد وهناك سبب آخر أرجعه رئيس مجموعة العمل إلى مسائل إدارية مرتبطة بتحضيرات المؤتمر الوزاري التاسع الذي انعقد في اندونيسيا.

[*] التواريخ المعنية هي: ديسمبر2011، مارس 2012، جويلية2012، ديسمبر 2012، ثم مارس2013.

إلا أن هذا التأخير في الواقع له كذلك علاقة بالأسئلة الأخيرة حيث أكد وزير التجارة أن الجزائر لم تقرر بعد الرد على 96 سؤالا واردا من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، منها 15 سؤالا يتطلب دراسة معمقة نظرا لآثارها على الاقتصاد الوطني مشيرا إلى أن الأمر تقني ومعقد والقضية قضية سيادة، وان إعطاء الأجوبة النهائية حول بعض الأسئلة تتطلب دراسة معمقة. وتشمل هذه الأسئلة خصوصا وضع ضوابط للأسعار وسعر الغاز واستيراد السيارات المستعملة والإجراءات الصحية والصحة النباتية والعراقيل التقنية أمام التجارة وضريبة الاستهلاك ودعم التصدير إضافة إلى الخدمات وقاعدة الاستثمار 49/51.

في بداية أفريل 2010 تنقل وفد جزائري إلى جنيف للمشاركة في مباحثات مع مسؤولين بندوة الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية في إطار مسار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، وبالمقابل وصل إلى الجزائر في شهر ماي من نفس السنة وفد من المنظمة للتباحث مع السلطات الجزائرية بخصوص النقاط التي لا تزال عالقة. وأعلن وزير التجارة أن الجزائر أبلغت منظمة التجارة العالمية رفضها تقديم تنازلات تخص بنودا تتعلق بالطاقة والخدمات والنشاط التجاري والاستيراد وغيرها لأنها تتعارض مع مصالح الجزائر وسيادتها الوطنية.

وتم عقد الجولة الحادية عشر أخيرا في شهر أفريل 2013، بعد أن أرسلت الجزائر إجاباتها عن الأسئلة الستة والتسعون وقدمت وثيقة تتعلق بالعروض المراجعة المتعلقة بالسلع والخدمات ومخطط العمل التشريعي المراجع واقتراحات تعديل وتحيين تقرير مجموعة العمل، كما تلقت خلالها 170 سؤال إضافي لتقديم الإجابات التي يتحدد على إثرها موعد الجولة القادمة.

في أفريل 2014 تم عقد الجولة الثانية عشر بعد أن قدمت الجزائر أجوبتها عن الأسئلة المتعددة والمتكررة المطروحة. وكانت هذه الجولة قد خصصت لدراسة التغييرات القانونية والتنظيمية التي أجرتها الجزائر ودراسة الأجوبة عن الأسئلة الإضافية للدول الأعضاء بالإضافة إلى دراسة مشروع التقرير المحين لمجموعة العمل المكلفة بانضمام الجزائر إلى هذه الهيئة، وكذا العروض الجزائرية المراجعة والمتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق والخدمات التي أرسلتها الجزائر في نوفمبر 2013. كما تلقت الجزائر 131 سؤال إضافي من طرف الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، وأستراليا، وفي هذا الصدد، وبحسب معطيات وزارة التجارة فان الجزائر أنهت ضبط إجابات الأسئلة المذكورة خلال اجتماع وزير التجارة مع ممثلي عدة قطاعات وزارية أخرى، حيث تم الاتفاق على مضامينها قبل عرضها على اللجنة الحكومية التي يرأسها الوزير الأول لتأكيد الأجوبة النهائية قبل التوجه إلى جنيف للتفاوض مع الدول المعنية في إطار الجولة الثالثة عشر التي من المقرر إجراؤها في جوان 2015 ان لم تؤجل.

في المحصلة النهائية، نجد أن الجزائر في مسعاها للانضمام لمنظمة التجارة العالمية من خلال مسار طويل تجاوز ربع قرن من الزمن، عقدت خلاله 12 جولة تفاوضية وعالجت خلالها أكثر من 1900 سؤال تمحور أغلبها حول معلومات تتعلق بالقوانين والتنظيمات التجارية السارية المفعول وكذا بتوضيحات تتعلق بنظام التجارة الخارجية الجزائرية بصفة عامة. كما عقدت 120 اجتماع ثنائي مع حوالي عشرون دولة توجت بالإمضاء على ست اتفاقيات ثنائية مع كل من البرازيل، كوبا، الأوروغواي، سويسرا، فنزويلا والأرجنتين، ولا زالت المفاوضات متواصلة مع بقية الدول، حيث تم تسجيل تقدم معتبر مع أكثر من نصفها، كما أن أغلب قوانينها وتشريعاتها أضحت تتوافق مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة، إلا أن تأخرها في اللحاق بركب الدول المنضوية تحت مظلة هذه المنظمة يثير تساؤلات عديدة.

من الواضح، أن الجزائر تواجه عراقيل تكون قد ساهمت في هذا التأخر، وقد تكون هذه العراقيل مرتبطة بالإستراتيجية التفاوضية الغير واضحة والتي يغلب عليها طابع التردد، من خلال عدم إعطاء المفاوض الجزائري صلاحيات كبيرة وتضييق مجال التفاوض لديه وتبني النظرة المعتمدة بتغليب المنطق السياسي على المنطق الاقتصادي، وهو الأسلوب الذي كان سائدا أثناء مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث كان المفاوض الجزائري تحت ضغط أملاءات سياسية نتج عن ذلك إمضاء اتفاق في غير صالح الجزائر قال عنه وزير التجارة الأسبق أنه خطأ استراتيجي، اضطرها الآن إلى المطالبة بمراجعة بعض بنوده. كما توجد عراقيل أخرى تتعلق بعدم دقة المعطيات المقدمة نظرا لغياب الشفافية مما أدى إلى توجيه انتقادات للملف الجزائري في هذا الشأن عام 2002. أضف إلى ذلك تغير الحكومات ومعها الوزارات والقوانين مما أدى إلى تضارب المعطيات المقدمة للتفاوض. ويجب ألا ننسى أن الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد خلال ما يعرف بالعشرية السوداء قد ساهمت بنسبة كبيرة في عدم احراز تقدم في مسار التفاوض. كما أن لجنة المنظمة العالمية للتجارة المكلفة بالإشراف على قبول وانضمام الدول تتحمل جزء من المسؤولية في هذا التأخير من خلال تلكؤها وعدم اهتمامها، رغم أن مؤتمر الدوحة أوصى بإعطاء دفعة قوية لملفات الدول النامية لتسريع انضمامها خاصة في أعقاب فشل مؤتمر سياتل والانتقادات التي طالت هذه اللجنة حول معالجة ملفات الدول النامية. هذه الدول تواجه اليوم عدة عراقيل في مسار انضمامها لمنظمة التجارة العالمية تتمثل أساسا في الشروط المفروضة من قبل الدول حديثة الانضمام حيث تطالب بتنازلات أكثر مما قدمتها هي نفسها، كما تواجه صعوبات في الحصول على صفة دولة نامية. وعلى هذا الأساس طالبت الجزائر بمسار عادل وغير معقد يأخذ في الحسبان فوارق مستويات التنمية بين الدول، ودعت إلى فتح حوار صريح حول مسار الانضمام باعتباره الوسيلة الأنجع للقيام بالإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية يضمن لها الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي.

ومن جانب آخر، حذر خبراء وسياسيون جزائريون في تقرير لهم[1] من خطورة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المدى المتوسط، قبل حماية اقتصادها وتقويته في وجه المنافسة، من خلال التأكيد على أن الاقتصاد الجزائري يتطلب إلى غاية 2020 التضييق على عمليات الاستيراد وتعزيز الإنتاج الوطني والتوجه نحو التصدير لتمكين المؤسسات الوطنية من الحفاظ على مكانتها في السوق بعد الانضمام والارتكاز على أساس قوي للتمكن من الصمود في وجه المنافسة الأجنبية. واعتبر التقرير أن الاقتصاد الجزائري يتوفر على الإمكانيات لكنه ليس قوي كفاية حتى يتمكن من الدخول في المنافسة مع الدول المتقدمة. وأكد التقرير أنه نعم للانضمام لكن لا للتسرع مشيرا إلى تجربة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي واتفاق الشراكة الذي يجمعهما منذ سبتمبر 2005 حيث تخسر الجزائر في المتوسط 5 مليار دولار سنويا جراء تنفيذ بنود الاتفاق. [2]

[1] خبراء وسياسيون جزائريون يحذرون من خطورة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، المغاربية، اطلع عليه على الموقع: http://almagharibia.tv/ يوم 2015/03/21

[2] نفس الرجع.

الفصل الرابع
المشكلة الغذائية في الجزائر وانعكاساتها بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

المبحث الأول: تطور سياسات التنمية الزراعية في الجزائر

لقد ارتكزت الإستراتيجية الجزائرية للتنمية المعتمدة بعد الاستقلال على الصناعة كقطاع محرك للتنمية الاقتصادية، هذه الإستراتيجية كانت مصحوبة بثورة إصلاح زراعي تهدف إلى تحديث القطاع الفلاحي وعالم الريف، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- تصريف المنتجات الصناعية التي تستخدم كمدخلات للمجال الزراعي، كالجرارات وآلات الحصاد والأسمدة وغيرها، وهذا بغية زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحاجيات الغذائية للسكان.
- رفع مستوى معيشة الفلاحين وزيادة مردودهم وتحسين ظروفهم للقضاء على ظاهرة النزوح الريفي.
- إمداد الصناعات التحويلية بالمواد الأولية.

إلا أن واقع الحال، يبين أن الفلاحة الجزائرية لم تستطع مواكبة التطور والاستجابة للحاجيات المتزايدة للسكان من السلع الغذائية، بالرغم من أن الصناعة المحلية التي كرست توجهات السياسة الفلاحية في السبعينات من القرن الماضي هي التي توفر اليوم جزء من التجهيزات والمعدات للفلاحين، كما أن السياسات الليبرالية الفلاحية التي تم انتهاجها ابتداء من الثمانينات من القرن الماضي لم تتمكن من إخراج القطاع من الأزمة، ورغم الاعتمادات المالية الضخمة المخصصة لتمويل برامج التنمية الفلاحية من أجل إعادة تشغيل نظام الإنتاج والزيادة في إنتاج الغذاء وإنشاء مناصب الشغل، إلا أن كل هذه الجهود لم تفلح في القضاء على الأزمة الفلاحية المستفحلة في البلاد مما أدى إلى زيادة الواردات وتعقيد حال التبعية الغذائية للخارج، بسبب التهميش والضغوطات التي عانى منها القطاع الزراعي.

هذه الضغوطات والتهميش تظهر جليا عند تحليل واقع الاستثمارات ونماذج السياسات الفلاحية المتبعة آنذاك، فإذا نظرنا إلى الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي العمومي

مقارنة مع مجالات الاقتصاد الأخرى، نجدها لم تتوقف عن الانخفاض في مختلف المخططات التنموية المعتمدة إلى غاية التسعينات من القرن الماضي.

فبعدما كانت النفقات التي عرفها القطاع الفلاحي تمثل 20.5% من النفقات الإجمالية خلال المخطط الثلاثي 1967- 1969 انخفضت إلى 12% خلال المخطط الرباعي 1970-1973 ثم إلى 7.5% خلال المخطط الرباعي 1974- 1977، وإذ سجلت ارتفاعا طفيفا خلال المخطط الخماسي الأول 1980- 1984 إلى 12% إلا أنها انخفضت من جديد إلى 9% خلال الفترة 1990-1991.[1]

وقد تم استخدام هذه الاعتمادات في تمويل قطاعات الري وزراعة الأشجار المثمرة والرعي والدواوين العمومية التي تزايد عددها.

أما بالنسبة للقطاع الخاص فإن الاعتمادات الممنوحة له كانت ضعيفة، وتميزت كذلك بميل إلى الانخفاض فكانت تمثل حوالي 17% من الاستثمارات العامة ما بين 1967-1969، ثم انخفضت إلى 3% خلال المخطط الرباعي 1970-1973 ثم إلى 0.3% خلال المخطط الرباعي 1974-1977. وقد تصادف هذا الانخفاض مع اعتماد الثورة الزراعية وتأميم الأراضي سنة 1971.[2]

أما بالنسبة لنماذج السياسات الفلاحية، ورغم اختلافها فقد كان لها كثابت من الثوابت أهداف أساسية لتحسين الأمن الغذائي الوطني من خلال تطوير الإنتاج الفلاحي والمساهمة في تحسين ظروف المعيشة والعمل في الوسط الريفي، ولقد تم اعتماد هذه السياسات وتنفيذها في ظروف أخذت بعين الاعتبار المحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقدرات المالية والبشرية المتاحة.

---

[1] عبد الحميد الإبراهيمي، "المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية"، مذكرات دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص. 173.

[2] نفس المرجع، ص. 173.

وهكذا جاءت مرحلة التسيير الذاتي سنة 1963، والثورة الزراعية سنة 1971 والتي كان الهدف منها الاستجابة لتطلعات الإنصاف والعدالة الاجتماعية، تلتها سنة 1982 مرحلة ثانية اتسمت بتراجع الدولة عن بعض الوظائف وتحرير أهم النشاطات المؤطرة للعمل الإنتاجي، وجاءت المرحلة الثالثة سنة 2000 باعتماد البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، ثم المرحلة الرابعة سنة 2009 مع إطلاق السياسة الحالية للتجديد الفلاحي والريفي.

المطلب الأول: التسيير الذاتي والثورة الزراعية

أولا- التسيير الذاتي:

ورثت الجزائر خلال السنوات الأولى للاستقلال زراعة تمثل أكثر من 20% من المنتوج الداخلي الخام وغداة الاستقلال احتل أجراء مزارع المعمرين الأراضي الشاغرة اثر مغادرة المستعمرون لها وفرضوا شكلا مباشرا من التسيير الذي يسمى التسيير الذاتي.

وهكذا انتظم القطاع العمومي المسير ذاتيا لاستغلال أكثر من 2.5 مليون هكتار من أراضي المعمرين الموزعة على 2200 مستفيد ويشغل حوالي 150000 عامل دائم ويساهم في الإنتاج الإجمالي بحوالي 92% من الحمضيات و90% من الخمور و65% من الزراعات الصناعية و40% من الخضر و35% من الحبوب. [1]

ورغم أن النظام المسير ذاتيا يعني نظاما لا مركزيا، إلا أن تجربة التسيير الذاتي بالجزائر بينت أن الدولة تدخلت في مراقبة القطاع من خلال وضعه تحت وصاية مؤسسة مركزية هي الديوان الوطني للإصلاح الزراعي ONRA.[*] والذي حد من استقلالية التسيير في المزارع المسيرة ذاتيا بإبقائها على علاقات الإنتاج التي كانت سائدة قبل اعتماد نظام التسيير الذاتي، وكان هذا الديوان يحرك مجموع نشاطات القطاع من حيث تحديد المخططات السنوية للإنتاج وتحديد أسعار المنتجات وغير ذلك، وقد أفرغت هذه الممارسات مفهوم التسيير الذاتي من

---

[1] عبد الحميد الإبراهيمي، مرجع سابق، ص 176.

[*] ONRA: Office Nationale De La Reforme Agraire.

محتواه.[1] ورغم تدارك وزارة الفلاحة ذلك باعتماد إصلاحات في ديسمبر 1968،[2] وكذلك جوان 1975 والتي ارتكزت على اللامركزية والاستقلالية في التسيير وإلغاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، إلا أن الوصاية الإدارية للوزارة في المزارع المسيرة ذاتيا بقيت مستمرة. ولكي تكون الرقابة أكثر فعالية أنشأت وزارة الفلاحة دواوين جديدة مكلفة بتسيير هذه المزارع. هذه الدواوين التي تم إنشاؤها بغض النظر عن ثقلها الإداري وأهمية مصاريفها نتج عنها استحواذها على جزء هام من الفائض الزراعي المسجل في المزارع المسيرة ذاتيا، وبدل المساهمة في تنمية الزراعة مثل ما أريد منها، سارعت إلى تنظيم التزايد في عدد موظفيها غير المنتجين.

وقد ارتفعت الاعتمادات العمومية المخصصة لهذه الدواوين في إطار الاستثمار والتشغيل، في حين أن المزارع المسيرة ذاتيا لم تستفد إلا من قروض محدودة وغير كافية، وباتت المزارع المسيرة ذاتيا التي هي مصدر الإنتاج مهمشة داخل قطاع الإنتاج الزراعي الذي خلقته الوصاية المتعددة الأشكال.

ومن جهة أخرى فقد خضعت المزارع المسيرة ذاتيا لمراكز القرار الخارجية التي تفرض عليها طبيعة استثمارات معينة ونموذج آلات محدد وبذور وأسمدة تختارها لها، كما أن أسعار المنتجات تحدد بمراسيم قد تجعلها أقل من سعر تكلفة الإنتاج.

ونتيجة لذلك وجد هذا القطاع نفسه في مواجهة مشاكل التسيير والتموين، والمالية وتسويق المنتجات الفلاحية، وحتى الاعتمادات المخصصة لتجديد الطاقات المنتجة والإجراءات المتخذة في إطار التكوين والتأطير التقني، كانت ضعيفة لم تتمكن من التصدي لانهيار الطاقات الإنتاجية القائمة (عدم صلاحية العتاد كوسائل الري وآلات الحرث وتهيئة التربة،... الخ) بالإضافة إلى تدني المستوى الثقافي للقوى العاملة حيث أن 90% منهم أميون، كما أن الإنتاج أصبح تسويقه

---

[1] Benissad Med Elhocine, "Economie de développement de l'Algérie sous développement et socialisme" op.cit., p. 96.

[2] وزارة الفلاحة، المرسوم رقم 653/68 المؤرخ في 1968/12/30 المتعلق بتشكيل هيئات التسيير الذاتي في الفلاحة.

غير مضمونا من قبل الشركاء الفرنسيين، وظهرت اثر ذلك أزمة حقيقية للصادرات ضربت بقوة سوق المنتجات الفلاحية الجزائرية سنة 1965 خاصة الخمور مما تسبب في انهيار الطاقات المالية لمزارع الكروم تبعه التخلي بشكل جماعي عن عدد كبير من العمال.

والحاصل، أن كل هذه العوامل وغيرها ساهمت في جعل القطاع المسير ذاتيا قطاع غير ناجح ومهمشا ودام ذلك حتى تاريخ إلغائه سنة 1987. [1]

ثانيا- الثورة الزراعية:

يدخل الإصلاح الزراعي في الجزائر سنة 1971 ضمن إطار إستراتيجية تصنيع بلد تخلص منذ فترة قصيرة من نظام استعماري، ويعتبر ميثاق طرابلس أول وثيقة رسمية أقرت بضرورة إصلاح زراعي بعد الاستقلال.

فقد كانت الهياكل العقارية الموروثة عن الاستعمار معروفة حينذاك بازدواجية حادة، فغداة الإصلاح الزراعي كان أقل من 2% من مالكي الأراضي يحوزون على أكثر من 100 هكتار متمركزين في ربع مساحة الأرض، بينما 69% من المشتغلين في القطاع الفلاحي يحوزون على أقل من 10 هكتارات يتقاسمون بالتقريب 18.7% من الأراضي الفلاحية. [2]

وكان الهدف الواضح للإصلاح الزراعي هو توزيع الأراضي لفائدة الفلاحين بدون أرض أو لفلاحين صغار لا يملكون كفاية، ومن جهة أخرى كان الإصلاح يهدف إلى تغيير شروط الإنتاج بإدخال تعديلات ضمن أشكال تنظيم العمل والمحيط الفلاحي، وعليه فإن الثورة الزراعية جاءت كضرورة أملتها عدم المساواة في امتلاك الأراضي الزراعية وانعدامها عند الكثيرين من الفلاحين وانخفاض المستوى المعيشي عند غالبية السكان خاصة في المناطق

---

[1] عبد الحميد الإبراهيمي، مرجع سابق، ص. 177.

[2] Omar Bessaoud, "L'Agriculture en Algérie; des Révolutions Agraires aux reformes Libérales, Insanyat, Revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales, N° 22, 2003, Oran. P. 8.

الريفية، وتستهدف بالدرجة الأولى القضاء على الفوارق الاجتماعية وعدم التوازن بين الريف والمدينة. [1]

لقد غطى قطاع الثورة الزراعية 1.3 مليون هكتار منحت لـــ100000 مستفيد، مثل أجراء القطاع الفلاحي والمزارعون أغلبية المستفيدين، وتقدر مساهمة قطاع الثورة الزراعية في الإنتاج الإجمالي ما يعادل 12% من إنتاج الحبوب و12% من البقول الجافة و15% من إنتاج المزروعات الصناعية و13% من التمور. [2]

شرع في تطبيق الثورة الزراعية سنة 1971[3]، وتجسدت بإنشاء ما يقارب 6000 تعاونية من مختلف الأنواع، غير أن الصنف الذي تم اعتماده وتشجيعه هو تعاونيات الإنتاج التابعة للثورة الزراعية CAPRA [*]حوالي 4205 تعاونية، وقد استحوذ هذا الشكل من التعاونيات على أكثر من 80% من المساحات الزراعية كما ضم قرابة 65% من المستفيدين من استغلال الأراضي التابعة للإصلاح الزراعي، كما تم إنشاء أكثر من 674 تعاونية فلاحية متعددة الخدماتCAPCS [**]على مستوى 703 بلدية من بلديات الوطن كشبكة لامركزية تتولى تقديم بعض الخدمات الموازية للنشاط الفلاحي التعاوني كالتموين بالبذور والأسمدة ومختلف المواد الأولية الداخلة في عملية الإنتاج. [4]

كما استفاد الريف خلال هذه الفترة من مشاريع استثمارية هامة في مجال السكن الريفي والتجهيزات الاجتماعية، الثقافية وتعميم الكهرباء الريفية وغيرها.

---

[1] محمد بلقاسم وحسن بهلول، "الغزو الرأسمالي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص. 84.

[2] عبد الحميد الإبراهيمي، مرجع سابق، ص. 177.

[3] ميثاق الثورة الزراعية، أمرية رقم 73/71 المؤرخة في 1971/11/8.

[*] CAPRA: coopérative agricole de production de la révolution agraire

[**] CAPCS: coopérative agricole polyvalente communale de services

[4] Omar bessaoud, "La révolution agraire en Algérie: continuité dans le processus de transformation agraires", Revue Tiers Monde, vol. 21, N° 83, 1980, pp. 612- 618.

هذا وقد عانت هذه التعاونيات من صعوبات وعوائق حالت دون أداء مهامها على أكمل وجه، تذكرنا بتلك الصعوبات التي واجهت قطاع التسيير الذاتي من حيث مركزية القرارات وغياب التحفيزات وهو ما أدى إلى هجرانها.

لقد ظهر عجز السياسات الزراعية خلال هذه المرحلة من جراء الأساليب التي تم اعتمادها من حيث: [1]

- تجميع الأفراد داخل التعاونيات لم يكن بطريقة اختيارية.
- نقص التكوين والوعي فيما يتعلق بمفهوم التعاون لدى الفلاحين.
- الانتشار الواسع للأمية في أوساط الفلاحين، مما طرح إشكالا كبيرا خاصة فيما يتعلق بالمعاملات المختلفة مع المؤسسات المالية والإدارية.
- نقص التجهيز من العتاد وصعوبة التحكم في الأراضي والتي غالبا ما كانت فقيرة وغير مهيئة.
- نقص التمويل والإرشاد الزراعي.
- غياب المحاسبة والمراقبة والمتابعة أثناء عملية التسيير لمعرفة الوضعية الاقتصادية للتعاونية.

ومن حيث طبيعة العلاقة بين الدولة والتعاونية الفلاحية التي يغلب عليها طابع الوصاية، برزت مجموعة من المشاكل ساهمت أكثر في فشل هذه السياسات من بينها:

- التحكم عن طريق المخططات في أنواع المحاصيل الزراعية والمصاريف المالية.
- التحكم في التسويق وفق تسعيرة وطنية محددة إجباريا.
- معاملة الفلاح غلى أساس أنه أجير يتقاضى أجرا ويستفيد من العطل الرسمية.
- مشروع الألف قرية فلاحية الذي تسبب في زوال الدور الذي يلعبه المنزل التقليدي الريفي، خاصة الدور الذي تلعبه المرأة في القيام ببعض النشاطات

[1] Bedrani, S., Moline, J. "les politique Agraires en Algérie" ; CREA, Alger, pp. 466 - 467.

الريفية كالزراعة المنزلية النشيطة،[1] مثل تربية الدواجن والأرانب[*]وهو أمر أصبحت تمنعه قوانين القرى الفلاحية.

وبعد ثلاث سنوات من التطبيق (1972-1974) كانت النتائج مخالفة للآمال والتطلعات المعقودة على الإصلاح، وبداية من سنة 1978 ظهرت مجموعة من الصعوبات تسببت في انخفاض وتيرة تطبيق الإصلاح الزراعي قبل توقيفه نهائيا سنة 1980. [2]

ثالثا- القطاع الخاص:

يمتد القطاع الخاص على مساحة 3.7 مليون هكتار، ويشغل 750000 مستثمر وكانت حصته من الإنتاج الفلاحي الإجمالي تبلغ 52% من الحبوب و60% من الزراعات البقولية و63% من الفواكه و80% من التمور و85% من الحليب و90% من اللحوم، وكان هذا القطاع يشمل ما بين 1962 و1987 ثلاث أصناف من المستثمرات: [3]

1. المستثمرات العائلية المعاشية: والتي كانت تتميز بالاستهلاك الذاتي وحالة الفقر التي يعيشها الفلاحون بالإضافة إلى صغر مساحة المستثمرة التي لا تزيد عن 10 هكتارات، حيث يقدر عدد المستثمرات التي تقل مساحتها عن 10 هكتارات بحوالي 423270 منها 308995 مستثمرة مساحتها أقل من 5 هكتارات. [4]

كانت هذه المستثمرات تفتقر إلى وسائل الإنتاج والإمكانيات التقنية كما أنها لم تستفد من مساعدات لتكثيف زراعتها وتصريف فائضها التجاري وإخراجها من طابعها المعاشي، وهو ما جعل أصحابها يلجأون إلى النزوح الريفي والبحث عن العمل في المدن.

---

[1] Tammar, H," stratégie de dévelopement indépendant : le cas de L'Algérie", O.P.U, Alger, 1983, p.102.

[*] حسب تقرير صدر عن منظمة التغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة FAO فان 70% من إنتاج الدجاج في العالم مصدره التربية المنزلية ومن وراء ذلك المرأة الريفية .

[2] Omar Bessaoud ," L'Agriculture en Algérie", op cit. p. 8.

[3] عبد الحميد الإبراهيمي، مرجع سابق، ص. 176.

[4] نفس المرجع، ص. 178.

2. المستثمرات العائلية التسويقية: وهي تتميز باكتفائها ذاتيا وتصريف الفائض تجاريا، ويقدر عدد ملاك المستثمرات التي تتراوح مساحتها ما بين 10 هكتارات و49 هكتار ما يعادل 147043 مالكا، تمتد أراضيهم على مساحة قدرها 2967454 هكتار،[1] ويوجد تحت تصرف هؤلاء حد أدنى من الوسائل لتصريف الفائض الموجه للسوق، إلا أنها كانت تعاني من صعوبات الحصول على القروض، وكان الحصول على عوامل الإنتاج غالبا ما يتم من السوق الموازية وبأسعار مرتفعة.

3. المستثمرات المتطورة: التي تملك وسائل عصرية وإمكانيات مالية ناتجة من الفائض الفلاحي وتتميز بكبر مساحتها التي تتجاوز 50 هكتار، ولكن تطبيق الثورة الزراعية عام 1971 ألغى الملكيات الكبرى للأراضي وحدد المزارع الكبرى بالتأميمات.

المطلب الثاني: التوجهات الجديدة في السياسة الزراعية

أمام عجز التوجهات السابقة عن بلوغ أهدافها، وظهور عوائق وعراقيل مست القطاع الفلاحي حالت دون تطوره من خلال ضعف النتائج المسجلة للقطاع العام وتهميش القطاع الخاص، تأكد للسلطات الجزائرية ضرورة الإسراع في مراجعة مفهوم التنمية الزراعية المعتمدة وتحديد الأهداف بدقة ووضوح.

وإذا كانت الإصلاحات الزراعية السابقة قد حاولت إيجاد حلول مناسبة لمشاكل القطاع الفلاحي من خلال اعتماد النظام الاشتراكي، فإن الإصلاحات المعتمدة بعد سنة 1979 جاءت وفق محور مغاير من خلال إعادة النظر في هيكلة قطاع التسيير الذاتي وكل التعاونيات الخاسرة للثورة الزراعية وإعادة الاعتبار للقطاع الخاص.

فقد تميزت الفترة في بداياتها بإجراء تقييم شامل للفترة السابقة بين 1967- 1977 والتي أظهرت نتائج سيئة في مجال التنمية الفلاحية، وتم الشروع في مرحلة جديدة من خلال إعطاء

---

[1] عبد الحميد الإبراهيمي، مرجع سابق، ص. 179.

أولوية خاصة للفلاحة والري والغابات في المخططات التنموية الجديدة، بالإضافة إلى اتخاذ عدة إجراءات لرفع الإنتاج والتقليل من الواردات الغذائية واستغلال المزيد من المساحات الزراعية.

وهكذا تم في سنة 1981 إعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية التابعة للدولة، حيث مس هذا الاجراء 2000 مزرعة مسيرة ذاتيا تحولت إلى 3400 مزرعة فلاحية اشتراكية DAS [*]، وتم تدعيم هذه المزارع بمختصين ومهندسين فلاحيين وأطلقت بها برامج استثمارية طموحة.

وفي سنة 1983 تم إصدار القانون رقم 18/83،[1] APFA [**] الذي يهدف إلى تسهيل الحصول على الملكية الخاصة بالأراضي الفلاحية بواسطة الاستصلاح وإلى زيادة المساحة الزراعية وتحقيق الاستغلال الأمثل للأراضي والموارد الزراعية من أجل زيادة الإنتاج وتقليص حجم الواردات، وتم في هذا الإطار توزيع مساحات معتبرة من الأراضي في الهضاب العليا ومنطقة الجنوب.

وقد نص ذات القانون على حرية المعاملات في الأراضي الفلاحية الخاصة من بيع وشراء، كما يقضي بإنهاء العمل بالقانون الصادر سنة 1971 الخاص بالثورة الزراعية.[***]

وتم خلال هذه الفترة إعادة الاعتبار للقطاع الخاص الذي عانى من الضغوطات والتهميش في السابق، حيث أصبح بإمكانه تلقي مساعدات على شكل قروض من البنوك لتشجيع الاستثمار الفلاحي وتم تقديم إعانات مالية معتبرة لقطاع الزراعة بكل فروعه، خاصة في مجال إنتاج اللحوم لغرض الرفع من الإنتاج وبالأخص اللحوم البيضاء والبيض.

إلا أن هذا الإصلاح لم يكتب له النجاح بسبب العجز المالي الكبير الذي عرفه القطاع وكذا الضائقة المالية التي عرفتها البلاد سنة 1986 نتيجة الانخفاض الكبير في إيرادات الصادرات

---

[*] DAS: Domaines Agricoles Socialistes.

[1] القانون رقم 18/83، المؤرخ في 1983/08/13 المتعلق بالتنازل عن الأملاك العقارية ذات الطابع الفلاح.

[**] (APFA):Accesion à la Propriété Foncière Agricole

[***] إن قانون الاستفادة من ملكية الأرض المستصلحة بالجنوب الصادر سنة 1983، يسمح للمزارعين أو للمقاولين من غير المزارعين الذين يرغبون الاستثمار في الجنوب الكبير التنازل عن الأرض، كما أن الدولة تمنح لهؤلاء وألئك مساعدات مالية وتخفيضات في الضرائب، كما يمكن أن تتنازل الدولة عن ملكية الأرض بعد 5 سنوات من استغلالها فعليا.

النفطية، مما دفع بالدولة إلى التفكير في إصلاحات جديدة تمكنها من التخلص من مشاكل تمويل القطاع الفلاحي ومن الخسائر التي كانت تتحملها خزينة الدولة.

وتم على اثر ذلك إحداث هيكلة جديدة على القطاع الزراعي سنة 1987 من خلال إصدار القانون رقم 19/87،[1] الذي جاء ليكرس إعادة تنظيم القطاع الزراعي وإحداث القطيعة مع أنماط التسيير السابقة والذي أعتبر كعلامة مهمة لخصوصة القطاع.

وتماشيا مع هذه النظرة الجديدة القاضية بضرورة ابتعاد الدولة عن التسيير المباشر وتشجيع المبادرات الخاصة، تم اتخاذ نمط جديد لتسيير واستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية من خلال اعتماد نظام المستثمرات الفلاحية.

وبموجب هذا القانون تم توزيع حوالي 2.8 هكتار على مستغلين فلاحيين، وكانت هذه التوزيعات على شكل مستثمرات فلاحية جماعية EAC،[*] ومستثمرات فلاحية فردية EAI. [**] وبذلك اختفت من الوجود المزارع الفلاحية الاشتراكية وحلت محلها 29556 مستثمرة فلاحية جماعية و22206 مستثمرة فلاحية فردية، بالإضافة إلى 165 مزرعة نموذجية مختصة في الإنتاج الحيواني والنباتي وتدعيمها بمعاهد تكوين متخصصة. [2]

كان الغرض من هذه الإصلاحات هو إعطاء كامل الصلاحيات لعمال الأرض وتحفيزهم على الاهتمام أكثر بالدور الإنتاجي للمزارع التي أصبحت ملكا لهم، وتشجيع الاستثمار العام والخاص في قطاع الفلاحة.

سمحت هذه الإجراءات في بدايتها، لقطاع الفلاحة بتحقيق نتائج جيدة فيما يخص مستوى الإنتاج بنوعيه، حيث سجلت الفروع زيادة معتبرة في الكمية وبنسب متفاوتة. غير أن هذا النمو اصطدام ببعض العراقيل والعوائق حالت دون تطوره، هذه العراقيل اتضحت معالمها بعد فترة

---

[1] القانون رقم 19/87 المؤرخ في 1987/12/08 المتضمن ضبط وكيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، هذا القانون ألغى صراحة قانون التسيير الذاتي في الفلاحة.

[*] EAC: Exploitation Agricole Collective.

[**] EAI: Exploitation Agricole Individuel.

[2] عبد الهادي، ق. "إعادة تنظيم القطاع الفلاحي"، مجلة أحداث اقتصادية، عدد 23، أكتوبر 1988، ص. 27 .

قصيرة من تطبيق هذه الإصلاحات حيث تبين أن هذا القانون غير مجد في تحسين التسيير والاستغلال وتجلى ذلك من خلال عدم نجاح صيغة المستثمرة الفلاحية الجماعية، حيث تداعت غالبا لتسمح بتقسيم فردي للقطع الأرضية وممتلكات الدولة الأخرى، بالإضافة إلى تعميم تأجير الأراضي للوسطاء والمضاربين بسبب غياب الوسائل لدى المنتجين وغياب عوامل الإنتاج كالتجهيزات الفلاحية والبذور والأسمدة وقطع الغيار... الخ، مما ضايق المنتجين، أضف إلى ذلك صعوبة وغلاء شروط القروض الزراعية مما خلق صعوبات أمام تنظيم الحملات الزراعية وأحبط جهود استصلاح أراضي جديدة دون أن ننسى العراقيل البيروقراطية والإدارية والمالية التي أدت إلى لجوء بعض المنتجين إلى وسطاء وأصحاب الإمكانيات مقابل مبالغ مالية معتبرة وهو ما يفسر الزيادة في أسعار المنتجات الزراعية. [1]

كما ظهر إشكال جديد من خلال مطالبة الملاك الذين كانوا ضحايا تأميمات الثورة الزراعية باستعادة أملاكهم،[*] لما لاحظوا أن المستفيدين منها لم يستغلوها كما يجب ولم يقدموا ما كان منتظرا منهم.

وكان القانون الصادر في 1990/11/18 تحت رقم 25/90 [**] الذي جاء لتصحيح مصادرة الأراضي خلال فترة الثورة الزراعية، قد جاء كاستجابة لهذه المطالب والذي بموجبه تم الشروع في إعادة مساحات معتبرة من الأراضي لملاكها الأصليين.

كان التفاؤل الذي طغى على نجاح هذه التوجهات الجديدة بدأ يتلاشى تدريجيا بعدما تبين أن المجهودات المبذولة كانت بعيدة على أن تعطي النتائج المرجوة، فلقد كان متوسط النمو في

---

[1] Benissad, Med El- Hocine, "Les Reformes Economiques en Algérie", OPU, Alger, 1991, p. 31.

[*] تضمن التقرير المفصل للتأميم الذي تم إعداده سنة 1975 ما يقارب 21826 مالكا أممت أراضيهم في إطار قانون الثورة الزراعية.

[**] جاء القانون رقم 25/90 المؤرخ في 1990/11/18، المتضمن التوجيه العقاري المعدل والمتمم ليعيد الاعتبار للملكية الخاصة، وذلك بإرجاع الأراضي المؤممة التي حافظت على طابعها الفلاحي إلى ملاكها الأصليين، وبعد تعديل هذا القانون بالأمر رقم 26/95 المؤرخ في 1995/09/25 امتد حق الاسترجاع إلى الأراضي المتبرع بها لفائدة الصندوق الوطني للثورة الزراعية وكذلك الأراضي التي وضعت تحت حماية الدولة تبعا للمرسوم رقم 168/63 المؤرخ في 1963/05/09.

مستوى الإنتاج ضعيفا أصبحت معه فاتورة استيراد المواد الغذائية ثقيلة، بفعل الارتفاع الثابت للطلب الداخلي الناجم عن النمو الديمغرافي السنوي لتلك الفترة وتحسين القدرة الشرائية للسكان.

إن أسباب هذا الفشل، بالإضافة إلى ماتم ذكره سابقا، تعود في الأساس إلى غياب استشارة المعنيين الحقيقيين بالقطاع الفلاحي للأخذ برأيهم بالإضافة إلى انعدام التحسيس الكافي وما زاد الطين بلة أن الهياكل الموجهة لتمويل ومساعدة القطاع كانت تفتقر للمصداقية بسبب الثقل الاداري والبيروقراطية السائدة، أضف إلى ذلك تضاعف المعاملات الغير القانونية على الأراضي دون إنعاش الاستثمارات الخاصة بالقطاع الفلاحي وكانت الوضعية الأمنية التي سادت البلاد آنذاك قد زادت من تفاقم وضعية الفلاحين وخاصة في المناطق الريفية .

وكرد فعل للآثار الصادمة عن السياسات والإصلاحات المتعاقبة التي تم مباشرتها في الثمانينات من القرن الماضي نظمت وزارة الفلاحة سنة 1992 [1] مشاورات وطنية واسعة ضمت ممثلو عدد كبير من الخبراء وفاعلي القطاع، وكان الهدف من وراء عقد هذه المشاورات هو تشريح وتشخيص وضعية القطاع الفلاحي منذ الاستقلال واقتراح إستراتيجية جديدة لتنمية القطاع الفلاحي وإعداد تصور جديد للعلاقات الواجب إقامتها بين الإدارة والمهنة وهذا في سياق انتقالي وتفتح نحو السوق العالمية.

وتم خلال هذه المشاورات تحليل كل مكونات الفروع المتعلقة بالزراعات الأساسية وتربية المواشي ابتداء من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة التحويل والتسويق بما في ذلك تنظيم المهنة والسياسة العقارية وتجنيد عوامل الإنتاج وسياسة الأسعار والتجارة الخارجية.

وقد شددت الإستراتيجية المقترحة في مجال إنعاش القطاع الفلاحي على ضرورة تصويب دور الوصاية وحصره في مجال التنظيم والرقابة لا أكثر، مع ضرورة مساعدة المتعاملين الفعليين و التأكيد على لامركزية المسؤوليات والوسائل وعدم ممركزتها وعلى تشجيع الفاعلين في الميدان في تعيين وتنفيذ العمليات المسندة إليهم.

---

[1] وزارة الفلاحة، "المشاورات الوطنية حول الفلاحة"، أيام 11-12-13 ماي 1992، نادي الصنوبر، الجزائر، 1992.

وتم في ختام هذه المشاورات التأكيد على المكانة المركزية التي يجب أن يحضى بها الأمن الغذائي، وعلى ضرورة الأولوية المطلقة لزيادة الإنتاج التي هي الوسيلة الوحيدة لتقليص تبعية البلاد تجاه استيراد المواد الغذائية.

وتبعا لذلك، اتخذت الدولة جملة من التدابير والإجراءات الجديدة لإعادة تنظيم القطاع الفلاحي وترقيته، وتم في هذا الإطار إنشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية ONTA * سنة 1996،[1] والقانون الأساسي للمستثمر الفلاحي وموازاة مع ذلك تم إطلاق برامج خاصة مثل برامج الأشغال الكبرى والتشجير والتشغيل الريفي.

إلا أن ما يلاحظ هو أن العديد من الاقتراحات التي جاءت بها تلك المشاورات لم يتم تجسيدها على أرض الواقع لتزداد معاناة القطاع اتساعا، وتعود الأسباب من وراء ذلك إلى الصعوبات المالية التي مرت بها البلاد في تلك الفترة وكذلك إلى تدابير التقشف التي طرحها برنامج التعديل الهيكلي، أضف إلى ذلك الوضعية الأمنية التي كانت تعيشها البلاد في إطار ما يعرف بالعشرية السوداء والتي دفعت العديد من العائلات الريفية إلى ترك قراها وحقولها.

المطلب الثالث: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

أمام عدم نجاعة الإجراءات التي اتخذت من خلال التوجهات والإصلاحات السابقة، ومع معافاة الوضعية المالية للبلاد وغلق برنامج التعديل الهيكلي والذي تصادف مع العودة التدريجية للأمن في ربوع البلاد، قامت الدولة بإطلاق برنامج إنعاش طموح من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA [**]انطلاقا من سنة 2000 يعتمد على إعادة الاستثمار في القطاع الفلاحي من خلال تطوير الري والتشجير والاهتمام بالغابات وكذا المحافظة على الثروات الطبيعية من ماء وتربة وغيرها.

(*) ONTA: Office National des Terres Agricoles.

[1] الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، مرسوم تنفيذي رقم 87/96 المؤرخ في 1996/02/24.

(**) PNDA: Plan National pour le Développement Agricole.

لقد اندرج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ضمن تصور جديد مشجع للمبادرة الخاصة وتوجيه الدعم نحو الاستثمار في المستثمرات الفلاحية من أجل الرفع من مستويات الإنتاج والإنتاجية وكل هذا من أجل تحسين مساهمة القطاع الفلاحي في تلبية الاحتياجات الغذائية لسكان البلاد.

لقد رصدت الدولة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية غلافا ماليا يقدر بـــ 65 مليار دينار من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي، ووضعت ما يقارب 33 مليار دينار كتمويل تكميلي ابتداء من سنة 2000 ولمدة أربع سنوات، ولتنفيذ أهداف المخطط تم إنشاء الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA [*] الذي عمل على تسهيل وتسريع عملية التمويل ووضع الشروط اللازمة للحصول على الدعم في فترة قصيرة، مما أدى إلى اهتمام المستثمرين والفلاحين والحرفيين وحتى أصحاب المؤهلات العلمية في المجال الفلاحي على طلب المساعدة والاستثمار في الفلاحة.

وهذا ما جعل القطاع يحقق في بدايته نتائج مرضية في استصلاح الأراضي والزيادة في إجمالي المساحات المسقية بالإضافة إلى الزيادة في الإنتاج الحيواني والنباتي وحجم العمالة في المجال الزراعي والتقليل من الاستيراد خاصة الخضر والفواكه.

دخل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حيز التطبيق في سبتمبر 2000 بغية تحقيق مجموعة من الأهداف تشمل كل جوانب القطاع الفلاحي، وكان الهدف الأساسي هو تحسين الأمن الغذائي على نحو مستديم وضمان تغطية الاستهلاك بالإنتاج المحلي وفق معايير دولية تضمن صيانة وحماية وتثمين الموارد الطبيعية وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية. [1]

بالإضافة إلى جملة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:

---

[*] FNRDA: Fonds National de Régulation et de Développement Agricole.

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجزائر، 2000.

- توسيع رقعة الأراضي المستصلحة في إطار برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز[*] لتصل إلى 600000 هكتار مع نهاية المخطط، وكذا توجيه الشباب وتشجيعهم على العمل في المجال الفلاحي من خلال مشاريع فلاحية ذات مردود اجتماعي واقتصادي.
- رصد برنامج واسع لتطوير وتحسين كل التخصصات الفلاحية بهدف تحقيق الأمن الغذائي وتقليص التبعية خاصة بالنسبة للمواد ذات الاستهلاك الواسع. [1]
- توسيع المساحات المخصصة لزراعة الحبوب في المناطق الداخلية على حساب الأشجار المثمرة ذات الأهمية لتصل إلى 750000 هكتار وتحسين مردودية الأراضي الموجودة.
- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (حليب، حبوب، لحوم، أشجار مثمرة،...).
- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك المتدهورة من جراء التصحر والمخصصة حاليا للحبوب أو المتروكة بورا بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وتربية المواشي، مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدرتها العالية في الإنتاج.
- التركيز على إعطاء الأراضي الرعوية أهمية بالغة لمالها من أثر كبير على تربية المواشي وذلك تشجيعا للموالين لتوسيع نشاطهم.
- ترقية الفلاحة الصحراوية وتوسيع المساحات المزروعة بالنخيل لتصل إلى 350000 هكتار وترقية الواحات الموجودة.

---

[*] برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، تم اعتماده بموجب المرسوم رقم 483/97 المؤرخ قس 1997/09/15، يحدد كيفية منح حق امتياز قطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في المساحات المستصلحة الموجودة في المناطق لصحراوية، الجبلية والسهبية، والذي وضع قيد التنفيذ قبل صدور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وتم إنشاء "المؤسسة العامة للامتيازات الفلاحية" لتأطير هذا البرنامج مع ضمان تطبيقه وتسييره.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع دراسة حول إستراتيجية التنمية الفلاحية، الدورة 18، الجزائر، جويلية 2001.

- السعي إلى توسيع استعمال تقنيات التقطير في السقي، توسيع المساحات المخصصة للمنتجات الفلاحية كأشجار الزيتون، الطماطم الصناعية، وغيرها.

إن تنفيذ مثل هذه السياسات ارتكز، بالإضافة إلى الإدارة المختصة مثل المصالح الفلاحية ومحافظات الغابات والمعاهد التقنية، على مجموعة من المؤسسات الجديدة والتعاضديات الفلاحية في إطار نظام تعاوني جديد تم بدعم من صناديق خاصة مثل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، وذلك لغرض الحفاظ على الموارد الطبيعية وتنميتها ومطابقة مبادئ التسيير الاقتصادي للأنشطة الفلاحية لمبادئ العقلنة والنجاعة.

وفي هذا الإطار فإن النظام المؤسساتي للمهنة الفلاحية المتمثل في الهياكل التمثيلية من منظمات مهنية وشركاء واجتماعيين وغرف فلاحية كانت هي الشريك المفضل للدولة في إعداد وتنفيذ المخطط بعيدا عن الإجراءات الإدارية المعقدة والتي كانت من الأسباب الرئيسية وراء فشل السياسات السابقة.

إن هذا المخطط الذي اندرج ضمن سياق بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة عالية كان يطمح إلى جعل القطاع الفلاحي في الجزائر قطاعا اقتصاديا يضطلع بشكل كامل بمتطلبات التنمية الشاملة، قد حقق نتائج مشجعة بعد عام من تطبيقه من خلال نظام تكثيف الإنتاج وتوسيع المساحات المزروعة وتميز بنسبة نمو في الإنتاج الفلاحي فاقت نسبة نمو القطاعات الأخرى، حيث سجل معدل نمو الإنتاج الفلاحي 16.5% وإنشاء ما يقارب 180000 منصب شغل ومشاريع استصلاح ما يقارب 150000 هكتار من الأراضي وغير ذلك. [1]

رغم النتائج الايجابية المحققة إلا أن المخطط واجهته بعض العوائق حالت دون تحقيق كل الأهداف، منها ما هو متعلق بالعوائق الطبيعية كالجفاف وقلة المياه، ومنها ما هو متعلق ببعض الإجراءات الإدارية البيروقراطية حيث عانى الكثير من نقص الشفافية وعدم المساواة في تقديم

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، مرجع سابق.

المساعدات لمختلف الفئات الفلاحية وكذلك المستوى الضعيف للتأطير التقني للمستثمرات الفلاحية إضافة إلى مشكل العقار الفلاحي.

في سنة 2002 قررت وزارة الفلاحة توسيع المخطط بإدماج ودعم عالم الريف وأصبح بذلك يسمى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR [*] وبالموازاة مع ذلك تم تغيير اسم وزارة الفلاحة والصيد البحري إلى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ومع هذا المخطط تم تحديد أهداف أوسع لإدخال تعزيز المساهمة في تحسين الأمن الغذائي وتثمين كل الموارد المتاحة، كما تضمنت هذه الأهداف الموسعة تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية ودعم سكان الأرياف الأكثر فقرا.

في سنة 2004 تم إعداد إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة من أجل وضع تصور جديد خاص بالتنمية الريفية، وذلك بهدف ترقية وإعادة إحياء المناطق الريفية عن طريق الأنشطة الاقتصادية وتثمين الموارد الطبيعية والبشرية بإطلاق مشاريع جوارية للتنمية المندمجة واعتماد اللامركزية الإدارية وتنسيق نشاطات التنمية الفلاحية.

وجاء القانون 16/08 المؤرخ في 2008/08/03[1] المتعلق بالتوجيه الفلاحي ليسطر محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة ويكرس حماية الطابع الفلاحي للأراضي ويمنع استعمالها في غير الفلاحة.

بعد أربعة سنوات من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية ونتيجة للنقائص العديدة التي ظهرت في تلك الفترة، من خلال تحمل الدولة كل نفقات المشاريع المدعمة وما نتج عن ذلك من إهمال ولا مبالاة من قبل بعض المستفيدين، بالإضافة إلى عدم وصول معظم مخصصات الدعم إلى مستحقيها مما أدى إلى ضعف النتائج المحصلة. جاءت بعض الإجراءات التصحيحية سنة 2005[2] لتعطي صرامة أكثر في تسيير مبالغ الدعم الموجهة للقطاع الفلاحي

---

[*] PNDAR : Plan National pour le Développement Agricole et rural.

[1] القانون رقم 16/08 المؤرخ في 2008/08/03 المتعلق بالتوجيه الفلاحي.

[2] لأمر رقم 05/05 المؤرخ في 2005/07/25.

من خلال تحديد نسبة الدعم في تكلفة كل مشروع وتوسيع فروع الدعم ليشمل برامج جديدة منها برنامج تنمية الجنوب والهضاب العليا والتنمية الريفية وكذا إنشاء صناديق جديدة. وتم في هذا الاطار إنشاء الصندوق الوطني للتنمية والاستثمار الفلاحي FNDIA[*] ليتولى مهمة دعم المشاريع الاستثمارية فقط ليحل محل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA، وتم كذلك إنشاء الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA [**] الذي يتكفل بدعم نشاطات الإعانات الموجهة لضبط المنتجات الفلاحية عن طريق المساهمة في مصاريف تخزين المنتجات ذات الاستهلاك الواسع وكذا تقديم الإعانات بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف المترتبة عن تحديد الأسعار المرجعية، لتتواصل بعد ذلك الإصلاحات في إطار ما يعرف ببرنامج التجديد الفلاحي والريفي.

المطلب الرابع: سياسة التجديد الفلاحي والريفي

جاءت السياسة الجديدة للتجديد الفلاحي والريفي لتؤكد من جديد على الهدف الذي تبنته السياسات الزراعية المتعاقبة منذ سنة 1962 من حيث التدعيم الدائم للأمن الغذائي والتشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك للنمو الاقتصادي الشامل بفعل تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية الإستراتيجية وترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم الريفية.

وذلك من خلال عصرنة القطاع الفلاحي والسعي إلى إعادة الطابع الفلاحي لمجموع مناطق البلاد، وتوفير شروط ملائمة لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية وتهيئة الأجواء لتصبح الفلاحة أكثر جاذبية للاستثمارات وترشيد استغلال الموارد والتقليص المتزامن من الواردات ولاسيما بغية الحد من أثار تذبذب أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، والمساهمة في التخفيف من عجز الميزان التجاري الغذائي، بالإضافة إلى إنشاء مناصب شغل وفرص اقتصادية جديدة لسكان الأرياف وتحسين ظروف معيشتهم.

(*) FNDIA :fonds national pour le développement des investissements agricoles.

(**) FNRPA :fonds national de régulations des produits agricoles.

لقد ارتكزت السياسة الجديدة للتجديد الفلاحي والريفي على ثلاث محاور أساسية وهي: [1]

- التجديد الريفي.
- التجديد الفلاحي.
- برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني.

ففيما يتعلق بمحور التجديد الريفي فكان الهدف يتمثل في تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، مع استهداف كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي، وخاصة الذين يعيشون في المناطق التي تتميز بظروف أكثر صعوبة من حيث المعيشة والإنتاج كالجبال والسهوب والصحراء.

أما محور التجديد الفلاحي فتم فيه التركيز على البعد الاقتصادي ومردود القطاع الفلاحي لضمان الأمن الغذائي للبلاد بصفة دائمة، مع تشجيع وتكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في فروع لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع.

إن الهدف من وراء ذلك هو اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل تحقيق نمو دائم للإنتاج الفلاحي، وتم في هذا الإطار اعتماد حوالي عشرة فروع[2] للمنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع وإعطائها طابع الأولية، هذه الفروع هي: الحبوب والبقول الجافة والأعلاف، البطاطس، الحليب، اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء، زراعة الزيتون وزراعة النخيل، الطماطم الصناعية، البذور والشتائل واقتصاد الماء.

ومن جهة أخرى فقد تم إضافة عاملين آخرين أنجزا خصيصا للإنتاج الفلاحي لهذا البرنامج، يتعلق احدهما بنظام ضبط المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك لتأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك، والأخر يتعلق بعصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية.

---

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "مسار التجديد الفلاحي والريفي"، عرض وآفاق، الجزائر، ماي 2012.

[2] نفس المرجع.

وفيما يتعلق بالمحور الثالث الخاص ببرنامج تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية، فقد جاء كرد فعل على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة. إن الهدف من وراء ذلك هو عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية، والاستثمار في البحث والتكوين والارشاد الفلاحي لتشجيع وضع تقنيات جديدة وتطبيقها في الوسط الإنتاجي، بالإضافة إلى تقوية القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع الفلاحي، وتعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح المصادقة على البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

إن برنامج التجديد الفلاحي والريفي يتمحور حول مختلف أشكال أعمال تقوية القدرات البشرية كالتكوين والخبرات الاستشارية والدراسات والأبحاث وغيرها.

إن سياسة التجديد الفلاحي والريفي، سجل تنفيذ مرحلتها الأولى في إطار المخطط الخماسي 2010-2014، حيث تم تجنيد غلاف مالي يقارب 1000 مليار دينار لعصرنة الإدارة ومختلف ميكانيزمات الدعم للتجديد الفلاحي والريفي وكذلك لدعم الأسعار عند الاستهلاك.

وفي إطار عقود النجاعة تم تحديد النتائج المرغوب الوصول إليها على مستوى الوطن من خلال هذا المخطط، والتي من ضمنها: [1]

- تحسين نسبة النمو في الإنتاج الفلاحي، حيث يهدف إلى تجاوز نسبة 6% المحققة في الفترة 2000-2008 والوصول إلى 8.33% مع نهاية المخطط الخماسي.
- نمو الإنتاج وتحسين الانتاجية.
- تنمية متوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية.
- تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف من خلال إنشاء 10200 مشروع جواري للتنمية الريفية في 2200 منطقة ريفية لـــ730000 أسرة ريفية أي حوالي

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "مسار التجديد الفلاحي والريفي"، مرجع سابق.

4500000 نسمة، هذه المشاريع تهدف كذلك إلى الوصول إلى تحسين وتثمين حوالي 8 ملايين هكتار متواجدة في المناطق الجبلية والسهبية والصحراوية.

- استحداث مناصب شغل (750000 منصب) لاسيما في المناطق الفقيرة والمحرومة.

لقد تم اختيار الفترة الممتدة بين 2012- 2020 لتحديد انجازات سياسة التجديد الفلاحي والريفي منذ إطلاقها وإقرار آفاق عام 2020 للتحدي الذي يجب أن ترفعه هذه السياسة.

لقد مكنت بداية تطبيق الإجراءات التي تضمنتها إستراتيجية برنامج التجديد الفلاحي والريفي خلال سنة 2009 في إطار تنفيذ عقود النجاعة الخاصة ببرنامج التجديد الفلاحي من تحقيق نتائج مشجعة تجلت من خلال نسبة النمو المسجلة التي بلغت حسب المعطيات المتوفرة 31.5% سنة 2009 ثم انخفضت إلى 08.5% سنة 2010 وارتفعت من جديد في السنة الموالية لتصل إلى 10.5% وهو ما يفوق الهدف المسطر والمقدر بـــ 08.3% وإذا نظرنا إلى تفاصيل الإنتاج فان مستوياته سجلت نتائج فاقت أهدافها المتوقعة بكثير، كما انتهجت الدولة سياسة القرض الرفيق[1] بتوزيعها حوالي 5263 قرضا بدون فوائد بهدف تشجيع النشاط الفلاحي.

أما بالنسبة لبرنامج التجديد الريفي فقد سجل هو الآخر في إطار المشاريع الجوارية إطلاق عدة مشاريع للتجديد الريفي من أجل حماية وتوسيع الثروة الفلاحية ومكافحة التصحر وتحسين الأراضي الفلاحية الغابية، بالإضافة إلى بناء وحدات سكنية ريفية في إطار البناء الريفي وتوصيل الكهرباء والماء وشق الطرقات لفك العزلة.

ومع نهاية سنة 2014 ورغم النتائج المسجلة المعلنة فان الجزائر ما زالت بعيدة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء دون اللجوء إلى الأسواق الدولية ويظهر العجز خاصة في المواد ذات الاستهلاك الواسع مع استمرار ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية.

[1] وزارة الفلاحة والتنتمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، مرجع سابق.

في الاجمال، إذا كانت السياسة الزراعية تعتبر أداة الدولة في القطاع الزراعي والتي تهدف من خلالها إلى تحقيق زيادة في الإنتاج وزيادة حجم الصادرات لتعويض الواردات إلا أن ما يلاحظ أن السياسات المتعاقبة التي اعتمدتها الجزائر لتنمية القطاع الفلاحي ورغم الأموال الضخمة التي رصدت والبرامج الطموحة التي تبنتها إلا أنها لم تحقق نجاحات كبيرة، حيث ما زال القطاع الفلاحي في الجزائر يعاني الكثير من المشاكل الطبيعية والتنظيمية حالت دون تطويره ونموه.

وما يلاحظ انه بعد تطبيق سياسات التعديل الهيكلي وتحرير الأسعار في التسعينات من القرن الماضي ثم الإصلاحات التي تعاقبت مع بداية الألفية من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية ثم برنامج التجديد الفلاحي والريفي، هو تحقيق نتائج جيدة مع بدايات تطبيق البرنامج ثم يعود الأمر إلى سابق عهده. فلقد رأينا كيف حقق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية انطلاقة جيدة ثم اصطدم بعد ذلك بعراقيل وعوائق فرملت تطوره ونموه، كما أن تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي لم يحقق مبتغاه رغم الأرقام المعلنة، فالواردات الغذائية مازالت في ارتفاع مستمر وصلت مستويات غير مقبولة، ويعود كل ذلك إلى سوء الإدارة وانتشار البيروقراطية وغياب الشفافية في توزيع مختلف أنواع الدعم الذي نادرا ما يصل إلى مستحقيه، بالإضافة إلى تحكم الوسطاء والمضاربين وأصحاب النفوذ الذين لا علاقة لهم بالفلاحة، في دواليب القطاع يضاف إلى ذلك المشاكل العديدة المتعلقة بالعقار وعقد الملكية.

ورغم المجهودات الجبارة التي تبذل إلا أن أشواط هامة ما زالت تنتظر الانجاز في مجال توفير الغذاء، ولم يعد المجال مسموحا بالمزيد من تضييع الوقت والمال في زمن تميزه سرعة التحولات ويتعين مواصلة الإصلاحات بمزيد من الحزم والتحفيز لترقية الإنتاج والتوجه نحو التصدير والتصدي لكافة العوائق التي تواجه هذا القطاع الحيوي حتى يندمج مع متطلبات المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الثاني: تطور الإنتاج الغذائي في الجزائر

اشتهرت الجزائر منذ القديم بإنتاجها الوفير من الغذاء وتنوع محاصيله الذي كان يغطي حاجيات سكان البلاد، إلا أن ذلك لم يعد قائما الآن، فالبرغم من أن الجزائر تملك من الإمكانيات والموارد ما يجعلها تنتج ما يكفي من الغذاء وربما تصدير الفائض، إلا أن استغلال هذه الإمكانيات والموارد لا يتم بالصورة التي تجعلها تستجيب لحاجيات السكان المتزايدة من المواد الغذائية خاصة منها ذات الاستهلاك الواسع كالحليب والحبوب والبقوليات وغيرها.

وتؤكد بعض المعطيات أن الجزائر شهدت خلال الفترة من 1970 إلى 2002 اختفاء عدد معتبر من المنتجات كالشمندر السكري وزهرة عباد الشمس والقطن وغيرها وأصبح بذلك يتم استيرادها من الخارج، وهذا بسبب تهميش القطاع الفلاحي وعدم ايلائه الأهمية اللازمة على مدار العقود الماضية، ويتسم الإنتاج الغذائي وخاصة النباتي منه في الجزائر بالتذبذب وعدم الاستقرار تبعا للتغيرات المناخية بسبب اعتماده على الأمطار بنسبة كبيرة.

ينقسم الإنتاج الغذائي إلى قسمين رئيسيين:

- الإنتاج النباتي ويشمل كل ما تنتجه الأرض الزراعية من حبوب وبقول وخضر وفواكه مختلفة.
- الإنتاج الحيواني ويشمل اللحوم الحمراء والبيضاء والحليب ومشتقاته والبيض والأسماك.

المطلب الأول: تطور الإنتاج النباتي في الجزائر

يضم الإنتاج النباتي مجموعة كبيرة من المحاصيل الزراعية أهمها الحبوب بأنواعها والبقوليات والخضر والفواكه المختلفة، وهو يحتل مكانة هامة في الزراعة بشكل عام لكونه المصدر الرئيسي للغذاء.

أولا- تطور انتاج الحبوب:

تغطي المساحة المخصصة لزراعة الحبوب في الجزائر نسبة كبيرة من مجموع المساحة الصالحة للزراعة، حيث يخصص لها سنويا ما يقارب 6,75 مليون هكتار من مجموع الأراضي الفلاحية التي تبلغ أزيد من 8 ملايين هكتار، ووصلت في نهاية 2012 أكثر من 9 ملايين هكتار إلا أن الواقع يؤكد أن ما يزرع منها لا يتعدى 3,5 مليون هكتار، والباقي يترك بورا. [1]

لقد اتصف انتاج الحبوب في الجزائر بصفة عامة بالتذبذب وعدم الانتظام نظرا لتأثره المباشر بالظروف المناخية، وخاصة فيما يتعلق بكميات الأمطار المتساقطة وتوزيعها على مدار الموسم الفلاحي.

وإذا نظرنا إلى تطور مجموعة الحبوب[*] في الجزائر خلال العقود الماضية نتأكد من هذا التذبذب وعدم الاستقرار، فلقد بلغ إنتاج مجموعة الحبوب سنة 1970 أكثر من 20 مليون قنطار، وسجل سنة 1980 ما يفوق 24 مليون قنطار وفي سنة 1990 كانت كمية الإنتاج في حدود 16.25 مليون قنطار[2] أما مع بداية الألفية الثالثة، فكانت سنة 2000 الأسوء حيث سجلت ما يفوق 9 ملايين قنطار بقليل، وشهدت سنة 2001 ارتفاعا معتبرا في الإنتاج ببلوغه 26,53 مليون قنطار ثم قفز قفزة نوعية سنة 2003 حيث بلغ الإنتاج 42,69 مليون قنطار. [3]

إن هذا التذبذب يعود بالدرجة الأولى إلى العوامل المناخية التي تتسم بعدم الانتظام وخاصة من حيث تساقط الأمطار بالإضافة إلى نقص التجهيزات وغياب استخدام التقنيات الحديثة لتحسين المردودية، أما بالنسبة للتطور الذي عرفه الإنتاج بداية من سنة 2001 فيرجع ذلك أساسا إلى الظروف المناخية الملائمة وكذلك إلى تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

---

[1] بن ناصر عيسى، "مشكلة الغذاء في الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2005، ص. 56.

[*] مجموعة الحبوب تشمل القمح بنوعيه الصلب واللين، الشعير، الذرة والخرطال.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات، قسم الفلاحة، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص. 132.

[3] نفس المرجع، ص. 138.

ويوضح الجدول التالي تطور إنتاج مجموعة الحبوب في الجزائر وكذلك تطور المساحة الزراعية وإنتاجية الهكتار خلال السنوات الثلاثة 2010- 2012 والتي اعتمدت كفترة مدروسة بالإضافة إلى متوسط الفترة الممتدة بين 2005- 2009.

جدول رقم (15): تطور المساحة والإنتاجية والإنتاج لمجموعة الحبوب في الجزائر

السنوات / البيان	متوسط الفترة 2005-2009	2010	2011	2012
المساحة (ألف هكتار)	2773,31	2856,37	2584,54	3063,03
الإنتاج (ألف طن)	3620,46	4558,57	3727,99	5137,15
الإنتاجية (كغ/هكتار)	1305	1596	1442	1677

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد رقم 33، الخرطوم، 2013، ص. 30.

يبين لنا الجدول، أن متوسط إنتاج الفترة 2005-2009 بلغ أكثر من 36 مليون قنطار، وإذا تفحصنا سنوات هذه الفترة نجد أن أعلى كمية إنتاج تم تسجيلها سنة 2009 حيث تجاوزت 52 مليون قنطار[1]، وأدنى كمية كانت في سنة 2008 حيث بلغ الإنتاج أزيد من 15 مليون قنطار بقليل وذلك بسبب الجفاف الشديد الذي ضرب البلاد تلك السنة، وكانت الظروف الجوية الملائمة سنة 2009 قد ساعدت على الرفع من كمية الإنتاج أضف إلى ذلك التحفيزات التي جاء بها برنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي تم إطلاقه في تلك السنة وإجراءات أخرى تم اتخاذها[*]. وفي سنة 2010 تم تسجيل كمية انتاج فاقت 45,5 مليون قنطار، مع ملاحظة زيادة

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق، ص. 139.

[*] كان الجفاف الذي ضرب البلاد سنة 2008 قد أصاب 50% من المساحة المزروعة مما أدى إلى انخفاض محسوس في الإنتاج، وعلى إثر ذلك قررت وزارة الفلاحة تنفيذ برنامج خاص للنهوض بإنتاج الحبوب باعتماد تدابير تقنية فاعلة لدرء مشكل تراجع الإنتاج من خلال تبني تقنية الري التكميلي لمواجهة آثار الجفاف وانقاذ المحاصيل في المواسم القادمة. وكان يؤمل تطبيق هذه التقنية بداية سنة 2009 إلى غاية 2025 من توسيع المساحات المسقية بواسطة هذه التقنية، حيث كانت التقديرات آنذاك تشير إلى أن سقي 1,25 مليون هكتار تكميليا سيبلغ الإنتاج 38 مليون قنطار ومع حلول 2015 وفي حال سقي 330 ألف هكتار إضافية سيسمح ببلوغ الإنتاج 54 مليون قنطار، وفي المرحلة ما قبل الأخيرة وفي حال التوصل إلى سقي بصفة تكميلية مساحة مزروعة تساوي 590 ألف هكتار فإن الإنتاج سيصل إلى 67 مليون قنطار، وفي المرحلة الأخيرة فإن الاكتفاء الذاتي من الحبوب

المساحة المزروعة وارتفاع إنتاجية الهكتار، ثم تراجع الإنتاج سنة 2011 إلى قرابة 37.28 مليون قنطار مع تسجيل تراجع في المساحة والإنتاجية، وفي سنة 2012 قفز الإنتاج إلى أكثر من 51 مليون قنطار متأثرا بارتفاع المساحة المزروعة والزيادة في إنتاجية الهكتار مع تسجيل عوامل مناخية جد ملائمة. وما يلاحظ من خلال هذا التطور هو تأثر المساحة المزروعة وكذلك الإنتاجية بالظروف المناخية دون ذكر العوامل الأخرى.

1. تطور إنتاج القمح:

يعد محصول القمح من أهم المحاصيل في الجزائر من حيث الأهمية الغذائية والإستراتيجية، فهو يعتبر غذاء أساسيا لتوفير الخبز والعجائن المختلفة، وتعود أهمية هذا المحصول في الجزائر لتواجده طبيعيا بمراكز النشوء الأصلي ولتطوره عبر الحضارات القديمة.

فالقمح بنوعيه الصلب واللين يعتبر الأهم ضمن مجموعة الحبوب سواء من حيث المساحة التي يشغلها أو كمية الإنتاج مقارنة بمحاصيل الحبوب الأخرى.

وتتماشى تطورات إنتاج القمح مع تطور إنتاج الحبوب الإجمالي، فمن بين 20.5 مليون قنطار المسجلة سنة 1970 كان نصيب القمح الصلب أكثر من 9 ملايين قنطار والقمح اللين حوالي 5.20 مليون قنطار أي ما يفوق 14 مليون قنطار مجتمعة[1]، أي حوالي 70% من إجمالي انتاج الحبوب، ونفس الكلام ينطبق على كمية الإنتاج المسجلة سنة 1980 حيث كان نصيب القمح بنوعيه 15 مليون قنطار وهو ما يفوق 60% من إجمالي الإنتاج المسجلة تلك السنة، أما في سنة 1990 فكان نصيب القمح ما يزيد عن 46% حيث كانت كمية الإنتاج 7.5 مليون قنطار، وسجل سنة 2003 ما يقارب 30 مليون قنطار من إجمالي انتاج الحبوب لتلك

يمكن تحقيقه ببلوغ سقي مساحة قدرها 840 ألف هكتار، حيث ينتظر أن يحصل ذلك مع نهاية سنة 2025. (انظر تصريح لوزير الفلاحة، جريدة الخبر ليوم 2008/08/12).

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق، ص. 138.

السنة البالغ 42.6 مليون قنطار[1]. ومن ذلك يتأكد لنا مدى الأهمية التي يحظى بها منتوج القمح في الجزائر، وسنوضح في الجدول التالي تطور انتاج القمح بنوعيه وكذلك تطور المساحة المزروعة وإنتاجية الهكتار خلال الفترة المدروسة.

جدول رقم (16): تطور المساحة والإنتاجية والإنتاج لمحصول القمح في الجزائر

السنوات / البيان	متوسط الفترة 2005-2009	2010	2011	2012
المساحة (ألف هكتار)	1780.34	1755.73	1672.43	1945.78
الإنتاج (ألف طن)	2330.69	2952.70	2554.93	3432.23
الإنتاجية (كغ/هكتار)	1309	1682	1528	1764

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد رقم 33، الخرطوم، 2013، ص. 30.

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن المساحة المزروعة قمحا قد بلغت 1.78 مليون هكتار كمتوسط خلال الفترة 2005-2009، وسجلت خلال سنة 2010 حوالي 1.75 مليون هكتار ثم تراجعت سنة 2011 إلى 1.67 مليون هكتار وارتفعت سنة 2012 إلى 1.94 مليون هكتار، أما فيما يتعلق بالإنتاج فإن متوسط انتاج القمح خلال الفترة 2005-2009 بلغ أكثر من 23 مليون قنطار أما خلال الثلاث سنوات الموالية فقد شهدت سنة 2011 انخفاضا إلى 25.5 مليون قنطار بعد أن كان في سنة 2010 أكثر من 29 مليون قنطار وهذا الانخفاض مرده سوء الأحوال الجوية حيث شهدت المساحة المزروعة وكذلك الإنتاجية انخفاضا واضحا، أما في سنة

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق، ص. 139.

2012 فكان للظروف المناخية الملائمة دورا كبيرا في زيادة الإنتاج إلى ما يزيد 34 مليون قنطار.

2. تطور إنتاج الشعير:

يعتبر الشعير ثاني محصول مجموعة الحبوب من حيث الأهمية في الجزائر، سواء فيما يتعلق بالمساحة أو بكميات الإنتاج، وهو يستعمل أساسا لتغذية الأنعام.

وقد عرف انتاج الشعير في الجزائر نفس التطور الذي عرفه انتاج مجموعة الحبوب عموما، فقد كان الإنتاج في سنة 1970 قد بلغ 5.7 مليون قنطار، وسجلت سنة 1980 كمية انتاج قاربت 8 ملايين قنطار وعرفت سنة 1990 زيادة في الإنتاج بتسجيلها 8.33 مليون قنطار، وسجلت سنة 2000 انخفاضا كبيرا في الإنتاج بلغ 1.6 مليون قنطار وارتفع سنة 2003 إلى أكثر من 12 مليون قنطار[1]. وكل هذا التأرجح يعود إلى الأسباب المذكورة آنفا فيما يتعلق بتطور إنتاج الحبوب بصفة عامة.

أما بالنسبة لتطور الإنتاج خلال الفترة المدروسة فسنوضحها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (17): تطور المساحة والانتاجية والانتاج لمحصول الشعير في الجزائر

السنوات	متوسط الفترة	2010	2011	2012

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق، ص ص. 133-138.

البيان	2005-2009			
المساحة (ألف هكتار)	914,33	1018,79	852,38	1030,58
الإنتاج (ألف طن)	1209,20	1503,90	1104,21	1591,72
الإنتاجية (كغ/هكتار)	1332	1476	1295	1545

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد رقم 33، الخرطوم، 2013، ص. 32.

يتضح من خلال الجدول السابق، أن متوسط المساحة المزروعة شعيرا خلال الفترة 2005- 2009 كانت أكثر بقليل من 0,9 مليون هكتار وتجاوزت 1 مليون هكتار سنة 2010 ثم انخفضت إلى أكثر من 852 ألف هكتار سنة 2011 وعاودت الارتفاع سنة 2012 لتصل إلى 1.03 مليون هكتار، كما سجل انتاج الشعير انخفاضا محسوسا خلال سنة 2011 إلى 11 مليون قنطار بعد ما كان 15 مليون قنطار سنة 2010 مع تسجيل انخفاض في المساحة المزروعة وكذلك إنتاجية الهكتار ثم ارتفع من جديد سنة 2012 إلى ما يقارب 16 مليون قنطار.

وما يمكننا استخلاصه من كل ما سبق، هو أن التذبذب الذي يحدث على مستوى إنتاج وانتاجية الحبوب وكذا المساحة المزروعة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي يرجع كما هو الحال دائما إلى الظروف المناخية السائدة وعدم انتظام تساقط الأمطار، بالإضافة إلى عوامل أخرى منها عدم كفاية وسائل السقي وضعف التحديث واستعمال التقنيات والوسائل الحديثة في القطاع الفلاحي، كما أن ضعف الدعم المقدم لزراعة الحبوب ومنح الأولية لاستيراد

الحبوب لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار المنتجات محليا وخاصة في الثمانينات أدى إلى فرض الاستيراد كحل لتلبية حاجات السكان على حساب استغلال الطاقات الفلاحية المحلية.

ومن جهة أخرى فإن رفع الدعم عن وسائل الإنتاج الزراعي مثل: الجرارات وآلات الحصاد والأسمدة والبذور أدى إلى ارتفاع أسعارها، وبالتالي تقليص استعمالها وخاصة لدى الفلاحين الصغار مما أدى إلى عدم إمكانية تحسين مستويات الإنتاج، كما أن الأزمة الأمنية التي ضربت البلاد في التسعينات أدت إلى ارتفاع معدلات الهجرة الريفية نحو المدن، مما جعل معظم الفلاحين يتركون منازلهم وأراضيهم وحقولهم مما أثر سلبا على الزراعة وبالتالي انخفاض الإنتاج. أما مع بداية الألفية، فكان لتأثير انطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية واضحا من خلال النتائج المسجلة في كمية الإنتاج، وإن كانت تتصف ببعض التذبذب حيث لا يزال عامل المناخ هو الحاسم، إلا أن النتائج عموما تعد مشجعة، كما أن سياسة التجديد الفلاحي والريفي لازالت تواجه عراقيل حالت دون تحقيق أهدافها كاملة. رغم الدعم الذي قدمته الدولة للفلاحين للرفع من إنتاج الحبوب. (*)

ثانيا- تطور إنتاج البقوليات:

تضم البقوليات مجموعة من المنتجات مثل الفول الجاف والحمص والعدس والفاصولياء والبازلاء، وهي من المجموعات الغذائية الهامة حيث يتم استهلاكها بكميات كبيرة في الجزائر باعتبارها مصدرا للبروتينات النباتية التي يحتاجها الإنسان في غذائه اليومي.

فلقد عرفت زراعة البقول في الجزائر زيادة في المساحات المزروعة خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي إلا أنها تراجعت في التسعينات وبصفة خاصة بعد سنة 1997، وذلك بسبب ضعف ربحية هذه المحاصيل ورفع الدعم عنها بالإضافة إلى فتح باب الاستيراد أمام القطاع الخاص منذ تلك الفترة.

(*) إقرار الإجراء المتعلق بتكييف الأسعار المحلية للحبوب التي تسلم إلى تعاونيات الحبوب والبقول الجافة مع الأسعار العالمية، 4500 دج للقنطار من القمح الصلب، 3500 دج للقنطار من القمح اللين.، 2500 دج للقنطار من الشعير. www.minagri.dz

فقد كانت المساحة المزروعة في المتوسط خلال السبعينات في حدود 96 ألف هكتار وبلغت خلال الثمانينات 134,5 ألف هكتار وفي التسعينات انخفضت إلى ما يقارب 94 ألف هكتار. [1]

ومن حيث تطور الإنتاج فلقد بلغ متوسط الإنتاج حوالي 555 ألف قنطار خلال عشرية السبعينات وسجل خلال الثمانينات 491 ألف قنطار، بانخفاض قدرة 64 ألف قنطار رغم الزيادة في المساحة المزروعة مما يدل على ضعف مردودية المنتوج وضعف ربحيته، وفي التسعينات بلغ متوسط الإنتاج حوالي 470 ألف قنطار. [2]

وما يلاحظ أن انتاج البقول الجافة في الجزائر كان يتصف بالتذبذب من سنة لأخرى مع ميل للانخفاض استمر حتى نهاية التسعينات من القرن الماضي، وبداية من سنة 2000 بدأ الإنتاج يأخذ منحنى تصاعديا ولو بصورة نسبية وهذا يعود للسياسة الزراعية الجديدة المتمثلة في المخطط الوني للتنمية الفلاحية لذي أولى أهمية كبيرة لتطوير هذا النوع من المنتجات.

أما بالنسبة لتطور الإنتاج خلال الفترة المدروسة، فيمكننا استعراض ذلك من خلال الجدول التالي:

---

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق، ص ص. 144-146.

[2] بن ناصر عيسى، مرجع سابق، ص. 61.

جدول رقم (18): تطور المساحة والإنتاجية والانتاج لمحصول البقوليات في الجزائر

المساحة: ألف هكتار الإنتاجية: كغ/هكتار الإنتاج: ألف طن

	متوسط الفترة 2005-2009			2010			2011			2012		
	المساحة	الانتاجية	الإنتاج	المساحة	الانتاجية	الإنتاج	المساحة	الانتاجية	الإنتاج	المساحة	الانتاجية	الإنتاج
مجموع البقوليات	66,23	775	51,35	74,20	975	72,32	87,32	903	78,82	85,30	988	84,29
الفول الجاف	32,75	854	27,83	34,21	1070	36,52	37,09	1024	37,98	36,84	1100	40,51
الفاصوليا الجافة	1,35	622	0,84	1,21	694	0,84	1,22	779	0,95	1,57	650	1,02
البازلاء الجافة	8,54	622	5,31	8,86	746	6,61	9,94	748	7,44	9,89	928	9,18
الحمص	21,58	647	13,96	25,52	920	23,47	27,73	867	24,05	30,56	906	27,68
العدس	1,43	755	1,08	4,23	1085	4,59	11,09	741	8,22	6,24	920	5,74

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد رقم 33، الخرطوم، 2013، ص ص 40-45.

تبين لنا معطيات الجدول السابق مدى التطور الذي عرفته هذه المجموعة، سواء من حيث المساحة المزروعة أو إنتاجية الهكتار أو كمية الإنتاج، حيث كان متوسط المساحة المزروعة خلال الفترة 2005-2009 أكثر من 66 ألف هكتار، وكانت سنة 2005 قد سجلت أعلى مساحة بما يفوق 69 ألف هكتار ثم بدأت بالانخفاض إلى غاية 2009. ففي سنة 2007 كانت المساحة تقدر بـــ 63.5 ألف هكتار وانخفضت سنة 2008 إلى أكثر بقليل من 61 ألف هكتار وسجلت ارتفاعا طفيفا سنة 2009 لتصل إلى ما يزيد عن 67 ألف هكتار[1]مع تحسن الظروف المناخية، أما خلال سنة 2010 فقفزت إلى 74 ألف هكتار وارتفعت مرة أخرى سنة 2011 إلى أكثر من 87 ألف هكتار. إن الارتفاعات المسجلة في المساحة المزروعة مع بداية 2009 يعود إلى تحسن الظروف المناخية وكذلك إلى بداية تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي والدعم الذي تقدمه الدولة للفلاحين للنهوض بهذا النوع من المنتجات، من خلال مسح ديون الفلاحين وإلغاء الرسم على القيمة المضافة على مستلزمات الإنتاج، أضف إلى ذلك الإجراء الذي اتخذته الدولة برفع سعر شراء المنتجات من الفلاحين وتكييفها مع بالأسعار الدولية[*]. مما شجع الفلاحين على زيادة الاستثمار في هذا المجال، وكانت النتائج مشجعة حيث سجل الإنتاج ارتفاع متزايد خلال السنوات الثلاثة. وما يلاحظ أنه رغم الانخفاض الذي طرأ على المساحة المزروعة خلال سنة 2012 مقارنة بالسنة السابقة لها إلا أن مردودية الإنتاج سجلت ارتفاعا وكذلك الإنتاج حسب ما يبينه الجدول، وإذا نظرنا إلى مختلف أصناف المنتجات ضمن مجموعة البقوليات، نجد الفول الجاف يستحوذ على أكبر مساحة، حيث سجلت سنة 2010 ما يعادل 34 ألف هكتار وارتفعت سنة 2011 إلى 37 ألف هكتار، أما من حيث كمية الإنتاج فقد شهدت ارتفاعات متتالية خلال السنوات الثلاثة وسجلت إنتاجية الهكتار في سنة 2012 ما يقارب 11 قنطار

---

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق، ص. 146.

[*] رفع اسعار البقول الجافة التي تدفع ثمنها تعاونيات الحبوب والبقول الجافة: العدس 2600دج للقنطار، الحمص 3000دج للقنطار، البازلاء 1000 دج للقنطار . www.minagri.dz

للهكتار. ويأتي الحمص في المرتبة الثانية، حيث عرفت المساحة المخصصة له ارتفاعات متزايدة من 25.5 ألف هكتار سنة 2010 إلى 30.5 ألف هكتار سنة 2012 ونفس الشيء يقال عن الإنتاج، أما من حيث إنتاجية الهكتار فقد سجلت بعض التذبذب، حيث سجلت سنة 2010 ما يقارب 9,20 قنطار للهكتار وانخفضت سنة 2011 إلى 8,67 قنطار للهكتار وعرفت ارتفاعا سنة 2012 إلى 9.06 قنطار للهكتار ولكنه أقل من الذي سجل سنة 2010، وسجلت باقي المنتجات تطورات متباينة حسب ما يتضح من الجدول السابق.

ثالثا- تطور إنتاج الخضر والفواكه:

تشمل الخضر على مجموعة كبيرة من المحاصيل الزراعية من بينها البطاطس والطماطم والبصل والثوم والجزر وأنواع أخرى، وتعتبر محاصيل الخضر من المحاصيل الأساسية التي يتزايد استهلاكها مع تزايد السكان وتحسن مستويات المعيشة وزيادة الوعي الصحي لدى المستهلكين.

1. تطور انتاج الخضر:

إذا تأملنا تطور المساحة المزروعة وكمية الإنتاج بالنسبة لمجموعة الخضر في الجزائر نجد أن متوسط المساحة المزروعة انتقل من أكثر 157 ألف هكتار خلال عشرية السبعينات من القرن الماضي إلى 247.5 ألف هكتار خلال الثمانينات وإلى 292 ألف هكتار خلال عشرية التسعينات[1] وعرفت بداية الألفية الثالثة بعض الارتفاعات حيث وصلت في سنة 2004 مثلا إلى 345.5 ألف هكتار، كما أن متوسط الإنتاج ارتفع من حوالي 9,35 مليون قنطار إلى 19,14 مليون قنطار ثم إلى 29,75 مليون قنطار بالنسبة للعقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي على الترتيب[2]. وسجلت سنة 2001 كمية إنتاج تقدر بـــ33,6 مليون قنطار وارتفع الإنتاج سنة 2004 إلى ما يقارب 55 مليون قنطار[3]، أما من حيث إنتاجية

---

[1] بن ناصر عيسى، مرجع سابق، ص. 71.

[2] نفس المرجع، ص. 71.

[3] الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق، ص. 138.

الهكتار فقد شهدت ارتفاعات متتالية خلال العقود السابقة، حيث كانت 59,38 قنطار للهكتار خلال عقد السبعينات وارتفعت إلى 77,3 قنطار للهكتار اثناء الثمانينات ثم إلى 102 قنطار للهكتار في التسعينات من القرن الماضي، وسجلت في سنة 2001 ما يعادل 121 قنطار للهكتار وارتفعت بصورة قياسية إلى 185,6 قنطار لهكتار خلال سنة 2004. [1]

إن هذا التطور يعود في الأساس إلى عدة عوامل نذكر منها إعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية في الثمانينات، وكذلك زيادة الاهتمام بالقطاع الفلاحي من خلال رد الاعتبار للقطاع الخاص، كما أن استهلاك هذه المنتجات على نطاق واسع وارتفاع أسعارها وحرية تسويقها جعلت مداخيلها محفزة مما شجع الفلاحين على زيادة المساحة المزروعة وبالتالي زيادة الإنتاج، كما أن الدعم الذي قدمته الدولة لاستصلاح الأراضي في الجنوب منذ الثمانينات زاد من تطور الإنتاج وخاصة من تطور الزراعات المحمية (البلاستيكية) بالإضافة إلى الآثار الإيجابية الناتجة عن تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000.

ويوضح الجدول التالي تطور المساحة المزروعة وإنتاجية الهكتار وكمية إنتاج الخضر خلال الفترة المدروسة.

جدول رقم (19): تطور المساحة والإنتاجية والإنتاج لمجموعة الخضرفي الجزائر

السنوات / البيان	متوسط الفترة 2005-2009	2010	2011	2012
المساحة (ألف هكتار)	334,20	429,35	449,25	468,26
الإنتاج (ألف طن)	5401,52	8640,42	9569,24	10402,32
الإنتاجية (كغ/هكتار)	16163	20124	21300	22215

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد رقم 33، الخرطوم، 2013، ص. 52.

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق، ص. 139.

يتضح من الجدول مدى التصاعد المسجل في المساحات المزروعة خلال سنوات الدراسة حيث ارتفعت من 429 ألف هكتار سنة 2010 إلى قرابة 450 ألف هكتار في السنة الموالية ثم إلى أزيد من 468 ألف هكتار سنة 2012، وبنفس وتيرة التصاعد سارت إنتاجية الهكتار حيث سجلت ارتفاعا من 201,24 قنطار للهكتار سنة 2010 إلى 213 قنطار للهكتار سنة 2011 ثم إلى 222,15 قنطار للهكتار سنة 2012 أما الإنتاج فارتفع من أكثر من 86 مليون قنطار سنة 2010 إلى 104 مليون قنطار في 2012، ويعود هذا التحسن إلى التحفيزات الكبيرة المقدمة من قبل الدولة لزيادة مساحات السقي للنهوض بالقطاع والانطلاق بتطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي بداية من سنة 2009. وبشأن محتويات مجموعة الخضر نجد أن البطاطس والطماطم والبصل هم الأكثر أهمية مقارنة ببقية المحاصيل كالجزر والثوم والخرشف وأنواع أخرى.

أ. تطور إنتاج البطاطس:

تعد البطاطس من أهم المحاصيل الرئيسية بالنسبة لمجموعة الخضر، وتظهر أهميتها في كونها تستهلك على نطاق واسع ويزداد الطلب عليها باستمرار، وقد عرفت تطورا كبيرا فيما يتعلق بالمساحة المزروعة وكذلك كمية انتاجها على مر العقود السابقة، فلقد سجل متوسط المساحة المزروعة خلال السبعينات من القرن الماضي 61 ألف هكتار وارتفعت خلال الثمانينات إلى أكثر من 76 ألف هكتار وخلال التسعينات فاتت 87 ألف هكتار [1]، وسجلت خلال الفترة 2000-2005 ما يعادل 82 ألف هكتار.

وبالموازاة مع هذا التطور في المساحة المزروعة، عرف الإنتاج تطورا ملحوظا حيث عرف متوسط الإنتاج ارتفاعا من حوالي 4 ملايين قنطار في السبعينات إلى 7 ملايين قنطار خلال الثمانينات ثم إلى أكثر 10 ملايين قنطار خلال عقد التسعينات، وخلال فترة 2000-

[1] بن ناصر عيسى، مرجع سابق، ص. 73.

2005 بلغ متوسط الإنتاج أكثر من 15 مليون قنطار[1]، كما عرفت إنتاجية الهكتار ارتفاعا محسوسا من 65 قنطار للهكتار في السبعينات إلى 91 قنطار خلال الثمانينات ثم إلى 117 قنطار خلال التسعينات وبلغت خلال الفترة 2000-2005 أكثر من 185 قنطار للهكتار.[2]

ويوضح الجدول التالي تطور المساحة المزروعة من البطاطس وإنتاجيتها بالنسبة للهكتار وكذلك كميات الإنتاج المسجلة خلال سنوات فترة الدراسة.

جدول رقم (20): تطور المساحة والإنتاجية والإنتاج لمحصول البطاطس في الجزائر

السنوات / البيان	متوسط الفترة 2005-2009	2010	2011	2012
المساحة (ألف هكتار)	94,97	121,99	131,90	138,67
الإنتاج (ألف طن)	2130,30	3300,31	3862,19	4219,49
الإنتاجية (كغ/هكتار)	22431	27054	29281	30428

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد رقم 33، الخرطوم، 2013، ص. 37.

توضح لنا بيانات الجدول أعلاه مدى الارتفاع المضطرد لمحصول البطاطس خلال السنوات المعنية، حيث سجلت سنة 2010 ما يقارب 122 ألف هكتار من المساحة المزروعة وارتفعت سنة 2011 إلى 132 ألف هكتار تقريبا ثم وصلت سنة 2012 إلى أكثر من 138 ألف هكتار، كما سجلت كميات الإنتاج ارتفاعات متواصلة من 33 مليون قنطار سنة 2010 إلى أكثر من 38 مليون قنطار سنة 2011 وواصلت الارتفاع حيث بلغت سنة 2012 أكثر من 42 مليون قنطار.

[1] Ministère de L'Agriculture et du Développement Rural: "Note de conjoncture" 1er. trimestre 2008, p. 8.
[2] Ibid, p. 8.

كما سجلت إنتاجية الهكتار تحسنا مقارنة بالعقود السابقة، حيث سجلت أكثر من 270 قنطار للهكتار سنة 2010 وارتفعت إلى ما يقارب 293 قنطار للهكتار سنة 2011 ثم إلى أكثر من 304 قنطار للهكتار في 2012.

ب. تطور إنتاج البصل:

يعد البصل من المحاصيل الهامة بعد البطاطس، ويأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية سواء من حيث المساحة المزروعة أو كمية الإنتاج وقد عرف تطورا متزايدا من حيث المساحة المخصصة للزراعة والإنتاجية وكذلك كميات الإنتاج خاصة منذ الثمانينات من القرن الماضي، فقد قفز متوسط المساحة المزروعة من قرابة 11 ألف هكتار في السبعينات إلى أكثر من 18ألف هكتار خلال عقد الثمانينات ثم زاد في الارتفاع ليصل إلى 25 ألف هكتار خلال عشرية التسعينات، وبدوره عرف الإنتاج تزايدا تماشيا مع المساحة المزروعة، وسجل 0,78 مليون قنطار ثم 1,63 مليون قنطار ثم 3 ملايين قنطار بالنسبة للعشريات السابقة على التوالي[1]، ونفس الشيء عرفته إنتاجية الهكتار من 72 قنطار للهكتار خلال السبعينات إلى 87,5 قنطار للهكتار ثم 120 قنطار للهكتار بالنسبة للعشريتين التاليتين على الترتيب، وبالنسبة للتطور الذي عرفته خلال الفترة المدروسة سنوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (21): تطور المساحة والإنتاجية والانتاج لمحصول البصل في الجزائر

السنوات / البيان	متوسط الفترة 2005-2009	2010	2011	2012
المساحة (ألف هكتار)	38,90	42,45	46,01	46,27
الإنتاج (ألف طن)	791,06	1001,30	1144,17	1183,27
الإنتاجية (كغ/هكتار)	20336	23588	24868	25573

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد رقم 33، الخرطوم، 2013، ص. 54.

[1] بن ناصر عيسى، مرجع سابق، ص. 75.

إن المتفحص لبيانات الجدول السابق، يتبين له مدى التطور المتزايد الذي عرفه هذا المنتوج سواء من حيث المساحة المزروعة التي ارتفعت من المتوسط المسجل خلال الفترة 2005-2009 والمقدر بحوالي 39 ألف هكتار إلى أكثر من 42 ألف هكتار سنة 2010 ثم إلى ما يفوق 46 ألف هكتار سنة 2012، كما عرفت مستويات الإنتاج زيادات ملحوظة حيث ارتفعت من 10 ملايين قنطار سنة 2010 إلى أكثر 11 مليون قنطار في السنة التي تلتها ثم إلى ما يقارب 12مليون قنطار في 2012.

ج. تطور إنتاج الطماطم:

على غرار البطاطس والبصل، تعد الطماطم من المحاصيل الزراعية ذات الأهمية الكبيرة والتي تستهلك على نطاق واسع، فلقد عرفت المساحة المخصصة لهذا المحصول تطورا معتبرا منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي من خلال تشجيع الدولة ودعمها لاستخدام الزراعات المحمية (البلاستيكية) وخاصة في مناطق الجنوب الكبير، وهكذا شهدت المساحة المخصصة لزراعة الطماطم ارتفاعا محسوسا حيث قفزت من 11 ألف هكتار في السبعينات إلى أكثر من 17 ألف هكتار خلال عقد الثمانينات ثم عرفت انخفاضا طفيفا خلال التسعينات إلى 16.5 ألف هكتار وعاودت الارتفاع مع مطلع الألفية الثالثة بفضل التحفيزات التي جاء بها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، ويعود الانخفاض الذي حدث في التسعينات إلى الظروف الأمنية التي كانت سائدة آنذاك وخاصة في الأرياف، وبالنسبة لمتوسط الإنتاج فقد ارتفع من 1,07 مليون قنطار خلال عقد السبعينات إلى 2,2 مليون قنطار أثناء فترة الثمانينات. وخلال فترة التسعينات ورغم تقلص المساحة المزروعة فقد شهد متوسط الإنتاج ارتفاعا وصل إلى 3,04 مليون قنطار وهذا بفعل الزيادة الملحوظة في إنتاجية الهكتار التي انتقلت من 125,5 قنطار للهكتار إلى 184 قنطار للهكتار في تلك الفترة. [1]

[1] بن ناصر عيسى، مرجع سابق، ص. 74

ويوضح الجدول التالي تطور الإنتاج بالنسبة لمحصول الطماطم وكذلك المساحة المخصصة للزراعة وتطور إنتاجية الهكتار وهذا خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (22): تطور المساحة والإنتاجية والإنتاج لمحصول الطماطم في الجزائر

السنوات / البيان	متوسط الفترة 2005-2009	2010	2011	2012
المساحة (ألف هكتار)	27,65	21,35	20,58	21,54
الإنتاج (ألف طن)	731,21	718,24	771,61	796,96
الإنتاجية (كغ/هكتار)	26445	33641	37493	36999

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد رقم 33، الخرطوم، 2013، ص. 53.

يتضح من الجدول أن المساحة المخصصة لزراعة الطماطم تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض مع ميل للاستقرار خلال السنوات الثلاثة، وإن كانت قد عرفت انخفاضا كبيرا مقارنة مع المتوسط المسجل في الفترة 2005-2009 إلا أن الإنتاج عرف تزايدا متواصلا حيث انتقل من 718,24 ألف طن سنة 2010 إلى ما يقارب 797 ألف طن سنة 2012. وما يلاحظ هو تحسن إنتاجية الهكتار حيث سجلت سنة 2011 أحسن كمية بما يقارب 375 قنطار للهكتار، وقد يعود السبب في ذلك إلى استعمال التقنيات الحديثة سواء فيما يتعلق بالسقي والصيانة وغيرها، بالإضافة إلى دعم الدولة في إطار برنامج التجديد الفلاحي والريفي.

2. تطور إنتاج الفواكه:

تضم سلة الفاكهة أنواع متعددة من المنتجات، وتعد الحمضيات والزيتون والتمور والعنب أكثرها انتشارا بالإضافة إلى منتجات أخرى مثل التين والرمان والفواكه ذات الحبيبات مثل الإجاص والتفاح وذات النواة مثل المشمش والبرقوق وغيرها.

أ. تطور إنتاج الحمضيات:

تشمل الحمضيات مجموعة مختلفة من المنتجات منها البرتقال والليمون والمندرين والكلمنتين وغيرها، وقد عرفت المساحة المخصصة للحمضيات بعض التذبذب مع ميل للاستقرار خلال الثلاث عقود الأخيرة من القرن الماضي، فقد قاربت 50 ألف هكتار خلال السبعينات وخلال الثمانينات انخفضت إلى أكثر بقليل من 45 ألف هكتار واستقرت عندها خلال عشرية التسعينات وأدى ذلك إلى التراجع في كمية الإنتاج ومستوى الإنتاجية، ويرجع كل ذلك إلى شيخوخة البساتين وعدم صيانتها بالإضافة إلى أن نسبة التجديد كانت ضعيفة[1]. ومع بداية الألفية الثالثة وفي إطار سياسة تشجيع غرس الأشجار المثمرة والدعم الذي تقدمه الدولة لتجديد البساتين وصيانتها ضمن السياسة الجديدة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية بدأت المساحة تتجه نحو الارتفاع، وبالنسبة للإنتاج فقد بلغ المتوسط خلال عقد السبعينات حوالي 5 ملايين قنطار وسجل خلال الثمانينات انخفاضا ليصل إلى 3 ملايين قنطار وخلال التسعينات وصل إلى 3,58 مليون قنطار[2]. وفي سنة 2000 ارتفع الإنتاج ليتجاوز 4 ملايين قنطار وواصل بعدها الارتفاع ليسجل سنة 2004 أكثر من 6 ملايين قنطار[3]. أما تطور الإنتاج خلال فترة الدراسة فسنتعرض لها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (23): تطور المساحة والإنتاج لمجموعة الحمضيات في الجزائر

السنوات / البيان	متوسط الفترة 2005-2009	2010	2011	2012
المساحة (ألف هكتار)	709,50	53,96	55,21	57,16
الإنتاج (ألف طن)		788,10	1106,74	1087,83

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد رقم 33، الخرطوم، 2013، ص. 81.

(1) B. Hicham, "Le Defi Agro-Alimentaire de l'Algérie," OPU, Alger, 1997, p. 44.

(2) Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural : Statistiques Agricole, Superficies et productions, Série A.

(3) فوزية غربي، "الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2008، ص. 159.

يبين لنا الجدول المذكور أعلاه أن المساحة المخصصة لزراعة الحمضيات عرفت ارتفاعا متزايدا خلال السنوات الثلاثة المشمولة بالدراسة من ما يقارب 54 ألف هكتار سنة 2010 إلى أكثر من 55 ألف هكتار ثم 57 ألف هكتار في السنتين التاليتين على الترتيب، كما عرف الإنتاج ارتفاعا كبيرا ما يقارب 8 ملايين قنطار سنة 2010 إلى 11 مليون قنطار سنة 2011 وانخفض قليلا إلى 10.8 ملايين قنطار سنة 2012، والملاحظ أنه رغم ارتفاع المساحة مقارنة بسنة 2011 إلا أن الإنتاج عرف تراجعا ويرجع هذا إلى الظروف المناخية وخاصة البرد الذي أصاب بعض الأشجار ما أثر على كمية الإنتاج. وضمن مجموعة الحمضيات نجد البرتقال الذي يستحوذ على حصة الأسد في نسبة الإنتاج، تليه المندرين والباقي موزع بين الليمون والكلمنتين، فمن بين الكمية المسجلة سنة 2011 مثلا نجد حصة البرتقال 8 ملايين قنطار ثم المندرين بمقدار 1.75 مليون قنطار[1]... وهكذا.

ب. تطور إنتاج التمور:

تشتهر الجزائر بإنتاج أجود أنواع التمور، وخاصة بالنسبة للنوع المعروف بدقلة نور، ويعتبر التمر من المحاصيل التي تتلائم مع الظروف البيئية الصحراوية لعدم حاجتها إلى كميات كبيرة من المياه.

ولقد عرفت المساحة المخصصة لزراعة النخيل في الجزائر تطورات معتبرة، حيث كانت خلال عقد السبعينات في حدود 71 ألف هكتار وعرفت بعد ذلك اتجاها تصاعديا خلال منتصف الثمانينات وازدادت ارتفاعا خلال فترة التسعينات وبعدها، فكانت في سنة 1988 تضاهي 76 ألف هكتار ثم ارتفعت إلى 98 ألف هكتار سنة 1998 وواصلت الارتفاع حيث وصلت سنة 2008 إلى 162 ألف هكتار لتستقر بعدها في تلك الحدود. [2]

---

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق، ص. 139 .

[2] نفس المرجع، ص ص. 144- 146.

إن هذا التطور في المساحة المزروعة نخيلا، يعود إلى الدعم المقدم من قبل الدولة بداية الثمانينات فيما يخص استصلاح الأراضي في الجنوب وتشجيع غرس الأشجار لتعويض المسنة منها وصيانة البساتين إضافة إلى حرية تسويق التمور داخليا وخارجيا.

وبشأن الإنتاج فنجده اتسم ببعض التذبذب مع ميل للارتفاع فقد كان في سنة 1970 يبلغ حوالي 800 ألف قنطار وارتفع سنة 1980 إلى 2 مليون قنطار ووصل سنة 1990 إلى 2.06 مليون قنطار وواصل بذلك ارتفاعه إلى غاية 1996 ليعرف بعد ذلك نوع من التذبذب وعدم الاستقرار وإن كان المنحنى العام يعتبر تصاعديا حيث سجلت سنة 2000 ما يعادل 3.6 ملايين قنطار، وبلغت كمية الإنتاج 4.42 مليون قنطار سنة 2004 [1]. ويوضح لنا الجدول التالي تطورات انتاج التمور خلال الفترة المدروسة.

جدول رقم (24): تطورإنتاج التمور في الجزائر

السنوات / البيان	متوسط الفترة 2009-2005	2010	2011	2012
عدد النخيل (ألف نخلة)	--	12355,00	12983,00	13791,91
الإنتاج (ألف طن)		644,74	724,89	789,36

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد رقم 33، الخرطوم، 2013، ص. 68.

من بيانات الجدول السابق يمكننا ملاحظة مدى التطور المستمر في كميات انتاج التمور حيث ارتفع الإنتاج من 6.4 مليون قنطار سنة 2010 ليصل سنة 2011 إلى أكثر من 7 ملايين قنطار ثم إلى 8 ملايين قنطار تقريبا في سنة 2012، إن هذه الزيادات المتواصلة ناتجة عن الارتفاع لعدد أشجار النخيل التي دخلت مرحلة الإنتاج، حيث كانت أكثر من 12

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق، ص ص. 133-135

مليون نخلة سنة 2010 ووصلت إلى ما يقارب 14 مليون نخلة في 2012، إضافة إلى ما يتلقاه المزارعون من دعم وتشجيع لتطوير الإنتاج وتحسين نوعيته.

ج. تطور إنتاج الزيتون:

بالنسبة لهذا النوع من المنتوج الذي يشمل زيتون الزيت وزيتون المائدة، فإن المساحة المخصصة لغرس أشجار الزيتون عرفت بعض النمو خلال سنوات السبعينات من القرن الماضي ثم شهدت بعض التراجع خلال سنوات الثمانينات والتسعينات وإن كان متوسط الفترة يدل على ارتفاع مقارنة بفترة السبعينات. وعادت بعد ذلك لتشهد ارتفاعا متصاعدا بداية مع الألفية الثالثة وذلك بفضل سياسة الدعم والتشجيع من قبل الدولة لغرس الأشجار المثمرة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، فقد كان متوسط المساحة المغروسة خلال فترة السبعينات يقدر بحوالي 157 ألف هكتار وخلال فترة الثمانينات سجل 169 ألف هكتار وفي فترة التسعينات انخفض إلى 164 ألف هكتار وخلال الخمس السنوات الأولى من الالفية الثالثة وصل متوسط المساحة إلى 194,4 ألف هكتار.

وفيما يتعلق بالإنتاج، فلقد كان خلال عقد السبعينات في حدود 1,55 مليون قنطار وانخفض خلال فترة الثمانينات إلى 1,46 مليون قنطار وارتفع خلال التسعينات إلى 2,16 مليون قنطار، وخلال الفترة الممتدة بين 2000-2004 كان متوسط الإنتاج يعادل 2,5 مليون قنطار.

من ذلك يتضح لنا مدى التأرجح المسجل في انتاج الزيتون في الجزائر وعدم انتظامه تبعا للظروف المناخية باعتبار القسم الأكبر من أشجار الزيتون يعتمد على الأمطار. فعلى سبيل المثال، في سنة 1990 بلغ الإنتاج 1.77 مليون قنطار وانخفض سنة 1991 إلى أقل من مليون قنطار وسجل ارتفاعا كبيرا سنة 1992 إلى 2.65 مليون قنطار ثم انخفض من

جديد سنة 1995 إلى 1.30 مليون قنطار وعاود الارتفاع سنة 1996 إلى أكثر من 3 ملايين قنطار وسجلت سنة 2004 أحسن كمية ببلوغها حوالي 4.7 مليون قنطار. [1]

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من انتاج الزيتون موجهة لإنتاج الزيت، حيث أنه من كمية الإنتاج التي سجلت سنة 2004 مثلا وجه منها 4 ملايين قنطار[2] لإنتاج الزيت والباقي عبارة عن زيتون المائدة، ويبين الجدول التالي تطور المساحة وإنتاج زيتون الزيت خلال الفترة المدروسة.

جدول رقم (25): تطور انتاج زيتون الزيت في الجزائر

السنوات / البيان	متوسط الفترة 2005-2009	2010	2011	2012
المساحة (ألف هكتار)	269,97	294,20	311,93	328,88
الإنتاج (ألف طن)	218,82	175,31	417,99	248,01

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد رقم 33، الخرطوم، 2013، ص. 50.

تبين لنا معطيات الجدول تطور المساحة المزروعة بأشجار الزيتون حيث عرفت ارتفاعا متصاعدا من 29 ألف هكتار سنة 2010 إلى حوالي 312 ألف هكتار ثم إلى 329 ألف هكتار خلال سنتي 2011 و2012 على التوالي، كما شهد الإنتاج ارتفاعا في سنة 2011 حيث سجل ما يقارب 4.2 ملايين قنطار مقارنة بسنة 2010 أين كان في حدود 1.75 مليون قنطار وانخفض سنة 2012 إلى حوالي 2.5 مليون قنطار وهذا الانخفاض يعود إلى العوامل المناخية التي سادت تلك السنة. ويجب التنويه في هذا المجال أن معطيات

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق، ص ص. 136- 138.

[2] نفس المرجع، ص ص. 136- 139.

الجدول تتعلق بإنتاج الزيتون الموجه لاستخراج الزيت، حيث أن الإنتاج المسجل من الزيتون ككل سنة 2011 مثلا بلغ أكثر من 6 ملايين قنطار. [1]

المطلب الثاني: تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر

تشمل الثورة الحيوانية بصفة عامة الماشية بمختلف فئاتها وكذلك الدواجن والأسماك وهي تعتبر من عناصر الثروة الزراعية الأساسية كونها تشكل المصدر الرئيسي للإنتاج الحيواني بمختلف مكوناته. وتضم مجموعة الماشية كل من الأبقار والأغنام والماعز إضافة إلى الجمال والخيول وغيرها، وقبل التطرق لسرد تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر سنتعرض إلى تطور المواشي على مدار العقود الماضية وسنركز دراستنا على الأبقار والأغنام والماعز باعتبارها الأكثر أهمية من حيث العدد والاستهلاك.

أولا- تطور أعداد المواشي:

إلى غاية 2012 كان عدد رؤوس المواشي (بقر-غنم-ماعز) في الجزائر يقدر بأكثر من 31 مليون رأس[2]من مختلف السلالات، وإذا نظرنا إلى تطور عدد المواشي خلال العقود السابقة نجده قد عرف زيادات معتبرة، فقد كان في سنة 1970 يتجاوز 11 مليون رأس وارتفع بعد ذلك ليصل في سنة 1980 إلى 17.5 مليون رأس وفي سنة 1990 بلغ 21.5 مليون رأس ومع بداية الألفية الثالثة سنة 2000 أصبح 22 مليون رأس[3]. ولعل الفضل في هذا العدد المرتفع يعود بصفة أساسية إلى فصيلة الأغنام حيث تملك الجزائر منها من تبسة شرقا إلى النعامة غربا ما يزيد عن 25 مليون رأس علاوة على المتاجرين في هذا القطاع من ولايات الشمال. وقد عرفت تطورات متزايدة على مر السنين فكانت في سنة 1970 تقارب 8 ملايين رأس غنم وفي سنة 2000 وصل عددها إلى أكثر من 17 مليون رأس. وقد عرفت زيادة رؤوس الأغنام في الثمانينات ارتفاعات متسارعة بسبب حرية

---

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق، ص. 139

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد رقم 33، الخرطوم، 2013، ص. 90.

[3] الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق، ص ص. 145- 147.

تسويق الأغنام ولحومها إضافة إلى ارتفاع أسعارها بفضل زيادة الطلب عليها، وخلال التسعينات عرفت بعض التذبذب متأرجحة بين الارتفاع والانخفاض وسجلت بعض التراجع في السنوات الأولى من الألفية الثالثة وبدأت في الارتفاع بعدها، ويأتي الماعز في المرتبة الثانية من حيث العدد حيث كان عددها في سنة 1980 حوالي 2.7 مليون رأس، وبعد أن عرفت بعض التراجع خلال التسعينات عاودت الارتفاع مع بداية سنة 2000 حيث سجلت تلك السنة 3 ملايين رأس وفي سنة 2004 بلغت حوالي 3.5 مليون رأس. أما الأبقار فكان عددها في سنة 1970 حوالي 885 ألف رأس وفي سنة 1980 كان عددها في حدود 1.3 مليون رأس وأصبح سنة 2000 يقدر بـــ 1.6 مليون رأس. [1]

ويمكننا توضيح تطور عدد رؤوس الماشية في الجزائر خلال فترة الدراسة في الجدول الموضح أدناه.

جدول رقم (26): تطور أعداد المواشي في الجزائر

الوحدة: ألف رأس

السنوات / الصنف	متوسط الفترة 2005-2009	2010	2011	2012
أغنام	20006,10	22668,80	23989,33	25194,00
ماعز	3779,19	4287,00	4411,02	4595,00
أبقار	1630,20	1747,70	1790,00	1843,94
المجموع	25415,49	28703,50	30190,35	31632,94

المصدر: 1. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد رقم 33، الخرطوم، 2013، ص. 90.

2. الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق، ص. 147.

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق، ص. 147.

يبين لنا الجدول الارتفاع التصاعدي لعدد رؤوس المواشي في الجزائر، فلقد ارتفع العدد الإجمالي من المتوسط المسجل خلال الفترة 2005-2009 الذي كان في حدود 25.4 مليون رأس إلى أكثر من 30 مليون رأس سنة 2011، وبالنسبة للأصناف فشهدت جميعها ارتفاعات متزايدة، فقد كان عدد رؤوس الأبقار في سنة 2010 أكثر من 1.7 مليون رأس وارتفع ليصل سنة 2012 إلى أكثر من1.8 مليون رأس كما ارتفعت عدد رؤوس الماعز من 4.3 مليون رأس في سنة 2010 إلى ما يقارب 4.6 مليون رأس خلال نفس الفترة، أما الأغنام فشهدت زيادة من أكثر من 20 مليون رأس خلال متوسط الفترة 2005-2009 إلى أكثر من 25 مليون رأس سنة 2012.

وما يلاحظ هو تأثر أعداد المواشي بالظروف المناخية، فمثلا خلال سنة 2008 وعلى أثر موجة الجفاف التي ضربت البلاد سجل انخفاض في عدد الأغنام إلى حوالي19.9 مليون رأس مقارنة بسنة 2007 أين كان عددها أكثر من 20 مليون رأس ونفس الشيء بالنسبة للماعز حيث انخفضت من 3.8 مليون رأس سنة 2007 إلى 3.7 مليون رأس[1]. وقد يعود السبب وراء ذلك إلى تخلص الموالين من تلك الأعداد وبيعها كذبائح لعدم توفر الأعلاف الكافية.

ثانيا- تطور إنتاج اللحوم الحمراء:

تتمثل اللحوم الحمراء بصفة أساسية في لحوم الأبقار والأغنام والماعز وهي من المنتوجات الرئيسية الهامة لما تحتويه من معدلات عالية من البروتينات الحيوانية الضرورية لجسم الإنسان ونموه.

لقد عرف انتاج اللحوم الحمراء زيادات متواضعة متسما أحيانا ببعض التأرجح بين الارتفاع والانخفاض، فلقد سجل في سنة 2000 كمية انتاج تقدر بـــ250 ألف طن واستمر

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق، ص. 147.

في الزيادة بعد ذلك حيث بلغت كمية الإنتاج سنة 2002 ما يقارب 291 ألف طن وفي سنة 2004 ارتفع الإنتاج ليصل إلى 320 ألف طن. [1]

ويوضح لنا الجدول التالي تطور إنتاج اللحوم الحمراء خلال سنوات الدراسة.

جدول رقم (27): تطور انتاج اللحوم الحمراء في الجزائر

الوحدة: ألف طن

متوسط الفترة 2005-2009	2010	2011	2012
235,76	263,26	267,41	240,87

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد رقم 33، الخرطوم، 2013، ص. 102.

يتضح لنا من البيانات الواردة في الجدول أن متوسط انتاج اللحوم الحمراء خلال الفترة 2005-2009 بلغ حوالي 236 ألف طن وبتفحص سنوات هذه الفترة نجد أن سنة 2005 حقق فيها أعلى كمية من الإنتاج ببلوغها أكثر من 300 ألف طن[2] وفي سنة 2008 انخفض الإنتاج إلى 93 ألف طن وارتفعت سنة 2009 إلى 272 ألف طن[3]، أما في سنة 2010 فسجل الإنتاج 263 ألف طن وارتفع في 2011 إلى 267 ألف طن إلا أنه شهدا انخفاض سنة 2012 أين سجل ما يقارب 241 ألف طن.

هذه النتائج تبين لنا أن قطاع اللحوم الحمراء في الجزائر لازال يعاني الكثير من المشاكل، حيث لازال يسير بطرق تقليدية متخلفة وبعيدة عن معايير التسمين المعتمدة عالميا، فرغم وفرة الثروة الحيوانية فإن الإنتاج لازال هزيلا لم يستطع تلبية حاجات السكان بالصورة الكافية، فالمطلوب هو العمل على استغلال هذه الثروة بالطرق العصرية وتطوير سبل العناية والتربية والتسمين ودورات التكاثر السنوي لرؤوس الماشية. كما أن سوق اللحوم

---

[1] Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, "Rapport sur la situation du secteur Agricole", 2006, p. 31.

[2] Ibid, p. 31.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد رقم 33، الخرطوم، 2013، ص. 35.

الحمراء في الجزائر يعيش فوضى حقيقية لعدم وجود بنية تحتية مناسبة وخاصة غرف التبريد الكافية لتخزين الكميات الهائلة التي يمكن إنتاجها، ولتحفيز الموالين قامت الدولة في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي باتخاذ إجراءات تحفيزية من خلال التكفل بفوائد القروض الموسمية وإلغاء أو تخفيض الرسم على القيمة المضافة على العتاد الفلاحي، وهذا بهدف تشجيع الموالين على تهيئة اصطبلات جدد أو إعادة تهيئة الاصطبلات المهملة لتربية المواشي إضافة إلى اقتناء التجهيزات العصرية للتكفل برؤوس المواشي في أحسن الظروف وبالتالي الرفع من مستوى الإنتاج والإنتاجية. وتم في هذا الإطار عقد اتفاقية شراكة مع إحدى الشركات الفرنسية للمساهمة في تطوير الإنتاج وتسمين الماشية وتطوير تأهيل المذابح. كما قامت الدولة بإنجاز ثلاث مركبات ضخمة للذبح في الشرق والغرب والوسط وهذا في إطار تنظيم السوق وعصرنة القطاع والمحيط.

ثالثا- تطور إنتاج اللحوم البيضاء:

تتمثل اللحوم البيضاء وبصفة أساسية في لحوم الدواجن، وقد أولت الدولة لقطاع الدواجن أهمية متزايدة منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي، وذلك لأجل تلبية الطلب المتزايد على المنتجات الحيوانية بصفة عامة وعلى لحوم الدواجن بصفة خاصة نتيجة لارتفاع دخول الأفراد وزيادة معدلات النمو السكاني إلى جانب تغير الأنماط الاستهلاكية.

وتتجلى الأهمية التي أعطتها الدولة لتطوير انتاج اللحوم البيضاء من خلال منح الإعانات والقروض وتوفير البني التحتية الأساسية وتشجيع القطاع العام والخاص على الاستثمار في هذا المجال، ونتيجة لذلك شهد انتاج اللحوم البيضاء تطورا معتبرا خلال الثمانينات، غير أن الملاحظ هو تراجع الإنتاج خلال فترة التسعينات، حيث سجلت سنة 1990 كمية إنتاج تعادل 211 ألف طن مقارنة بسنة 1989 أين بلغ الإنتاج 231 ألف طن، وعرفت سنة 1996 انخفاضا حادا وصل إلى 93 ألف طن أي بفارق 97 ألف طن مقارنة بالسنة التي سبقتها والتي سجلت 190 ألف طن كما عرفت السنوات الموالية تأرجحا في

الإنتاج بين الارتفاع والانخفاض حيث كان الإنتاج في سنة 1997 قد بلغ 105 ألف طن وارتفع سنة 1998 إلى 160 ألف طن وانخفض من جديد في سنة 1999 إلى حوالي 107 ألف طن. [1]

يعود هذا الانخفاض والتذبذب في الإنتاج إلى عدة عوامل منها رفع الدعم عن تربية الدواجن مما أدى إلى ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج ومن ثم ارتفاع أسعار اللحوم وبالتالي انخفاض الطلب عليها، خصوصا وأن القدرة الشرائية لشريحة واسعة من السكان تدنت من جراء تبني البلاد برنامج التعديل الهيكلي. ومع بداية الألفية الثالثة، استمر الإنتاج بوضعه الغير المستقر حيث سجل سنة 2000 حوالي 198 ألف طن وارتفع إلى 201 ألف طن سنة 2001 وانخفض من جديد إلى 180 ألف سنة 2002. [2]

ومع بداية تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي بداية من سنة 2009 بدأ الإنتاج سيرتجع عافيته كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (28): تطور انتاج اللحوم البيضاء في الجزائر

الوحدة: ألف طن

متوسط الفترة 2005-2009	2010	2011	2012
195,64	296,40	330,33	365,40

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد رقم 33، الخرطوم، 2013، ص. 103.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل الإنتاج خلال الفترة 2005-2009 بلغ أكثر من 195 ألف طن وهو معدل منخفض، ويرجع السبب في ذلك إلى الضعف الكبير الذي وصله

[1] فوزية غربي، "الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي: حالة الجزائر"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص ص. 205- 219.
[2] Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, "Rapport sur la situation du secteur Agricole", 2006, p. 31.

الإنتاج سنة 2005 وذلك بسبب المخاوف من الإصابة بإنفلونزا الطيور،[1] ولئن سجل الإنتاج ارتفاعا خلال سنتي 2006 و2007 حيث بلغ 241 ألف طن و260 ألف طن على التوالي، إلا أنه شهد انخفاضا حادا عام 2008 حيث سجل 142 ألف طن.

وفي عام 2009 ارتفع إلى ما يقارب 191 ألف طن[2]، أما السنوات الموالية فقد عرف الإنتاج ارتفاعا متزايدا حسب ما نراه في الجدول السابق.

رابعا- تطور إنتاج البيض:

عرف انتاج البيض تطورا كبيرا مع بداية الثمانينات من القرن العشرين تماشيا مع تطور صناعة الدواجن، وتميزت هذه الفترة بالزيادة المتواصلة في انتاج البيض بسبب الدعم الذي قدمته الدولة لمربي الدواجن، إلا انه سجل بعض التراجع خلال فترة التسعينات حيث انخفض الإنتاج من 2780 مليون بيضة سنة 1990 إلى 1705 مليون وحدة سنة 1996 وعرف بعدها بعض الارتفاع[3]، إن هذا الانخفاض سببه رفع الدعم عن هذا القطاع إضافة إلى الظروف الأمنية التي ميزت البلاد آنذاك خاصة إذا علمنا أن أغلب المداجن تتواجد في القرى والجبال وعلى أطراف المدن. ومع بداية الألفية الثالثة، عرف القطاع زيادات في الإنتاج حيث أنه في سنة 2000 بلغت كمية الإنتاج أكثر من 3000 مليون وحدة[4] ووصلت سنة 2004 إلى 3629 مليون وحدة وذلك نظرا للتحفيزات التي قدمها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والذي توسع في سنة 2002 ليشمل الجانب الريفي، ويوضح الجدول التالي تطور الإنتاج خلال الفترة المدروسة.

---

[1] Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, "Rapport sur la situation du secteur Agricole", 2005, p. 29.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد رقم 33، مرجع سابق، ص. 36.

[3] بن ناصر عيسى، مرجع سابق، ص. 108.

[4] Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, "Rapport sur la situation du secteur Agricole", 2006, p. 31.

جدول رقم (29): تطور انتاج البيض في الجزائر

الوحدة: ألف طن

متوسط الفترة 2005-2009	2010	2011	2012
184,88	224,53	229,10	266,30

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد رقم 33، الخرطوم، 2013، ص. 106

يتضح لنا من بيانات الجدول السابق، أن متوسط الإنتاج فيما يتعلق بالبيض خلال الفترة 2005-2009 قارب 185 ألف طن(*)، وعرفت السنوات الموالية ارتفاعات مستمرة حيث بلغت أكثر من 266 ألف طن في سنة 2012.

خامسا- تطور إنتاج الحليب:

يعد الحليب ومشتقاته من المنتجات الهامة والحيوية من المنظور الغذائي بحكم أهميته في إمداد جسم الإنسان بالكالسيوم والمواد الطاقوية الضرورية لنمو العظام، وقد عرف انتاج الحليب في الجزائر زيادات مستمرة من أجل تلبية حاجات السكان المتزايدة، فقد ارتفع الإنتاج من 975 مليون لتر سنة 1987 إلى 1 مليار لتر سنة 1994 [1]، وسجل 1.1 مليار لتر سنة 1996 وفي سنة 1999 وصل إلى أكثر من 1.5 مليار لتر[2]. ومع بداية الألفية الثالثة كانت كمية الإنتاج 1.6 مليار لتر عام 2001 وارتفعت لتصل إلى ما يقارب 2 مليار لتر سنة 2004. [3]

أما بشأن الانتاج خلال فترة الدراسة فسنستعرضها من خلال الجدول التالي:

(*) وفق بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية فقد تم تحويل المعطيات الخاصة عن أعداد البيض إلى وزن وذلك بافتراض متوسط وزن البيضة الواحدة 50غ.

[1] بن ناصر عيسى، مرجع سابق، ص. 106.

[2] ONS, N° 119, 2005, p. 61.

[3] Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, "Rapport sur la situation du secteur Agricole", 2006, p. 31.

جدول رقم (30): تطور إنتاج الحليب في الجزائر

الوحدة: مليار لتر

متوسط الفترة 2005-2009	2010	2011	2012
1,91	2,85	3,16	3,06

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد رقم 33، الخرطوم، 2013، ص. 108.

يتبين لنا من المعطيات الواردة في الجدول مدى التطور الذي عرفه إنتاج الحليب، حيث بلغ متوسط الإنتاج خلال الفترة ما بين 2005 و2009 ما يقارب 2 مليار لتر وشهدت السنتين المواليتين زيادات معتبرة، تجاوزت 3 ملايير لتر عام 2011، وعرف انخفاضا طفيفا في سنة 2012 حيث سجل 3 ملايير لتر.

ورغم التطور الملحوظ في إنتاج الحليب إلا أن القطاع لا يزال يعاني الكثير من المشاكل ولا زالت مردودية الأبقار في إنتاج الحليب ضعيفة جدا ويعود ذلك إلى سوء العناية وعدم التكفل الجيد بالأبقار إضافة إلى قلة استخدام الوسائل الحديثة في التربية والاحتلاب حيث يرى مختصون أن أزمة الحليب في الجزائر مرتبطة بسوء التعامل مع الأبقار خاصة المستوردة منها، حيث تفقد كل مقومات العيش السليم وتضيع حوالي 50% من طاقتها الإنتاجية. وبالتالي فان أزمة الحليب مرتبطة بضعف الإنتاج الذي يقابله طلب كبير على هذه المادة الحيوية في الجزائر، وقد يكون المشكل له علاقة بالأبقار المستوردة من فرنسا وألمانيا وهولندا والنمسا من خلال عدم تلقيها العناية الضرورية في الجزائر، خاصة فيما يتعلق باحترام البيئة التي تعيش فيها. [1]

فعلى سبيل المثال فإن الأبقار الفرنسية المختصة في إنتاج الحليب واللحوم بإمكانها أن تعيش في كل أرجاء الوطن، لكن بالنسبة للأبقار الألمانية والهولندية المختصة في إنتاج

[1] أخبار الوطن العربي – الجزائر: http//:www.newscafee.com .

الحليب بنسبة 100 % فإنها لا تتأقلم إلا مع المناطق الساحلية التي تقع في أقصى الشرق وأقصى الغرب الجزائري، في حين أن الأبقار النمساوية لا تتأقلم إلا مع منطقتي الشرق والوسط في الجزائر. وبسبب عدم احترام هذا التوزيع المرتبط بالبيئة تعيش الأبقار في الجزائر في ظروف صعبة لا تناسبها وبالتالي يقل مردودها في إنتاج الحليب.

فإذا كانت البقرة في ألمانيا تنتج 30 لترا في اليوم فعند قدومها الجزائر ينخفض مردودها إلى 15 لترا في اليوم فقط، لأنها تعيش في بيئة غير مناسبة ولا تتلقى الغذاء الضروري، بسبب غلاء سعر الأعلاف، مع العلم أن هذه المادة تبقى ضرورية للأبقار حتى تتمكن من إنتاج الحليب، كما أن قلة المساحات الخضراء وانعدامها في أغلب المناطق ساهم في تدني إنتاج الحليب.

وفي هذا الإطار فان الأمر يتطلب الرفع من عدد الأبقار الحلوب بتشجيع الاستيراد مع الحرص على اختيار النوعية الجيدة وتوزيعها على المناطق التي يمكنها من التأقلم فيها، كما ينبغي تشجيع المربين الحقيقيين ومحاربة المربين المزيفين الذين يتحايلون على الدولة للاستفادة من الدعم دون تقديم ولو نسبة قليلة من الإنتاج للصالح العام، وذلك بسبب الإهمال والذبح العشوائي للأبقار.

المبحث الثالث: المشكلة الغذائية في الجزائر

إذا كانت مشكلة الغذاء في العالم إلى غاية نهاية عقد الخمسينيات من القرن الماضي تتمثل في كيفية التخلص من فوائض المحاصيل الزراعية[*] لدى الدول الرئيسية المنتجة للغذاء وخاصة الحبوب[1]. فان ذلك قد تغير مع التغير الذي طرأ على معدلات الزيادات السكانية مع مطلع الستينيات، حيث أصبحت هذه الأخيرة تتعدى معدلات الزيادة في الإنتاج الغذائي.

---

[*] كانت الولايات المتحدة الأمريكية مثلا تدفع تعويضات مالية كبيرة للمزارعين حتى يتركوا جزء من أراضيهم دون زراعة القمح.

[1] Sayed Marei, "The World Food Crisis", Longman editions, London, 1976, p. 15.

ومع بداية السبعينيات وعلى اثر سوء الأحوال الجوية التي تأثرت بها مختلف دول العالم، وما نتج عنها من انخفاض كبير في الإنتاج الغذائي ظهرت الأزمة الغذائية العالمية سنة 1973.

وهكذا كان انخفاض الإنتاج العالمي من الغذاء ونقص المخزون منه من العوامل الرئيسية التي أدت إلى ظهور مشكلة الغذاء، وأثارت انتباه العالم لها من خلال إعطائها أولوية خاصة من بين مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية، باعتبارها مرتبطة بمصير الإنسان وحياته.

وأصبحت بذلك من المشكلات التي فرضت نفسها على العالم، وما زاد من حدة المشكلة وجعلها تتصدر قائمة المشكلات الجديرة بالبحث والدراسة، إن التوقعات التي تجريها مختلف المنظمات الدولية تشير إلى زيادة من يعانون من ارتفاع معدلات الفقر وارتفاع معدلات نقص الغذاء، وبالتالي فان قضية تامين الغذاء أصبحت تستأثر اهتمام المسؤولين نظرا لتعمق هذه المشكلة لدرجة أصبح معها العجز الغذائي سمة من السمات المميزة لموازين مدفوعات العديد من الدول، حيث تزايد الاتجاه نحو استيراد مختلف أنواع الأغذية الأساسية خاصة منها الحبوب والحليب وغيرها.

المطلب الأول: التعريف بالمشكلة الغذائية

إن كلمة مشكلة بحد ذاتها كمصطلح لغوي تعني بان هناك فرقا واضحا بين ما هو كائن وبين ما يجب أن يكون، وبذلك يمكن اعتبار وجود مشكلة في مجال معين إذا كان بإمكان إجراء بعض التحسينات في الوضع القائم من خلال القيام ببعض التغييرات في العوامل المؤثرة.

وعلى ذلك يمكن القول بان المشكلة الغذائية تتحدد من خلال الفرق بين الاستهلاك والإنتاج المحلي من مختلف المنتجات الغذائية والتي يمكن سدها عن طريق الاستيراد من الخارج، وهي بهذا المعنى تتمثل في الفجوة الغذائية الناتجة عن التبعية التي تتناول الجانب الكمي للمشكلة، وهو الأمر الذي يتعلق بموضوع دراستنا هذه من خلال إشارتنا في مقدمة

هذا البحث بأن المشكلة الغذائية في الجزائر تتجلى في تبعيتها الشبه المطلقة للخارج في مجال توفير الغذاء لسكانها خاصة من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب والحليب والبقول الجافة وغيرها.

وتجدر الإشارة بأن المشكلة الغذائية يمكن التطرق إليها كذلك من جانب العجز القائم في مكونات الغذاء الذي يتناوله الفرد من العناصر الغذائية اللازمة من بروتينات ومعادن وأملاح وسكريات وغيرها للمحافظة على وظائفه البيولوجية، وفي هذا الإطار فان الأمر يتعلق بمشكلة غذائية من الجانب النوعي والتي يمكن تسميتها بالفجوة التغذوية.

إن سداد الفجوة الغذائية لا يعني بالضرورة سداد الفجوة التغذوية، ذلك لان الإنسان قد يستهلك كميات كبيرة من الغذاء، ولكن هذه الكميات لا توفر له العناصر الصحية اللازمة، ومن جهة أخرى قد يكون المعروض من الغذاء متوفرا بصورة كافية، ولكن بسبب تدني القدرة الشرائية، تعاني بعض فئات المجتمع من سوء التغذية، ذلك لأن ضعف القدرة الشرائية وحتى نقص الوعي الغذائي هي التي تجعل الوجبة الغذائية تتسم بالكم الوفير والنوع المفقود، وقد يتعرض الإنسان لسوء التغذية دون أن يعاني من نقص الغذاء.

المطلب الثاني: تطور الفجوة الغذائية في الجزائر

لم تكن الجزائر استثناء من كل ما سبق ذكره، حيث لم يكن العجز الغذائي من السمات المميزة للاقتصاد الجزائري خلال عقد الخمسينات وحتى بداية الستينات من القرن العشرين، وتؤكد المعطيات أن الجزائر كانت أثناء فترة الاستعمار الفرنسي تصدر القمح والشعير إلى أوربا، وكان القطاع الزراعي يشكل أهم أعمدة الاقتصاد باكتفاء ذاتي وتصدير أيضا، حيث كانت الجزائر تنتج 90% مما تحتاجه من القمح وكانت الزراعة تمثل 65% من مداخيل البلاد وتشغل 40% من اليد العاملة، إلى غاية الستينات. [1]

[1] اقتصاد الجزائر، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، ص. 2. www.wikipedia.org

بعد الاستقلال ومع ذهاب كبار المزارعين الفرنسيين، بدأ القطاع الزراعي يعرف نوعا من التراجع من جراء التهميش والإهمال الذي تعرض له خاصة مع دخول محطة تصدير النفط والغاز، ومع بداية السبعينات انخفضت درجة الاكتفاء الذاتي من السلع الاستهلاكية، حيث أصبح إنتاج القمح مثلا لا يتعدى 25% من الإنتاج المطلوب، كما شهدت اليد العاملة الفلاحية تناقصا على مر السنين وأصبحت لا تتجاوز حاليا 20%، وأصبحت مساهمة القطاع الفلاحي في الدخل السنوي لا تتعدى 9%، ومع دخول سلع جديدة دائرة العجز الغذائي كالبقوليات بدأ حجم الفجوة الغذائية يعرف اتساعا.

وفي الحقيقة فإن المشكلة الغذائية التي تعاني منها الجزائر لا ترجع فقط إلى الفشل في استغلال الموارد الطبيعية المتاحة الاستغلال الأمثل، وإنما ترجع كذلك إلى سوء الإدارة وإلى التوزيع الغير العادل والسيئ للمنتجات الغذائية، بالإضافة إلى النمط الاستهلاكي الذي يتسم بنوع من الإفراط والتبذير.

إن هذه المشكلة التي تترجم في صورة فجوة غذائية تزداد اتساعا مع مرور الزمن لأسباب عديدة، يتعلق بعضها بجانب الإنتاج، أي المعروض منه، كما يعود البعض إلى عوامل تتعلق بالاستهلاك أي الطلب. وما زاد من حدة الفجوة الغذائية الإهمال الذي عانى منه القطاع الزراعي على مدار العقود الماضية، رغم كونه أحد الدعائم الأساسية للنشاط الاقتصادي، والذي يستمد أهميته من اعتباره المصدر الرئيسي لتوفير احتياجات السكان المتزايدة من الغذاء، ويقع عليه عبء زيادة العرض من المنتجات الغذائية.

وإزاء عجز الإنتاج المحلي وعدم تمكنه من تغطية احتياجات السكان المتزايدة من المواد الغذائية وبالتالي عجزه عن مواجهة الاستهلاك، ارتفعت معدلات نمو الواردات الغذائية مقارنة بنمو الصادرات منها، مما شكل عبئا على الميزان التجاري وعلى ميزان المدفوعات. ولتوضيح الأمر أكثر ولمعرفة مدى مساهمة الانتاج المحلي في حجم الوفرة

الغذائية في الجزائر وبالتالي معرفة العجز الناجم عن ذلك خلال سنوات مختارة يمكننا عرض الجدول التالي :

جدول رقم (31): تطور حجم الوفرة الغذائية في الجزائر

الوحدة: ألف طن

السنوات / البيان	2007	2008	2009	2010	2011
الإنتاج المحلي	17,91	16,63	24,57	25,20	25,39
الواردات	7,99	9,54	9,21	8,86	11,56
الوفرة الغذائية	25,90	26,17	33,78	34,06	36,95
معدل تغطية الوفرة بالإنتاج المحلي	%69.15	%63,54	%72,72	%73,98	%68,71

Source : FAO, Cadre programmation Par pays, Algérie (2013-2016), p. 119.

يتضح لنا من بيانات الجدول السابق، مدى التذبذب الذي يظهر على تطور معدل تغطية الإنتاج المحلي ومدى قدرته على الاستجابة لحاجيات السكان المتزايدة من الغذاء، فرغم أن الإنتاج يعرف بعض التطور حيث انتقل من 18 مليون قنطار سنة 2007 إلى أكثر من 25 مليون قنطار عام 2011، إلا انه لا يزال بعيد عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث أن معدل تغطية الوفرة الغذائية بالإنتاج المحلي لم تصل 74% في احسن احوالها خلال الفترة، ويلاحظ أن تدني الإنتاج خلال سنة 2008 بسبب الظروف المناخية نتج عنه ارتفاع في الواردات وبالتالي ظهر معدل التغطية في تلك السنة هو الأدنى خلال الفترة، ومع تحسن الأحوال الجوية في سنة 2009 والتي ساهمت في زيادة معتبرة لكمية الإنتاج أدت بدورها إلى تقليص الواردات وبالتالي ارتفعت نسبة التغطية إلى حوالي 73%، كما أن الارتفاع

الكبير للواردات الغذائية خلال سنة 2011 والتحسن الطفيف في الإنتاج، أدى إلى تراجع معدل التغطية إلى ما يقارب 69% مقارنة بالنسبة التي قبلها والتي سجل فيها معدل يقارب 74%.

ويمكن من خلال الجدول التالي تبيان نسبة تطور التغطية المحلية لبعض المنتجات الغذائية الأساسية وخاصة منها الحبوب والحليب والبقول الجافة والاكتفاء الذاتي منها خلال السنوات 2008، 2009، 2010، 2011.

جدول رقم (32): نسبة الاكتفاء الذاتي لبعض المنتجات ذات الاستهلاك الواسع.

السنوات / البيان	2008	2009	2010	2011
الحبوب	%35	%39,88	%36,53	%35
الحليب	%40	%46,50	%46,50	%39,40
البقوليات	%35	%26,88	%29,24	%28

المصدر:

1. رشيد بن يوب، الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، 2009، ص. 57.
2. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، 2011، مجلد رقم 31، ص ص. 293- 297.
3. FAO, Cadre programmation Par pays, Algérie (2013-2016), p. 117.

يتضح لنا من بيانات الجدول أن نسبة تغطية الإنتاج المحلي من المواد الغذائية وخاصة تلك التي تستهلك على نطاق واسع كالحبوب والحليب والبقوليات لازالت ضعيفة ولم تستطع الوصول إلى 50% في أحسن أحوالها.

وإذا أردنا التطرق إلى منتجات أخرى غير المذكورة آنفا، نجد عكس ذلك حيث أن اللحوم بنوعيها والبطاطس والتمور، حققت نسبة تغطية معتبرة في سنة 2011 بوصولها

100% بالنسبة للحوم البيضاء و96,4% بالنسبة للحوم الحمراء و100% بالنسبة للبطاطس والتمور. [1] إلا أن ارتفاع أسعارها مع تدني القدرة الشرائية لشريحة واسعة من السكان حالت دون تمكن الأغلبية من استهلاكها وخاصة اللحوم الحمراء.

أمام هذا العجز لم تجد الدولة خيار آخر غير اللجوء للاستيراد للتقليص منه، في انتظار ما يمكن أن تحققه إستراتيجية التنمية الفلاحية لتطوير القطاع الفلاحي وعصرنته فيما يخص الرفع من الإنتاج وبالتالي تحسين نسبة الاكتفاء الذاتي.

المطلب الثالث: التبعية الغذائية والاندماج في السوق العالمي

تخصص الجزائر جزءا هاما من مواردها المالية بالعملة الصعبة لاستيراد المنتجات الغذائية المختلفة، حيث شهدت فاتورة الاستيراد ارتفاعات متزايدة على مر السنين، وذلك بسبب تفاقم الاختلال بين الإنتاج والاستهلاك، إن العوامل التي أثرت على ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية هي بالأساس الارتفاع السكاني الذي كان في حدود 10 ملايين نسمة سنة 1962 ليرتفع إلى أكثر من 28 مليون نسمة سنة 1995 وأصبح أزيد من 39 مليون نسمة في 2015/01/01. [2]

وقد بينا سابقا أن الإنتاج المحلي لم يستطع تلبية الحاجيات المتزايدة للسكان من المواد الغذائية، ولذلك قامت الدولة بتشجيع سياسة الاستيراد والانفتاح على الأسواق العالمية، وقد رافق هذا الانفتاح سياسة دعم الأسعار الخاصة بالمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، حيث كانت الدولة تخصص مبالغ مالية معتبرة لكي تعزل السوق الداخلي عن التأثيرات السلبية الناتجة عن تغيرات السوق العالمية[3]، وبذلك تجسدت زيادة الاستهلاك بتضاعف المصادر التمويلية لدعم الأسعار الأساسية، حيث تم الاستعانة بمداخيل صادرات المحروقات لتغطية

---

[1] FAO, Cadre Programmation par Pays, Algérie (2013-2016), pp. 117-119.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات .http://www.ons.dz/-demographie-html

[3] عبد الحميد الإبراهيمي، مرجع سابق، ص. 181.

تكاليف الزيادة في الواردات الغذائية، وهو ما أدى إلى تدهور حالة ميزان الواردات والصادرات الغذائية وتكريس التبعية.

أولا- تطور الواردات الغذائية في الجزائر:

في ظل عجز الآلة الإنتاجية وعدم فعاليتها، تلجأ الجزائر سنويا إلى استيراد معظم المنتجات الغذائية بصفة مستمرة، وبكميات متزايدة والتي عرفت تطورا وتغيرات هيكلية على مر السنين، فبالإضافة إلى النمو المتزايد للكميات المستوردة توسعت دائرة الاستيراد لتشمل مواد غذائية كانت الجزائر إلى وقت قريب تشتهر بإنتاجها بوفرة. إن هذه الزيادة في الواردات تفسر أن الإنتاج الفلاحي في الجزائر لا يزال بعيدا عن تغطيته الاحتياجات الغذائية للسكان نظرا لتزايد النمو السكاني من جهة وارتفاع مستوى المعيشة من جهة أخرى.

إن معظم المنتجات الغذائية المستوردة حاليا تعتبر من المواد الأساسية التي تستهلك على نطاق واسع على غرار الحبوب والحليب والبقوليات وغيرها.

وتؤكد المعطيات أن هناك سبعة منتجات من المنتجات الغذائية التي يتم استيرادها شكلت وحدها 78% من الفاتورة الغذائية سنة 2013. [1] هذه المنتجات هي الحبوب، السكر، البقوليات، الحليب، البن والشاي، وكانت هذه النسبة في سنة 2012 تعادل 85%.[2]

وهكذا شهدت واردات المنتجات الغذائية في الجزائر زيادات متواصلة كما يبينها الجدول التالي:

[1] Algérie Focus, "Quels sont les produits alimentaires les plus importés". http://www.Algérie-focus.com/blog/2013.
[2] Ibid.

جدول رقم (33): تطور الواردات الغذائية في الجزائر.

الوحدة: مليار دولار

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
11.005	9,580	9,022	9,850	6,058	5,863	7,813	4,954	3,800	3,587

Source: Direction Générale des Douanes,"Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie", période: Années 2006, 2008, 2010, 2012, 2014.

تبين لنا معطيات الجدول أن قيمة الواردات الغذائية عرفت ارتفاعات متواصلة، حيث ارتفعت من حوالي 3,6 مليار دولار سنة 2005 إلى ما يقارب 8 مليار دولار سنة 2008 ثم شهدت انخفاض بقيمة تقارب 2 مليار دولار سنة 2009 وعاودت الارتفاع بعدها لتصل سنة 2011 إلى 9,85 مليار دولار ثم 11 مليار دولار سنة 2014. إن الارتفاع الكبير الذي عرفته فاتورة استيراد المواد الغذائية سنة 2008 مقارنة بالسنة التي سبقتها والبالغ 2,85 مليار دولار سببه الجفاف الذي ضرب البلاد في تلك السنة والذي أدى إلى انخفاض حاد في إنتاج مختلف المنتجات الزراعية وما نتج عنه من مضاعفة الاستيراد أما الانخفاض الذي حدث في واردات سنة 2009 فيعود إلى الظروف الجوية الملائمة التي ساعدت على الرفع من كمية الإنتاج بالإضافة إلى الشروع في تطبيق برنامج التجديد الفلاحي الريفي، غير أن ارتفاع الفاتورة لتصل سنة 2014 إلى 11 مليار دولار لهو أمر مقلق ويدل على فشل سياسة الدولة الرامية إلى التقليل من التبعية الغذائية للخارج، والضمان التدريجي للأمن الغذائي للبلاد رغم الأموال الضخمة التي تصرف لتطوير القطاع الفلاحي. وتحتل قائمة المنتجات الغذائية المستوردة المرتبة الثالثة في هيكلة الواردات المحققة سنة 2014 بنسبة تعادل 19% من القيمة الإجمالية للواردات، وسنحاول فيما يلي استعراض تطور محتوى واردات المجموعة الغذائية.

1- تطور واردات الحبوب:

تعد الجزائر من الدول الرائدة في مجال استيراد الحبوب، فقد استوردت خلال عشرية السبعينات من القرن الماضي ما يقارب 17 مليون قنطار سنويا وارتفعت هذه الكمية إلى أكثر من 44 مليون قنطار خلال عقد الثمانينات وتجاوزت 55 مليون قنطار أثناء التسعينات[1]، وعرفت بعدها انخفاضا محسوسا في السنوات الموالية. فبعد أن كانت الكمية المستوردة من الحبوب سنة 1999 تعادل 78 مليون قنطار، انخفضت سنة 2000 إلى ما يقارب 75 مليون قنطار ثم إلى 66 مليون قنطار سنة 2001 [2]. وقد يرجع هذا الانخفاض إلى النتائج المرضية التي حققتها الزراعة منذ الشروع في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

وخلال الفترة 2005-2009 بلغ متوسط الكمية المستوردة 79 مليون قنطار وتجاوز 80 مليون قنطار سنة 2012 [3]. وضمن مجموعة الحبوب، نجد القمح حيث ارتفعت كمية الواردات منه من 14,75 مليون قنطار خلال عشرية السبعينات إلى 41,6 مليون قنطار أثناء التسعينات، وخلال الفترة 2005-2009 سجل متوسط الواردات من القمح أكثر من 54 مليون قنطار، وعرفت سنة 2013 تسجيل ما يقارب 63 مليون قنطار وارتفع ذلك إلى 74 مليون قنطار سنة 2014. [4]

إن هذا الارتفاع في الكميات المستوردة من الحبوب يدل على قصور الإنتاج الوطني وعدم تمكنه من تغطية الحاجيات المتزايدة للسكان، وتؤكد معطيات المجلس الدولي للحبوب أن الجزائر تقتني سنويا ما بين 6 إلى 9 ملايين طن من الحبوب، وكل هذا يدل على تبعية

---

[1] بن ناصر عيسى، مرجع سابق، ص. 112.

[2] زعيبط نور الدين، "الإشكالية الغذائية للدول النامية: حالة الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 31، 2009، جامعة قسنطينة، ص. 243.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مجلد 33، مرجع سابق، ص. 118.

[4] Direction Générale des Douanes, op-cit, période: Année, 2014.

غذائية حادة تجعل الجزائر من الدول الأكثر اعتمادا على الخارج بخصوص هذه المادة الأساسية.

إن قصور الإنتاج المحلي فيما يتعلق بالحبوب يرجع إلى اعتماده الكبير على الأمطار التي تتذبذب في تساقطها كما يعود كذلك إلى عامل التزايد السكاني وتزايد الطلب على الحبوب التي تشكل الغذاء الأساسي للجزائريين، فمنذ التسعينات ازداد تركز الجزائريين على استهلاك الحبوب ومشتقاتها، خاصة ذوي الدخل المحدود بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الحيوانية والبقوليات والخضر والفواكه، وتدني القدرة الشرائية نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في تلك الفترة من خلال برنامجي الاستقرار والتعديل الهيكلي، أضف إلى ذلك الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد آنذاك.

2- تطور واردات البقول الجافة:

إن الواردات من البقول الجافة تنطبق عليها نفس الملاحظة، حيث عرفت الكميات المستوردة منها ارتفاعات متزايدة، فمن حوالي 36 ألف طن خلال عشرية السبعينات ارتفعت إلى 100 ألف طن أثناء الثمانينات وزادت في الارتفاع حيث بلغت 136 ألف طن خلال عشرية التسعينات. [1] حيث انتقلت واردات البقول من 162 ألف طن سنة 1992 إلى 360 ألف طن سنة 1997 وبعد ذلك أخذت في التراجع تدريجيا لتسجل 266 ألف طن سنة 2001 ثم 161 ألف طن سنة 2002 و140 ألف طن عام 2004. [2]

إن هذا التراجع في الواردات يمكن ربطه بتحسن مستويات الإنتاج التي سجلت زيادات معتبرة خلال تلك الفترة خاصة مع تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

وتنتج الجزائر حاليا في المعدل ما بين 800 ألف قنطار و900 ألف قنطار من البقول الجافة، وهو ما يستجيب لحاجيات البلاد في حدود 30% أو 35%[3] مع تقديرات بإمكانية

---

[1] بن ناصر عيسى، مرجع سابق، ص. 114.

[2] زعيبط نور الدين، مرجع سابق، ص. 244.

[3] El Watan, Economie, du 13-19 Janvier 2014, Dossier V.

تغطية أكثر من 50% من الحاجيات في أجل 2019 في حالة تحقيق الهدف المسطر بتوسيع المساحات المسقية. [*]

وحسب معطيات الديوان المهني للحبوب فإن الجزائر تستورد في المتوسط ما بين 450 ألف إلى 500 ألف قنطار من العدس، وما بين 500 ألف و600 ألف قنطار من الأرز وما بين 700 ألف و800 ألف قنطار من الحمص وحوالي 500 ألف قنطار من الفاصوليا. [1]

وكانت قيمة واردات البقول تقدر بحوالي 161 مليون دولار سنة 2002 ثم انخفضت سنة 2003 إلى 138 مليون دولار[2]، وارتفعت سنة 2009 إلى 261 مليون دولار بعد أن كانت قد سجلت سنة 2007 ما قيمته 257 مليون دولار[3]، ويدل ذلك على أن واردات البقول الجافة قد شهدت ارتفاعات مع بداية العقد الأول من الألفية الثالثة مقارنة بالفترة التي سبقتها وإن كانت هذه الارتفاعات تتسم بنوع من الثبات.

3- تطور واردات الحليب ومشتقاته:

تصنف الجزائر لدى الهيئات الدولية ضمن البلدان الخمس الأولى الأكثر استيرادا للحليب ومشتقاته، حيث تستورد كميات معتبرة من الحليب سنويا لتغطية الحاجات المتزايدة للسكان في ظل عجز الإنتاج المحلي، فقد استوردت الجزائر حوالي مليار لتر من الحليب مقابل انتاج محلي يقدر بحوالي ملياري لتر، وذلك على أساس أن حاجيات السوق الجزائرية تقدر بحوالي 3 مليارات لتر من الحليب تبعا لتقديرات عام 2006. [4]

ورغم أن الإنتاج عرف بعض النمو ليضمن حاليا قرابة 60% من حاجيات السوق، فإن 40% الباقية تبقى مضمونة بواسطة الاستيراد، وتنتج الجزائر حاليا أكثر من 3,5 مليار

---

[*] من المقرر توسيع المساحات المسقية لزراعة الحبوب والبقول الجافة من 1,1 مليون هكتار حاليا إلى 2 مليون هكتار بحلول سنة 2019.

[1] الديوان الوطني للحبوب.

[2] زعيبط نور الدين، مرجع سابق، ص 244.

[3] Direction générale des Douanes, op. cit. période: Années 2008, 2009.

[4] نزعي عز الدين، هاشمي الطيب، "السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 33، جويلية 2013، ص. 21.

لتر من الحليب، فيما تقدر حاجيات السوق بأكثر من 6 مليارات لتر سنويا[1]. ويتركز استيراد الجزائر من مادة الحليب على الحليب المسحوق حيث استوردت خلال الفترة 2005-2009 بالمتوسط ما يقارب 247 ألف طن، وبلغت الكمية المستوردة خلال سنة 2012 حوالي 293 ألف طن[2]، وانخفضت إلى 261 ألف طن سنة 2013 وارتفعت من جديد سنة 2014 إلى 372 ألف طن. [3]

وقد عرفت الواردات الجزائرية من الحليب ما قيمته 519 مليون دولار عام 2003 وارتفعت لتصل إلى 808 مليون دولار عام 2004 وتراجعت خلال السنة التي تلتها إلى 735 مليون دولارــ وقاربت المليار دولار سنة 2010 وارتفعت سنة 2011 إلى أكثر من 1,5 مليار دولار وتجاوزت 2 مليار دولار عام 2014. ورغم هذه المبالغ الهامة من العملة الصعبة التي تصرف لاقتناء الحليب من الخارج، إلا أنها تبقى عاجزة عن فك لغز كيس الحليب الذي لا يزال الجزائريون في عدة مناطق يتسابقون في طوابير طويلة للظفر به، ففي الوقت الذي تعول الدولة على تحقيق اكتفاء ذاتي في مجال الحليب خلال السنوات المقبلة، فإن ذلك يبدو بعيد المنال، حيث اتضح أن ضعف قدرات جمع الحليب ونقص الأعلاف لتغذية البقر وارتفاع كلفة انتاج الحليب لا تسمح حاليا بتسجيل تطور معتبر لإنتاج هذه المادة، كما أن الاستهلاك المفرط للجزائريين من مادة الحليب.[*] إضافة إلى بعض الممارسات المشبوهة كتحويل مسحوق الحليب المدعم عن وجهته وتهريب كميات كبيرة منه عبر الحدود إلى دول الجوار، كلها عوامل ساعدت على ارتفاع فاتورة الاستيراد.

---

[1] تصريح المدير العام للديوان الوطني للحليب لقناة دزاير نيوز التلفزيونية يوم 2015/06/15.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص. 175.

[3] Direction générale des Douanes, op-cit. Période: Année, 2014.

[*] حسب الديوان الوطني للإحصائيات، فإن استهلاك الفرد الجزائري من الحليب قد تجاوز المستوى المحدد من قبل منظمة الصحة العالمية.

4- تطور الواردات الغذائية الأخرى:

تتمثل في واردات اللحوم والسكر والشاي والبن وغيرها، ورغم أنها تعتبر من المواد التي تستهلك على نطاق واسع، إلا أنها تكتسي أهمية أقل مقارنة بالمنتجات السابق ذكرها سواء من حيث القيمة أو الكمية التي يتم استيرادها ويرتبط بعضها ارتباطا وثيقا مع الأسواق العالمية، خاصة السكر والبن والشاي حيث عرفت ارتفاعا حادا في أسعارها مما جعلها تسجل ارتفاعا في قيمة الواردات.

فالسكر مثلا سجلت وارداته سنة 2007 ما قيمته 428 مليون دولار وعرفت بعدها ارتفاعات متتالية إلى غاية 2011 أين سجلت 1,16 مليار دولار وابتداء من سنة 2012 بدأت تسجل تراجعات متتالية حيث انخفضت إلى 910 مليون دولار سنة 2014 [1]، ويعود السبب وراء هذا التراجع إلى انخفاض أسعار السكر في الأسواق العالمية.

وبالنسبة لواردات البن والشاي، فبعد أن كانت تتسم بنوع من الثبات خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، عرفت ارتفاعات خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة، حيث سجل متوسط استيراد الشاي خلال الفترة 2005-2009 ما يعادل 11 ألف طن بقيمة 12 مليون دولار، وفي سنة 2012 سجلت الواردات زيادة طفيفة حيث بلغت 12 ألف طن ولكن مع زيادة كبيرة في القيمة وصلت إلى 135 مليون دولار. أما واردات البن فبلغت خلال نفس الفترة 118 ألف طن بقيمة 207 مليون دولار و123 ألف طن بقيمة 257 مليون دولار[2] على الترتيب.

وما يلاحظ هو الارتفاع الكبير في قيمة الواردات مقارنة بالارتفاع المسجل في الكمية المستوردة والذي يعود سببه إلى ارتفاع أسعار هاتين المادتين في الأسواق الدولية خلال تلك الفترة، ففي سنة 2013 بلغت الواردات من البن 127 ألف طن بقيمة 315 مليون دولار، وارتفعت سنة 2014 إلى 128 ألف طن مع انخفاض في القيمة إلى 306 مليون دولار

[1] Direction Générale des Douanes, op-cit, Période: Années, 2011, 2013, 2014.
[2] Direction Générale des Douanes, op-cit, Période: Année, 2012.

وذلك بسبب انخفاض أسعار البن في الأسواق العالمية، وما يلاحظ من خلال ذلك هو أن النسبة الكبيرة من الواردات تعود إلى البن مقارنة بالشاي، نظر لكثرة الطلب عليها واستهلاكها من قبل غالبية الجزائريين على عكس الشاي الذي يستهلك بدرجة أقل.

وبشأن اللحوم، فقد أصبحت الجزائر تستورد كميات معتبرة منها لدرء النقص المسجل في السوق والحد من ارتفاع أسعارها، حيث تستورد في المتوسط ما يقارب 10 ملايين دولار شهريا من اللحوم، وتستورد الجزائر اللحوم الطازجة والمجمدة حيث تجاوزت فاتورة الاستيراد سنة 2003 مثلا 130 مليون دولار وبكميات تقارب 65 ألف طن، وتتركز الواردات الجزائرية من اللحوم أساسا على اللحوم المجمدة حيث بلغت واردات هذه الأخيرة سنة 2003 ما يقارب 41 ألف طن، بقيمة 88 مليون دولار مقابل 18 ألف طن بقيمة 35 مليون دولار في السنة التي قبلها. وبلغ متوسط واردات اللحوم الطازجة والمجمدة خلال الفترة 2005–2009 أكثر من 67 ألف طن بقيمة 174 مليون دولار[1]، وبلغ ما تم استيراده من لحوم الأبقار المجمدة سنة 2013 ما يقارب 47 ألف طن بقيمة 148 مليون دولار من قيمة الفاتورة الإجمالية لواردات اللحوم البالغة 253 مليون دولار، وسجلت سنة 2014 انخفاضا حيث وصلت إلى 35 ألف طن بقيمة 109 مليون دولار رغم ارتفاع الفاتورة الإجمالية إلى 307 مليون دولار. [2]

ويرجع هذا الانخفاض ربما إلى نفور الجزائريين من استهلاك اللحوم المجمدة وعدم الإقبال عليها وذلك لدواعي ومعتقدات دينية خاصة وأن هذه اللحوم يتم استيرادها من دول لا تدين بالإسلام، ومن جهة أخرى فإن تواضع فاتورة استيراد اللحوم مقارنة بتلك المتعلقة بالحبوب والحليب والبقوليات قد ترجع إلى أن غالبية الجزائريين لا يقتنون اللحوم بسبب غلاء أسعارها بالنظر إلى تدني القدرة الشرائية لشريحة واسعة من السكان، فالأكيد أن قلة

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية مجلد رقم 33، مرجع سابق، ص. 175.

[2] Direction Générale des Douanes, op-cit, Période: Année, 2014.

استهلاك اللحوم في الجزائر لا يعود إلى قلة المعروض منها، وإنما إلى كون أسعارها ليست في متناول غالبية السكان، فهناك من يستهلك اللحم فقط في أعياد الأضحى وبعض المناسبات والولائم.

ويبين الجدول التالي مدى تطور الواردات الغذائية في الجزائر من المنتجات الرئيسية ذات الاستهلاك الواسع خلال الخمس سنوات الأخيرة.

جدول رقم (34): تطور الواردات من المنتجات الغذائية الرئيسية

الوحدة: مليون دولار

السنوات / البيان	2010	2011	2012	2013	2014
الحبوب ومشتقاتها	1986,67	4052,10	3295,03	3310,84	3679,51
السكر	678,67	1163,04	1010,92	944,67	910,57
الحليب ومشتقاته	993,96	1544,11	1268,66	1261,81	2045,16
البقول الجافة	299,41	394,85	359,08	457,98	370,12
البن والشاي	244,69	356,35	392,08	374,74	378,35
اللحوم	168,77	164,61	256,85	253,70	307,27

Source: Direction Générale des Douanes, "Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie", période: Années 2010, 2011, 2012, 2013, 2014.

يتضح لنا من بيانات الجدول السابق مدى التصاعد الذي شهدته فاتورة الاستيراد بالنسبة لمعظم المنتجات الرئيسية، فالحبوب زادت واردتها إلى 4 ملايير دولار سنة 2011 بزيادة قدرها 103% مقارنة بسنة 2010 وإذ سجلت انخفاض سنة 2012 أثر تحسن المحصول في تلك السنة بسبب تحسن الظروف المناخية فإنها عاودت الارتفاع سنة 2013 و2014 على التوالي.

وبالنسبة للحليب ومشتقاته فقد شهد كذلك ارتفاعا في الواردات حيث سجلت الفاتورة سنة 2011 أزيد من 1,5 مليار دولار بزيادة تجاوزت 55% مقارنة بالسنة التي قبلها. وقفزت سنة 2014 لتسجل رقما قياسيا بقيمة 2 مليار دولار بزيادة قدرها 62,47% مقارنة بسنة 2013.

وقد عرفت واردات السكر بعض الاستثناءات حيث سجلت انخفاضات متتالية بداية من سنة 2012، حيث انخفضت إلى 1 مليار دولار ثم إلى حوالي 945 مليون دولار و910 مليون دولار بالنسبة للسنوات الثلاث على الترتيب.

أما البن والشاي فقد عرفت الواردات منهما ارتفاعات متتالية محدودة إلى غاية 2012، وان سجلت بعض الانخفاض سنة 2013 إلا أنها عاودت الارتفاع في السنة التي تلتها لتسجل 378 مليون دولار. وعرفت واردات البقول الجافة نوع من التذبذب متأرجحة بين الارتفاع والانخفاض، حيث سجلت أعلى قيمة لها خلال الفترة بقيمة تقارب 458 مليون دولار سنة 2013 وانخفضت من جديد سنة 2014 لتسجل 370 مليون دولار، يعود هذا الانخفاض إلى التحسن النسبي التي بدأ يعرفه إنتاج هذه المجموعة من المنتجات خلال السنوات الأخيرة.

ونفس الملاحظة تنطبق على واردات اللحوم حيث عرفت بدورها بعض التذبذبات، من حوالي 169 مليون دولار المسجلة خلال سنة 2010 انخفضت قليلا إلى ما يقارب 165 مليون دولار سنة 2011، وارتفعت سنة 2012 لتسجل حوالي 257 مليون دولار أي بزيادة قدرها 56% وازدادت ارتفاعا لتصل سنة 2014 إلى 307 مليون دولار.

ثانيا- تطور الصادرات الغذائية في الجزائر:

بدأت الصادرات الغذائية في الجزائر التي كانت تمثل ثلاثة أرباع من العائدات الإجمالية مع بداية الستينات من القرن الماضي[1]، في الانخفاض على مر السنين، وخاصة

[1] Zine M. Barka, "Annual Report on International Finance and Development in Africa ", Algeria, CeSPI, 2009, p.4.

بعد تخلي الحكومة الفرنسية عن اتفاقيات الخمور بعد سنوات قليلة من الاستقلال، مما أدى إلى تراجع مداخيل هذه الأخيرة. ولم يشهد مجال تصدير المواد الغذائية تطور يستحق الذكر بسبب التهميش الذي عانى منه القطاع الفلاحي لفترة طويلة، وخاصة مع دخول محطة تصدير النفط والغاز حيث أدى ذلك إلى خلق نوع من الإتكال، وظل قطاع المحروقات يستحوذ على النسبة العليا في مجال التصدير بنسبة 88% من إجمالي الصادرات سنة 1972، و95% خلال الفترة 1990–2000 وفي سنة 2008 كانت نسبة الصادرات من المحروقات تمثل أكثر من 97% من إجمالي الصادرات[1] وهي على حالها إلى اليوم.

وبالمقابل لم تتعدى الصادرات خارج المحروقات 3% في كل الأحوال، وكانت الصادرات من المواد الغذائية من هذه النسبة معدومة حيث بالكاد وصلت 1% في أحسن أحوالها، ويبين الجدول التالي تطور الصادرات الغذائية الجزائرية خلال السنوات الأخيرة.

جدول رقم (35): تطور الصادرات الغذائية في الجزائر

الوحدة: مليون دولار

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
323	402	315	355	315	113	119	88	73	67

Source: Direction Générale des Douanes, Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, Periode : Années, 2006, 208, 2010, 2012, 2014.

يبين لنا الجدول السابق مدى التطور الذي عرفته الصادرات في الجزائر من المنتجات الغذائية، فالبرغم من أنها تشهد بعض التطور من سنة إلى أخرى إلا أنها تبقى ضعيفة بالنظر لمساهمتها في إجمالي الصادرات. فقد عرفت تطورا ملحوظا في السنوات الخمس الأخيرة، مقارنة بالتي سبقتها، حيث ارتفعت من 67 مليون دولار سنة 2005 إلى 315 مليون دولار سنة 2010 وسجلت سنة 2013 أقصى قيمة لها ببلوغها 402 مليون دولار. إن هذا التطور

[1] عبد الحميد الإبراهيمي، مرجع سابق، ص. 181.

يعود إلى الحوافز التي تقدمها الدولة لتشجيع التصدير وتنويعه، ورغم هذا التطور فإن اسهام القطاع الزراعي في إجمالي الصادرات لا يزال ضعيفا حيث قدر معدله خلال السنوات العشر 2005-2014 بحوالي 0,5%.[1]

واستنادا إلى معطيات من البنك الدولي، فإن نسبة مساهمة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات في الجزائر كانت 0,5% سنة 1990، وانخفضت سنة 2000 لتصل إلى 0,2%.[2] وفي سنة 2010 سجلت 0,5% وهي النسبة نفسها التي شهدتها سنة 2014.

إن أهم المنتجات الموجهة للتصدير هي التمور والخمور، فالجزائر تشتهر بإنتاج أجود أنواع التمور المعروفة عالميا باسم دقلة نور، فكان متوسط ما تم تصديره من التمور في عشرية السبعينات حوالي 138 قنطار، وانخفض خلال الثمانينات إلى 38 ألف قنطار بانخفاض بأكثر من 72%، وسجلت ارتفاعا خلال عشرية التسعينات حيث بلغت 156 ألف قنطار أي بزيادة قدرها 184% مقارنة بالفترة السابقة. [3]

وسجلت خلال الفترة 2005-2009 ما قيمته 10,5 ألف طن وارتفعت الكمية المصدرة سنة 2010 لتصل 16 ألف طن ثم 28 ألف طن سنة 2011 [4]. إن هذه الزيادات تفسر بالدعم الكبير التي تقدمه الدولة لمنتجي التمور والإجراءات التحفيزية على مختلف المستويات لتسهيل عمليات تصدير المنتجات الفلاحية عموما.

أما بالنسبة للخمور فهي حالة خاصة من الصادرات، حيث عرفت بعض التذبذبات في عملية تصديرها فكان ما صدر منها خلال عشرية السبعينات يقارب 6 ملايين قنطار، وانخفض خلال عقد الثمانينات إلى حوالي مليون قنطار وكانت الكمية المصدرة أثناء التسعينات 963 ألف قنطار وخلال سنة 2009 بلغت اكثر من 4 ملايين قنطار وارتفعت

---

[1] Direction Générale des Douanes, op.cit. Période, Année, 2013.

[2] http://www.tradingeconomics.com/Algeria/food-export-percent-of-merchandise-expo.

[3] بن ناصر عيسى، مرجع سابق، ص. 122.

[4] Direction Générale des Douanes, op.cit. Période : Année, 2011.

سنة 2010 إلى 6 ملايين قنطار وعرفت تراجعا إلى ما يقارب 4,5 مليون قنطار سنة 2011. [1]

ثالثا- الاختلال بين الصادرات والواردات:

إذا تأملنا البيانات الإحصائية حول الإنتاج والواردات والصادرات من المنتجات الغذائية في الجزائر يتضح لنا أن درجة التبعية الغذائية كبيرة لأن الواردات الغذائية تمثل نسبة كبيرة، وتشغل وزنا معتبرا في تغطية الاحتياجات الغذائية للسكان، وأن نسبة تغطية هذه الواردات من صادرات المواد الغذائية لا تكاد تذكر.

ويوضح لنا الجدول التالي مدى الاختلال بين الصادرات والواردات الغذائية خلال الخمس السنوات الماضية.

جدول رقم (36): الاختلال بين الصادرات والواردات الغذائية خلال الفترة 2010-2014

الوحدة: مليون دولار

البيان / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات الغذائية	315	355	315	402	323
النسبة من إجمالي الصادرات	%0,55	%0,48	%0,44	%0,62	%0,51
الواردات الغذائية	6058	9850	9022	9580	11005
النسبة من إجمالي الواردات	%14,97	%20,85	%17,91	%17,40	%18,86
حجم الفجوة الغذائية	5743-	9495-	8707-	9178-	10682-
معدل تغطية الصادرات للواردات	%05,19	%03,60	%03,49	%04,19	%02,93
معدل الفجوة الغذائية	%94,80	%96,39	%96,50	%95,80	%97,12

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات جداول سابقة.

[1] Ibid.

نلاحظ من خلال الجدول مدى العجز المستمر في الميزان التجاري الغذائي، نتيجة للزيادة المستمرة والارتفاع النسبي للواردات الغذائية، حيث سجلت ارتفاعات متتالية خلال الثلاث السنوات الأخيرة، فقد عرفت سنة 2013 نموا بعدل 6,18% مقارنة بسنة 2012 وازدادت نموا في سنة 2014 بنسبة 14,87% مقارنة بالسنة التي قبلها، وبالمقابل لم تعرف الصادرات الغذائية نموا متزايدا بالقدر الذي عرفته الواردات، كما أن تغطية الواردات الغذائية بالصادرات منها تمثل نسبة ضئيلة جدا وتشهد انخفاضا حيث بلغت في أحسن أحوالها 05,19% في سنة 2010، وكان أدنى معدل عرفته خلال تلك الفترة 2,90% وذلك في سنة 2014، وهذا بسبب الارتفاع الكبير في واردات ذات السنة مقابل انخفاض للصادرات، حيث ارتفعت الواردات إلى 11 مليار دولار سنة 2014 من 9,5 مليار دولار التي سجلتها سنة 2013. بينما عرفت الصادرات انخفاضا من 402 مليون دولار عام 2013 إلى 323 مليون دولار في السنة الموالية.

إن هذا التطور يعني أن الواردات الغذائية تستحوذ على حصة الأسد من العوائد المتأتية من صادرات المحروقات.

إن ما يتعين ذكره فيما يتعلق بالصادرات والواردات الغذائية، هو وجود ثلاثة منتجات معروفة بكونها الأكثر استيرادا وهي الحبوب والحليب والبقول الجافة والتي تمثل وحدها أكثر من 60% من إجمالي الواردات الغذائية، واثنان منها أكثر تصديرا هما التمور والخمور اللذان يمثلان 95% من إجمالي الصادرات الغذائية.[1]

إن ما يمكن قوله من خلال ما سبق، هو أنه إذا كان تطور الصادرات والواردات الغذائية يحصل بصفة متوازية، فإن ذلك بالتأكيد لن يؤثر على موارد العملة الصعبة الموجهة للتنمية، وذلك لأن تزايد الواردات من المنتجات الغذائية سيتم تغطيته بواسطة مداخيل الصادرات الغذائية الإضافية، إلا أن هذا ليس هو واقع الحال في الجزائر حيث أن مداخيل

[1] نزعي عز الدين، هاشمي الطيب، مرجع سابق، ص. 26.

الصادرات الغذائية ضئيلة جدا وتشهد انخفاضا بينما تزداد الواردات ارتفاعا كما أن معدل تغطية الواردات الغذائية من الصادرات الغذائية ضعيفة جدا وتشهد تدهورا وحجم الفجوة الغذائية يزداد اتساعا.

إن هذا الاختلال في الصادرات والواردات الغذائية لهو أمر لا يبعث على الارتياح، ويبين بوضوح حدة التبعية الغذائية للجزائر.

وإذا كان باستطاعة الجزائر القيام باقتطاع أموال الصادرات من المحروقات بقيم متزايدة لتمويل الواردات الغذائية، فإن أي انخفاض في أسعار المحروقات قد يقلب الوضع رأسا على عقب، وقد حدث ذلك فعلا في الثمانينات من القرن الماضي، حيث أدى انهيار أسعار النفط إلى قيام الدولة بالتقليص من وارداتها في مختلف المجالات، بل تعدى ذلك إلى اللجوء إلى القروض الخارجية لدفع قيمة الواردات الغذائية الغير قابلة للتقليص. ذلك لأنه إذا صاحب الطلب المرتفع على الغذاء ندرة في العملات الأجنبية لتسديد الواردات، ومع تواصل اتساع هوة الفجوة الغذائية على نفس المنوال الذي تسير عليه حاليا، فإنه يمكن تصور المشكلة الغذائية التي تحدث وما ينطوي على هذه المشكلة من مضمون بالنسبة للأمن الغذائي للبلاد. وعليه فإن الأمر يتطلب تضافر الجهود لتدارك الأمر بالتركيز أكثر على القطاع الفلاحي باعتباره قطاعا حساسا بتغيير الظروف وإعطائه الدور الريادي الذي يستحقه، سواء تعلق الأمر باستصلاح المزيد من الأراضي وعصرنة القطاع وتطويره بالشكل الذي يمكنه من رفع الإنتاج وتحسين الإنتاجية.

إن الدولة لم تبخل إغداق القطاع الفلاحي بالأموال، إلا أنه اتضح أن نسبة كبيرة من أموال الدعم هذه تذهب لغير مستحقيها، فالأمر يقتضي تطهير القطاع من الطفيليين والانتهازيين والمضاربين الذين أساؤوا له وإعداد إستراتيجية واضحة بالاعتماد على أصحاب المهنة الحقيقيين للنهوض بقطاع الفلاحة الذي هو مصدر الغذاء.

ويمكننا التعمق أكثر لدراسة حجم الفجوة الغذائية ودرجة التبعية لبعض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع وكذا نسبة الاكتفاء الذاتي منها من خلال الجداول التالية:

جدول رقم (37): الفجوة الغذائية لبعض السلع الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في الجزائرلعام 2010

الوحدة: ألف طن

البيان	الإنتاج	الواردات	الصادرات	المتاح للاستهلاك	حجم الفجوة	معدل الفجوة %	نسبة الاكتفاء الذاتي%
مجموعة الحبوب	4558,78	7925,19	6,03	12477,73	7919,16	63,47	36,53
مجموعة البقوليات	72,32	175,11	0,09	247,34	175,02	70,76	29,24
مجموعة الخضر	8765,54	30,82	5,25	8791,11	25,57	00,29	99,71
مجموعة الفواكه	3350,13	354,76	9,02	3695,87	345,74	09,35	90,65
البطاطس	3300,31	124,92	-	3425,23	124,92	03,65	96,35
السكر	-	9133,31	12,73	1120,58	1120,58	100	0,00
اللحوم الحمراء	271,59	62,30	0,02	333,87	62,28	08,65	81,35
اللحوم البيضاء	190,83	-	-	190,83	00,00	00	100
البيض	193,56	0,45	-	194,01	0,45	00,26	99,74
الحليب ومشتقاته	2377,64	2752,26	16,81	5113,09	2735,45	53,50	46,50

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد رقم 31، 2011، الخرطوم، ص. 197.

جدول رقم (38): الفجوة الغذائية لبعض السلع الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر لعام 2011

الوحدة: ألف طن

البيان	الإنتاج	الواردات	الصادرات	المتاح للاستهلاك	حجم الفجوة	معدل الفجوة %	نسبة الاكتفاء الذاتي%
مجموعة الحبوب	3727,99	7946,15	8,34	11665,80	7937,81	68,04	31,96
مجموعة البقوليات	78,82	206,06	0,09	284,79	205,97	72,32	27,68
مجموعة الخضر	9569,24	3082	5,25	9594,81	25,57	00,27	99,73
مجموعة الفواكه	3708,31	354,76	9,02	4054,05	345,74	08,53	91,47
البطاطس	3862,19	113,26	0,05	3975,40	113,21	2,85	97,15
السكر	-	1240,09	6,20	1233,89	1233,89	100	0,00
اللحوم الحمراء	267,41	62,30	0,02	329,69	62,28	18.89	81,11
اللحوم البيضاء	330,33	0,47	-	330,80	0,47	00,14	99,86
البيض	229,10	0,45	-	229,55	0,45	00,20	99,80
الحليب ومشتقاته	3165,66	2382,01	16,81	5980,86	2815,20	47,10	52,90

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد رقم 32، 2012، الخرطوم، ص. 180.

جدول رقم (39): الفجوة الغذائية لبعض السلع الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر لعام 2012

الوحدة: ألف طن

البيان	الإنتاج	الواردات	الصادرات	المتاح للاستهلاك	حجم الفجوة	معدل الفجوة %	نسبة الاكتفاء الذاتي%
مجموعة الحبوب	5137,20	7946,01	8,34	13074,91	7937,81	60,70	39,30
مجموعة البقوليات	84,30	206,06	0,09	290,36	205,97	70,96	29,04
مجموعة الخضر	10402,30	30,82	5,25	10427,90	25,57	00,25	99,75
مجموعة الفواكه	3857,10	354,76	9,02	4202,18	345,74	08,22	91,78
البطاطس	4219,48	113,26	0,05	4332,68	113,21	02,61	97,39
السكر	-	1240,10	6,20	1233,90	1233,90	100	00,00
اللحوم الحمراء	240,90	62,30	0,02	303,18	62,28	20,55	79,45
اللحوم البيضاء	365,40	47’0	-	364,93	0,47	00,14	99,86
البيض	266,30	0,45	-	266,75	0,45	00,17	99,83
الحليب ومشتقاته	3064,10	2832,01	16,81	5879,30	2815,20	47,89	52,11

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد رقم 33، الخرطوم 2013، ص. 182.

إن المتمعن في بيانات الجداول السابقة يلاحظ أن نسبة التبعية والتي يعبر عنها بالفجوة الغذائية بالنسبة لمجموعة الحبوب والتي قدرت بحوالي 63,5% عام 2010 قد ارتفعت سنة 2011 إلى 68% وهذا نظرا للنقص الكبير الذي طرأ على إنتاج الحبوب في تلك السنة وما نتج عن ذلك من زيادة في الواردات، وقد عرفت سنة 2012 تحسنا في الإنتاج واستقرار في الواردات وبالتالي انخفض معدل الفجوة إلى ما يقارب 61%. وتجدر الإشارة إلى أن معدل الفجوة لمجموعة الحبوب خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي كانت تقدر بـــ 70%،[1] وخلال الفترة الممتدة بين 2004-2008 كانت تعادل 69,45%،[2] مما يعني أن نسبة الاكتفاء الذاتي التي تحققت في سنة 2012 والتي قاربت 40% هي الأحسن منذ عقود.

أما بالنسبة لمجموعة البقوليات، فإن الجداول تبين لنا تحسن طفيف ومستمر في كمية الإنتاج خلال السنوات الثلاثة، وأن معدل الفجوة ارتفع من حوالي 71% عام 2010 إلى 72% في السنة الموالية بسبب الارتفاع المسجل في لواردات وانخفضت سنة 2012 إلى 71% مع ارتفاع الإنتاج واستقرار الواردات، وكان معدل الفجوة خلال الفترة 2004-2008 في حدود 78% وخلال عقدي الثمانينات والتسعينات كان يتراوح بين 70% و73% على التوالي[3]، وهو ما يؤكد أن نسبة الاكتفاء الذاتي من مجموعة البقوليات لم تصل إلى 30% في أحسن حالاتها رغم التحسن الذي طرأ على الإنتاج خلال السنوات الأخيرة.

وبشأن الحليب ومشتقاته، ومع الارتفاع المسجل في الإنتاج خلال سنة 2011 مقارنة بالسنة التي قبلها، قابله ارتفاع طفيف في الواردات واستقرار في صادرات مشتقات الحليب، انخفض معدل الفجوة من 53,5% إلى 47%.

---

[1] بن ناصر عيسى، مرجع سابق، ص. 128.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مجلد رقم 32، مرجع سابق، ص. 182.

[3] بن ناصر عيسى، مرجع سابق، ص. 128.

ومع تسجيل انخفاض في كمية الإنتاج سنة 2012 واستقرار في الواردات والصادرات، ارتفع معدل الفجوة ليقارب 48%، وكان معدل الفجوة الذي عرفته الفترة 2004-2008 قدر بحوالي 62%، وخلال الثمانينات والتسعينات 60%،[1] مما يدل على أن نسبة الاكتفاء الذاتي من الحليب ومشتقاته كانت لا تتجاوز 40% خلال العقود الماضية وهي الآن تتجاوز 50% مما يعني تحسن في هذا المجال.

ويعتبر السكر المادة الوحيدة التي تعد نسبة الاكتفاء الذاتي منها معدومة، حيث تغطي واردات السكر كامل الاحتياجات المحلية، باعتبار أن الجزائر تستورد كل حاجياتها من هذه المادة، وخاصة بعد توقف إنتاج الشمندر السكري أواخر الثمانينات. ونفس الملاحظة تنطبق على الشاي والبن.

وبالنسبة لباقي المنتجات كالخضر والفواكه واللحوم والبيض فإن الجداول توضح أنها حققت نسبة اكتفاء ذاتي معتبرة خلال السنوات المذكورة. فمجموعة الخضر قاربت نسبة الاكتفاء الذاتي منها 100% مع تسجيل معدل فجوة بالكاد وصل 0,3% ونفس الشيء يمكن أن يقال عن مجموعة الفواكه ولكن بدرجة أقل حيث قاربت نسبة الاكتفاء الذاتي منها 92%، حيث قدر معدل الفجوة منها سنة 2010 بحوالي 9,35% لينخفض إلى 8,22% سنة 2012 وهي تقريبا نفس المعدلات التي عرفتها الفترة 2004-2008. [2]

للتذكير فإن معدل الفجوة بالنسبة لمجموعة الخضر خلال الثمانينات كان في حدود 8% وانخفض خلال التسعينات إلى ما يقارب 2%، وفي سنة 2012 كانت 0,25% مما يعني تحسن كبير طرأ على هذه المجموعة في مجال تحقيق الاكتفاء الذاتي.

وعلى العكس من ذلك فإن معدل الفجوة بالنسبة لمجموعة الفواكه خلال الثمانينات حوالي 1% وانخفض خلال التسعينات إلى 0,7% وخلال الفترة الممتدة بين 2004-2008

---

[1] بن ناصر عيسى، مرجع سابق، ص. 128.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مجلد 32، مرجع سابق، ص. 182.

كان في حدود 9,7%[1] وفي سنة 2012 وصل إلى 8,5%، إن ارتفاع الفجوة خلال العقدين الأخيرين مقارنة بالتسعينات يمكن تفسيرها بدخول منتجات غذائية جديدة دائرة الاستيراد لم تكن متوفرة من قبل.

أما البطاطس والتي تبين معطيات الجداول تحسن مضطرد في نسبة الاكتفاء الذاتي منها، حيث عرف معدل الفجوة انخفاضات مستمرة من 3,65% سنة 2010 إلى 2,85% في السنة الموالية ثم 2,61% في سنة 2012، وكان معدل الفجوة المسجل خلال الفترة 2004-2008 في حدود 5,28% مما يفسر التحسن الكبير الذي طرأ على إنتاج هذه المادة الإستراتيجية والجدير بالذكر أن معدل الفجوة لمنتوج البطاطس خلال الثمانينات من القرن الماضي كان 22% وانخفض خلال عقد التسعينات إلى 10%.[2]

أما اللحوم الحمراء، فتبين لنا الجداول السابقة تراجعا مستمرا في إنتاجها خلال السنوات الثلاثة، ومع استقرار في الواردات وانعدام شبه كلي للصادرات، فإن معدل الفجوة عرف زيادات متتالية من 18,65% سنة 2010 إلى ما يقارب 19% سنة 2011 إلى 20,5% عام 2012، وكان معدل الفجوة لمسجل خلال الفترة 2004-2008 يقارب 25%[3] وفي التسعينات كان لا يتجاوز 7%، مما يعني انخفاض في نسبة الاكتفاء الذاتي من 93% في التسعينات إلى ما يقارب 82% عام 2012، إن ما يلاحظ في هذا الشأن هو أنه رغم انخفاض الإنتاج فإن الواردات عرفت استقرار، وهذا يفسر عدم الإقبال الكبير على اللحوم في الجزائر نظرا لارتفاع أسعارها بسبب تدني القدرة الشرائية لغالبية السكان ومحاولة الدولة استيراد اللحوم لكسر الأسعار.

أما في مجال اللحوم البيضاء فعرفت اكتفاء نسبيا مثلما هو الحال بالنسبة للبيض، وحسب بيانات الجداول فإن نسبة الاكتفاء الذاتي قاربت 100% بفضل التحسن الذي طرأ

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مجلد 32، مرجع سابق، ص. 182.

[2] بن ناصر عيسى، مرجع سابق، ص. 128.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مجلد رقم 32، مرجع سابق، ص. 182.

على إنتاج اللحوم البيضاء والبيض مع زيادة الطلب عليها بفضل أسعارها التي تعتبر في متناول الجميع.

من خلال ما سبق، وما يمكن استنتاجه من التحليل السابق لمعدلات الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي لمجموعة من المنتجات الغذائية، ورغم التحسن الذي طرأ على بعض المنتجات من خلال تحقيقها معدلات اكتفاء عالية على غرار الخضر والفواكه والبطاطس واللحوم البيضاء والبيض، إلا أن العجز المسجل في المنتجات الأساسية الثلاثة والمتمثلة في الحبوب والبقوليات والحليب والتي تستحوذ على النصيب الأكبر من الواردات، يشكل عبئا كبيرا على ميزانية الدولة، من خلال استنزاف جزء كبير من الموارد المالية لشرائها من الخارج.

وما يلاحظ أن واردات الجزائر من الحبوب مثلا، أصبحت تعرف ارتفاعا مستمرا دون تقديم مبررات مقنعة لمثل هذه الزيادات، حيث ترتفع فاتورات الاستيراد من سنة إلى أخرى حتى في المواسم الفلاحية الجيدة في ظل غياب مراقبة عمليات الاستيراد وأصحابها، فالمشكلة كما قال الأمين العام لاتحاد الفلاحين الجزائريين[1] "إن فاتورة استيراد الحبوب لا تعكس احتياجات وإنتاج البلاد، خاصة وأن الحاجيات النظرية للسوق الجزائري تتراوح بين 7 و8 ملايين طن بحساب التخزين، إلا أن الواردات والإنتاج المحلي للحبوب تجاوزت هذه السنة 16 مليون طن". إن هذا الواقع يؤكد أن مجال الاستيراد والتصدير يعيش نوعا من الفوضى، يتطلب تنظيما لتحديد الاحتياجات وتفادي الاحتكار والبزنسة والمحافظة على موارد الدولة من العملة الصعبة، خاصة مع اقتراب انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وما سيترتب عن ذلك من فتح الأسواق وتحرير التجارة .

[1] جريدة الشروق، 21 ديسمبر 2014، الصفحة الاقتصادية.

المبحث الرابع :اتفاقية الزراعة في منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها المحتملة على المشكلة الغذائية في الجزائر

إذا كان الهدف الأساسي من إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارية ومن بعدها منظمة التجارة العالمية، هو تحرير التجارة الدولية، فإن هذا التحرير ظل لفترة طويلة مقتصرا على السلع ذات الاهتمام الخاص بالدول الصناعية ولم يشمل الاتجار في المنتجات الزراعية. حيث فشلت الاتفاقية في إيجاد حلول للقيود التعريفية وغير التعريفية في التجارة الدولية لهذه المنتجات بسبب الخلافات والتحفظات التي أبدتها الدول المتقدمة إزاء هذا الموضوع.

هذا الفشل يعد أهم أوجه القصور في عملية تحرير التجارة الدولية باعتبار السلع الزراعية تمثل جانبا هاما من صادرات الدول النامية، ومن ثم فإن استثناء التجارة الدولية الزراعية من تطبيق قواعد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة أدى إلى حرمان هذه الدول من العديد من المزايا التي كان يمكن الحصول عليها.

فلقد كانت الزراعة عرضة لكافة أنواع القيود التي تفرضها مختلف الدول لحماية المنتجين الزراعيين المحليين من المنافسة الخارجية، وبقيت بذلك خارج مجال تغطية جولات المفاوضات المتتالية التي سبقت جولة أوروغواي. وذلك بسبب عدم رغبة الدول المتقدمة التصدي للقيود التي ترد على التجارة الدولية في السلع الزراعية نظرا للمكانة التي تحتلها الزراعة في القطاع الاقتصادي لهذه الدول وكذلك القوة السياسية التي يتمتع بها المنتجون الزراعيون فيها.

وقد أدى ذلك إلى قيام كل دولة باتخاذ ما تراه مناسبا من إجراءات حمائية وغير تعريفية نتج عنها تشويه التخصص الدولي في قطاع الفلاحة وألحق أضرارا بالغة بالدول التي تتمتع بميزة نسبية عالية في الإنتاج الزراعي.

وهكذا ظلت الزراعة خارج نطاق المفاوضات التجارية، وظل التخوف من تحرير التجارة في السلع الزراعية قائما إلى أن نجحت جولة أورغواي في إخضاعها لأول مرة للقواعد التي تحكم التجارة الدولية في السلع الصناعية في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارية.

المطلب الأول: جولة أورغواي والاتفاقية الزراعية

بينت جولة أورغواي من المفاوضات في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارية مدى التعارض الشديد بين مصالح الشركاء التجاريين الرئيسيين في العالم، الأمر الذي انعكس على مسار المفاوضات وأدى إلى تأخرها عن الوقت المحدد لإنهائها بثلاث سنوات. (*)

وكانت الزيادات الضخمة في المبالغ المخصصة للإعانات الزراعية في الدول المتقدمة(**) والسياسات الزراعية التي تطبقها الكثير من الدول النامية وارتباط الزراعة بالأمن الغذائي قد جعل الخوف من الشروع في تحرير تجارة السلع الزراعية قائما وأدى إلى تأجيل النظر في ذلك إلى المراحل الأخيرة من جولة أورغواي والتي أعقبتها مباشرة إنشاء منظمة التجارة العالمية.

وتعتبر اتفاقية الزراعة التي تم التوصل إليها في إطار جولة الأورغواي من أهم الاتفاقيات التي تم إبرامها لكون الزراعة تعد من أعقد القضايا في الاقتصاد العالمي منذ إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وقد روعي فيها على أن تكون التزامات

(*) كان من المقرر لهذه الجولة التي بدأت عام 1986أن تنتهي مع نهاية 1990 إلا أنها تواصلت إلى غاية نهاية 1993 وكانت صعوبة التوصل إلى اتفاق فيما يخص الزراعة من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى أن يستغرق إكمال مفاوضات هذه الجولة هذا الوقت الطويل. وكانت من المعالم الهامة في طريق إكمال المفاوضات مراجعة نصف الدورة في أفريل 1989 ثم تقديم مقترح دنكل للقانون الختامي عام 1991 وأخيرا اتفاق بلير هاوس الثنائي بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوربية.

(**) كان مستوى الدعم المحلي للمنتجين الزراعيين حوالي 60% من قيمة الإنتاج في بلدان OECD في أعوام 1986-1988، أنظر:

Tyeres, R. and K.Anderson "Disarray in World Food Markets: A Quantitative Assesment", Cambridge University Press.U. K., 1992,p. 55.

إصلاح التجارة في السلع الزراعية متساوية بين الأعضاء مع منح معاملة خاصة للدول النامية والدول الأقل نموا المستوردة للغذاء لتفادي الانعكاسات السلبية لتحرير التجارة عليها. وتستهدف الاتفاقية التي جاءت في 21 مادة و5 ملاحق[1] في مجملها العمل عل إصلاح جوانب الاختلالات في هيكل التجارة الدولية في المنتجات الزراعية وجعل السياسات الزراعية أكثر توجها نحو الأسواق وإزالة كافة الحواجز والتشويهات التجارية وفق مجموعة من الإجراءات والضوابط الجديدة التي تعتبر حاسمة نحو تحقيق هدف تحرير التجارة والتي تدفع في اتجاه دعم قدرة الدول الأعضاء في الوصول إلى الأسواق خاصة فيما يتعلق بإلغاء الحواجز أمام الواردات والعمل على إلغاء الدعم المحلي للزراعة وإلغاء دعم الصادرات.

هذا وتسمح الاتفاقية للدول بدعم اقتصادها الريفي بشرط أن يكون ذلك من خلال انتهاج السياسيات التي تسبب أقل تشوهات تجارية، كما تسمح بدرجة من المرونة فيما يتعلق بتنفيذ الدول لالتزاماتها. فالدول النامية غير مطلوب منها تخفيض الدعم أو التعريفة الجمركية بنفس الدرجة المطلوبة من الدول المتقدمة كما أن تلك الدول منحت لها فترة زمنية أطول لاستكمال تنفيذ التزاماتها وأعطيت امتيازات خاصة للدول الأقل نموا المستوردة الصافية للغذاء من خلال اعفائها من أي التزام. [2]

يتضمن الاتفاق النهائي بشأن الزراعة المنبثق عن جولة الأورغواي مجموعة من الإجراء والضوابط الخاصة بالسلع الزراعية ويقوم على ثلاثة عناصر أساسية هي:

- النفاذ إلى الأسواق.
- دعم الصادرات.
- الدعم المحلي (دعم الإنتاج).

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "دراسة قومية حول سياسة الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية"، الخرطوم، 2009، ص. 11.

[2] يوسف قات، "الدعم الزراعي في إطار الاتفاقية بشأن الزراعة"، مؤسسة التسويق الزراعي ومديرية الدراسات والمعلومات، عمان، 2000، ص. 26.

1. النفاذ إلى الأسواق: تركزت أهم النصوص في هذا المجال على تيسير النفاذ إلى الأسواق وتسهيل فرص عمليات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بشأن السلع الزراعية من خلال ما يلي:

تحويل كافة القيود الكمية والحواجز الغير الجمركية إلى تعريفة جمركية حيث يتم تثبيتها أولا ومن ثم تخفيضها، ومن صور الحواجز الغير الجمركية التي سيتم تحويلها إلى تعريفة جمركية حواجز الاستيراد الكمي وتراخيص الاستيراد القائمة على التمييز بين الدول، والحد الأدنى لأسعار الواردات والرسوم المتغيرة على الواردات والقيود على الصادرات وعوائق التجارة الحكومية وغيرها.

وقد تضمن الاتفاق أحكاما خاصة بكيفية تحويل تلك القيود، وجرى تنظيم ذلك في المادة 4[1] من الاتفاق سواء فيما يتعلق بقواعد إلغاء الحواجز الغير الجمركية وربط الرسوم الجمركية وفيما يخص التعريفة الجمركية، حيث يتم ترجمة الحواجز الغير الجمركية إلى ما يعادلها من قيود جمركية ليحتسب على أساسها التخفيض المطلوب، فإذا كان سعر السوق المحلي لسلعة ما تزيد بنسبة 75% عن السعر العالمي فإن التعريفة الجديدة ستصبح حوالي 75%[2] شاملا بذلك تحويل الحصص وغيرها إلى ما يعادله في صورة تعريفة جمركية.

وينص الاتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع الزراعية بنسبة 36%، على أن لا تقل نسبة التخفيض في أي سلعة عن 15% ويتم هذا التخفيض على أجزاء متساوية وفي فترة ستة سنوات بالنسبة للدول المتقدمة، أما الدول النامية فتلتزم بتخفيض الرسوم الجمركية على وارداتها من السلع الزراعية بنسبة 24% وبأقساط متساوية

---

[1] إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص. 61.

[2] Rahal Ali, Benterki Azzeddine, "Les subventions Agricoles, entre théorie et pratique", Revue des Sciences Economiques et de gestion, Faculté des Sciences Economiques, Université de Setif, V, 4, 2005, p. 63.

وعلى مدى عشر سنوات ويشترط أن لا تقل نسبة التخفيض في أي سلعة عن 10%، وتبقى الدول الأقل نموا غير معنية بأي التزام في هذا المجال. [1]

وجاء اتفاق الزراعة بعدة استثناءات حيث تستطيع الدول أن تحافظ على الحواجز الغير الجمركية تحت شروط معينة منها:

- إلزامية الدول ذات الأسواق الزراعية المغلقة على استيراد 3% على الأقل من استهلاكها من بعض المنتجات الزراعية وتزيد هذه النسبة خلال 6 سنوات إلى 5%.
- إذا كانت السلعة مصنفة على أنها ذات طابع خاص يقع ضمن اهتمامات غير تجارية كالاهتمامات البيئية أو إجراءات الأمن الغذائي. ولا تطبق أحكام الاتفاقية الزراعية على المنتجات المستوردة التي تصنف على أنها جزء من الغذاء الأساسي لدولة من الدول النامية.

إن الأساس التي تستند إليه الاتفاقية فيما يتعلق بعملية تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية هو ما تتميز به الرسوم الجمركية من الشفافية والوضوح حيث تكون آثارها واضحة ومحددة بعكس القيود الكمية. [2]

2. دعم الصادرات:

لقد تم وضع حدود لقيمة الدعم والكميات المدعومة في هذا المجال، حيث يمنع اتفاق الزراعة دعم المنتجات الزراعية فيما عدا ما يرد من قوائم التزامات الدول الأعضاء، ويطالب الاتفاق الدول الأعضاء الالتزام بخفض قيمة المبالغ المنفقة على دعم الصادرات وكذلك الكميات المصدرة المستفيدة من الدعم.

وشددت اتفاقية الزراعة في هذا الخصوص على وجوب تعهد الدول الأعضاء بعدم تقديم دعم للصادرات لا تتفق مع أحكام الاتفاقية ولا مع جدول الالتزامات الخاصة بالبلد العضو.

---

[1] محمد عمر أبو دوح، "منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص. 64.

[2] كوثر مصطفى شغراب، "الآثار المتوقعة لاتفاقية الجات على النظام الزراعي في السعودية"، مجلة التعاون، عدد 47، الرياض، 1998، ص. 132.

وانطلاقا من ذلك فإن على الدول المتقدمة الالتزام بتخفيض قيمة دعم صادراتها من السلع الزراعية بنسبة 36% من مستواه في فترة الأساس على مدى ستة سنوات وتخفيض كمية الصادرات المدعومة بنسبة 21% خلال نفس الفترة. أما الدول النامية فتلتزم بتخفيض قيمة الدعم بنسبة 24% وتخفيض كمية الصادرات المدعومة بنسبة 14% خلال 10 سنوات مع إعفاء الدول الأقل نموا من أي التزامات التخفيض. [1]

وقد صنفت الاتفاقية بعض أشكال دعم الصادرات الزراعية الواجب خضوعها للتخفيض في الكميات والقيمة، منها الدعم المالي المباشر المقدم من الجهات الحكومية المرتبط بالأداء التصديري، وكذلك الدعم المقدم للمنتجات الزراعية المستخدمة كمدخلات في منتجات مصدرة والدعم المالي المقدم لخفض تكاليف صادرات المنتجات الزراعية وغيرها.[2]

ويلاحظ أن الاتفاقية الزراعية تعترف بأحقية الدول الأعضاء في اتخاذ إجراءات لحماية الصحة العامة وحماية الحيوانات والنباتات بشرط أن لا تكون تمييزية وأن تكون قائمة على أساس معايير وتوصيات دولية[3] وإذا رغبت إحدى الدول الأعضاء منع تصدير منتوج معين فعليها القيام بذلك أخذة في الاعتبار مسألة الأمن الغذائي للدول الأعضاء الأخرى مع تزويد الأعضاء المعنيين بمعلومات حول هذا المنع. كما تقرر للدول الأقل نموا برنامج تعويض عن الآثار السلبية التي ستترتب على تخفيض دعم الصادرات للسلع الزراعية من خلال المنح والمعونات الغذائية والمبيعات بشروط ميسرة.

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص. 15.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "التقدم المحرز في مفوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص. 9.

[3] جمعه محمد محمد عامر، "منظمة التجارة العالمية وأهم انعكاسات ذلك على الاقتصاديات العربية: دراسة تحليلية"، مجلس الغرف التجارية الصناعية، الرياض، جانفي 1995، ص. 104.

3. الدعم المحلي: (دعم الإنتاج)

تضمن الاتفاق بشأن الزراعة نوعان من الدعم المحلي استنادا إلى الآثار التي تنجم عن كل منهما وما يترتب عن ذلك من التزامات، ويتعلق الأمر بالنوع الأول الذي ليس له آثار تشويهية أو ذات تأثيرات أقل تشويها، فهو معفى من التزامات التخفيض.

والنوع الثاني المشوه للتجارة وهو معني بالتزامات التخفيض. وبهذا المعني فإن اتفاق الزراعة ميز بين نوعين من برامج الدعم المحلي التي تحفز الإنتاج بطريقة مباشرة وتلك التي تعتبر عديمة الأثر المباشر على الإنتاج. فالأولى مشوهة للتجارة ويجب أن تتوقف وهي التي تدخل في إطار سياسة الصندوق الأصفر أما الثانية فهي غير مشوهة للتجارة أو تسبب تشويها أقل وهي معفاة من التزامات التخفيض وتدخل ضمن نطاق سياسة الصندوقين الأخضر والأزرق على الترتيب.

ووفقا لما سبق فإن سياسات الدعم الغير خاضعة لالتزامات التخفيض تشمل:

- سياسات الصندوق الأخضر في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وهي تضم الخدمات العامة كالبحوث والإرشاد والتدريب ومكافحة الآفات، والبنية التحتية والمعونات الغذائية المحلية.
- المدفوعات المباشرة للمنتجين في الدول المتقدمة والدول النامية والتي تتمثل في المدفوعات المباشرة للمزارعين الذين يطلبون مساعدات لإعادة تأهيل أنشطتهم الزراعية ودعم الدخل الغير مرتبط بالإنتاج، وبرامج تأمين مستوى الدخل والمساعدات في حالة الكوارث وخطط التأمين على المنتجين في حالة التقاعد أو فقدان الموارد ومساعدات الاستثمار والبرامج البيئية والمساعدات الإقليمية.
- التدابير الإنمائية وهي تخص فقط الدول النامية كمعاملة تفضيلية وتشمل الدعم الذي يهدف إلى تشجيع التنمية الزراعية الريفية، مثل دعم الاستثمار ومستلزمات الإنتاج

للمنتجين الفقراء والدعم لتشجيع تنويع الإنتاج بهدف الإحلال محل الزراعات غير المشروعة .

- سياسات الصندوق الأزرق في الدول المتقدمة والدول النامية والتي تتمثل في المدفوعات المباشرة التي تدفع من خلال برامج الحد من الإنتاج على أن يكون ذلك على أساس مساحة محددة أو إنتاجية ثابتة أو عدد محدد من المواشي.

وبالإضافة إلى ما تقدم يستثنى أيضا من التزامات التخفيض سياسات الدعم الأخرى، وهذا في حالة عدم تجاوزها الدعم المحدد المسموح به وذلك في صورة تقديم دعم محلي لمنتج معين أو للإنتاج الزراعي بصفة عامة، بما لا يزيد عن 5% من إجمالي قيمة الإنتاج من هذا المنتوج أو من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي الكلي بالنسبة للدول المتقدمة و10% بالنسبة للدول النامية.

ومن جانب آخر فإن سياسات الدعم الخاضعة لالتزامات التخفيض تشمل كل أشكال الدعم الأخرى الغير مستثناة من التخفيض، ووفق نسب محددة تختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية كما تختلف أيضا حسب المدة الزمنية التي يتم فيها تنفيذ الالتزامات. وأشكال الدعم هذه هي التي تدخل في إطار ما يسمى بسياسة الصندوق الأصفر المشوه للتجارة والخاضعة لالتزامات التخفيض والتي تشمل المساعدات السعرية التي تقدمها الدولة للمزارعين عن طريق تحديد أسعار تدخلية، المدفوعات المباشرة للمنتجين والمرتبطة بحجم الإنتاج ودعم مدخلات الإنتاج وغيرها.

إن الدعم المحلي في هذه الحالات يجب تخفيضه بنسبة 20% خلال ستة سنوات في الدول المتقدمة وبنسبة 13% في الدول النامية خلال 10 سنوات وتم إعفاء الدول الأقل نموا من أي التزام في هذا الشأن.

وكخلاصة لما تقدم يمكننا توضيح مجالات خفض الدعم ومعدلاته ونطاقه الزمني في كل من الدول المتقدمة والدول النامية في الجدول التالي:

جدول رقم (40): مجالات خفض الدعم ومعدلاته في إطار اتفاقية الزراعة

مجال الخفض	الدول المتقدمة (6 سنوات) 2000-1995	الدول النامية (10 سنوات) 1995-2004
- التعريفات الجمركية (النفاذ إلى الأسواق)		
- متوسط التخفيض لكل المنتجات الزراعية.	%36	%24
- الحد الأدنى للتخفيض على مستوى المنتوج الواحد.	%15	%10
- الدعم المحلي		
- نسبةالتخفيض الإجمالي في القطاع.	%20	%13
- دعم الصادرات		
- نسبة التخفيض من قيمة الدعم.	%36	%24
- نسبة التخفيض من الكميات المستفيدة من الدعم.	%21	%14

ملاحظة: الدول الأقل نموا ليس عليها أي التزام فيما يخص المجالات الثلاثة.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية: آثار تحرير التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية على الزراعة العربية، الخرطوم، السودان، 1998، ص. 30.

4. أحكام خاصة بالدول المستوردة للغذاء:

تضمنت الاتفاقية أحكاما خاصة بالمعاملة التفضيلية للدول النامية المستوردة للغذاء والتي قد تعاني من صعوبات تمويل وارداتها من السلع الغذائية أثناء فترة إصلاح تجارة السلع الزراعية، وتتضمن هذه الأحكام كيفية مساعدة هذه الدول لمواجهة الآثار السلبية التي

يمكن أن تلحق بها من جراء تخفيض الدول المتقدمة لدعم الصادرات وذلك من خلال ما يلي:[1]

- الإقرار بأن هذه الدول ستعاني من انعكاسات سلبية فيما يتعلق بتوفير إمداداتها الخاصة من المواد الغذائية مع صعوبة تمويل وارداتها خاصة من المواد الغذائية الأساسية.
- الاهتمام التام بطلبات الدول النامية فيما يتعلق بالحصول على المساعدات المالية والتقنية اللازمة لتحسين الإنتاج الزراعي والبنية الأساسية الزراعية.
- إن أي اتفاق يتعلق بتصدير المواد الغذائية من طرف الدول المتقدمة يجب أن يتضمن أحكاما مناسبة فيما يخص المعاملة التفضيلية للدول النامية المستوردة للغذاء من حيث فترة السداد والسماح ومعدل سعر الفائدة.
- ينص الاتفاق على عدم الربط بين الواردات الغذائية التي تتم بالشروط التجارية العادية وبين المساعدات الغذائية، مع ضرورة المراجعة الدورية لمستويات هذه المساعدات من قبل لجنة المساعدات الغذائية التابعة لمنظمة التغذية والزراعة حتى تكون مستوياتها كافية لسد احتياجات الدول النامية خلال فترة الإصلاح.
- تتضمن الاتفاقية كذلك بندا يؤكد أحقية الدول النامية المستوردة للغذاء من الاستفادة من موارد المؤسسات المالية الدولية في إطار برنامج مساعدات لمواجهة صعوبات تمويل الواردات من المواد الغذائية بالإضافة إلى دعم صندوق النقد الدولي في هذا المجال.

المطلب الثاني: الزراعة في المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية

[1] تهاني محمد أبو قاسم، تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية وآثارها على الاقتصاد المصري، مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية، جامعة حلوان، مارس 1998، ص ص. 423-424.

منذ نشأة المنظمة العالمية للتجارة وإلى غاية اليوم تم عقد 9 مؤتمرات وزارية، ولم يتم التطرق لموضوع الزراعة في اجتماعات المؤتمرات الثلاثة الأولى: (مؤتمر سنغافورة 1995، مؤتمر جنيف 1998 ومؤتمر سياتل 1999)، وهذا نظرا لأن الاتفاقية الزراعية كانت قد حددت موعد بدأ المفاوضات بشأن الزراعة بداية من سنة 2000. [1]

وهكذا بدأت المفاوضات بهدف مواصلة مسيرة إصلاح التجارة الدولية في المواد الغذائية، من خلال اجتماعات تم تنظيمها من قبل لجنة الزراعة تتعلق بالقضايا الرئيسية المتمثلة في الدعم المحلي ودعم الصادرات والنفاذ إلى الأسواق. وفي هذا الإطار تم تقديم مقترحات عديدة بغية تحسين اتفاقية الزراعة. وقد تطرق المؤتمر الوزاري الرابع الذي انعقد في العاصمة القطرية الدوحة سنة 2001 إلى القضايا الرئيسية الثلاثة المتعلقة بالزراعة من خلال الإعلان الوزاري للمؤتمر[2] الذي أكد على أهمية التوصل إلى تحقيق تحسينات جوهرية فيما يخص النفاذ إلى الأسواق وكذلك التخفيضات فيما يتعلق بدعم الصادرات والدعم المحلي خاصة المشوه للتجارة الدولية الزراعية، على أمل التوصل إلى اتفاق مع نهاية عام 2003، مع التأكيد على المعاملة التفضيلية للدول النامية والأخذ في الاعتبار احتياجاتها فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية الريفية– إلا أنه لم يكتب للمفاوضات النجاح ولم يتوصل إلى اتفاق يرضي الجميع بسبب الانقسامات الشديدة بين الدول الأعضاء، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة كيرنز CAIRNS[*] ومجموعة تقودها دول الاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية وأكثر من 70 دولة نامية، حول مسودة المقترحات التي وزعت والتي تقترح بتخفيض مجموع الدعم الكلي بنسبة 70% خلال خمس

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "آثار تحرير التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية على الزراعة العربية"، مرجع سابق، ص. 28.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "التقدم المحرز في مفوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص. 24.

[*] مجموعة CAIRNS سميت نسبة للمدينة الاسترالية التي ظهرت فيها، وهي تضم مجموعة من الدول المصدرة للسلع الغذائية وهي الأرجنتين، أستراليا، إندونيسيا، بارغواي، البرازيل، بوليفيا، تايلند، جنوب إفريقيا، غواتيمالا، الشيلي، الفليبين، فيجي، كندا، كوستاريكا، ماليزيا، نيوزيلاندا، كولومبيا، باكستان، بيرو. http://www.cairns-group.org

سنوات بالنسبة للدول المتقدمة و40% بالنسبة للدول النامية على مدى عشر سنوات، حيث رأت هذه الدول أن هذه المقترحات لا تتوافق والمقترحات التي قدموها حول تحرير الأسواق وتخفيض الدعم الزراعي.

بعد فشل المشاركين في التوصل إلى اتفاق في مؤتمر الدوحة، انعقد المؤتمر الخامس في كانكن بالمكسيك سنة 2003، وكان الهدف هو تقييم ما توصلت إليه المفاوضات حول أجندة الدوحة وإعطاء توجيهات للمفاوضين بشأن المرحلة المقبلة، وقد تضمنت مسودة البيان الختامي لهذا المؤتمر نماذج مقترحة للالتزامات الجديدة في اتفاقية الزراعة فيما يتعلق بتحرير الأسواق للسلع الزراعية وتخفيض الدعم المحلي ودعم الصادرات، إلا أنها واجهت معارضة شديدة وهذه المرة من قبل الدول النامية الممثلة في مجموعة العشرين G20 [*] وعلى رأسها البرازيل التي لاحظت أن هذه النماذج المقترحة منحازة لصالح الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اللتان نسقتا موقفيهما بشكل كبير أثناء المؤتمر، ونتيجة لذلك لم يكتب لهذا المؤتمر النجاح. [1]

بعد المأزق الذي آل إليه مؤتمر كانكن، وبغية الدفع بملف الفلاحة إلى الأمام تم في شهر جويلية 2004 عقد مفاوضات في إطار مجلس الشؤون العامة شاركت فيها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجموعة كيرنز والدول النامية والأقل نموا التي شكلت مجموعة سميت بمجموعة 90[**]. وبعد مفاوضات واجتماعات مكثفة تم التوصل إلى تفاهم أطلق عليه حزمة جويلية 2004 من خلال عدد من التفاهمات حول الإطار والمبادئ العامة التي تحكم التفاوض بشأن عدد من القضايا الأساسية التي تسهم في دفع مفاوضات الدوحة. والتأكيد على أهمية تحقيق الإصلاحات المطلوبة مع نهاية 2004.

---

[*] مجموعة العشرين، تعبر عن مصالح دول الجنوب رأت النور في أوت 2003 بمبادرة من البرازيل أثناء انعقاد مؤتمر كانكن كرد فعل على الاتفاقية الأمريكية الأوروبية حول الفلاحة التي تم التوقيع عليها، وهذه الدول هي: مصر، جنوب إفريقيا، برازيل، شيلي، الصين، الأرجنتين، بوليفيا، إكوادور، غواتيمالا، تايلند، إندونيسيا، المكسيك، نيجيريا، باكستان، براغواي، بيرو، زيمبابوي، تنزانيا، فنزويلا، الفلبين.

[1] اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص. 26.

[**] تضم بلدان فقيرة ذات دخل منخفض أقل من 1000 دولار بالإضافة إلى المجموعة الإفريقية، ودول الكاريبي والمحيط الهادي.

وجاء عقد المؤتمر السادس بهونغ كونغ سنة 2005 بهدف تحديد موعد نهائي لتحقيق توافق حول الصيغ الواردة في بيان الدوحة الخاص بالزراعة والتي لم يتم التوصل إلى أي اتفاق بشأنها في الموعد المتفق عليه في المؤتمر السابق. وتم على إثر ذلك تحديد نهاية شهر أفريل 2006 للوصول إلى اتفاق بهذا الشأن، وكانت من بين مقترحات المؤتمر تخفيض الدعم الكلي حسب الفئات[1] كما يلي:

- الفئة الأولى التي يزيد قيمة الدعم الكلي فيها للقطاع الفلاحي عن 60 مليار دولار يخفض بنسبة 70%.
- الفئة الثانية التي يزيد قيمة الدعم الكلي فيها للقطاع الفلاحي عن 10 ملايير دولار وتقل عن 60 مليار دولار تخفض بنسبة 53%.
- الفئة الثالثة التي تقل فيها قيمة الدعم الإجمالي للقطاع الفلاحي عن 10 ملايير دولار تخفض بنسبة 31%.
- بالإضافة إلى ذلك ضرورة مراجعة برامج الصندوق الأخضر للتأكد من عدم تشويهه للتجارة ووضع ضوابط على الصندوق الأزرق، وإلغاء كافة أشكال الدعم التصديري بحلول عام 2013 مع استمرار منح حق للدول النامية بتقديم دعم لتسويق صادراتها لمدة 5 سنوات إضافية (أي إلى غاية 2018) بعد إلغاء الدعم التصديري من قبل الدول المتقدمة. إلا أن مسلسل المفاوضات تعثر من جديد، وفشل مؤتمر هونج كونج في التوصل إلى اتفاق يرضي جميع الأطراف.

تواصلت المفاوضات المارطونية حول الزراعة بعد ذلك في جنيف سنة 2006 من أجل إتمام مسار المفاوضات ومحاولة حسم الخلافات العالقة بعد انتهاء المهل السابقة دون

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "حلقة تدريبية لبناء القدرات في مجال الانضمام والتفاوض بشأن الاتفاقيات المتعلقة بتحرير التجارة الزراعية في إطار منظمة التجارة العالمية"، مرجع سابق، ص. 201.

التوصل إلى نتيجة. إلا أنه تبين أن الخلافات لازالت عميقة حول قضية تخفيض الدعم المقدم للقطاع الفلاحي.

فالولايات المتحدة الأمريكية التي تقدم دعما كبيرا لصادراتها تربط أي تخفيض من هذا الدعم بتخفيض الرسوم من قبل الاتحاد الأوروبي. والاتحاد الأوروبي الذي يرتكز أسلوبه الحمائي على الرسوم الجمركية العالية يربط التخفيض على هذه الرسوم بتخفيض دعم الولايات المتحدة لصادراتها والتوقف عن منح المساعدات الغذائية التي ترى أنها تشوه التجارة، أما مجموعة العشرين والمكونة في غالبيتها من الدول النامية والتي لها حجم اقتصادي مؤثر في المفاوضات ترى وجوب التخلص من الدعم وتخفيض الرسوم الجمركية وتسهيل دخول سلع الدول النامية لأسواق الدول المتقدمة. [1]

وفي الاجتماع الذي عقد سنة 2007 على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي اصطدمت محاولات الأطراف المعنية للتفاوض من أجل تحريك الملف الزراعي بعمق الخلافات بين الدول المتقدمة والدول النامية وحال ذلك دون التوصل إلى اتفاق. [2]

وفي المؤتمر الوزاري السابع لمنعقد في مدينة جنيف سنة 2009، بعد أربع سنوات من مؤتمر هونغ كونغ، كانت هناك محاولات أخرى لإخراج جولة الدوحة من الخلافات القائمة بين الدول الأعضاء حول مجالات اتفاقية الزراعة الثلاثة، وكان إصرار الدول النامية على ضرورة تسوية مشكل الدعم المحلي ودعم الصادرات يقابله إصرار الدول المتقدمة على مقايضة أية تنازلات بضرورة فتح الأسواق أكثر وتخفيض الرسوم الجمركية فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية والخدمات، وعلى أثر ذلك وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود الأمر الذي أدى إلى عدم تمكن المؤتمر بإصدار قرارات جديدة مكتفيا بتلخيص ما تمخضت عنه

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "دراسة تقويمية حول سياسة الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية"، مرجع سابق، ص. 31.

[2] محمد صفوت قابل، "منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص. 178.

المفاوضات والتأكيد على مبدأ وضع خريطة طريق جديدة لمسار المفاوضات في الفترة المقبلة.

وباعتراف المدير العام لمنظمة التجارة العالمية فان مشاورات المؤتمر السابع لم تتمكن من تجاوز الخلافات القائمة بخصوص وتيرة التقدم التي على الدول الأعضاء تحقيقها للتوصل إلى إنهاء جولة مفاوضات الدوحة في العام 2010 بعد التمديدات المختلفة لإنهاء هذه الجولة التي بدأت عام 2001 بقطر.

وفي المؤتمر الوزاري التاسع الذي أنعقد في جزيرة بالي باندونيسيا، وبالرغم من أشهر من المفاوضات التمهيدية في جنيف لم يتم التوصل إلى أية تسوية. وتعثر المؤتمر أمام المسألة الشائكة المتعلقة القطاع الفلاحي.

الملاحظ أن تباين المصالح وحسابات الرابح والخاسر لم تمكن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية خلال اجتماعاتها ومفاوضاتها الماراطونية منذ انعقاد مؤتمر الدوحة من الوصول إلى توافق يرضي جميع الأطراف حول تحرير التجارة الزراعية، خاصة حول مسألة الدعم، حيث ظهرت خلافات عميقة سواء بين الدول المتقدمة فيما بينها أو فيما بينها وبين الدول النامية وحتى بين الدول النامية نفسها. فمنذ إعلان الدوحة الذي نص صراحة على التزام الدول الأعضاء بالعمل على القيام بتخفيضات كبيرة في الدعم المحلي المشوه للتجارة ودعم الصادرات وتسهيل النفاذ إلى الأسواق والتأكيد على المعاملة التفضيلية للدول النامية، إلا أن نتائج هذه المفاوضات كانت مخيبة للآمال وبينت اخلال الكثير من الدول بالتزاماتها وخاصة الدول المتقدمة التي لازالت تستأثر بالقدر الأكبر مما يقدم عالميا من الدعم، حيث تستحوذ دول منظمة التعاون الاقتصادي لوحدها على حوالي 90% من جملة الدعم العالمي. [1]

[1] يوسف قات، مرجع سابق، ص. 46.

ويتجلى ذلك من خلال تقديم الأرقام التالية التي تدل على مدى ضخامة ما تنفقه هذه الدول في مجال دعم اقتصاداتها الزراعية. كما يتبين من الجدول التالي:

جدول رقم (41): إجمالي الدعم المقدم للزراعة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

الوحدة: مليار دولار

2012	2011	2010	1997-1995	1988-1986
401,5	409,2	383,3	344,2	296,4

Source: OCDE; Politiques Agricoles, Suivi et évolution 2013, Pays de l'OCDE et économies émergents, Editions OCDE, Paris, 2013, p. 317.

يتضح لنا من الجدول أن المبالغ الضخمة التي تدفعها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كدعم لقطاعها الزراعي تتزايد مما يعني أن هذه الدول لم تف بالتزاماتها في مجال تخفيض الدعم، وبالتالي فإن تحديات تحرير التجارة الدولية في المجال الزراعي لازالت بعيدة المنال.

وعلى ضوء ما سبق نرى أن مسألة الدعم الفلاحي تعتبر أهم العقبات التي تواجه مفاوضات تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية، لدرجة تجعل التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن صعب التحقيق نظرا لتضارب مصالح مختلف الدول واخلال البعض منها لالتزامات قطعتها ولا ننسى الأهمية التي يكتسيها القطاع الفلاحي في كل دولة ونفوذ المنتجين الزراعيين وخاصة في الدول المتقدمة.

وعلى ذلك نرى أن نجاح برنامج الدوحة للتنمية يتوقف على مدى إمكانية التوصل إلى اتفاق حول الزراعة. إن هذا الملف يعتبر ذو أهمية قصوى بالنسبة للدول النامية، لأن الإجراءات الحمائية المفروضة من الدول المتقدمة على أسواق فلاحتها ثم الدعم المقدم لفلاحيها يؤديان إلى خلخلة السوق لصالحها. وهي كلها إجراءات ضد قواعد المنافسة

الشريفة وتحايلا وتهربا من تنفيذ التزاماتها. وبالتالي فهي تعتبر من طرف الدول النامية رمزا للإجحاف الذي يطال سوق المبادلات العالمية، ومن ثم يفترض أن يندرج تصحيحها في أي اتفاق حول الفلاحة سواء من حيث التقليص من حجم المساعدات المقدمة للمزارعين في الدول المتقدمة وخاصة التي ينجم عنها خلل في مبادلات الفلاحة الدولية. أو فيما يتعلق بحق الوصول إلى الأسواق حيث ترى الدول النامية أن المفاوضات يجب أن تأخذ في الحسبان الفرق بين اقتصاديات الفلاحة في الدول المتقدمة وتلك التي في الدول النامية. تمنح بموجبه شروط تفضيلية للثانية منها خفض الرسوم الجمركية وتقليص الإجراءات الحمائية التي تقف حجر عثرة أمام صادرات الدول النامية. وفيما يخص دعم الصادرات فإن الدول النامية تطالب بضرورة منعه تطبيقا للالتزامات التي قطعتها عليها الدول المتقدمة في مؤتمر هونغ كونغ.

كما تدعوا الدول النامية بضرورة فتح أسواق الدول المتقدمة أمام صادرات الدول الأقل نموا، مع الأخذ بعين الاعتبار المشاكل التي تتعرض لها البلدان المستوردة للغذاء ودعم موقفها بالحصول على مساعدات من أجل تنويع محاصيلها.

المطلب الثالث: الزراعة في مفاوضات الجزائر للانضمام لمنظمة التجارة العالمية

لئن كنا في الفصل الثالث قد تناولنا مسار مفاوضات الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في إطارها العام، فإننا نحاول فيما يلي التعرض إلى ما تم تناوله أثناء تلك المفاوضات في شقه التعلق بالفلاحة من خلال محتوى تلك المفاوضات والأسئلة المطروحة من قبل الدول المشاركة.

فبعد تقديم الجزائر لمذكرة السياسة التجارية التي شملت جميع نواحي السياسة الاقتصادية للبلاد في شتى المجالات بالإضافة إلى مختلف القوانين والتشريعات المتعلقة بالتجارة الداخلية والخارجية بالنسبة لجميع القطاعات الاقتصادية.

شرعت بعدها الجزائر في تلقي الأسئلة من طرف الدول الأعضاء وكانت الأسئلة التي تتعلق بالقطاع الزراعي[1] تدور حول الدعم المحلي في إطار الصندوق الأخضر وتحديد المنتجات المدعمة في إطار هذا الصندوق وكذا دعم الصادرات وأسئلة أخرى تتعلق بتحديد قائمة المنتجات الزراعية التي تخضع للقيود غير الجمركية، كما طرحت أسئلة أخرى تتعلق بمستويات الحد الأدنى لأسعار تصدير التمور والجلود والمعايير المستخدمة لتحديد الحد الأدنى للأسعار. وأسئلة أخرى تتعلق بأسباب عدم تحرير عدد من المنتجات الزراعية كالقمح والحليب وكيفية تحديد أسعار المنتجات الأساسية بالإضافة إلى أسئلة أخرى حول تدابير الصحة والصحة النباتية وغيرها.

وبعد إجابة الجزائر على هذه الأسئلة الكتابية وتقديمها للأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية، عقد الاجتماع الأول في 23 أفريل 1998 بجنيف لمناقشة عناصر المذكرة المتعلقة بالزراعة ودراسة الأجوبة على الأسئلة المطروحة.

بعد الجولة السابقة توقفت المفاوضات إلى غاية 2001 حيث أعيد تفعيل ملف الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من خلال إعادة هيكلة الفريق المفاوض، وفي فيفري 2002 قدمت الجزائر عروض أولية تخص الاتجار في مختلف أصناف السلع بما فيها السلع الزراعية لينعقد إثرها فوج العمل المكلف بملف الجزائر اجتماعا حيث تلقت الجزائر خلاله مجموعة من الأسئلة وكان ما يخص الزراعة يتعلق بالسياسات الزراعية المطبقة ونظام التجارة الزراعية وتدابير الصحة والصحة النباتية. ومن أهم هذه الأسئلة ما يتعلق بخوصصة الأملاك العقارية الفلاحية وأسئلة أخرى تتعلق بكيفية حساب الدعم المحلي والإجراءات المتخذة لتنمية المناطق السهبية وحماية المناطق الرعوية والمطالبة بتفاصيل أكثر حول الاستثمار في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسؤال حول تصنيف التعريفات

[1] Ministère du Commerce, Direction Générale du Commerce Extérieur, "Accession de l'Algérie à l'OMC", Réponses aux questions écrites posées, Avril 1997, Décembre 1997.

الجمركية على السلع الزراعية وتقديم وصف دقيق حول نظام دعم أسعار القمح والحليب وغير ذلك من الأسئلة الأخرى.

وقدمت الجزائر أجوبتها حول هذه الأسئلة في مارس 2002 وعقد إثرها اجتماع مجموعة العمل في شهر أفريل لمناقشة الردود الجزائرية عن الأسئلة المطروحة لتنتهي بعدها المفاوضات المتعددة الأطراف والشروع في مرحلة المفاوضات الثنائية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، اليابان، سويسرا، كندا، كوبا، أوروغواي، تركيا وكوريا الجنوبية، تتعلق بجوانب التجارة في المنتجات الزراعية، حيث تلقت أسئلة تتعلق بالسياسات التي تؤثر على التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية وأسئلة أخرى تخص مجال الصادرات والواردات وطلب توضيحات إضافية حول تدابير الصحة والصحة النباتية المطبقة عند استيراد المنتجات الحيوانية والنباتية. [1]

فكانت الأسئلة المتعلقة بالواردات تتعلق بتقديم المزيد من التوضيحات حول معايير تحديد التعريفة الجمركية.

وفيما يخص الصادرات فقد طلب من الجزائر المزيد من التفاصيل حول الدعم المقدم في هذا المجال، وفيما يتعلق بالصحة والصحة النباتية فكانت أهم الأسئلة تتعلق بالمزيد من التوضيحات حول التدابير الصحية والصحة النباتية ومعلومات حول دور وزارة الفلاحة في هذا المجال. وبعد تقديم الجزائر لأجوبتها عقدت جولة جديدة من المفاوضات في ماي 2002 بجنيف مع الدول المذكورة للنظر في الأجوبة المقدمة ومناقشتها واستعراض الخطوات المقبلة.

وفي سنة 2005 قدمت الجزائر عروض أخرى، تتعلق بالإجراءات الجديدة المتخذة في مجال النفاذ إلى الأسواق، ومستويات الدعم المحلي الذي تقدمه الدولة للقطاع الزراعي ودعم

---

[1] World Trade Organization," Algeria's accession, Questions and Answers", www.wto.org.

الصادرات الزراعية وأهم التدابير المتخذة في مجال الصحة والصحة النباتية. ثم بعد ذلك عقد اجتماع مجموعة العمل المكلف بملف انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية مع الفريق الجزائري المفاوض برئاسة وزير التجارة، وتم خلال الاجتماع تقييم المفاوضات الثنائية فيما يخص النفاذ إلى الأسواق والدعم بنوعيه ومناقشة آخر المستجدات المتعلقة بالتشريعات والقوانين التي أصبحت في معظمها تتوافق مع متطلبات المنظمة، وعلى إثر ذلك انتهت المفاوضات المتعلقة بالجانب الزراعي وتم بعدها التوقيع على اتفاقيات ثنائية مع كل من البرازيل والأوروغواي، وكوبا وفنزويلا وسويسرا والأرجنتين.

الواقع أنه رغم المفاوضات الماراطونية وطول مسار التفاوض فإن الجزائر لم تتمكن لحد الآن من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والواقع أنها تواجه صعوبات في هذا المجال، فبغض النظر عن مدى جاهزية القطاع الفلاحي لتحمل تبعات الانضمام، فإن صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية والاستفادة من المرونات والاستثناءات والمعاملة التفضيلية التي تمنح لهذه الدول، هي العائق الأكبر.

فرغم أن الجزائر قامت بإصلاحات عديدة وكيفت قوانينها وتشريعاتها استجابة لمتطلبات الانضمام والتي شملت حتى القطاع الفلاحي حيث تم إلغاء جميع أشكال الدعم عن المنتجات الغذائية وتحرير أسعارها ماعدا الحليب والقمح وتحرير التجارة الخارجية وتفكيك جميع القيود غير الجمركية المرتبطة بالمنتجات الزراعية وتخفيض التعريفات الجمركية[*] في حدود متطلبات الاتفاقية الزراعية وتم في هذا الصدد تصنيف السلع الزراعية حسب ثلاث فئات:[1]

- سلع ذات حساسية خاصة وتشمل السلع الزراعية ذات الاستهلاك الواسع وهي تخضع للمعدل المنخفض من التعريفة الجمركية بنسبة ما بين 0% – 5%.

[*] عرفت التعريفات الجمركية إصلاحات تدريجية تتلاءم والوضعية الاقتصادية التي يعيشها الاقتصاد الجزائري من جهة واستجابة لمفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، حيث اعيد هيكلة معدلات التعريفات الجمركية بموجب القوانين المالية للسنوات 1996، 1997، 1998، 2001.

[1] زايد مراد، "دورالجمارك في ظل اقتصاد السوق: حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص. 280.

- سلع تنافسية وتشمل الفواكه، الخضر والبقوليات والتي تمثل أهمية كبيرة في الإنتاج المحلي وتتطلب حماية عن طريق التعريفة الجمركية حيث تخضع للمعدل المرتفع بنسبة 30%.
- سلع غير تنافسية [*] وتشمل السلع التي يكون إنتاجها محليا غير كاف أو معدوم تطبق عليها الرسوم الجمركية بنسبة ما بين 5% – 15%.

وفي مجال الدعم قامت الدولة بإصلاحات في هذا المجال، من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم برنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي بفضله تم إعادة النظر في عملية الدعم الفلاحي بإنشاء مجموعة من الصناديق لدعم القطاع في مجال تنمية الاستثمار واستصلاح الأراضي وتنمية المناطق السهبية والرعوية وإنشاء البنى التحتية من سدود وحفر آبار وتوصيل الكهرباء وشق الطرقات، وهي كلها أشكال من الدعم تتوافق مع الدعم الغير مشوه للتجارة حسب اتفاقية الزراعة، ويبقى الجزء القليل من الدعم خاصة الموجه لدعم الأسعار والدعم المباشر للمنتجين والذي يدخل ضمن الدعم المشوه للتجارة الزراعية حيث لا تتجاوز قيمته 2%[1] من قيمة الإنتاج الزراعي فيما تبلغ المستويات المسموح بها في إطار اتفاقية الزراعة 10% بالنسبة للدول النامية.

ويبقى التحدي الأكبر فيما يتعلق بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، يتعلق بمدى استعداد القطاع الفلاحي في الجزائر لمواجهة تبعات الانضمام، فالأكيد أن الانضمام إلى المنظمة العالمية يجعل القطاع الفلاحي في الجزائر يواجه تحديات كبيرة يجب التعامل معها للحد من تأثيراتها وضمان مواصلة التنمية الزراعية باعتماد إجراءات حماية القطاع على المستوى المحلي من خلال توفير البنى التحتية المناسبة وتطوير البحوث والإرشاد الزراعي بما يسمح برفع الكفاءة الإنتاجية والتجارية للسلع المحلية وتحسين مواصفات الجودة

---

[*] هناك سلع تخضع للمعدل المرتفع مثل البن والشاي.

[1] Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, Dossier OMC/Agriculture : Démarche de négociations, 2002, p. 9.

واستغلال الميزة النسبية التي تتمتع بها البلاد في بعض المنتجات الزراعية، وكل هذا في إطار أحكام الاتفاقية الزراعية.

المطلب الرابع: الانعكاسات السلبية والإيجابية

من العرض السابق لاتفاق الزراعة يتبادر إلى ذهننا أن الدول النامية تستفيد في كل الأحوال سواء كانت مصدرة للمنتجات الغذائية نظرا لفتح الأسواق وتخفيض التعريفات الجمركية، أو مستوردة لها من خلال زيادة قدرتها الإنتاجية وتشجيع المنتجين المحليين، إضافة إلى المزايا الأخرى الممنوحة لها. قد يكون هذا صحيحا من الناحية النظرية، لكن الواقع العملي قد يبين عكس ذلك، وهذا الأمر يقودنا إلى التعرض إلى تأثيرات الاتفاقية الزراعية على الجزائر من خلال محاولة التطرق إلى إيجابياتها وسلبياتها.

والحقيقة أن تلك التأثيرات قد تكون مختلطة، ولكن قد تكون غالبية الآثار السلبية مؤكدة الوقوع بينما الآثار الإيجابية قد تكون محتملة الوقوع وقد لا يكون هناك استفادة من المزايا المحتملة إلا بعد هيكلة الاقتصاد وتوفير متطلبات الإنتاج ورفع الكفاءة بالشكل الذي يساعد على اكتساب مزايا نسبية والقدرة على المنافسة الأجنبية داخليا وخارجيا.

واستنادا إلى ما سبق يمكننا القول إن العوامل التي يمكن أن تساهم في تحديد احتمالات تحقيق كل من الآثار السلبية والآثار الإيجابية تتمثل في:

- درجة التطور الاقتصادي للدولة ومستوى الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية في قطاعاتها المختلفة.
- مدى امتلاك الدولة لمزايا نسبية مهمة في بعض قطاعات الإنتاج خاصة التي تدخل في مجال التجارة الخارجية، ومدى تحكمها في تقنيات التغليف والتعبئة والإعلان وغيرها.
- مدى الانفتاح الاقتصادي الوطني، ومن ثم مدى الاعتماد على التجارة الخارجية وكذا درجة الاعتماد على الذات.

- الإمكانيات الاقتصادية للدولة وقدرتها على تمويل الاستثمارات الأساسية.
- مدى قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف ومدى قابلية السياسات الاقتصادية للاستجابة للتغيرات السريعة التي يشهدها العالم.
- التعديلات المطلوب إدخالها على هيكل التعريفات الجمركية وعلى مجالات الدعم وتحرير الأسعار وكل ما يتعلق بالالتزامات المقررة في الاتفاقيات الدولية.

ومن خلال ذلك يمكننا التطرق إلى ما قامت به الجزائر من إصلاحات وتعديلات لتكييف قوانينها وتشريعاتها في إطار سعيها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

فلقد عرف القطاع الزراعي إصلاحات جذرية استجابة للتحولات الاقتصادية التي تعرفها البلاد وهذا بهدف تطوير الإنتاج وزيادة قدراته بغية الوصول لتحقيق الاكتفاء الذاتي، كما تم الشروع في عملية تصحيح تشوهات السياسة السعرية المقننة للمنتجات الزراعية من خلال إلغاء دعم أسعار مدخلات الإنتاج الفلاحي وإلغاء كافة أشكال الدعم عن السلع الزراعية وتحرير أسعارها وربط دخول المنتجين الزراعيين بالإنتاج، مستثنيا من ذلك أسعار القمح والحليب.

كما تم إصلاح التجارة الخارجية ورفع القيود عنها فيما يخص المنتجات الزراعية من خلال قانون التجارة الخارجية لسنة 2004[1] الذي أكد على مبدا حرية التجارة الخارجية وتدفق الاستثمارات والذي جاء في معظم بنوده متوافقا مع المتطلبات الدولية في إطار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وقد نص القانون على حرية تصدير المنتجات الزراعية واستيرادها مستثنيا من ذلك بعض المنتجات التي تخل بالنظام العام والأخلاق.

وفي مجال النفاذ إلى الأسواق فقد تم تفكيك جميع القيود الغير الجمركية المرتبطة بالمنتجات الزراعية وتحرير استيرادها وتصديرها، وتخفيض التعريفات الجمركية وتصنيفها حسب الفئات الدنيا والعليا كما رأينا سابقا وبالنسبة للدعم، فبعد الإصلاحات التي تمت في هذا

[1] الجريدة الرسمية، عدد 52، بتاريخ 2004/08/18. القانون رقم 04-08 المؤرخ في 2004/08/14 المتعلق بشروط ممارسة النشاط التجاري.

المجال فإنه لا يوجد الآن في الجزائر دعم للإنتاج الزراعي الذي يخضع لالتزامات التخفيض، وكل ما هو موجود هو شكل من أشكال الدعم الذي يتوافق مع أشكال الدعم الغير المحظور والغير مشوه للتجارة طبقا لاتفاقية الزراعة.

وإذا كانت الجزائر كدولة نامية، ومستوردة للغذاء، قد كيفت قوانينها وتشريعاتها، على الأقل، في المجال الزراعي استجابة لمتطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية فأن مسلسل التفاوض الذي مازال لم يكتمل يبين التخوف والصعوبات التي تواجهها، وهذا يقودنا إلى التأكيد بإن الانضمام في ظل الوضع الاقتصادي الراهن قد يجعلها في موقف تنافسي يصعب التوافق معه أمام المنتجات الزراعية للدول المتقدمة، كما أن تعهدات الدول المتقدمة بتخفيض الدعم الزراعي سوف ينعكس سلبا على الجزائر كبلد مستورد للغذاء.

أولا- الانعكاسات السلبية:

كانت الدراسات التي قام بها البنك الدولي بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي صاحبت مفاوضات جولة أورغواي، قد بادرت بالتوقع بآثارها ونتائجها مسبقا، واتفقت جميعها حول الآثار السلبية المتوقعة على الدول التي تعتمد على الواردات لتوفير احتياجاتها الغذائية، واتفقت هذه الدراسات حول الاتجاهات المعززة لارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الأساسية والتي يمكن ملاحظتها في الجدول التالي:

جدول رقم (42): الآثار السعرية لاتفاقية الزراعة على المنتجات الغذائية الأساسية

المنتوج	نسبة التغير في مستوى السعر العالمي
حبوب	%5,9+
لحوم	%4,7+
حليب ومشتقاته	%7,2+
سكر	%10.2+

المصدر: كوثر مصطفى شغراب، "الآثار المتوقعة لاتفاقية الجات على القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية"، مجلة التعاون، الرياض، عدد 47، مارس 1998، ص. 136.

يبين لنا الجدول الاتجاه التصاعدي للأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية، وإذا عرفنا أن هذه المنتجات يتم إنتاجها بشكل كبير في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تقدم إليها الإعانات بحجم كبير، فإن تخفيض الدعم سوف يسبب ارتفاع أسعار تلك المنتجات ومن ثم فإن الدول المستوردة لتلك المنتجات والتي منها الجزائر سيلحقها ضرر كبير، بسبب ارتفاع تكاليف استيرادها. [1]

وفوق كل ذلك، يمكننا تلخيص الآثار السلبية المحتملة[2] للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي ومن ورائه على المشكلة الغذائية فيما يلي:

- نظرا لارتفاع قيمة الواردات الغذائية وفي مقدمتها الحبوب والحليب، فإن إلغاء الدعم عن الإنتاج والصادرات سينعكس مباشرة في صورة زيادة للأسعار النهائية التي تدفع مقابل هذه الواردات، فالجزائر تعتبر من أكبر مستوردي القمح وكذلك الحليب، وبالتالي فإنها ستدفع أكثر ثمن لما تستورده لسد الفجوة الغذائية بين الإنتاج المحلي والاستهلاك.

[1] محمد سليم الردادي، دليل الجات ومنظمة التجارة العالمية، دار المجتمع للنشر والتوزيع، جدة، 1995، ص. 115.

[2] أسامة المجذوب، الجات ومصر والبلدان العربية، الدار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة، 1998، ص. 39.

- إن ارتفاع أسعار المواد الغذائية جراء تخفيض الدعم يسبب ضغطا كبيرا على الميزان التجاري، ومع اعتماد الجزائر بشكل شبه كلي على عائدات المحروقات، فإن أي انخفاض مفاجئ لأسعار هذه الأخيرة قد تضطر الدولة إلى اللجوء للتقليص من الواردات الغذائية مما قد يشكل تهديدا للأمن الغذائي.
- قد يكون تخفيض الدعم سبب في زيادة معدل ترك الأراضي الزراعية في الدول المصدرة للحبوب، وربما استخدامها في مجالات أخرى غير زراعية، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى انخفاض الإنتاج العالمي من القمح، ومن ثم ارتفاع أسعاره، مما ينعكس مباشرة على قيمة استيراد هذه المادة التي هي في مقدمة المواد الغذائية المستوردة.
- إن ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية من جراء إلغاء الدعم وتحرير التجارة في الدول المتقدمة قد يأتي من جانبين:
  - انخفاض الدعم الزراعي ومن ثم حصول المزارعين على أسعار أقل مما يؤدي إلى انخفاض المعروض من المنتجات الغذائية.
  - انخفاض التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية قد يزيد الطلب عليها مما يزيد من أسعارها العالمية، وسوف تكون وطأة هذه الزيادة كبيرة على الدول المستوردة للغذاء.
- قد يترتب عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة أن يصبح السوق الجزائري محل اهتمام وأطماع العديد من المزارعين الأجانب، وهو ما قد يؤدي إلى دخول منتجات فلاحية متنوعة إلى السوق، ونظرا للنقص الواضح في تغطية الطلب المحلي من قبل المنتجين المحليين وعدم قدرتهم على المنافسة قد يؤدي بالعديد منهم إلى ترك المجال الزراعي مما يكون له الأثر البالغ على قطاع الإنتاج المحلي ويرهن أمل تحقيق الاكتفاء الذاتي.

- إن النهوض بالقطاع الفلاحي بغية زيادة الإنتاج يتطلب مدخلات ومستلزمات وسيطة كالجرارات وآلات الحصاد والمبيدات والأسمدة وغيرها وهي في معظمها غير متوفرة محليا، مما يزيد من تكلفة الإنتاج المحلي، وهذا يعني أن عناصر الإنتاج الأخرى بخلاف الأيدي العاملة يمكن أن تكون أكثر كلفة في بلادنا مقارنة بالبلاد المتقدمة، مما ينعكس على الأسعار النهائية للمنتجات.
- قد يترتب على ارتفاع تكاليف الإنتاج، نتيجة خفض وإلغاء الدعم توقف بعض صغار المنتجين المحليين عن الإنتاج، خاصة أولئك الغير قادرين على تبني التقنيات الحديثة لخفض تكاليف الإنتاج والوصول إلى اقتصاديات الحجم على المدى القريب.
- اشتداد المنافسة مع فتح الأسواق أمام الصادرات، في الوقت الذي تعاني فيه الصادرات الغذائية الجزائرية ضعف واضح نتيجة نقص الإنتاج وضعف النوعية، مما يشكل عائقا أمام إمكانية توفير حصة مؤثرة للمنتجات المحلية في السوق التصديرية.
- عدم وجود جهاز تسويقي متطور قادر على تمكين السلع الغذائية الجزائرية ذات الميزة النسبية من الوصول إلى الأسواق التصديرية والمحافظة على وجودها فيها.
- قد يؤدي رفع القيود عن الواردات الغذائية إلى إغراق السوق المحلية بالمنتجات الغذائية ذات الجودة المتدنية، ومع صعوبة الرقابة على الواردات الزراعية من حيث المواصفات الصحية بسبب قلة المختبرات وأجهزة الرقابة والتطور التكنولوجي الذي تفتقر إليه الجزائر للكشف عن الواردات غير المطابقة، مما يؤدي إلى إمكانية دخول بعض الأمراض والأوبئة وانتشارها الشيء الذي قد يسبب مخاطر صحية للمستهلكين.
- ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي الحديثة قد يشكل عبئا ثقيلا على ميزان المدفوعات بالإضافة إلى زيادة تكاليف الإنتاج للسلع الزراعية المحلية مما قد يفقدها القدرة على المنافسة.

- إن فتح المجال أمام لاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي سيؤدي إلى منافسة غير عادلة بين المنتجين المحليين والأجانب، بسبب عدم التكافؤ في استخدام التكنولوجية المتقدمة والتقنيات الحديثة المؤدية إلى تخفيض التكاليف وتحسين جودة المنتجات، وهو ما يفتقر إليه المنتجون المحليون الذين يتحملون تكاليف أكبر قد يؤدي بهم إلى الإفلاس أو التخلي عن الاستثمار في المجال الفلاحي.

ثانيا- الانعكاسات الإيجابية:

ليس معنى ما تقدم أن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتقيد بأحكام الاتفاق بشأن الزراعة سيترتب عنه آثار سلبية فقط، بل المؤكد أن للاتفاقية آثار إيجابية[1] كذلك يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إن انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية سيرفع من حجم المبادلات التجارية ومن قيمتها، مما ينتج عنه احتكاك المنتجات المحلية بالأجنبية وبالتالي الاستفادة من التكنولوجية الحديثة والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج خاصة في المجال الزراعي وإمكانية استغلالها لتحسين المنتجات المحلية من حيث الجودة والفعالية وبالتالي زيادة قدرتها التنافسية مما يساهم في الرفع من عملية التصدير وإنعاش الاقتصاد ككل.
- إن انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية يجعلها تستفيد من التنازلات والامتيازات الممنوحة للدول الأعضاء مما يعود بالفائدة على الاقتصاد من خلال مساعدة المنتجين المحليين وتشجيعهم على تطوير مشاريعهم الإنتاجية خاصة الزراعية منها مما يساهم في الرفع من الطاقة الإنتاجية والسير قدما نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- سيؤدي فتح الأسواق أمام المنتجات الأجنبية بالمستهلك إلى حرية اختياره للمنتجات الغذائية المتوفرة في السوق المحلية الذي سيصبح جزء لا يتجزأ من السوق العالمية، حيث يصبح المستهلك يختار أفضل السلع الأكثر جودة ونوعية.

---

[1] نبيل حشاد، "الجات ومنظمة التجارة العالمية وأهم التحديات في مواجهة الاقتصاد الغربي" دار النشر الذهبي، الدوحة، 1996، ص. 107.

- إن فتح الأسواق العالمية أمام السلع الزراعية المنتجة محليا وما يقابله من فتح الأسواق المحلية أمام السلع الزراعية الأجنبية، يعني خلق جو تنافسي، وهذا الأمر يدفع إلى الاهتمام بضرورة زيادة الإنتاج وتطوير جودة المنتجات المحلية، وخاصة المحاصيل ذات الميزة النسبية وجعلها مطابقة للمواصفات العالمية مما يسهل عملية تسويقها عالميا.
- إن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سيؤدي إلى تحسين الشفافية في السياسات التجارية وممارسة الشركاء التجاريين مما يؤدي إلى تعزيز العلاقات التجارية وجعلها أكثر آمنا من خلال القضاء على مختلف أشكال الرشوة والمحسوبية والتمييز ومكافحة الاغراق.
- إن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سيمكن الجزائر من الاستفادة من الأحكام التي تسمح باستمرار الدعم الزراعي الذي يقع تحت إجراءات سياسة الصندوق الأخضر وحتى الصندوق الأزرق، مما يسمح باستمرار تقديم الدعم الحكومي في مختلف المجالات خاصة ما يتعلق بمشاريع البنى التحتية كإنشاء السدود وإنجاز قنوات الري والصرف ودعم خدمات الإرشاد الزراعي ومكافحة الآفات الزراعية الحيوانية منها والنباتية، وخدمات التسويق الزراعي لتطوير عملية التعبئة وأساليب النقل والتخزين وما إلى ذلك.
- أن ارتفاع السلع الغذائية في الأسواق العالمية وخاصة الحبوب سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة استيرادها، وبالتالي سيكون حافزا لتحسين الموقف التنافسي للمنتجين المحليين وعليه ستتزايد الحوافز الاقتصادية لزيادة الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة التوسع الزراعي لاستغلال الإمكانيات المتاحة الغير مستغلة وبالتالي زيادة الاعتماد على الذات.
- إن تحرير التجارة الدولية في المنتجات الزراعية في إطار منظمة التجارة العالمية سيؤدي إلى تعميق مبدأ التخصص من خلال التركيز على مجالات الإنتاج الزراعي التي تتمتع فيها البلاد بميزة نسبية، وهذا يعني زيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة.

من خلال العرض السابق، وما رأيناه من سلبيات وإيجابيات، فإن ما يمكننا قوله هو أنه لا ينبغي التقليل من آثار المخاطر السلبية التي سيتعرض لها الاقتصاد الوطني عموما وخاصة فيما يتعلق بالجانب الغذائي مع ضرورة العمل على مواجهة الآثار السلبية واستغلال الآثار الإيجابية قدر الإمكان. كما أنه لا ينبغي النظر إلى عملية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية على أنها شر لابد منه، فمثل هذه النظرة تعني الاستسلام والخضوع للأمر الواقع وما ينطوي على ذلك من جوانب التخلف. إن الرؤية الصحيحة تتطلب العمل الجاد للأخذ بأسباب التخلص من عوامل التخلف والسعي لمواكبة متغيرات العالم وتطوراته والتفاعل معها وفق صيغة تعظيم الاستفادة من الإيجابيات والفرص المتاحة وإيجاد الحلول للسلبيات المختلفة.

ومهما يكن فإن الجزائر تملك مقومات قوتها وعناصر تميزها الذاتي، فإن تمكنت من استثارة مكامن القوة واكتشاف عناصر التميز والعمل على تنميتها، فالأكيد أنها ستكون قادرة على اللحاق بركب التقدم ومسايرة التغيرات الحاصلة في جميع المجالات بما في ذلك مجال الغذاء.

الخاتمة

الخاتمة

كان إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة عام 1947 يهدف إلى تأسيس إطار منظم وشفاف، يمكن من خلاله التخفيض التدريجي للتعريفات الجمركية والتوسع في التجارة الدولية، وقد تضمنت الاتفاقية لهذا الغرض مبادئ أساسية تم الاستناد إليها عبر جولات تفاوضية ثم اعتمادها كآلية رئيسية من أجل التوصل إلى إحراز تقدم في مسألة تحرير التجارة الدولية، وتم في هذا الإطار عقد جولات بدأ من جولة جنيف سنة 1947 والتي تم بموجبها تأسيس الاتفاقية وانتهاء بجولة أوروغواي عام 1993 والتي تمخض عنها إنشاء منظمة التجارة العالمية.

كانت الجولات الخمسة الأولى من المفاوضات قد تناولت موضوعات التعريفات الجمركية فقط، في حين تناولت الجولة السادسة المعروفة بجولة كيندي موضوعا آخر هو مكافحة الاغراق، وكانت جولة طوكيو السابعة قد توسعت في المفاوضات لتغطي موضوع الإجراءات الغير الجمركية والمشتريات الحكومية بالإضافة إلى توفير الإطار القانوني للمعاملة التفضيلية للدول النامية، وكانت أبرز إنجازات الجولات السبعة التوصل إلى اتفاق بتخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية من 40% في نهاية الأربعينات من القرن الماضي إلى 5% مع بداية الثمانينات.

وجاءت الجولة الثامنة والأخيرة المعروفة بجولة أوروغواي والتي بدأت في سبتمبر 1986 واستمرت حتى نهاية 1993 وتم فيها التطرق لموضوع الفلاحة لأول مرة وتم التوقيع على وثائقها في النهاية بمدينة مراكش المغربية في أفريل عام 1994، لتتحول بموجبها الاتفاقية التي أنشئت كهيئة مؤقتة إلى مؤسسة دائمة تسمى منظمة التجارة العالمية بداية من عام 1995 لتصبح واحدة من ثلاث مؤسسات دولية تتولى قيادة الاقتصاد العالمي إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

إن منظمة التجارة العالمية التي اشتملت وثائقها على قواعد جديدة للعلاقات التجارية الدولية تنعكس بآثارها السلبية والإيجابية على دول العالم أجمع سواء التي انضمت إليها أو التي بقيت خارجها، تضم في صفوفها حاليا 160 دولة وتشرف على إدارة أكثر من 90% من حجم التجارة العالمية، وهناك العديد من الدول في الطريق لاكتساب العضوية فيها.

وعلى هذا المنوال سارت الجزائر في إطار سعيها للانضمام إلى هذه المنظمة ضمن مسار طويل عقدت خلاله 12 جولة تفاوضية ولا يزال متواصلا.

لقد أفرزت نشأة منظمة التجارة العالمية واقعا جديدا شديد الاختلاف عما كان من قبل، بما يحمله هذا الواقع من انعكاسات على مختلف القطاعات الاقتصادية، بما فيها القطاع الزراعي الذي يبقى من أهم القطاعات الحساسة في معظم دول العالم، لكونه المصدر الرئيسي لتوفير الغذاء لأفراد المجتمع وارتباطه الوثيق بالأمن الغذائي.

وعلى هذا الأساس يحظى هذا القطاع بدعم كبير ومساندة مطلقة لتمكينه من التغلب على الصعاب والتحديات التي يواجهها، ويجب أن لا ننسى أن التجارة الزراعية كانت هي السبب الرئيسي في تأخر المجتمع الدولي عن الوصول إلى اتفاق في إطار مفاوضات جولة أوروغواي.

وبالنسبة للجزائر، وفي إطار السياسات التنموية التي اعتمدتها للنهوض بالقطاع الفلاحي وخاصة مع بداية الألفية الثالثة من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية ثم برنامج التجديد الفلاحي والريفي، قامت بتوفير كافة أشكال ووسائل الدعم والتشجيع لهذا القطاع، إضافة إلى تطوير البني التحتية وسن العديد من القوانين والتشريعات المحفزة للاستثمارات المحلية والأجنبية، ورغم أن ذلك أدى إلى تحسن في بعض الأنشطة الفلاحية نتج عنه تحسن في معدلات الاكتفاء الذاتي لبعض المنتجات كالخضر والفواكه والبيض والدواجن، إلا أن النتائج عموما كانت دون التوقعات المنتظرة، فلا يزال القطاع الفلاحي في الجزائر يعاني من قصور في الإنتاج ومن عدم قدرته على تغطية حاجيات السكان المتزايدة

من المواد الغذائية، مما أدى إلى اللجوء للاستيراد من الخارج لسد العجز الذي يتزايد من سنة لأخرى نتج عنه ارتفاع متواصل لقيمة الواردات الغذائية وبلوغها مستويات مقلقة في السنوات الأخيرة أدت إلى بروز مشكلة غذائية في البلاد تتجلى مظاهرها في التبعية شبه مطلقة للخارج في مجال الغذاء.

من هدا المنطلق، وإذا كان الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يعني الالتزام بكل اتفاقياتها دون استثناء، بما فيها اتفاقية الزراعة والاتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية، فإنه بالنسبة للجزائر، وفي ظل الواقع الراهن سيكون لهذا الانضمام انعكاسات سلبية أكثر منه إيجابية على قطاعها الفلاحي ومن ثم على المشكلة الغذائية فيها. ذلك لأن اتفاقية الزراعية تقضي بفتح الأسواق أمام المزيد من الواردات الغذائية، الأمر الذي سيشكل ضغطا وسيزيد من حدة المنافسة على المنتجات المحلية، إضافة إلى ما يتعلق بقواعد الصحة والصحة النباتية التي ستكون عائقا أمام نفاذ المنتجات المحلية لأسواق الدول الأعضاء، وكذلك ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية التي ستزيد من صعوبة الحصول على التقنيات الحديثة. ومن شأن ذلك كله، وفي ظل بقاء الوضع على حاله، أن يؤدي إلى استمرار زيادة الاعتماد على الخارج في مجال الغذاء، مما سيزيد من تعميق المشكلة الغذائية وازدياد تكريس التبعية ويرهن قضية الأمن الغذائي للبلاد.

اختبار الفرضيات

من خلال ما سبق من دراستنا لهذا الموضوع، وبناء على الفرضيات التي تم الاستناد إليها توصلنا في إطار اختبار هذه الفرضيات إلى ما يلي:

- من خلال تعرضنا للانعكاسات السلبية والإيجابية على القطاع الفلاحي ومن ثم على المشكلة الغذائية في الفصل الرابع، تأكدنا من صحة الفرضية التي تنص بأن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيؤدي إلى حدوث تأثيرات على القطاع الفلاحي بصفة عامة وعلى مشكلة الغذاء بصفة خاصة.

- فيما يتعلق بتبعية الجزائر شبه مطلقة للخارج في مجال توفير احتياجات السكان من المواد الغذائيةــ فهي فرضية صحيحة من خلال ما عرفناه من ارتفاعات متواصلة لقيمة الواردات الغذائية يقابله ضعف واضح في مجال الصادرات.
- رغم الأموال الضخمة التي رصدتها الدولة للنهوض بقطاع الفلاحة من خلال السياسات المتعاقبة وخاصة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم برنامج التجديد الفلاحي والريفي، إلا أن النتائج المحققة كانت مخالفة للتوقعات المنتظرة، مما يؤكد صحة الفرضية بفشل هذه السياسات.

نتائج الدراسة:

1. تمتلك الجزائر إمكانيات ضخمة وتنوع وخصوبة سواء في الهضاب أو في الصحراء، كما تتمتع بثروة بشرية هائلة من إطارات ومهندسين تمكنها في حال استغلالها الاستغلال الأمثل من تنمية قطاعها الفلاحي والوصول إلى الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية المختلفة وتصدير الفائض وبالتالي تقليص الواردات وضمان الأمن الغذائي.
2. يواجه القطاع الفلاحي في الجزائر حاضرا ومستقبلا تحديات كبيرة، ويبقى التحدي الغذائي هو الأكبر، حيث أن القطاع لا يزال عاجزا عن تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان من المواد الأساسية مثل الحبوب والحليب والبقول الجافة.
3. تبقى المعوقات التكنولوجية أهم العقبات التي تواجه تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر، حيث لا يزال المستوى التقني متخلفا، بالإضافة إلى عدم فعالية السياسات الزراعية المتعاقبة والظروف المناخية الغير ملائمة في بعض الأحيان.
4. على الرغم من الجهود المبذولة لتحديث الزراعة وتعظيم الاستفادة من التطورات التقنية في مختلف المجالات الزراعية إلا أن القطاع لا يزال يغلب عليه ضعف الأداء، ولا تزال نسبة كبيرة من الزراعة الجزائرية تقليدية وغير منتظمة.

5. يعاني القطاع الفلاحي في الجزائر على مستوى الإدارة الكثير من المشاكل سواء كانت طبيعية أو تنظيمية أو مشاكل في التسيير، هذه المشاكل في مجملها أدت إلى تكلفة إنتاج عالية وتدني مستوى الإنتاج كما ونوعا وأثر ذلك سلبا على الأمن الغذائي، وفي هذا الإطار يقول رئيس اتحاد المهندسين الزراعيين الجزائريين[1]: "أن لأزمة الفلاحة في الجزائر هي أزمة تسييرية محضة، فلا يزال القطاع يسير بنفس الأنماط التسييرية ونفس التفكير ولم يفتح المجال للعصرنة والاستعانة بخبرات جديدة ومازالت الإدارة في القطاع مركزية في حين كان من الأجدر التوجه نحو اللامركزية".

6. كان للعشرية السوداء التي عرفتها البلاد خلال التسعينات من القرن الماضي تأثير سلبي واضح على القطاع الفلاحي، حيث اضطر الكثير من الفلاحين إلى ترك قراهم وأراضيهم بسبب غياب الأمن، كما أثرت كذلك على مسار المفاوضات في إطار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

7. لم يستفد القطاع الفلاحي من الوفرة المالية والزيادات الهائلة التي حققتها الجزائر من العائدات النفطية، بل أدى ذلك إلى تعميق مشكلة الاعتماد على النفط وإهمال الزراعة.

8. إن سياسة الدعم التي اعتمدتها الدولة خاصة مع بداية الألفية الثالثة ساهمت في تطوير حجم الأنشطة الزراعية وزيادة حجم الاستثمار في القطاع الفلاحي. وأدى ذلك إلى بعض التحسن في القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي إلا أن ذلك لم يكن وفق التوقعات المأمولة.

9. يلاحظ أن جزء كبير من أموال الدعم قد سربت ووجهت إلى مشاريع ليس لها علاقة بالفلاحة، بالإضافة إلى استفحال ظاهرة التلاعب والاحتيال من طرف المتطفلين على القطاع الفلاحي الذين أساؤا له وألحقوا أضرار بالفلاحين الحقيقيين.

[1] جريدة الشهاب اليومية، الصادرة يوم 2014/10/18.

10. تشير تقارير من وزارة الفلاحة سنة 2013، أن معظم ولايات الوطن لم تحقق تقدما ملحوظا في مجال الإنتاج الفلاحي وبالتالي فشلت في تحقيق أهداف عقود النجاعة في إطار برنامج التجديد الفلاحي والريفي، ويؤكد التقرير أن فقط 3 أو 4 ولايات حققت نوعا ما نسب معتبرة في الإنتاج.[1]
11. تعاني الجزائر حاليا من مشكلة غذائية حادة تتجلى معالمها في تبعيتها الشبه مطلقة للخارج في مجال تغطية احتياجات سكانها من الغذاء، حتى أنها صنفت من الدول العشر الكبرى المستوردة للغذاء، وبما أنها تعتمد على العائدات النفطية في تغطية هذه الواردات فإن أي تدهور في هذه العائدات نتيجة لانخفاض أسعار النفط قد يزيد من حدة المشكلة وتبعاتها.
12. إن تزايد الاعتماد على الخارج في مجال الغذاء أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية وتكريس التبعية حيث استمرت الواردات الغذائية في الارتفاع خاصة واردات القمح والحليب والبقوليات حيث وصلت الفاتورة إلى مستويات غير مسبوقة خلال السنوات الأخيرة.
13. إن السبب في ارتفاع الواردات الغذائية وظهور المشكلة الغذائية في الجزائر يرجع إلى العجز المسجل في الإنتاج المحلي الذي لايزال قاصرا على تلبية الطلب المتزايد للمستهلكين الذين يتزايد عددهم بسبب النمو السكاني.
14. مع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، قد يجد القطاع الفلاحي نفسه في مواجهة تحديات كبيرة من جراء تطبيق التزامات اتفاقية الزراعة خاصة فيما يتعلق بمجالات الاتفاقية الثلاثة: النفاذ إلى لأسواق، تخفيض الدعم المحلي وإلغاء دعم الصادرات.
15. إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني التوقيع على جميع اتفاقياتها بدون استثناء، بما فيها اتفاقية الزراعة والاتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية، يترتب عن

[1] Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, Evaluation de la mise en œuvre du Renouveau Agricole, Pré-bilan Campagne Agricole, 2013, 19eme session d'évaluation trimestrielle, Alger, 9-10 sept. 2013.

ذلك مجموعة من الالتزامات والحقوق قد ينتج عنها آثار سلبية وأخرى إيجابية وقد تكون وطأة الآثار السلبية أكبر على القطاع الفلاحي وعلى مشكلة الغذاء في الجزائر في ظل الوضع الراهن.

التوصيات:

على ضوء هذه الدراسة واستنادا إلى النتائج التي توصلنا إليها نرى أنه لا يمكن التقليل من آثار المخاطر السلبية التي سيتعرض لها الاقتصاد الجزائري عموما والقطاع الفلاحي ومن ورائه المشكلة الغذائية على الخصوص، بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وحتى تتمكن الجزائر من مواجهة الآثار السلبية واستغلال الآثار الإيجابية نقترح ما يلي:

1. العمل على الحد من الآثار السلبية على القطاع الفلاحي والعمل بنفس القدر على تعظيم الاستفادة من الجوانب الإيجابية والفرص المتاحة في الاتفاقية الزراعية.
2. الاستفادة من السقوف الزمنية التي أقرتها الاتفاقية الزراعية والتي تبلغ 10 سنوات للدول النامية لتوفيق أوضاعها مع مقررات الاتفاقية في جميع المجالات، مع ضرورة القيام بتعديل هيكل الدعم والإعانات بحيث يتم التركيز على تشجيع إنتاج المنتجات الزراعية التي سترتفع أسعارها عالميا والسلع البديلة لها من ناحية الاستهلاك بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية المتاحة.
3. الاستفادة من استمرار أنواع الدعم والمساعدات الحكومية التي تدخل ضمن تدابير الصندوق الأخضر وتقديم كل هذه الإعانات فقط للقطاع الزراعي للاستمرار في تحقيق هدف الأمن الغذائي.
4. زيادة الحوافز المقدمة للقطاع الخاص قصد تحقيق الجودة والتنافسية وخفض تكاليف الإنتاج للتوافق مع متطلبات المواصفات والمقاييس العالمية.
5. إعداد برنامج شامل لتطوير القطاع الفلاحي والتركيز على إنتاج الحبوب والمنتجات الغذائية الأساسية للرفع من مستوى الاكتفاء الذاتي من أجل تفادي التعرض لاستيراد

تلك المنتجات بأسعار أعلى من أسعارها الحالية، وهذا يتطلب التركيز على تطوير إنتاجية العمل الزراعي واستخدام الأساليب الحديثة في الزراعة وزيادة الاستثمارات العامة في مجال البني التحتية والبحوث والإرشاد الزراعي.

6. باعتبار الموارد المائية هي المحدد الأكبر للتنمية الزراعية، فالأمر يتطلب وضع سياسات خاصة بها سواء من حيث تنميتها أو المحافظة عليها، مع ضرورة التركيز على ترشيد استخدام مياه الري ورفع كفاءة منظومة الري الأساسية وتخصيص الدعم اللازم لتوسيع أنظمة الري الحديثة، ومراعاة إمكانية تخطيط التركيبات المحصولية وفق أسس تراعي ترشيد استخدام المياه.

7. للتصدي لظاهرة الجفاف التي أضرت كثيرا بالمحاصيل الزراعية، نرى ضرورة العمل على توسيع المساحات المسقية وجعلها كمسألة مصيرية للنهوض بالقطاع الفلاحي، وفي هذا الصدد نحث على ضرورة الإسراع في تجسيد المشروع القاضي برفع المساحات المسقية من 1,1 مليون هكتار حاليا إلى 2 مليون هكتار مع مضاعفة مستوى الدعم لتشجيع الفلاحين على استعمال وسائل اقتصاد المياه، وسيكون لذلك بكل تأكيد انعكاسات إيجابية لرفع الإنتاج وإمكانية تحقيق الأمن الغذائي للبلاد وجعلها في منأى عن تقلبات الأسعار الدولية.

8. تعميم استعمال المياه المعالجة في الري، فاستنادا إلى مصادر الديوان الوطني للتطهير فإن قدرات إعادة استعمال المياه المعالجة في المجالات الفلاحية قد تطورت بشكل ملحوظ حيث انتقلت من 45 مليون متر مكعب في سنة 2012 إلى حوالي 325 مليون متر مكعب عام 2014، ومع وجود 25 محطة تطهير جديدة قيد الإنجاز، فإنه عند اكتمالها سيمكن من رفع المساحات المسقية إلى أكثر من 70 ألف هكتار من الأراضي الزراعية في مختلف الولايات.[1]

[1] جريدة صوت الأحرار، الصادرة يوم 2015/04/19.

9. مراجعة وتوسيع مجال الدعم المتعلق باقتناء العتاد الفلاحي للتقليص من الآثار السلبية الناجمة عن نقص اليد العاملة المؤهلة خاصة فيما يتعلق بعتاد زرع البطاطس والطماطم الصناعية وغيرها.
10. فيما يتعلق بالحليب واللحوم الحمراء فالأمر يتطلب توفير الإمكانيات للمحافظة على السلالات ومواصلة الدعم لاقتناء الأبقار الحلوب وتحسين السلالات الحيوانية من خلال التهجين بين السلالات المحلية والأجنبية للحصول على سلالات مرتفعة الإنتاجية وملائمة للظروف المحلية.
11. تحسين معيشة الحيوانات من خلال توفير الغذاء المناسب والمتوازن على مدار السنة والمكان الملائم والرعاية الصحية اللازمة.
12. مضاعفة وسائل التخزين والتبريد مما يسمح بتدعيم الطاقات الحالية وبالتالي تغطية حاجات البلاد من هذه المرافق والوسائل الضرورية.
13. تكوين مخزون طوارئ استراتيجي من المواد الغذائية الأساسية خاصة القمح، يغطي ستة أشهر على الأقل كمخزون أمان، نظرا لأهمية هذا المخزون في تنظيم واستقرار المتاح للاستهلاك، كما أنه يساعد على تفادي التقلبات المفاجئة في الأسواق الدولية.
14. من أجل دفع عملية الاستثمار في القطاع الفلاحي، فإن مربط الفرس يكمن في العقار، فالأمر يتطلب توضيح القانون الأساسي للعقار بما يضمن الحفاظ على الأراضي الفلاحية لتفادي تحويل العقار الفلاحي لأغراض المضاربة، ومن الضروري وضع سياسات زراعية واضحة تمكن الفلاح من العمل في هدوء واطمئنان من ناحية الأسعار والتصدير وكذلك الدعم على أن تكون هذه السياسات مستقرة ودائمة.
15. تطوير البحث العلمي ودعم الخبرات في مجال الإرشاد والاختبار واستخدام البذور المحسنة والسلالات الحيوانية الجيدة واستعمال الأسمدة وتحسين مردودية الأراضي الفلاحية.

16. إنشاء مؤسسات تسويقية للمواد الغذائية، سواء في مجال التسويق المحلي أو الدولي، مع توفير المناخ الملائم لهذه المؤسسات ومنحها التسهيلات اللازمة لتحقق من خلالها تعزيز الأنشطة التسويقية الزراعية وفق تقنيات وأساليب حديثة ومتطورة بالشكل الذي يؤدي إلى تسهيل النفاذ إلى الأسواق الخارجية.
17. ضرورة تبني سياسة تنموية ريفية بهدف تقليص التفاوت الواضح بين الريف والمدينة من خلال إيصال الكهرباء للمستثمرات الفلاحية وتجنيد الموارد المائية وإنشاء البني التحتية وتوفير المرافق والخدمات الأساسية مع التركيز على المناطق الأكثر فقرا ومواصلة دعم الفلاحين والمربين في الأرياف لضمان استقرارهم في أماكن تواجدهم.
18. اتخاذ تدابير وإجراءات كفيلة لترشيد الاستهلاك في المواد الغذائية بغية الحد من الإسراف في استهلاك البعض منها.
19. إن المضاربة المزمنة في أسعار المواد الغذائية تعود في الأساس إلى كثرة الوسطاء والطفيليين بسبب الفوضى التي تعيشها أسواق الجملة، فمن الضروري العمل على إنشاء أسواق جملة للخضر والفواكه منظمة وتسير بطرق عصرية بعيدة عن الوسطاء والطفيليين يمكن الفلاحين من تسويق منتجاتهم فيها بكل حرية من أجل المحافظة على دخولهم ومن أجل المحافظة على استقرار الأسعار لصالح المستهلكين.
20. انه من الأهمية بمكان استكمال الجزائر مفاوضاتها للحصول على عضوية تامة في منظمة التجارة العالمية برؤى متوازنة مع التأكيد على ضرورة توفر القدرة والبراعة على التفاوض لدى المفاوض الجزائري للحرص على مراعاة مصالح البلاد، مع ضرورة الاستمرار في طلب المساعدات التقنية الكفيلة لتسريع الانضمام مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الاقتصاد الجزائري ومساعدته على تجاوز الصعاب التي تواجه المنتجات الوطنية في اقتحام الأسواق العالمية. ذلك لأن هذه المنظمة أصبحت الآن واقعا قائما ينطوي تحت لوائها معظم دول العالم وتنظم من خلالها الغالبية العظمى من

التجارة الدولية وسوف يصبح التعامل مع المجتمع الاقتصادي العالمي أكثر صعوبة أمام الأطراف خارج المنظمة، حيث تتسحب عليهم كافة الآثار السلبية دونما أن يكون لهم الحق بالانتفاع بالجوانب الإيجابية. كما أنه مع مرور الوقت تزداد معدلات تطبيق تخفيض التعريفات الجمركية وإزالة العوائق التجارية ومن ثم تزداد الالتزامات والشروط التي تضعها الدول الأعضاء في مفاوضاتها مع الدول المتقدمة للعضوية، مما يترتب عنها تعسر إجراءات قبول العضوية الجديدة وتضخيم الالتزامات المطلوبة، وقد اتضح ذلك جليا من خلال ما تتعرض الجزائر في مسارها الحالي، الأمر الذي أدى بوزير التجارة الأسبق إلى القول بأن "انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية هو إجراء سيادي"، وفي تصريح حديث لوزير التجارة الحالي " إن الجزائر لن تنظم للمنظمة العالمية للتجارة على حساب مصالحها" وهو ما يؤكد الصعوبات التي تواجهها الجزائر في هذا المجال من خلال تعرضها لضغوطات ومساومات وتفرض عليها شروطا ليست موجودة أصلا في اتفاقية أوروغواي.

وعلى ضوء هذه التحديات، ونظرا لاعتماد الجزائر على العائدات النفطية لتغطية وارداتها الغذائية، إضافة إلى الأفول الذي بات وشيكا لحقبة ازدهار هذه العائدات، ونظرا لكون الأمن الغذائي قضية جوهرية لا يجب تركها للمتغيرات والعوامل الخارجية، فإنه أصبح لزاما على الجزائر أكثر من أي وقت مضى وبدون تأخير أن تضع لنفسها صيغة مناسبة للنهوض بقطاعها الفلاحي، فالأمر يتطلب إرساء إستراتيجية وطنية شاملة وجدية بالتنسيق مع كافة القطاعات الاقتصادية وقابلة للتنفيذ والمتابعة المستمرة، تتمكن الجزائر من خلالها استغلال كل الإمكانيات المتاحة لتحقيق أمنها الغذائي الذي يتوقف على تنمية زراعية مستدامة.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن ننهي هذا العمل المتواضع بهذه الكلمات الرائعة التي قالها الأصفهاني في وصفه لأعمال البشر، حيث قال "إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاب في يومه

إلا وقال في غده لو غيرت هذا لكان أحسن ولو زدت هذا لكان أفضل ولو تركت هذا لكان أجمل، وهذا لعمري من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".

والله ولي التوفيق

المراجع

أولا: باللغة العربية

كتب:

1. عبد الحميد الإبراهيمي، "المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية"، مذكرات دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
2. أبو الوفاء أحمد، منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة الإقليمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.
3. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
4. إسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.
5. جمعة سعيد سرير، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، طرابلس، 2000.
6. حاتم سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1991.
7. حشاد نبيل، الجات ومنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد الغربي، دار النشر الذهبي، الدوحة، 1996.
8. خالدي الهادي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة للنشر، الجزائر، 1996.

9. رمزي

زكي، "الأزمة العالمية الاقتصادية"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986.

10.رمزي زكي، الصراع الفكري حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، دار الميناء للنشر، القاهرة، ، 1992.

11.سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية: آثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، دار حامد للنشر والتوزيع، الرياض، 2004.

12.سمير عبد العزيز، منظمة التجارة العالمية ومؤتمراتها الوزارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1997.

13.عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004.

14. عبد الخالق

أحمد وآخرون، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الدار الجامعية، القاهرة، 2003.

15.عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الاقتصاد الجزائري، 1999.

16.عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، من الأوروغواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، القاهرة، 2003.

17.عبد الناصر نزار العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، دار الصفاء للنشر، عمان 1999.

18. عوض الله

زينب حسنين، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الفتح، الإسكندرية، 2003.

19.علي إبراهيم محمد، الجات :الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات، الدار الجامعية، القاهرة، 2003.

20.العيسوي إبراهيم، الجات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

21.فادي علي مكي، مابين الجات ومنظمة التجارة العالمية، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 2000.

22.فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية للدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000.

23.فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

24.كريم النشابشي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.

25.المجذوب أسامة، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996.

26.محفوظ لعشب، المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

27.محمد الصغير بعلي، تنظيم القطاع العام في الجزائر: استقلالية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

28.محمد بلقاسم وحسن بهلول، الغزو الرأسمالي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

29.محمد سليم الردادي، دليل الجات ومنظمة التجارة العالمية، دار المجتمع للنشر والتوزيع، جدة، 1995.

30.محمد صفوت قابل، "منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

31.محمد عمر أبو دوح، "منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

32.محمد عمر الحاجي، حقيقة الجات، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2001.

33.محمد مأمون عبد الفتاح، منظمة التجارة العالمية والجات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1997.

34.ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية، الجزائر، 2003.

35.ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية التجارة، دار المحمدية، الجزائر، 2003.

36.النجار السعيد، اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، الكويت، 1995.

37.يوسف عبد الله صايغ، اقتصاديات العالم العربي، ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1984.

38.يوسف قات، الدعم الزراعي في إطار الاتفاقية بشأن الزراعة، مؤسسة التسويق الزراعي ومديرية الدراسات والمعلومات، عمان، 2000.

أطروحات جامعية:

1. بن ناصر عيسى، مشكلة الغذاء في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2005.

2. رشيد عدوان، الزراعة الجزائرية والانخراط في المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2013.
3. زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005.
4. فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008.
5. كمال حوشين، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.
6. زبيري رابح، الاصلاحات يفي القطاع الزراعي وآثارها على تطويره، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1996.

مراجع أخرى:

1. تهاني محمد أبو قاسم، تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية وآثارها على الاقتصاد المصري، مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية، جامعة حلوان، مارس 1998.
2. الجريدة الرسمية، عدد 52، بتاريخ 2004/08/18. القانون رقم 04-08 المؤرخ في 2004/08/14 المتعلقة بشروط ممارسة النشاط التجاري.
3. جمعه محمد محمد عامر، منظمة التجارة العالمية وأهم انعكاسات ذلك على الاقتصاديات العربية، دراسة تحليلية، مجلس الغرف التجارية الصناعية، الرياض، جانفي 1995.
4. حميدي حميد، "خوصصة المؤسسات العمومية في القانون الجزائري"، ندوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في الدول العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

5. الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962 – 2011
6. الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، مرسوم تنفيذي رقم 87/96 المؤرخ قي 1996/02/24.
7. زعيبط نور الدين، "الإشكالية الغذائية للدول النامية: حالة الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 31، ، جامعة قسنطينة، 2009.
8. طواهر محمد التهامي وناصر دادي عدون، تقييم نتائج برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية والسياسية، عدد4، جامعة الجزائر،2001.
9. عبد الله بدعيدة، "التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية"، ندوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
10. عبد الهادي، ق. "إعادة تنظيم القطاع الفلاحي"، مجلة أحداث اقتصادية، عدد 23، أكتوبر، 1988.
11. علي توفيق الصادق، برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي، دراسة مقدمة من طرف صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1993.
12. علي مبروكي، "تكييف عملية خوصصة المؤسسات العمومية مع متطلبات اقتصاد السوق والأهداف السياسية للدولة"، ندوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
13. عمر سالمان، موقف الدول النامية من تحرير تجارة الخدمات وفشل مؤتمر كانكون، المؤتمر العلمي الثاني لقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، 2004.

14. العناني إبراهيم، "ارتضاء الالتزام بالمعاهدات الدولية في ضوء أحكام اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات،" مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، عدد1، القاهرة، جانفي، 1972.
15. كوثر مصطفى شغراب، "الآثار المتوقعة لاتفاقيات الجات على القطاع الزراعي في السعودية"، مجلة التعاون، عدد 47، الرياض، جوان 1998.
16. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "التقدم المحرز في مفوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية"، نيويورك، 2005.
17. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، "مشروع دراسة حول إستراتيجية التنمية الفلاحية"، الدورة الثامنة عشر، الجزائر، جويلية 2001.
18. المرسوم التشريعي رقم90-10 الصادر بتاريخ 1990/4/14.
19. المرسوم التشريعي رقم93-12 الصادر بتاريخ1993/10/5.
20. المرسوم التنفيذي رقم97-93الصادر في 02/13/ 1997.
21. مصطفى
أحمد مصطفى، الجات من الاتفاقية إلى المؤسسة الدولية المتعددة الأطراف، المجلة العربية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مجلد2، القاهرة، 1994.
22. المنظمة العربية للتنمية الزراعة: "تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي"، الخرطوم، 2010.
23. ميثاق الثورة الزراعية، أمرية رقم 73/71 المؤرخة في 1971/11/8.
24. نزعي عز الدين، هاشمي الطيب، "السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي"، مجلة العلوم الاقتصادية، عدد 33، جويلية 2013.

25. نور الدين بوكروح، النظام التجاري المتعدد الأطراف و ملف انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية، مجلة الفكر البرلماني، عدد4، أكتوبر 2004.
26. هلال حسن محسن أحمد ورضوان محمد، قواعد الانضمام والتفاوض في المنظمة العالمية للتجارة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، 2001.
27. وزارة التخطيط، المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، تقرير عام، الجزائر، 1980.
28. وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي، المرسوم رقم 653/68 المؤرخ في 1968/12/30 المتعلق بتشكيل هيئات التسيير الذاتي في الفلاحة.
29. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "المشاورات الوطنية حول الفلاحة"، أيام 11-12-13 ماي 1992، نادي الصنوبر، الجزائر، 1992.
30. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "مسار التجديد الفلاحي والريفي"، عرض وآفاق، الجزائر، 2012.
31. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجزائر، 2000 .
32. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مقرر رقم 599 مؤرخ في 2000/7/8 المحدد لشروط التأهيل للاستفادة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA وكيفية دفع الاعانات.
33. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مقرر رقم 2023 مؤرخ في 2005/12/15 المحدد لشروط التأهيل للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA وكيفية دفع الاعانات.
34. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مقرر مؤرخ في 2008/1/13 المحدد لشروط التأهيل للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لضبط المنتجات الفلاحية FNRPA وكيفية دفع الاعانات.

ثانيا: باللغة الأجنبية

BOOKS :

1. Beaud, M. " L'économie mondiale dans les Années 1980", Editions la Découverte, Paris, 1988.
2. Bernard Hoekman, The WTO: Function and Basic Principles, The World Bank, Washington, 2002.
3. Constantine Michalopoulos. "Development, Trade and WTO: WTO Accession", The World Bank, Washington, 2002.
4. Emmanuel Combe, L'organisation Mondial du Commerce, Armand Calin, Paris, 1999.
5. Michel Rainelli, « L'organisation Mondiale du Commerce », Editions la Découverte, Paris, 1996.
6. Michel Rainelli, «Le GATT », Editions la Découverte, Paris, 1994.
7. Rejinties, C.B. Haver koot," Farming for the future": an introduction to low external input and sustainable Agriculture. McMillan Press, London. 1992.
8. Tyres R. K. Anderson, Disarray in world food Market: A Quantitative Assessment, Cambridge University Press, 1992.
9. Andre Cauthier, L'economie mondiale des années 1880 aux années 2000 : Dynamique, Structure et Espaces, Edition Breal, Paris, 1999.
10. B. Hicham, "Le Defi Agro-Alimentaire de l'Algérie, " OPU, Alger, 1997.
11. Baha Ahmed Mustapha, L'Algérie entre splendeurs et pesanteurs (Essai), Editions Marinoor, Alger 1997.
12. Bedrani, S., Moline, J. "les politique Agraires en Algérie" ; CREA, Alger.
13. Benissad Med Elhocine, "Economie de développement de l'Algérie sous développement et socialisme" (1962-1978), OPU, Alger, 1979.
14. Benissad Med Elhocine, l'Algérie : Restructuration et réformes économiques (1979-1993), OPU, Alger, 1994.
15. Benissad Med Elhocine, "Les Reformes Economiques en Algérie", OPU, Alger, 1991.

16. Debboub Youcef, le nouveau mécanisme économique en Algérie, OPU, Alger, 1995.
17. Direction Générale des Douanes, "histoire du tarif douanier depuis l'indépendance" , Alger, 2006.
18. Evans, E. The Feeding of the Nine Billion: Global Food Security for the 21st Century, Chatham House, New York, 2009.
19. Nachida M'hamadji Bouzidi, "5 Essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne", ENAG Editions, Alger, 1998.
20. Nachida M'Hamsadji Bouzidi, Le Monopole de l'état sur le commerce extérieur, l'expérience algérienne (1974-1984), Alger, 1988.
21. OCDE; Politiques Agricoles, Suivi et évolution : Pays de l'OCDE et économies émergents, Editions OCDE, Paris, 2013.
22. Sayed Marei, "The World Food Crisis", Longman Editions, London, 1976.
23. Tammar, H," Stratégie de Développementt Indépendante : le cas de L'Algérie", O.P.U, Alger, 1983.

DISSERTATIONS :

1. Stig, Steinsviky, From GATT to WTO: "Global Economic Problems and Challenges", Unpublished MSc Dissertation, Accounting and finance Department, Heriot Watt University, Scotland, 1995.

OTHER REFERENCES:

1. Direction Générale des Douanes,"Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie", période: Années 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014.
2. El Watan, Economie, du 13-19 Janvier 2014, Dossier V.
3. FAO, Cadre programmation Par pays, Algérie (2013-2016).
4. GATT, "News of the Uruguay Round", GATT Secretariat, Geneva, April 1995.
5. GATT, "What it is, what it does", GATT Secretariat, Geneva, 1993
6. GATT, L'accord du Marrakech Instituant l'acte finale, Sécretariat du GATT, Genève, 1994.
7. GATT, Résultats des Négociations Commerciales Multilatérales du Cycle d'Uruguay, Textes juridiques, Sécretariat du GATT, Genève, 1994.
8. http//:www.newscafee.com.
9. http://almagharibia.tv.
10. http://arabic.euronews.com/7/12/2013/historic-deal
11. http://www.Algérie-focus.com/blog/2013

12. http://www.tradingeconomics.com/Algeria/food-export-percent-of-merchandise-expo.
13. L'OMC, un commerce ouvert sur l'avenir: les principes.
14. L'OMC, l'accession de L'Algérie : memorendum, 2001. Alger.
15. Ministère d'Agriculture et du Développement Rural, Dossier OMC/Agriculture : Démarche de négociations, 2002.
16. Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural : Statistiques Agricole, Superficies et productions, Série A.
17. Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, "Rapport sur la situation du secteur Agricole", 2006.
18. Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, Direction des statistiques agricole et des systèmes d'information, rapports sur la situation des secteurs agricole.
19. Ministre de L'Agriculture et du Développement Rural: "Note de conjoncture" 1er trimèstre 2008.
20. Ministère du Commerce, Direction Générale du Commerce Extérieur, "Accession de l'Algérie a l'OMC", Réponses aux questions écrites posées, Avril 1997, Décembre 1997.
21. Omar Bessaoud, "L'Agriculture en Algérie; des Révolutions Agraires aux réformes Libérales, Insanyat, Revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales, N° 22, 2003, Oran.
22. Omar Bessaoud, La Revolution Agraire en Algérie : continuité dans le processus de transformation agraires, Revue Tiers Monde, Vol. 21, No. 83, 1980.
23. ONS, Annuaires Statistiques de l'Algérie.
24. ONS, Collections Statistiques, No 119.
25. ONS, Données Statistiques.
26. ONS, L'Algérie en quelques chiffres.
27. Organisation Descriptions and Classifications Reforms, Year Book of International Organisations, vol.1, 32nd Editions, Union of International Associations, London, 1996.
28. Rahal Ali, Benterki Azzeddine, "Les subventions Agricoles, entre théorie et pratique", Revue des Sciences Economiques et de gestion, Faculté des Sciences Economiques, Université de Setif, V, 4, 2005.
29. www.cairns-group.org
30. www.minagri.dz

31. www.ons.dz
32. www.wto.org
33. www.wikipedia.org
34. Zine.M. Barka, "Annual Report on international Finance and development in Africa,« Algeria, CeSPI, 2009.

الملاحق

الملحق رقم (01): الخريطة الفلاحية للجزائر

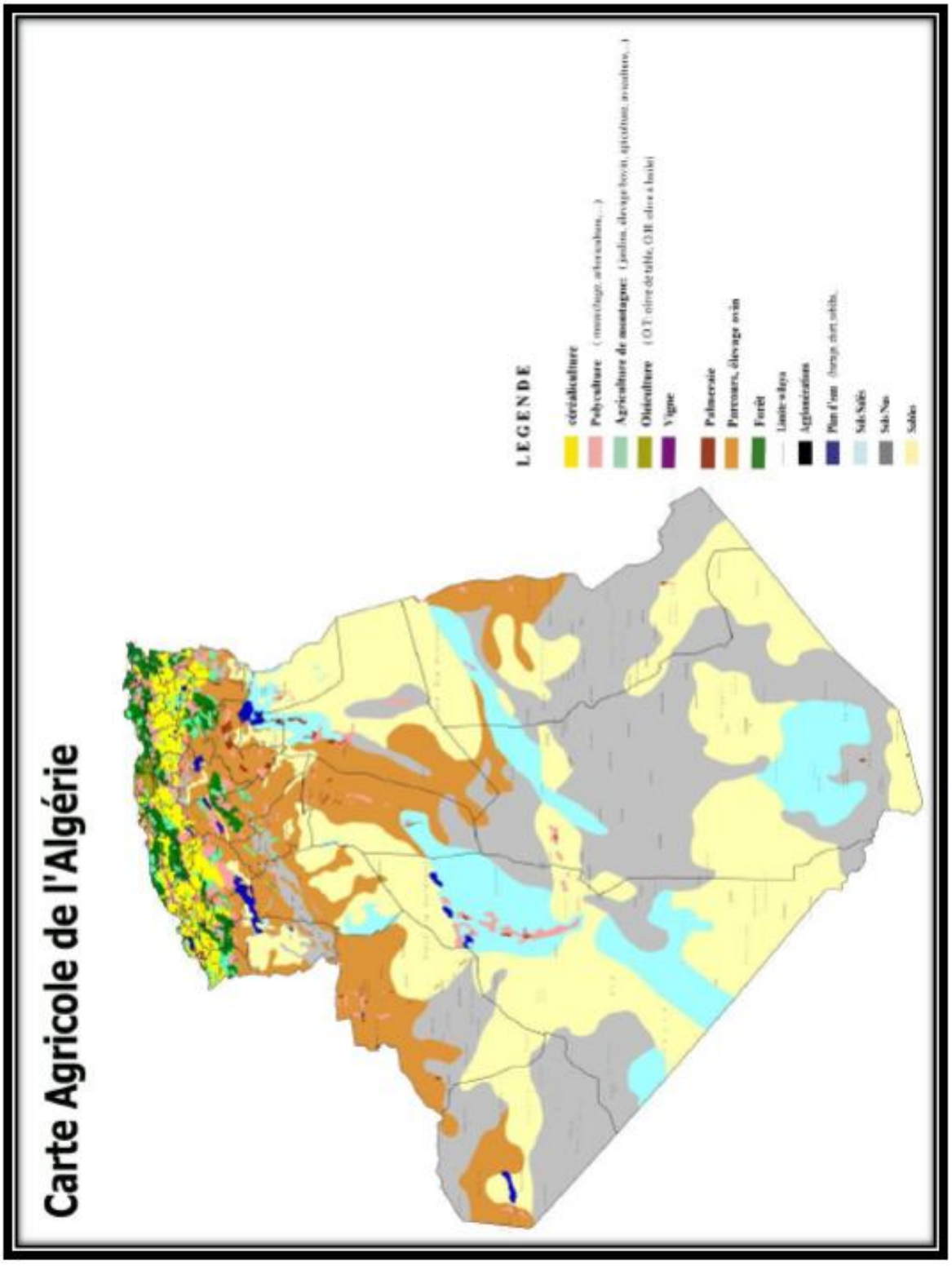

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض وآفاق، الجزائر، ماي 2012.

ملحق رقم (02): قيمة بعض المؤشرات الفلاحية حسب كل منطقة (ساحل، جبال، سهول، هضاب عليا، جنوب)

Zones		Nombre de communes	%	Population totale 1987	%	Population totale 1998	%	Population totale 2008-ONS	%	Population estimé 2011-DSASI	%	Superficie agricole utile (ha) SNADDR-2008	%	Superficie agricole utile irriguée (ha) SNADDR-2008	%	Valeur de la Production Agricole 2011 (millions de DA) DSASI	%
Zones de Montagnes	OUEST	69	4,5%	759 490	3,3%	838 245	2,9%	962 427	2,8%	998 913	2,8%	336 745	3,8%	18 975	1,6%	42 604	2,5%
	CENTRE	256	16,6%	2 977 787	12,9%	3 492 639	12,0%	3 677 983	10,8%	3 746 363	11,0%	760 108	8,5%	108 929	9,3%	166 405	9,8%
	EST	97	6,3%	1 166 465	5,1%	1 413 341	4,9%	1 590 131	4,7%	1 651 537	4,8%	346 505	3,9%	16 358	1,4%	89 338	5,3%
		422	27,4%	4 903 742	21,3%	5 764 225	19,8%	6 230 541	18,3%	6 396 812	18,8%	1 443 358	16,2%	144 261	12,3%	298 347	17,6%
Hauts Plateaux	OUEST	137	8,9%	1 423 363	6,2%	1 715 454	5,9%	2 067 699	6,1%	2 196 651	6,5%	1 888 879	21,1%	64 383	5,5%	132 457	7,8%
	CENTRE	135	8,8%	1 740 534	7,6%	2 442 214	8,4%	3 042 400	8,9%	3 274 257	9,6%	996 990	11,2%	76 585	6,5%	126 309	7,4%
	EST	135	8,8%	1 647 624	7,2%	2 170 209	7,5%	2 550 835	7,5%	2 684 350	7,9%	1 337 997	15,0%	295 116	25,1%	122 818	7,2%
		407	26,4%	4 811 521	20,9%	6 327 877	21,7%	7 660 984	22,5%	8 157 258	23,9%	4 221 866	47,2%	436 003	37,1%	381 585	22,5%
Plaines et littoral	OUEST	184	11,9%	3 109 821	13,5%	3 850 333	13,2%	4 488 682	13,2%	4 728 769	13,9%	1 088 366	12,2%	128 823	11,0%	218 644	12,9%
	CENTRE	227	14,7%	5 509 034	23,9%	6 951 564	23,9%	8 184 765	24,0%	8 864 778	25,4%	809 483	9,1%	117 567	10,0%	370 065	21,8%
	EST	113	7,3%	2 650 557	11,5%	3 327 844	11,4%	3 815 112	11,2%	3 998 043	11,7%	746 342	8,4%	49 591	4,2%	155 363	9,2%
		524	34,0%	11 269 412	48,9%	14 129 741	48,6%	16 488 559	48,4%	17 391 591	51,0%	2 644 191	29,6%	295 981	25,2%	744 072	43,9%
SUD	OUEST	51	3,3%	419 452	1,8%	564 222	1,9%	718 917	2,1%	776 984	2,3%	242 299	2,7%	50 166	4,3%	35 276	2,1%
	EST	121	7,9%	1 520 093	6,6%	2 143 518	7,4%	2 746 929	8,1%	2 977 138	8,7%	371 021	4,2%	235 224	20,0%	230 980	13,6%
	GRAND SUD	16	1,0%	114 752	0,5%	171 283	0,6%	228 968	0,7%	250 763	0,7%	13 363	0,1%	13 439	1,1%	6 178	0,4%
		188	12,2%	2 054 297	8,9%	2 879 023	9,9%	3 694 814	10,8%	4 004 884	11,8%	626 683	7,0%	298 829	25,4%	272 434	16,1%
TOTAL		1541	100%	23 038 972	100%	29 100 866	100%	34 074 898	100%	34 074 898	100%	8 936 099	100%	1 175 075	100%	1 696 438	100%

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض وآفاق، الجزائر، ماي 2012.

الملحق رقم (03): قيمة الإنتاج الفلاحي لسنة 2011 حسب كل منطقة وجهة

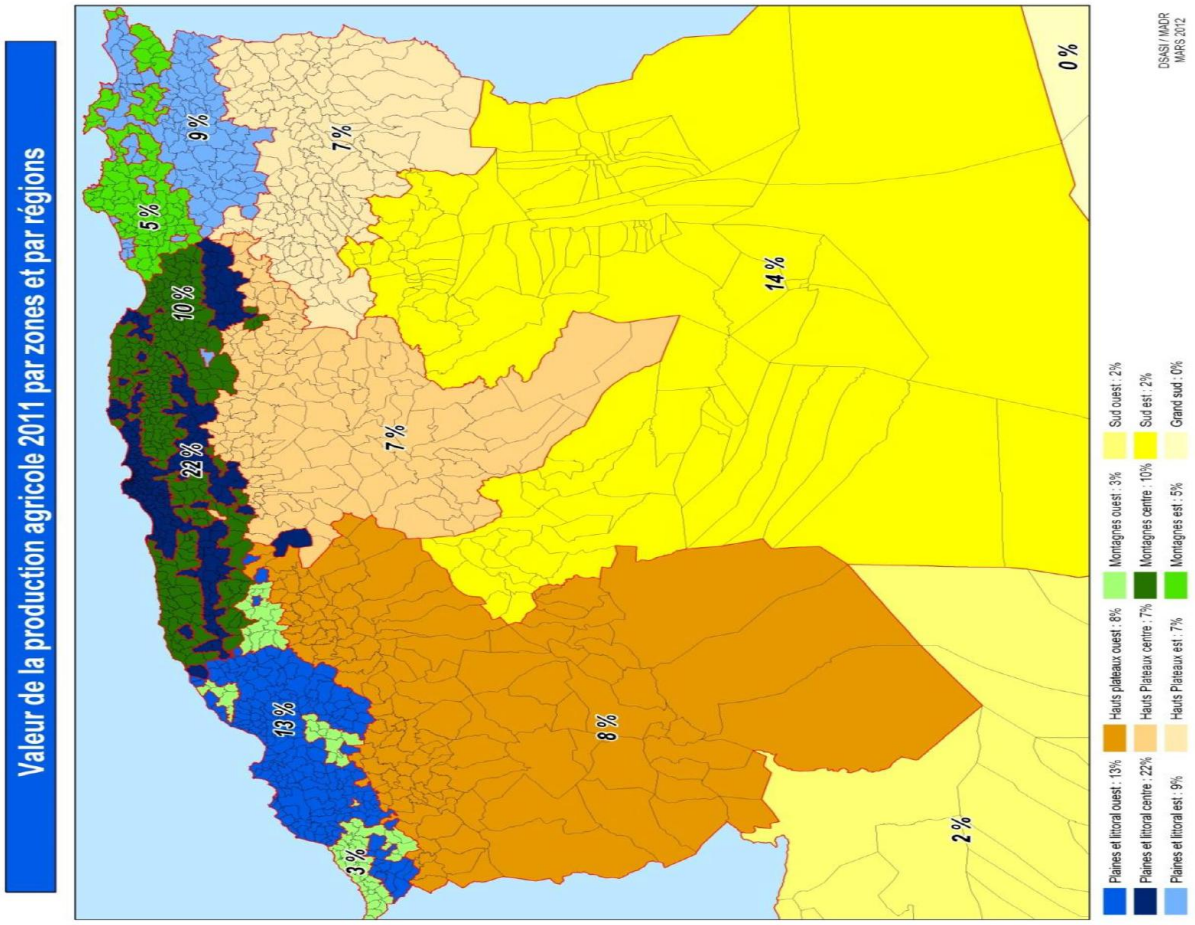

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض وآفاق، الجزائر، ماي 2012.

الملحق رقم (04): قائمة الجوائز للولايات الرائدة حسب فروع الإنتاج

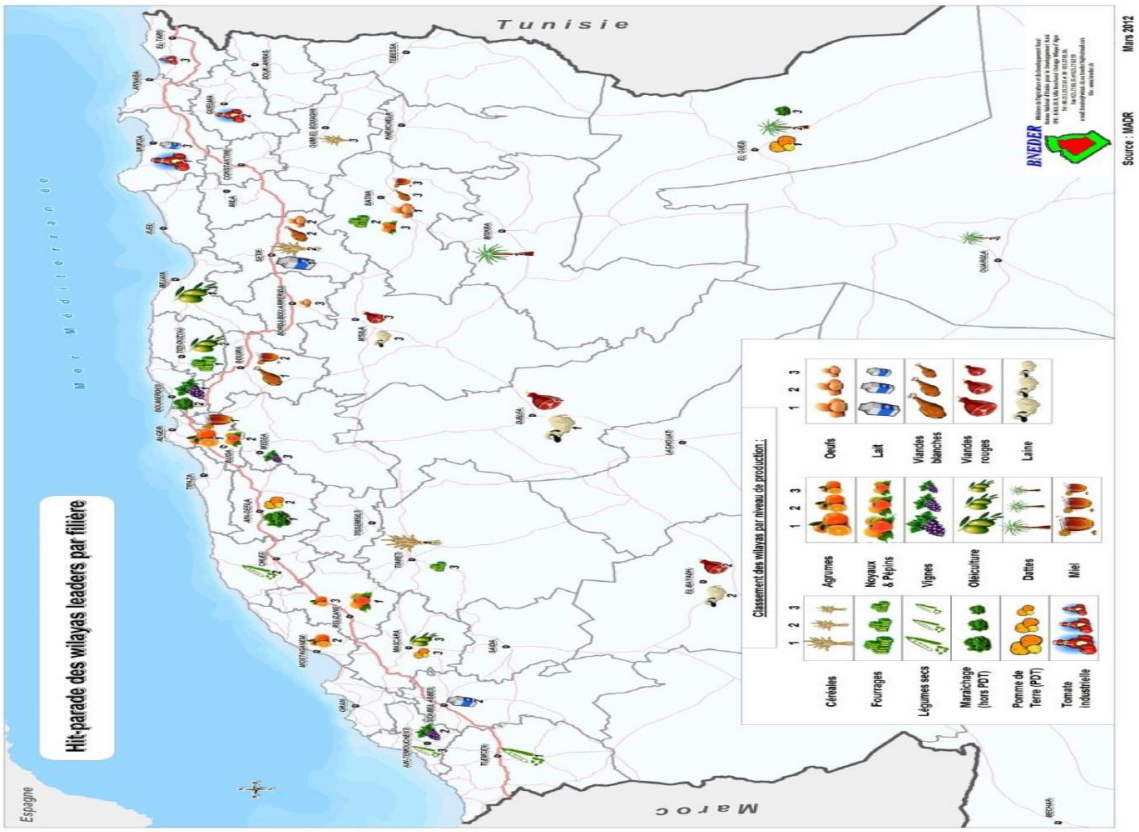

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض وآفاق، الجزائر، ماي 2012.

الملحق رقم (05): تطور التوزيع العام للأراضي 1971-1999-2011 وأصل الفروع

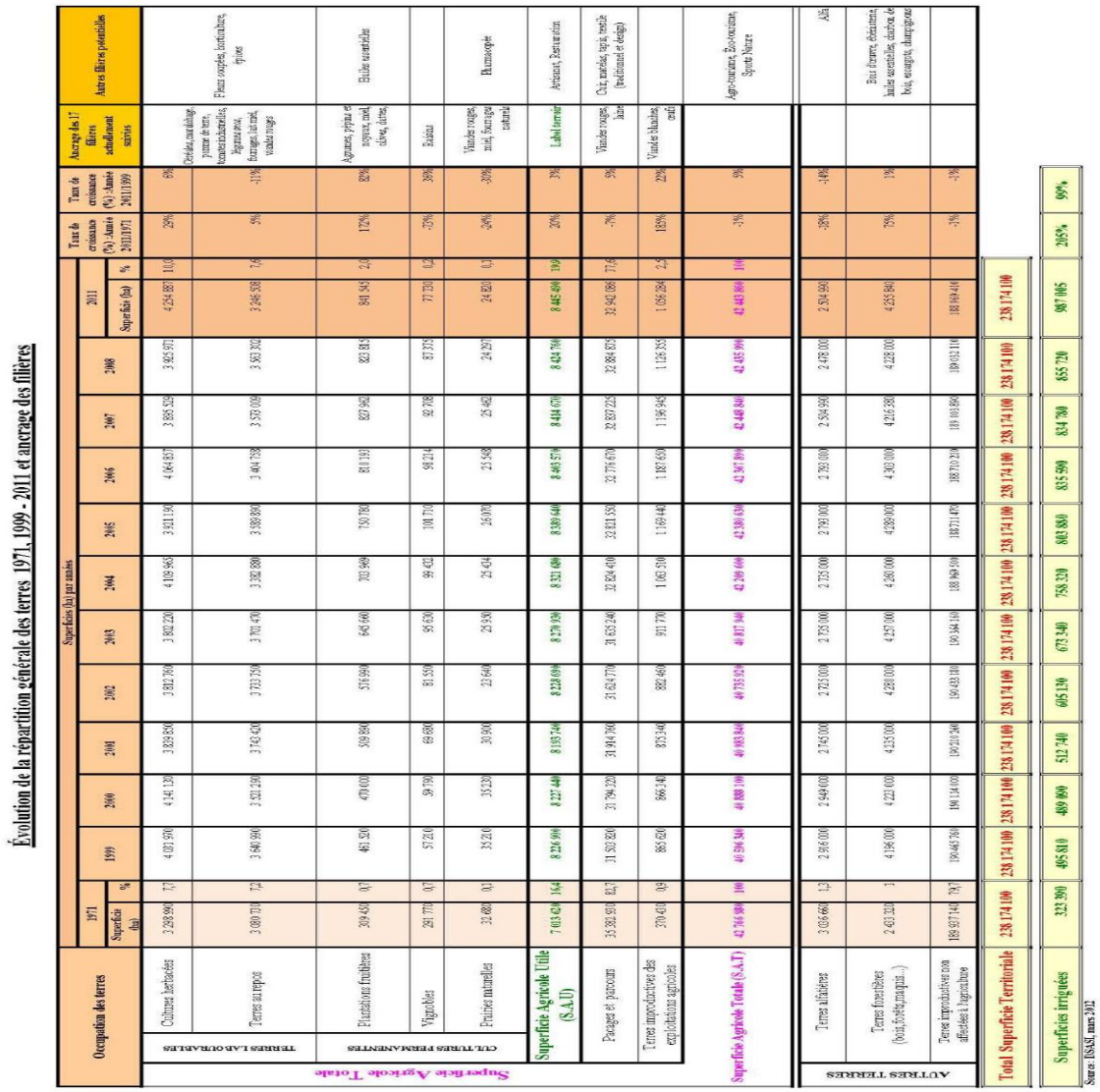

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض وآفاق، الجزائر، ماي 2012.

الملحق رقم (06): عدد السكان والمساحة المزروعة ونصيب الفرد من المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر

	2010	2011	2012
المساحة الصالحة للزراعة(ألف هكتار)	8389.6	8445.5	9032.7
عدد السكان (ألف نسمة)	35661	36414	37183
نصيب الفرد (هكتار/1نسمة)	0.23	0.23	0.24

المصدر:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد رقم 33، الخرطوم، 2013، ص. 11.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد رقم 32، الخرطوم، 2012، ص. 13.

الملحق رقم (07): تطور الناتج الزراعي الإجمالي في الجزائر

الوحدة: مليون دولار

الناتج الزراعي الإجمالي		
2010	2011	2012
13644.4	16110.6	16110.6

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية مجلد رقم 33، الخرطوم 2013- ص. 10.

الملحق رقم (08): تطور العمالة الكلية والزراعية في الجزائر

الوحدة: ألف عامل

	2010	2011	2012
العمالة الكلية	10544.00	15285.00	15285.00
العمالة الزراعية	2420.17	2442.6	2476.5
نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية	22.95	15.98	16.20

المصدر:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد رقم 33، 2013، ص. 4.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد رقم 32، 2012، ص. 6.

الملحق رقم (09): تطور مخصصات الدعم حسب كل صندوق (2000 – 2009)

FNRPA ، FNDIA ، FNRDA

الوحدة: مليون دينار

FNRPA	FNDIA	FNRDA	
–	–	21145	2000
–	–	34638	2001
–	–	37407	2002
–	–	45483	2003
–	–	41124	2004
8500	29441.1	–	2005
8500	39335.2	–	2006
8500	24945.7	–	2007
14500	59254.2	–	2008
1200	58781.6	–	2009

المصدر:

- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مقرر رقم 599 المؤرخ في 2000/7/8، المحدد لشروط التأهيل للاستفادة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA وكيفية دفع الإعانات.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مقرر رقم 2023، المؤرخ في 2005/12/15، المحدد لشروط التأهيل للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA وكيفية دفع الإعانات.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المقرر المؤرخ في 2008/01/13، المحدد لشروط التأهيل للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لضبط المنتجات الفلاحية FNRPA وكيفية دفع الإعانات.

الملحق رقم (10): الأنشطة المدعمة و مبلغ الدعم المخصص للحبوب

الأنشطة المدعمة	وسقف مبلغ الدعم لكل نشاط	التوضيحات
تنمية الإنتاج والإنتاجية - نطاقات تكثيف القمح	9000 دج/هـ	
أعمال تحضير التربة: - الحرث العميق - تسوية الأرض	3000 دج/هـ	- حرث عميق من 25 لإلى 30 سم قبل 31 مارس على الأراضي في الراحة - إعادة الحرث مرتين كأقصى حد
إقتناء عوامل الإنتاج	6000 دج/هـ	
البذور	2000 دج/هـ	بذور تحمل تأشيرة مفتشية ووقاية النباتات
الأسمدة	2000 دج/هـ	الأسمدة المعدنية المخصبة
مكافحة الأعشاب الضارة	2000 دج/هـ	تنقية الأعشاب الضارة عن طريق مكافحة كيميائية
منحة حماية مداخيل الفلاحين عند حصاد القمح	القمح الصلب: 570 دج/ق القمح اللين: 570 دج/ق	تحفيز لتشجيع الفلاحين على بذل مجهودات إضافية

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجزائر، 2000.

الملحق رقم (11): الأنشطة المدعمة و مبلغ الدعم المخصص لزراعة الأشجار المثمرة

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	توضيحات
تنمية الإنتاج والإنتاجية		
- غرس أشجار جديدة أعمال تحضير التربة	2000 دج/هـ	حرث عميق من 0.80 إلى 1م
فتح الحفر	100 دج/حفرة	الحفرة 1م^3 كأقصى حد
اقتناء عوامل الإنتاج -سماد العمق (Fumure de fond)	10000 دج/هـ	
الأشجار: - ذات البذرات - ذات النوى - الكرز - التين - الفستق - الجوز	 50 دج/شجرة 80 دج/شجرة 200 دج/شجرة 70 دج/شجرة 250 دج/شجرة 250 دج/شجرة	

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجزائر، 2000.

الملحق رقم (12): الأنشطة المدعمة و مبلغ الدعم المخصص لتنمية أنظمة الري

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتأهيل
تجنيد الموارد المائية	1.500.000 دج/وحدة	تصريح مسبق من طرف مصالح الري للولاية
التنقيب (على الأكثر 150 متر)	250.000دج/وحدة	
حفر وبناء الآبار		
إنشاء هياكل للتخزين الوسيطية		الزراعات المؤهلة للدعم: الأشجار المثمرة، الكروم، النخيل، الزراعات الصناعية، البطاطا، الزراعة العلفية، الحبوب، الزراعة المحمية، وإنتاج البذور والشتلات
أحواض جمع المياه		
هياكل بالإسمنت المسلح 100م^2	250.000 دج/وحدة	
أشغال بالطين (رفع الركام والردم) مغطاة بفيلم بلاستيكي لحجم تخزين		
– 1500 سم3	200.000 دج/وحدة	
– 300 سم3	300.000 دج/وحدة	
– 4500 سم3	400.000 دج/وحدة	
1– أجهزة الضخ ولوازمه		
2– أجهزة السقي بالرش	200.000 دج	
–مجموعة تركيبية مكونة من 24 مرش لكل قطعة أرض ذات 5 هكتارات (3 مجموعات تركيبية على الأكثر لمزارع واحد)		
–أو رشاش حلزوني لكل قطعة أرض ذات 5 هكتارات (3 رشاشات حلزونية على الأكثر للمزارع الواحد)	200.000 دج	الزراعات المؤهلة للدعم: الحبوب، البطاطا، الزراعات العالفية، الزراعات الصناعية والمشاتل
3– تجهيز السقي الممركز		
محطة رأسية واحدة (01)		
رصيف واحد من مرشات مصغرة أو شبكة في الحقل (قطرة بقطرة)		
–تهيئة شبكات توزيع مياه السقي		
إعادة الاعتبار لمصرف المياه	60.000 دج	الزراعات المؤهلة للدعم: الحمضيات، الأشجار المثمرة، الكروم، الزراعات الصناعية، البطاطا، النخيل، الزراعات المحمية، المشاتل، حظيرة الخشب، حقول الأمهات
إنشاء مصارف جديدة للمياه	60.000 دج/هكتار	
إعادة الاعتبار لشبكة السقي في الحقل	200.000 دج	
– إعادة الاعتبار لمفقارت –زراعة المفقارة – زراعة الواحات)	200.000 دج/متر خطي	
– صيانة الآبار التقليدية	200.000 دج/ متر خطي	
تهيئة الشبكات		
– صيانة ممرات الصرف		
– صيانة المررات (الإيصالات الأساسية صيانة الشبكة الثانوية)		زراعة الحمضيات والنخيل
– التجديد		زراعة النخيل
– إعادة التجديد	10.000 دج/ متر خطي	
	700 دج/ متر خطي	
	600 دج/ متر خطي	
	500 دج/ متر خطي	
	1.200 دج/ متر خطي	

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجزائر، 2000.

الملحق رقم (13): الأنشطة المدعمة و مبلغ الدعم المخصص لتربية النحل

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتأهيل
تنمية الإنتاج والإنتاجية -اقتناء العتاد والتجهيزات المخصصة لتربية النحل -اقتناء وحدة متكونة من 10 خلايا مملوءة 5دعم في إطار تطوير الشعبة وإجراء تعويضي للخسارة في الدخل في إطار برنامج إعادة النمط)	50.000 دج	تطوير الشعبة منتج فلاحي يملك قطعة أرض فلاحية أو تصريح بمكان إقامة منحلة موافق عليه قانونا برنامج إعادة النمط منتج فلاحي مندمج في البرنامج
اقتناء خلايا فارغة (وحدات من 10 خلايا)	1500 دج للخلية الواحدة	
اقتناء أدوات مخصصة لوحدة مكونة من 10 خلايا على الأقل (بدلة، قفازات، قناع، مدخن، فرشاة النحل، رافع الإطارات) اقتناء تجهيزات لاستخراج العسل لـــ100 خلية على الأقل بصفة فردية أو جماعية - آلة الاستخراج - آلة التنضيج	3000 دج 36.000 دج	
اقتناء تجهيزات لإنتاج الخلايا والفرق (القفير) (Essaim)	1.500.000 دج	تعاونية تربية النحل معتمدة قانونا
تطوير الثروات الجينية (الوراثية) إنشاء مشاتل القفير (فرق النحل) (Essaim) اقتناء خلايا مملوءة خلايا صغيرة نوايا النحل	2.000.000 دج	مربي النحل: - يملك قطعة أرض تصلح لهذا النشاط - معتمد مكن طرف المعهد التقني المتخصص

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجزائر، 2000.

الملحق رقم (14): مكونات الوثائق التي أسفرت عنها جولة أورغواي

المجالات	السلع	الخدمات	الملكية الفكرية	النزاعات التجارية
1-مبادئ أساسية	الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة في السلع GATT	الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS	اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في المجالات ذات العلاقة TRIPS	فض المنازعات
2-تفاصيل إضافية واتفاقيات نوعية وملاحق	اتفاقيات أخرى ملحقة حول سلع محددة أو قطاعات محددة + ملاحق[1] ملاحق[1]	ملاحق خاصة بالخدمات[2]		
3-جدول وقوائم تفصيلية بالتزامات كل دولة حول الوصول إلى الأسواق	جداول وقوائم التزامات الدول لبلوغ السلع أسواقها	جداول وقوائم التزامات الدول لبلوغ مقدمي الخدمات أسواقها+بعض الاستثناءات		

Source : GATT, Resultats des Négociations Commerciales Multilatérales du Cycle d'Uruguay, Sécretariat du GATT, Genève, 1994.

[1]- وتشمل اتفاقيات: الزراعة، قواعد السلامة الصحية للمنتجات الزراعية، الملابس والمنسوجات، المواصفات السلعية، معايير الاستثمار، معايير منع منع الإغراق، طرق تقدير الجمارك، الفحص قبل الشحن، قواعد المنشأ، تراخيص الاستيراد، معايير الدعم والتعويضات، الحماية.

[2]- وتشمل الاتفاقيات حول: انتقال الأشخاص الطبيعيين، النقل الجوي، خدمات التمويل، الشحن البري، الاتصالات.

ملخص

عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، ومع فشل المجتمع الدولي في التوصل إلى اتفاق لإنشاء منظمة التجارة الدولية بسبب المعارضة الأمريكية، تم تبني الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة كحل بديل للإشراف على سير المبادلات التجارية الدولية. وظلت هذه الاتفاقية منذ نشأتها عام 1947 تهتم بالشؤون التجارية على المستوى العالمي لفترة قاربت نصف قرن من الزمن اعتمدت فيها على مبدأ التفاوض بهدف تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية والغير التعريفية. وتم في هذا الإطار عقد ثماني جولات تفاوضية، كان آخرها جولة أوروغواي التي انتهت بالتوصل إلى اتفاق تم التوقيع عليه في مدينة مراكش المغربية سنة 1994 بتحويل هذه الاتفاقية إلى منظمة قائمة تسمى منظمة التجارة العالمية.

بدأت المنظمة العالمية للتجارة نشاطها بداية من عام 1995، وهي تشرف حاليا على أكثر من 90% من حجم التجارة الدولية وتضم في صفوفها 160 دولة عضو، وهناك العديد من الدول في طريقها لكسب العضوية فيها من بينها الجزائر.

وتأتي هذه الدراسة كمحاولة منا لدراسة الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر لهذه المنظمة على مشكلة التغذية. فالجزائر كما هو معروف بلد مستورد للغذاء، وهنا تظهر المشكلة الغذائية في الجزائر من خلال تبعيتها للخارج في توفير الغذاء لسكانها بسبب قصور الإنتاج المحلي وعدم قدرته على تلبية حاجات السكان المتزايدة الناتجة عن النمو السكاني. وما يجعل الأمر أسوأ هو اعتماد الجزائر الشبه مطلق على الصادرات النفطية لتمويل هذه الواردات، ذلك أن أي انخفاض مفاجئ في أسعار النفط العالمية ستكون له تداعيات سلبية قد تزيد من حدة المشكلة وترهن قضية الأمن الغذائي للبلاد. وعليه فان انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية في ظل هذا الوضع ستكون له تداعيات سلبية أكثر من ايجابية ما لم تسارع للنهوض بقطاعها الفلاحي وتنويع صادراتها.

لقد تم تناول ذلك في أربعة فصول، حيث يتعلق الفصل الأول بتقديم عرض تفصيلي للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، أهدافها، مبادئها وجولاتها التفاوضية. وتم في الفصل الثاني التطرق لمنظمة التجارة العالمية، والفصل الثالث خصص لإعطاء لمحة عامة عن الجزائر والإجراءات المتخذة في إطار الإصلاحات الاقتصادية لتتوافق مع متطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ومسار الانضمام. وجاء الفصل الرابع ليعرض انعكاسات الانضمام على مشكلة التغذية في الجزائر. وتم ختم الدراسة باقتراحات من شأنها تعظيم الانعكاسات الايجابية والتخفيف من حدة الانعكاسات السلبية المحتملة.

الكلمات الدالة: المشكلة الغذائية، الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية، التبعية الغذائية، الاكتفاء الذاتي، المنتجات الغذائية، الواردات الغذائية، الصادرات الغذائية، الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، منظمة التجارة العالمية.

Abstract

Towards the end of the World War II, and following the failure of the international community in establishing the International Trade Organization, (ITO), to supervise trade over the world, the General Agreement on Tariffs and Trade, (GATT), was created instead. Since its creation in 1947, GATT adopted the principle of negotiation to liberate international trade by reducing tariff and non tariff barriers. Eight rounds of negotiations have been taken place, in the last one, the Uruguay round, an agreement was reached and signed in the Moroccan city of Marrakech in 1994, to transform GATT to an organization called World Trade Organization, (WTO). The latter began its activities as from January 1995, and nowadays it covers over 90% of global trade and has 160 members, and more countries are in the list to join, including Algeria.

This study, focuses on the probable impacts of Algeria' accession to World Trade Organization on the problem of food. It is well known that Algeria is considered to be a net importer of food, and so the problem of food in Algeria lies in its dependence on foreign markets to provide food for its people, because its domestic agricultural produce does not suffice to meet all the demands. What makes things worse is that the country relies heavily on oil exports to fund such importations, since any sudden decline in world oil prices will deepen the problem and put food security in danger. Thus, the accession of Algeria to WTO, within this situation, will have negative impacts, unless it takes necessary measures to promote the agriculture sector and diversify its exports.

The study is divided into four chapters, chapter one gives a broad view to GATT, its aims, principles and negotiation rounds. Chapter two, deals with WTO. In chapter three, we discussed the economic reforms undertaken by Algeria to adapt it with WTO requirements and also the long way taken to get membership. While in chapter four we tried to study the probable impacts of accession on food problem in Algeria, and we concluded our study by some suggestions that may ease the problem and minimize the negative impacts.

Key words: food problem, food security, food gap, food dependence, self sufficiency, agricultural products, food imports, food exports, general agreement on tariffs and trade, world trade organization.